



H.L. 1871. ~. Cat. 2378.

Author:-

Imadaddin Al-Usmani
Al-Labkani.

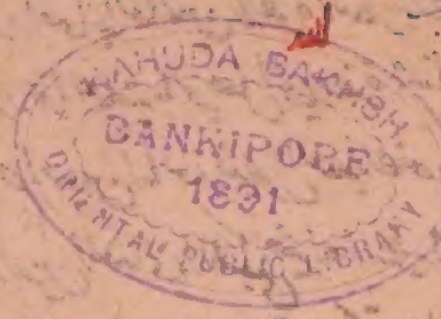
1871
N

P. No. 2046

KHUDA BAKHSI O.P. LIBRARY
PATNA
Prog. No. 2048.. (Old Series)
Date 15-6-1955
Section Manuscript.

حاشية محمد زكي على الدرر
١٣٩٩
١٤٠٠

١٨٤١



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا بالهداية حكمة العلم والامان ونور قلوبنا بنور المعرفة والافان
خلق الخلق وهو الذي رفع الافلاك من غير عمود واساتد انعم علينا من الكمال باسم
الاجسام والاشباح وافاض النعمان النوال ما يخص الابدان والارواح ابدع
الغور النظام الامور العامة من غير الصورة والهولي وجعل الاخرة للنفوس الخاصة
خير من العاجلة والاولى والصلوة والسلام على ائمة الهدى الذي لا عدل له في
مكان ولا مثل في ان في زمان اول اصول الامت في الوجود واخر الاعمال في اقامة
اخيرة الوجود من سلسلة الابدان والتكوين والوجود سكن طائفة المؤمنين في اعلى
سيدنا اميرت بالحكم الالهي القديم استوت من بين الخلق بالخلق الطبعي العظيم
رافع الاعلام والارشاد ورافع حوادث الفتن والفساد معلم الحكمة الالهية ورج
الظلمة كعبلائه محمد بن النبي الامي الذي كف لكسائر بقولاته الطيبة طهر
والرياضات وبين للخلق حكمة جديدة سبيل الفوز باعلى الدرجات

السادات وعلى ادمعاه العالمين بالقوة النظرية رموز احقيفة والوفان
العالمين كمعونة القدرة العملية ما وصل الي حفرة امتان وعلى سائر اشغال
التابعين وتبعهم يتعم اجبين اما بعد فيقول العبد الضعيف الراجي الى رحمة الله
القوي الغني عماد الدين العثماني المليكني خيراه الله خير اخبراه في يوم الدين وبعثه
حت لوا و خاتم النبئين التي بعد ما فرغت عن كصيل العلوم في خدمة الاستاد
العلامة والتحرير الفخامة ملك العلماء في العالم وسند الفضلاء في البربر
استفرد في العلم الحفي واجلي مولانا مولوي عبد العلي ابد الله ظل طلاله وفاض
على العالمين فنوض كماله سال عني جماعة من العلماء وطالفة من الفضلاء ان
الاساتذة المعولة على شرح يد اية الحكمة الاثير تليصدر الشيرازي لا يفر
الا ببعض المواضع المعولة بالرد والفتح وتفيد من المواقع من هذا
واخرج وليس فيها حل وتفصيل للمطالب وتوضيح وتسهيل للمارب فمخدر رايها به
حت اجماب لا ينطبع الطلاب لرفع النقاب وقد راينا ابا علقمات
اوراق متنته كافية لحل امشكلات ودافية لشرح المحملات فيما يخص
التكويل للتطويل والاطناب وتفصيل الاجال في الفصول والابواب فمخدر رايها به
تروم التدوين والتصرف فيهم لك ان تشير في الجمع والتاليف
اضافة ما يظن لك في اثناء هذا التنظيم والقرتيب وضم ما تسع عليك في
خلال هذا التوضيف والتنذيب والي رايت ان الزمان قد ذهب من الامن
والامان وشاع فيه الظلم والعدوان فصار السفهاء رؤسا واجملاء كبراء
مغفون العلم باللمية البهيماء والبطن العظيم وتفتقدون الفضل بالثياب

أحسناء البدن الحبيب حتى كسبون العلماء الأعلام ولعبدون الفضلاء
من فضلاء الأنام وكل ذلك لما غلب في الأرض شئيه شئيه ووافض الدين
وطال فيه خوارج عن حريم الحق ودائرة البقين كل ممتهم أحمد الولاة
وجلب عليهم العدل عن ملك الأتس والائتلاف لا تحب لهم من المال إلا العياقة
فتم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة وصارت هدايتهم
مسكند منظره سيموم العلوم رفقت في ظلم الدايخيه ومواطن العلماء صارت
ساكن القدرة وحماز تيري الحفاة العراة العالة زعاده انما توتيا ولون في
وتشاهد الكبار المشايخ والسادة يتأولون في السلبان فتقامت ايادي
الهم على الماضي في نه القور العظيم ونقاعدت الاقدام الغزبية من قدام
الي نه الخطب لهم كالتوايب الغون في الاتماس وتفتنا عفون في الاقتباس
مع فاد صناعتي وكن ادنيا عني في اسفاف طلبهم مستعينا بفضيلة العلم فان الله
يحبي العظام وسي رميم فلما تجلي على منقته الاتمام بالافتحام وفضل اختتام حبلته نه
من سنده المنقبة مجمع الاكابر من الفضلاء وعمية الرقية مرجع الافاضل من الكبار
لوزحدة هملة واخلاقه وكشور حذيقه السلطنة والرياء ظل الله تعالى في الايام على
الانام ولينه الرحمه في السنين والاعوام على الخواص والعوام حاميه الملك العلية
النبوية وناصر السنة المصطفوية الذي يخرق صدور الاشقياء بهول سبانه
ويخرق ركوس الاعداء بفرق مصاصه ملك الملوك هويد من حبه الملك المتنا
السلطان ابن السلطان واما فان ابن امان فان مصور على الاعداء في
والخارجي خليفة الله في نه الزمان مهدي مجاهد الامن والامان ومشتد

الاسلام والايمان اودام الله عليه ملكه باقباله واقاض على ركني العالمين
جنايك قبله للعالمين وتابك كفته للنراير من خللت من الشجاعة في مكان
مليق حاية للمسلمين **قوله** مخترع العقل الفعال اه الاضراع ايجاد شي مع سبق اهاوه
واحدة فيمنع بالحوادث الزمانية والابداع ايجاده من غير سبقه واحدة فيمنع
ما هو قديم بالزمان عندهم من الحوادث قد تطلق على ايجاد شي من غير سبقه
اعم من ان يكون مسبوقا بمادة كالفلك او لا كالعقول وقبل ما هو اودان بمبني
مطلق الايجاد ولذا اصح اسناد الاضراع على ما هو مجرد محض والابداع على
ما هو مادي يوجب ويمكن ان يقد ان اسناد الاضراع الى العقل مبني على
الشوقية وهو ان الملاكية اجسام نورانية والعقل الفعال العقل النوراني
الممكنات والحدس في امور ما عندهم فمصدر منه افعال كثيرة ولذا ايجادها لا يخلو
غيره من العقول نعم ان اضراع العقول والابداع النوراني وتعلق الصنوع بالمواد
وتالعيق بين الامداد والاعداد واخرها الامور باطنية كونه واصفاته
اسم الفاعل الى محمولها ما يكون نقطية لانه كان معني احوال او الاستقبال وما كان مبيها
بمعني الماضي او الاستمرار كانت معنوية معرفة كما عرفت في النور والاصح وقوعه
المعروفة لكن لقي ان اسماء الله تعالى لوفيقته فاطلاق المخترع والمبدع واثاله
عليه سبحانه لا يخلو عن عقلة اللهم الا ان يقد انه مبني على مراد فيها للمخالفين كسوء
ففي العجمة ولا كلام في جوازه كما في كتب الكلام قوله الكمال بالتشديد مائة الف
معني الكمال كالقوي التامة معني المنسية وانما ذكر الكمال ليعوز ان الفاعل كما يذكر
التامة لمواقفة العارضة وقع صفة لمبدع النفس لا لنفسها فلا يلزم مقابله الحق
منه لوجه الحكمة ان

الاسلام والايمان اودام الله عليه ملكه باقباله واقاض على ركني العالمين
جنايك قبله للعالمين وتابك كفته للنراير من خللت من الشجاعة في مكان
مليق حاية للمسلمين **قوله** مخترع العقل الفعال اه الاضراع ايجاد شي مع سبق اهاوه
واحدة فيمنع بالحوادث الزمانية والابداع ايجاده من غير سبقه واحدة فيمنع
ما هو قديم بالزمان عندهم من الحوادث قد تطلق على ايجاد شي من غير سبقه
اعم من ان يكون مسبوقا بمادة كالفلك او لا كالعقول وقبل ما هو اودان بمبني
مطلق الايجاد ولذا اصح اسناد الاضراع على ما هو مجرد محض والابداع على
ما هو مادي يوجب ويمكن ان يقد ان اسناد الاضراع الى العقل مبني على
الشوقية وهو ان الملاكية اجسام نورانية والعقل الفعال العقل النوراني
الممكنات والحدس في امور ما عندهم فمصدر منه افعال كثيرة ولذا ايجادها لا يخلو
غيره من العقول نعم ان اضراع العقول والابداع النوراني وتعلق الصنوع بالمواد
وتالعيق بين الامداد والاعداد واخرها الامور باطنية كونه واصفاته
اسم الفاعل الى محمولها ما يكون نقطية لانه كان معني احوال او الاستقبال وما كان مبيها
بمعني الماضي او الاستمرار كانت معنوية معرفة كما عرفت في النور والاصح وقوعه
المعروفة لكن لقي ان اسماء الله تعالى لوفيقته فاطلاق المخترع والمبدع واثاله
عليه سبحانه لا يخلو عن عقلة اللهم الا ان يقد انه مبني على مراد فيها للمخالفين كسوء
ففي العجمة ولا كلام في جوازه كما في كتب الكلام قوله الكمال بالتشديد مائة الف
معني الكمال كالقوي التامة معني المنسية وانما ذكر الكمال ليعوز ان الفاعل كما يذكر
التامة لمواقفة العارضة وقع صفة لمبدع النفس لا لنفسها فلا يلزم مقابله الحق
منه لوجه الحكمة ان

الاسلام والايمان اودام الله عليه ملكه باقباله واقاض على ركني العالمين
جنايك قبله للعالمين وتابك كفته للنراير من خللت من الشجاعة في مكان
مليق حاية للمسلمين **قوله** مخترع العقل الفعال اه الاضراع ايجاد شي مع سبق اهاوه
واحدة فيمنع بالحوادث الزمانية والابداع ايجاده من غير سبقه واحدة فيمنع
ما هو قديم بالزمان عندهم من الحوادث قد تطلق على ايجاد شي من غير سبقه
اعم من ان يكون مسبوقا بمادة كالفلك او لا كالعقول وقبل ما هو اودان بمبني
مطلق الايجاد ولذا اصح اسناد الاضراع على ما هو مجرد محض والابداع على
ما هو مادي يوجب ويمكن ان يقد ان اسناد الاضراع الى العقل مبني على
الشوقية وهو ان الملاكية اجسام نورانية والعقل الفعال العقل النوراني
الممكنات والحدس في امور ما عندهم فمصدر منه افعال كثيرة ولذا ايجادها لا يخلو
غيره من العقول نعم ان اضراع العقول والابداع النوراني وتعلق الصنوع بالمواد
وتالعيق بين الامداد والاعداد واخرها الامور باطنية كونه واصفاته
اسم الفاعل الى محمولها ما يكون نقطية لانه كان معني احوال او الاستقبال وما كان مبيها
بمعني الماضي او الاستمرار كانت معنوية معرفة كما عرفت في النور والاصح وقوعه
المعروفة لكن لقي ان اسماء الله تعالى لوفيقته فاطلاق المخترع والمبدع واثاله
عليه سبحانه لا يخلو عن عقلة اللهم الا ان يقد انه مبني على مراد فيها للمخالفين كسوء
ففي العجمة ولا كلام في جوازه كما في كتب الكلام قوله الكمال بالتشديد مائة الف
معني الكمال كالقوي التامة معني المنسية وانما ذكر الكمال ليعوز ان الفاعل كما يذكر
التامة لمواقفة العارضة وقع صفة لمبدع النفس لا لنفسها فلا يلزم مقابله الحق
منه لوجه الحكمة ان

السلف على ان يطلقوا الاسم على غير النبي صلى الله عليه وسلم لفتح الاسم على
لاوب كذا في دستور اللغة قوله ونقبتين القواعد بالقاف والنون من القائلين
اي وضعتها وتاليها او ضبطها في الذهن ثم خبر وعند الاصنافه وتخييل ان يكون
تاليين والتاليين عطف على التوصل وتخييل التكميل قوله العلوم حقيقة أي
الواقعية المطابقة للواقع والمراد به امسايل الحكمية عند تم قوله النفس على صفة
اسم التفصيل من النقاشه عند احسانه قوله ونقش على صفة امصراع المجهول من
الفتح بالقاف والثاني المجهول المعنى دور كدورن باواسير كذا في الصراح
اي تنزل الى مرتبة العقل عن النفس او معروف من الفروع بالقاف والنون و
العين المهملة في الصراح فروع بالضم قواسم وخوازمذي وسائر مخدومين ^{سؤال}
اي تظلمها النفس العاقله عن الاحكام الواقعية قوله برنتهم لضم الباء او حذرة
سكون الداء المهملة بابه اي خبر من زمان تفصيل قوله البرويان لفتح الداء المهملة
والباء التانيه والعين المهملة الشايب قوله مساعي جمع مساة بالفتح مصدر مسمي
بمعنى ^{السمي} والمراد المطالب اي اصله مساعيهم قوله وصلت لصيغة الغائب لا المكمل
لطلاب الموطون عليه والى كفاية الى الدلالة على ما يار المكمل قوله سميت الساجية
بمعنى جواز مخدومين قوله فرقتي الفرقية التركيبية الاولى بمعنى اول ما يخرج
من البير كمال السرعة بعد غرضية فيها ثم اريد بها الطبيعة تشبها بتاليه في
السرعة والثانية صفة مشبهة من الفرقية اي ذات فرقة وحرارة قوله اثناء
بالفتح جمع شئ يكسر الاول وفصل الآخر بمعنى كذا اثناء ما نور دنا كذا في
الصراح اي في وسط تفصيلها والمراد بالسر والانشغال وبالاحكام بالسر التانيه

لمسايلها واحوان الاشكال الواردة في دلائلها وكذا المراد باليقين
الابرار قوله النظم والنسب اي الجمع والشرع قوله المتروكين المراد
كقوله كان قوله التبرير بالكره مبالغه التأثير والمراد به العام جميع الفنون كانه
تتم مسائل العلوم كثيرا علما وعلا قوله مقصدا بالكره صغفه المبالغة من الفضل اي
كثير الفصل والابرار المنسوب الي الابرار وسوهم فرقة من قري كذا في لؤي
او شي قوله اثبات بالكره جمع ثبت بمعنى المنفرد وللأماض خسانيد
ميرق والمراد به الاماء والتلويح المضرب كحدث او كذا بالمراد والابرار
القاد اخبرني قلب الخبر من غير كبر والمراد به الاعلام عليه عنه تبرا كما في قوله
لقوه فكري تباشد الله من غير استعانة بالثقل والسمع وقوله تباشد
بدون الواو مضول لقوله المهم وفي بعضها بالواو والعاطفة فيكون مقولا للمهم
من المهم لطول التقدير والتصنيف اي المهم والاهمات تباشد
واملكوت بالتمريك مبالغة الملك اي السلطة وقلية العالم قوله جابد بالجمع
احودة ومقاصد ومباني اي المعاني والالفاظ والمراد بالابرار عايد
من اعيد بالحاء مجهول بمعنى اصل الرجوع قوله كجور من الحوم والحومان كمر وكر
جزري كثر من يرومون من الروم بالفتح بمعنى القصد قوله لقده بالفتح وقده
بالكره مقدمة النوم قوله الرشاد بالفتح عند الفاعل بمعنى ذي رأي هو مطالب ويجمع
مطوي لفتح العين بمعنى معبد كقوله صلبت سريرة اي خلقت طبعه والخرقة
الطبيعية والاعتصاف بي راه رخص قوله شير ليط بمعنى الشرط بالنسبة اليها
يجمع على الشرط والشرط على شرطه واما الشرط بالتحريك فهو بمعنى العدة

ويجمع على انظاره والنظر بانفسه فمبين قوله صناعة نظره له ^{بمعنى} الصناعة
 واسماء العلوم محدودة لظن على ثلثة معان الاول نفس القضايا بمقصود الثاني
 المقدورات تلك القضايا والثالث املكة احاصله تكثر او تكثر او تكثر العمل بها
 واما راد بانظرته احاصله بالنظر والاستدلال سواء كان مقصود منها مجرد النظر كما في
 الحكمة النظرية او كان المقصود العمل وتكون النظر وسيلة التي تشمل الحكمة والعمل
 بموصوله مطلق الاحوال وبالكيفية خصوصية تلك الاحوال فما يكون الفلك مستديرا
 بالاستداده الحقيقية ويكون هو مقصود بالاستدلال الحقيقي واما الواجب بالذات
 غير محبده فان اريد المعنى الاول فمحصل التعريف ان الحكمة قضايا بمقصود حاصله
 بنظر والاستدلال يستفاد بها كيفية الاحوال الواقعة للموجودات النفس الامرية والوا
 بالذات جل شانها والاشان والاشان في موجودات المذكورة لكن في بعد ما يخص
 التعميم لا لانه على شراطة يخص لما كان يريد عليه ان الحكمة اذا كانت عبارة عن
 نفس القضايا المذكورة وهي حاصلة غير الحكم البصر وقائمة به بعد تعليمه بالافانيزه ان يكون غير
 بمعنى الحكم الامن قام به الحكمة دفعه لقوله من حيث انما النظرات
 وفتنار الملقات اي مبعها ازمنه صيدان الحكمة قضايا بمقصود قائمة بالعلم
 حبة انتباه اياها بالنظر صيدان الاستدلال عليها من ^{الطريق} التحقيق والاستدلال
 وحصول املكة الداريم لا الطريق التعليم والتفان ^{بالاستدلال بالقوة الانسانية}
 الغير السبعة يعرف بها خصوصية الاحوال الواقعة المعارضة للموجودات الامرية
 ان الواجب هو قابا بالوحدة غير صالح للتعدد ويكون القول منصفه
 للمادية ولون الفلك من شكله بالتفصيل مستند ^{بالاصوات}

القول

قوله
 بالنظر
 بالنظر
 بالنظر

الشكل من الاحوال وخصوصيتها الوحدة والتجرد والاستداره وعلى هذا القياس
 هذا المعنى لا يوجد في غير الحكماء وان اريد به المعنى الثاني فالحاصل انها تستفيد من
 للعالم وقايمه بالنظر والاستدلال من عند نفسه ملكه الدائم يعرف بها الاحوال الواقعية
 للموجودات الواقعية لكن لا بد حينئذ ان يراد بالاستفاده استفاده الحكم وملكته على
 الاحضار ثانيا بعد التمهيد وتذاير او بالاحتمال المستحضر الدلائل ثانيا لاستفاده غير الحكم
 والاستفاده الحكم وملكته على الاحضار او لا اذ غير الحكم لا يستفيد الاحوال الواقعية
 للموجودات المذكورة بالتصديقات القايمه بالحكم والخاصة بتقديرها بالقضايا التي
 بها تلك التصديقات استفاده الحكم للاحوال المذكورة او لا بالاستدلال او لا عن الحكم لا اثباتا
 حاصله بالحكمه بسبب لها وما فرغ منها كما يقتضيه بالسبب وان اريد به المعنى الثاني فالحاصل
 ملكه حاصله للعالم بتكرار او ركاكات القضايا اياها صله من حمل الاحوال الواقعية للموجودات
 الواقعية على تلك الموجودات بالنظر والاستدلال من عند نفسه يعرف بها واستفادتها
 ثانيا للحكم تلك الاحوال اياها صله اوله بالانساب ثانيا بتلك الحكمه يعني ملكه كخصيل بادراكها
 الاحوال المذكورة او لا ثم يترسل بها الى احضار تلك الاحوال ثانيا بعد التمهيد
 التعريف صوابا ومعنا على المعاني الثلاثة قوله ثانيا معقولا مضاهيا للعالم الموجود
 في موضوعين وهو ^{الاحوال} ^{الواقعية} ^{الموجودات} وبالموجود الموجود الخارجي كما هو متبادر
 وتبين ان هذا ^{الاحوال} ^{الواقعية} ^{الموجودات} فيما سياتي ان اقصي الكلمات ان ثانيا عند الحكماء
 ان يدرك الانسان العالم الخارجي بالترتيب الذي هو اوجده الله بالانوار على ذلك
 الترتيب ومع البنية التي اوجدها على تلك البنية بان تصور العقل الاول ان در ثم يتقبل
 الثاني والفلك الذي اعلى سته الاستداره بحيث يكون في خلافتهم وسبع سبع جميعه

٩

[illegible]

جل شأنه لكنه لا يترتب على هذه الحكمة اليونانية فأنها من خواص الحكمة فالمراد بها ما لم يزد
النفوس انسابها بعد التجرد عن المادة بما يصل لها من الادراكات الحققة فانهم يقولون ان
النفوس كالمرآة لعلم الحق فتأول الباطل باطلا كما ان المرآة ينطبع فيها الصورة ونسبة القبيح
الا انها بعينية الوهم وغيره من التوهمات الجسمانية التي هي صمد وزكها واصفا بالادراك قد
يقدر الحق بالجلاد الباطل فتأول ان المرآة لا تتأثر بالصدأ تتركب فيها الصورة القبيحة
ربا لو فكرنا في تجردت عن جسمها جسمانيات في الافرة لم ندرت بالادراك الصافي قد
هو الحق في حقها وتأملت بالادراكات الباطلة ونها هو النار في حقها وسم لا يحققدون
من الحقبة والنار قوله وذلك بطلقة البشرية جوارب مقدرة فغيره انه ان اريد
الحكمة هي العلم بجميع الاحوال الواقعية لجميع الموجودات الامرية فيلزم ان لا يكون في الحكمة
لاختصاصها بحساب الحق سبحانه وكذا ان اريد العلم بجميع الاحوال بعضها هو جوارب
بعض الاحوال بجميعها كما ذكرنا وان اريد العلم ببعض الاحوال بعضها هو جوارب فيلزم
كل واحد منهما وانقرير جوارب المراد العلم ببعض الاكثر لبعض الاكثر كما ان يكون
حاصلا بعد موت الطائفة البشرية اليه بالتجارب والادراكات استبان ان
لا يطرب السبب او التعلل فلا انكشاف في تقسيمه يعني اذا كانت الحكمة علميا باحورا هو جوارب
منقسم الى قسمين كما هي كانت هي ايضا منقسم الى قسمين القسم الاول الى انزلة قواها
هو الحكمة النظرية اه المراد بالنظرية هنا ما يكون مقصود فيه مجرد بانظر ولا يتعدى الى
بالعملية ما يكون مقصود فيه هو العمل ويكون العلم وسيلة اليه بخلاف المذكورة سابقا
ما يحصل بالنظر والاستدلال اعم من ان يكون مقصود فيه مجرد العلم او العمل كما اننا نعلم
بمثاله علمنا بالادراكات تدفقا تباين هذه القضايا بالوقوف على القضايا او امكانها

بها قوله الا ان الاول علم شيء اه يعني ان الحكمة النظرية عبارة عن مجموع العلوم النظرية المتعلقة
بالموجودات التي لا تافيه نفعتنا في وجودها وذلك لسركتنا في عدمها والعلوم العقلية المتعلقة
بالعقليات المحاصلة من كل العوارض الذاتية تلك الموجودات علمها ان يكون مقتضاها
العمل بالمقتضى من معرفتنا تلك المعرفة فقط فما قبل ان هذا الاضرب من العلم تفقد ان بالضرورة
صرى بان لا يثبت قوله لان كما يعلم اه يعني ان الحكمة العملية وسيلة الى العلم فتكون ادون من
وهو ادون من الحكمة النظرية التي هي خيرة الحكمة النظرية فتكون ادون من العلم يعني الحكمة النظرية
فيكون الحكمة العملية ادون مما هو ادون من الحكمة النظرية فيكون ادون منها مرتين فالكثير
استعد مقابل الواحد لا مقابل القليل قوله هو الحكمة النظرية اه فيه ان استكمال القوة النظرية انما هو
بالنظر استعد للارادة تحقيق في مساهلة كل اقسامها فكلها نظرية فتخصيص الحكمة النظرية في غير مفهوم
استكمال القوة العملية انما هو بالاعمال فتخصيص الحكمة العملية قوله الى ما لا يتعلق باعماله اه مراد
بالعمل منها اهني المصدرى اي للايجاد والاصدار والمراد بالتعلق التعلق العقلي بالافعال
بالعنى المصدرى اي الى امور موجودة لا يوجد بايجادها وى باسويها فاعمال الاختيارية
هو جيبه قوله هو العلم المتعلق به اه اي مجموع الموجودات المتعلقة بمفاهيم تلك الامور
الموجودة في نفس المرء من غير ايجادها والصدقيات المتعلقة بالذاتيات المحاصلة من عمل
الذاتية عليها حكما نظرية قوله حصول العلم النظري والمصدق اه اي حصول العلم النظري
مفهومها متبادر مفاهيم عوارضها والعلم المصدق في ثبوت عوارضها الذاتية بالقوله بالامر
بكيفية عملها كيفية مبدء عمل من حيث انه مبدء عمل اه مراد بالعمل والتعلق منها بالافعال
وامراده مبدء العمل النفس الناطقة لا يماهى العالم الجسماني المبدى والترديدانية الى
اشكالا المذهبين في موضوع الحكمة العملية فاما عند البعض العمل عند زرين

[illegible]

ان الحكمه النظرية الخان البحث فيها عن احوال الموجودات التي لا تضفر في وجودها الخارجي ولا
الذمهي الى مادة سواء كانت مقارنه لها او لا فهي الحكمه اللاهوتيه بالمعنى اللام وقد يطلق
العلم الاعلى لضرفي سماه الاول ما يبحث فيها عن احوال الموجودات المذكورة التي قد تقارن
اماده اتفاقا لا اختقار كما لو وجوده وجوب بالغير والامكان والعليه واهلية وغيره
الامور العامه وبقوله الفلسفه الاولى والعلم الكلي لتمام الوجود الثاني ما يبحث فيه عن احوال
الموجودات المذكورة التي لا تقارن اماده اصغر من الموجودات المسمى بالتوحيدي واللاهوتي المعنى
والتي لا تبحث فيها عن احوال الموجودات التي لا تضفر في وجودها الذمهي الى مادة اصغر من
وجودها الخارجي الى مادة مطلقه اي سواء كانت خشيا او ذها او جديا او غير ما قلنا من
والكرويه والمخروطيه مثلا فهي الحكمه الرياضيه وليسمى الحكمه الوسطى كما بينه واما الحكمه التعليميه لكونها لول
لعلمون صيانتهم وهي علي اربعة اقسام علي ما فصله اشرار وتسمى هذه الاقسام احوال الرياضيه
وبها فروع كثيره كعلم المنطق وعلم الاكبر وعلم الاضطرار وغير ذلك وان كان البحث فيها
عن احوال الموجودات التي لا تضفر في كل واحد من وجودها الخارجي والذمهي الى مادة مخصوصه
وما فيها والعناصر وما يتكسب منها في هي الحكمه الطبيعه وهي علي ثلثه اقسام الاول بحث الاحوال
المختصه بين الافلاك والعناصر كالاتصال والترتيب الهوائي والصوري وغيره مما يلزم الا
والثاني بحث الاحوال المختصه بالافلاك وما فيها وليسمى بالفلكيات والثالث بحث الاحوال
المختصه بالعناصر ومركباتها وليسمى بالعنصرية بقوله ابي النخبة بالاله والمشتبه بالانسان فلهذا
مركب من فلان المعنى المهم وهو ما يعني الحكمه اي الحكمه قوله موضوعه من الغنم ان يقم
موضوع الاعلى الذي يتوهم منه من اثنين هو الموجود المطلق او لا يدان يكون موضوع الاس
اخص من موضوعه من غير ان يكون موضوع احد من الاثنين الموجود الذي لا تقارن

ان الحكمه النظرية الخان

وهو موضوع الاخير موجود قد يقارن المادة اتفاقا لعل مراده ان موضوع
نهم من النفيين كالشعر البه قولهم هو موجود مطلق له اي موضوع العلم الالهي بالمعنى العام
هو مطلق هو موجود اي اعم من ان يكون موجودا في الذهن او في الخارج ومن ان يكون
جوهرا او عرضا لكن من حيث انه مأخوذ من حيث الوجود فقط لا من حيث اخرى اي اخضر من
هو موجود بخلاف الرياضي فان موضوعه هو الموجود الذي هو الكم والطبيعي فان موضوعه
هو موجود الذي هو الجسم الطبيعي فالماخوذ في موضوعه هو الحشيه الاخضر من هو موجود في
وجود ما اي في وجود ما خارجي لا في العقل ما يات بها اي لا في وجود ما الذي هي قوله
يعني ان النفس اذا علمت الطبيعي فاذا ركت احوال ما هو المحسوس بالقلية وهو الجسم الطبيعي
اعتمادا على ما هو اهل اعني ادراك المحسوسات ثم اذا علمت الرياضي الذي هو موضوع الكم
وهو غير محسوس عليها ادراك احواله فارادانت لمي تحت الرياضية والكلفة في انتقالها
من السير الى العسر قوله وعلوم التعلم اي فنون الرياضية اصولها الربعية قوله وهو
او منفصل بالربيع اجزاء متمايزة الوجود بالفعل بالحقيقة كما ما يسمى مقصلا حقيقيا
او حيا فقط ويسمى مقصلا حيا كالحشيه فانها مركبة من العناصر الاربعه وهي موجودة ما
كل واحد منها عن الآخر في نفس الامر على ما هو مندهم والخاصة غير متمايزة بها تضخا
وشدة تماثها او منفصل بالقياس بالعدد والنوع قوله فالمتحرك هو المنة اي العلم بها
عن احوال الكم المتحرك هو المنة وكذلك التقديم في لواتي الاقسام فتدبر قوله النسبة البقية
مع النسبة التاليفه كون ثلثه اعداد وكيف يكون نسبة فضل اكبر اعلى واسطها الى
او وسطها اعلى بصغر باجمعها نسبة اكبرها الى اصغرها او بالكلية ان يكون النسبة بين
نسبة بين الطرفين

للاضمة الضمة عشرة والثمانية ستة ففصل اثني عشر على الثمانية اربعة ونسبها الى فصل
على الستة اعني الاثنين الستة الضميمة كما ان الستة اثني عشر الى الستة الضميمة الضميمة وتلثين
وثمانية عشرة واثني عشر ثلثية وتلثين وسكدها فصل ثمانية عشر على اثني عشر اعني الستة الضمة
فصل وتلثين اعني ثمانية عشر وكشتر من ثمانية وخمسة ربع وكشتر من وكذا فصل الثمانية
على الخمسة اعني ثلثة الضمة ربع لفصل من على الثمانية اعني اثني عشر وسكدها لكن النظر ان المراد
بالنسبة الناقصة منها رعاية مناسبة ترتيب بعض الاضمار بالنسبة الى بعض اخرى بان يكون
من الكم منفصل الى الثاني بالقصر او احدى النسبة الضميمة مثلا ونسبة الثاني الى الثالث بنسبة
النصفية مثلا او بالعكس النسبة الثالث الى الرابع بها بالساواة او غير ذلك فما كان موضوعه
الكم منفصل اما خورس هذه النسبة بين اجزائه فهو الموقوف وما كان موضوعه الكم منفصل
ملاحظة هذه النسبة بين اجزائه فهو احاط بالوفاة ان موضوعه احاط هو العدد ومعلوم
منفصل من نسب من اجزائه متمايزة الوجود بالفعل وهي الوحدات مطلقا من غير ان يكون
للوحة الاولى الى الوحدة الثانية نسبية وللثانية الى الثالثة نسبية اخرى وسكدها قال
عبارة عن مجموع وحدات موضوع غير ملاحظة ترتيبها اوصافها الوصفية فان موضوعه
النسبة كاصح به احدى النسبة في ذرة التاج وهي الضمة منفصل مركبة من اجزائه
الوجود وهي الالفاظ ما خوره فيها على نسب مختلفة بحدا وقصر في اللفظ الحاصل بين الالفاظ
اقسام مختلفة سمي كل قسم باسم على حدة مثلا وان كان مد اللفظ الاول او قصره نصف اللفظ
اثنائي او قصره وصنف مد اللفظ الثالث او قصره مثلا حصل سمي باسم واحد وان كان
مثلا حصل سمي باسم اخر وسكدها فحصل اقسام كثيرة بحسب اختلاف مراتب مواضع القصر
وامداد كما تقرر عند باب الفناء والاقصير مثلا في العدد فانه مركب من الوحدات

[illegible]

الموجود الشامل لما كان موجودا في الذين او في الخارج واما قسمه بالاقسام الاولية بالاخر اولى
 لان الاقسام الاولية للموجود هي اولى ويمكن ان تقسم الى مجموعتين الوضعية المتقسمة الى اقسام
 التسعة التي منها اقسام المتصل والمنفصل المتقسمة الى العدد والعدد والعدد من اقسام
 الموجود في مرتبة خامسة دون الاولى والعدد والعدد والعدد والكثير الى ما بعد الاخر فانه
 كما يجب في الحساب عن عوارض العدد والمصطلح كذلك يجب في عوارض الواحد والعدد كما في
 الواحد لا تأثير له في الضرب والاحصاء ان طبيعة الوجود كافية لعروض العدد من غير ان يحتاج
 الى الفهم حيثه اخص من الموجودية كالموجود يحتاج في الوجود الخارجي الى مادة مادون ^{الذين}
 هو موضوع الرياضيات او في الوجودين الى مادة مخصوصة كما هو موضوع الطبيعي نعم قد تقارن المادة
 اتفاقا لا اتفاقا فيكون الحساب يبحث عن احواله من الالهية بالمعنى العام بخلاف الهندسة فان
 موضوعها اكم متصل السائل وهو محتاج الى المادة في الوجود الخارجي دون الذين فيكون ^{الرياضيات}
 قوله من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا اي من غير ان يصير موضوع الرياضيات بالفهم حيثه اخص من الموجود
 باليكون عروض العدد هو الموجود من حيث انه كم او موضوع الطبيعي بالفهم حيثه اخص من الموجود
 موضوعه هو الموجود من حيث انه كم قوله بما ذكره من دخول الحساب في حق الامور العامة من الالهية و
 دخول الهندسة في الرياضيات لا باليقينية التقسيم المشهور من دخولها في الالهية وانتم اتموا لوجه آخر قوله
 العلم الكلي اي بحيث لا امر العام الذي هو من الالهية بالمعنى ^{العلم الكلي}
 في الالهية بالمعنى العام عدم اهمية بالهية بالهية لا اتفاقا ولا اتفاقا لا اتفاقا لا اتفاقا
 يكون ما نخرج عنه محبت تقسيم الموجود الى قسم الامور العامة البادئ عن احوال ما يصح اعتبارها
 مع المادة على وجه الاتفاق فلا يكون جامعا قوله قاله موجودان في العلوم فحاصله ان فنون
 الحكمة ^{العلم الكلي} يكون موضوعها ما هو في ^{العلم الكلي} من غير اعتبار ^{العلم الكلي}

قسم

العلم الكلي

١٠
افضل منها جميعا او ما خور مع حيشة اخرى انص منها الاول هو العلم الالهي بالمعنى الالهي الثاني ان
اشترط في وجود موضوعه في الخارج والذ من كلفها خصوصية الملاحظة فبقوله العلم الطبيعي هو الالهي
له رياضي وفي التقسيم ما لا غير عليه ولا يلزم منه دخول شيء من اقسام الرياضيات في الالهي فان
مبجوت عنه في الرياضيات هو احوال الموجود الذي هو الكمال المستقل الالهي او المستقل او المستقل
بمقتضى النسبة الثانية لوجوده في احوال النفس من غير ملاحظة خصوصية الكمية حتى يكون
ذلك امس من ذلك في الالهي وهو موضوع اقسام في العدد من اقسام الموجودات بما هو موجود فان
الموجودات كما يكون عددا اذا اعتبرتها كمنا ثم عرضنا ثم كمان ثم منفصلا فلا يلزم دخولها في الالهي
الذي موضوعه نفس موجود من غير ملاحظة قوله موضوعه النفس الانسانية مع هذا عند بعض وعند بعض
اخر موضوعه الاعمال من حيث انها كيف ينبغي ان لا يقدري في رفع او لفسد كما اشار اليه في قوله
بكيفية علم او كيفية مبدء عمل قوله الاول هي الحكمة العملية لا تخفى بان الاول هو التدرج في المعرفة
المختصة باحوال شخص واحد وهي نفس العمل لا الحكمة العملية التي غايتها العمل فالمعنى ان
الحاصل تلك التدرج او المقتربات المتعلقة بتلك القضايا او الحكم الحاصلة بتكرار
لصدقاتها هي الحكمة العملية اه وذلك بالتدريج فيما سياتي لان من عادة الناس ان لا يتقدموا
في العبارات اعتمادا على وضع المظهر على المبدء قوله حكيم منزلية وتدريب المبدء في قوله حكيم
منزلة وزيادته مبدء المبدء قوله المبدء مع التامس وهو ملك لكن المبدء منه المبدء
والاحكام الالهية التي تتبرج الملك مجازا لطريق السببية قوله وقد وقع في الحكمة النظرية
نظرا لان من مسائلها ما يتعلق بالامور الدنيوية وهي الاقسام المذكورة من الالهي في
الرياضيات ومنها ما يتعلق بالامور الاخرية وهي في علومه مثل علم الاعلام في علومنا
مكة بكلمة مهم وسكون الالهي العلم وفتح الكلمات ركب شعوري بمعنى منسوب الي

كسبوني في المنسوب الي السبب وذا تارة كيبا ونبأ قوله الحق او خالفه المفسر
العلوم كلها في الحكم بعضها في النظرية وبعضها في العملية قوله وجعلها من اقسام العلم
النظرية منه انما يصح ان نفس العلم في تعريف الحكم العملية لعل الجوارح والافعال في
المقصود مقصود وهو ترتيب امور واجبة فيكون من العملية وكذا يعرف وانما هو
وعلم المراد من قوله وعلم الكلام داخل في النظرية قوله كما فعله الشيخ الرضوي اعتبارا بوجود
النفس لا مرتبة في تعريف الحكم لعم من ان يكون موجودة في الذهن او في الخارج بنفسها او
وهو الحق ومن نفس الموجودات باحارجية منها فيرد عليه انه يخرج منها العلم بتمام الوجود
مباحث الامور العامة وهي مالا يختص بقسم واحد من اقسام الوجود اعني الواجب والجوهر والرض
بل نعم الثلثة او الاثنين كالوجود والامكان والتقدم والتأخر والعلية والسلبية واما ما
والمفرد يخرج منها ما لا يعرض للنسبة والدوائر والخطوط والنقطة المتوهم فاجاب عنه بعضهم
ان الامور العامة منها ليست موضوعات بل محمولات مثبتة للاعيان زعمانهم بان قوله الوجود
زائد في الممكن وعين ممكنة في الواجب قد يرد عليه بمكروه وهو ان الوجود على الحقيقة اي متغاير
والوجود موجود وهو عين ممكنة فالمبحث عنه في تاسيسه بل هو وان كان احوال الوجود
الذنية لكن بعد التاويل يكون كما انفسها الي ايض عن احوال الموجودات الخارجية فيكون
بمسائل الحكمية بعضهم بان الوجود منها يعني الموجود وهو من الوجودات المسماة
الحكمة وان كان هو الجواب ان الله خلق منسفا عنه لا دفعه عنه بل هو
الموجودات الخارجية والتاويل بان الوجود بالوجود اما ان يكون مفهوما بالوجود او مصدرا
على الثاني لا يصح قوله موجود زائد في الممكن لانه ممكن في الممكن وعلى الاول يتوهم عليه
بنوده على الوجود بالوجود فيمكن ان يكون في الجواب بان الوجود في الوجود

كل السعد قوله لكونه انما يعني ان المنطق انه لم يكن انما لخصه بالاول
فلان اصل العلوم كلهم كجاءون في بيان اصطلاحاتهم الى معرفتي اثبات قواعدهم الى الحق
والباحث عن احوال سبب منها لا ينظر واما الثاني فلما كان نفس التحصيل بدونه كمالها
العلماء واليهين لا يعرفون المنطق لكن ليس لهم بصيرة وكان كما هو لمن يعرفه قوله افتقاد اري اتباعا
قوله الموفق عنها اري الحاجة معركتها عن الحكمة العملية على طريق تبيين تضاد الحاجة للاعراض من غير
ما يحتاج اليه قوله غير مسلم لتفقه باعتماد كحق مشتدا اشتراعا و هذا معنى نفس الامر في الاغتراب
لعم لمست لموجوده في الخارج لكنه لا يصلح على الاعراض لان الكلام على مذمت لم يغير
العينية في تعريف الحكمة او على من علم العينية من الوجود بنفسها او كمنشاء اشتراكها قوله كالتسايق
جميع منطقة وهي اعظم الدوائر المتوهمه على سطح الكرة بين القطبين ومما تظن ان مقابلتها
على جنبي الكرة حاد ثنائان عند كنها حركة وضعية واحاد وجميع محورها بالكرة و هو الخط المستقيم الواصلة
القطبين المتوهم في ثخن الكرة وانما ذكر جميع لان كل نقطتين مقابلتين فيضتا على الكرة فهما نقطتا
والخط الواصلة بينهما محور والدائرة الوظية المتوهمه في وسطها منطقة فيضتد الاقطار وانما
دعاها ورفي كرة واحدة في نفسها ثم عند كنها الوضعية بين قطبان منطقة واحدة
واحد فقط قوله واختلف في كبرها واسمها والافاق على القياض وهو العالم الباحث احوال حلبة
الان من العادة والنوعه وغير ذلك كما يقدر ان هذا الخط في بيده صعود وتأثيره كذا وز
من تأثيره كذا مثلا قوله كبرها بفتح الباء هو وحدة والطا وال من المهمتين وتقديم المهم على الباء
الثنائية ام حكم قوله كبرها بفتح الباء وال من والطا فقط لوانا في معنى الترابط
مفصلة لقطبين قوله من مبدؤا حبة والكون اري عن طبيعة كبر السبع قوله من الكم وعوارضه
الكيفية في الكميات الثنائية والجمعية في انفصال النزوية والفردية في انفصال قوله للفردية

على انما
بنيان
موضوع
تدبر
او باعتبار
بالدبر
لا يصلح
بمع
او
وانما
الحكمة
وذا
وانما
قوت
تفهم
وذي
ال

اى الطبيع النوعية فان طبيعة القيل مثلا تقتضي كما اطول شكلها مخصوصا بطبيعة
 شكلها مخصوصا بطبيعة الناه كما اقصر شكلها اخر قوله والنفس العادة اما سى اى فاعل احد
 احاطه والفاعل اشرف من اثاره الصادرة منه فالعلم الباطن عن احواله الصورية من
 العلم الباطن عن احواله قوله وان التقن بالنا والفوقانية اى احكم علما وعلا او بالياء التمام
 رى صدق لمسايلها الصديقا لقينا قوله فهو واسطه لاحتياج موضوعها الى المادة في الوجود في
 واستقناء موضوع الاى عنها في الوجود من احتياج موضوع الطبيعى اليها منها قوله
 متناهية كالقطبين المتجهين على سطح الكرة قال كونها مستوية بالكرة الوصفية على وجوده غير متناهية
 الدواير الغير المتناهية المختلفة صغيرة او كبيرة في وسطها حيث يقع النقط الغير متناهية المتوحد على سطحها
 وكالاتها الغير متناهية الممكنة كسب القسم الوهمية بخلاف الامور جنية التي يمتنع عنها الطبيعى
 متناهية وجودا غير متناهية مطلقا في الخارج قوله العلم النشوء العاطفي البراهين العود
 في ذلك لان اعيانها من جهة المادة لا من جهة اهمية يكون مركبة من مقدمات بدئية على شدة
 فلا يقع في كذا لا من جهة المادة ولا من جهة اهمية بخلاف الطبيعى اه قوله من جهة ما هو
 اخرى اى بالدلائل الرطنية اسقيه اللا دلونية والاشبه بالهوى لا بالدلائل القطعية
 قوله ولو زيد على صيغة التضمن معنى الاتباع فالمتد مفعول به
 المذكور اى لا وقع الذباب اه فلا يتوهم انه لو قرى على صيغة
 اذ اذ طرن للفظام وقوله علة مع مفعول لله وقوله الى كنه
 يدل اه بالقاد خير للمتبذ والمذكور تضمن معنى ولو قرى اهرام وارضع بعد الاطراح
 بلفظ قوله لا يراد بها اى لا يراد بها
 مبحث المبرر اسمى بالابى بالمعنى الاضحية

في الطبيع النوعية فان طبيعة القيل مثلا تقتضي كما اطول شكلها مخصوصا بطبيعة شكلها
 مخصوصا بطبيعة الناه كما اقصر شكلها اخر قوله والنفس العادة اما سى اى فاعل احد
 احاطه والفاعل اشرف من اثاره الصادرة منه فالعلم الباطن عن احواله الصورية من
 العلم الباطن عن احواله قوله وان التقن بالنا والفوقانية اى احكم علما وعلا او بالياء التمام
 رى صدق لمسايلها الصديقا لقينا قوله فهو واسطه لاحتياج موضوعها الى المادة في الوجود في
 واستقناء موضوع الاى عنها في الوجود من احتياج موضوع الطبيعى اليها منها قوله
 متناهية كالقطبين المتجهين على سطح الكرة قال كونها مستوية بالكرة الوصفية على وجوده غير متناهية
 الدواير الغير المتناهية المختلفة صغيرة او كبيرة في وسطها حيث يقع النقط الغير متناهية المتوحد على سطحها
 وكالاتها الغير متناهية الممكنة كسب القسم الوهمية بخلاف الامور جنية التي يمتنع عنها الطبيعى
 متناهية وجودا غير متناهية مطلقا في الخارج قوله العلم النشوء العاطفي البراهين العود
 في ذلك لان اعيانها من جهة المادة لا من جهة اهمية يكون مركبة من مقدمات بدئية على شدة
 فلا يقع في كذا لا من جهة المادة ولا من جهة اهمية بخلاف الطبيعى اه قوله من جهة ما هو
 اخرى اى بالدلائل الرطنية اسقيه اللا دلونية والاشبه بالهوى لا بالدلائل القطعية
 قوله ولو زيد على صيغة التضمن معنى الاتباع فالمتد مفعول به
 المذكور اى لا وقع الذباب اه فلا يتوهم انه لو قرى على صيغة
 اذ اذ طرن للفظام وقوله علة مع مفعول لله وقوله الى كنه
 يدل اه بالقاد خير للمتبذ والمذكور تضمن معنى ولو قرى اهرام وارضع بعد الاطراح
 بلفظ قوله لا يراد بها اى لا يراد بها
 مبحث المبرر اسمى بالابى بالمعنى الاضحية

انما هو مضمولة الرياضيات من العلم الالهي العظمي لان جميع العلوم قوله ليعلم ان له اي ليعلم وبقاوه بالعلم
الواقعية ولا يلتفت اليها كالمات قوله القسم الثاني في الطبيعيات اي الطائفة الثانية من
الفاظ الكتاب او معانيه او محرماتها مخففة في بيان هذه القضايا المعقولة او في حصول المضائق
بها او في حصول ملكة المحسوسة كخضار الدال على هذا هو السبب على السبب او الكلي في
اجزائي كما يعرف بالغير ولو لا غيرية مقام المسائل الممكنة للابحاث اللفظية لفضلتها ان
تفصيل قوله التي هي احد اقسام الحكمة النظرية لما كان الطبيعيات محملة للمسائل الطبيعية والاحكام
الطبيعية كليها قديما بهذا القيد اعترافا عن الاحتمال الاخير لطابق ما هي من قوله القسم الثالث
في الالهيات فكما ان المعنى ثم ان القسم الثالث في مباحث الحكمة الالهية فكذلك امرها
ان القسم الثاني في مباحث الحكمة الطبيعية التي هي احد اقسام الحكمة النظرية لانه في الامور
الطبيعية لئلا يكون بعيدا عن النطاقين قوله موضوعا هو الطبع من حيث انها على قوة التعبير
اخلفت عيارها ظاهر اني احبته لما خذته في موضوع الحكمة الطبيعية فقبل من حيث انها على قوة
التغير وقيل من حيث انه ذو طبيعة وقيل من حيث انها على المادة وقيل من حيث انها على الحركة
والكون وقيل من حيث قوة الحركة والكون والمال واحد من حيث انها على طبيعة الى
الحركة والكون الذاتيين بان يكون علما للحكمة عند حصوله في اجزائها فليس يكون عند حصوله في
اجزائها الطبيعي وذلك لان وجوده عنها انما هو الاحوال العارضة للغيرية كخضار الدال على
بادي التفكك ونقطة بقوة لا ينافي الطبيعة كسبانية كجبرية لان القوة عند عدم عبارتها
مبداء التغير والتاثير سواء كان جبريا او عرضيا سواء كان موقع التغير والتاثير في غيره او في
نفسه ويكون بين المؤثر والتاثير تفاوت في تارة واعتباري اخرى سواء كان في اشياء
كالنفس او كمالا طبيعيا كسبانية فان قلت يريد عليه ان لا يكون شيئا النفس من العلم الطبيعي

كونها موضوع العلم او نعامه او غير ذلك او عرضا واثباتا حتى يصح حمله موضوعا مسايست
 مسائل العلم الالهي حقيقة وانما ذكرت هنا لان التقوس تحمل بعض انواع الجسم الطبيعي الذي
 موضوع العلم الطبيعي اعني جسم الانسان ولا يعبدان لغير ان قولهم النفس مجردة وامثالها في
 قوة قولنا العلم انساني ذو نفس مجردة متعلقة بالنفس من موضوعات المسائل حقيقة اما في
 في جانبها فيمكن ان يكونا في غير ان هذا البحث في طرق مخصوصة مذكورة في موضوعه فيمكن
 بل استقرائي ولا غير كالتفكر عند ارباب العقول فيجوز ان يكون بل في البحث ان يمكن
 بعض انواع موضوع العلم موضوع المسألة وحمل عليه عوارضها ^{شكال} احده في عقله ان لا
 قوله وعرفه اهـ يريد على ان هذا التعريف بعينه لصديق على الصورة الفيزيائية الاولى لاها
 به المتصل بالذات القابل لفرض الالهاد المتصل ويمكن ان يكون ان المراد هو التخيير بالذات
 تيرة تلك والسوي واخانت متخيرة بالذات لكن لميت متصلا بالذات حتى يفرضها
 باد قوله العباد ثلثة اهـ وهي الطول والوض والعن فالطول هو العبد المفروض اذ لا الوض هو
 العبد المفروض ثانيا والعن هو العبد المفروض ثالثا سواء كانت متساوية او متفا
 الصغر والكبر اذ ما وقع عليه الاصطلاح وهو امر او منها لا اعني المتعارف يعني الطول
 واد طبا واقتصرنا والالزم ان لا يكون الكثرة جساما تساوي الالهاد الثلثة ^{امتقاطية فينا قوله}
 واما اقوام اهـ اقوام احاصله عن لقاطع الالهاد اذ ^{الاضاف} شرار ربع بين
 الالهاد المعبد الطولي والوضعي والربعين كل واحد من تلك ^{الاربع النصف}
 ففي اربعة افرعي بين كل واحد من تلك الاضاف الاربعية والنصف التبعي من حد
 اعني لما لا يفي على من لا يحيل صميم قوله بيان ^{اعني ان المسئلة يحتاج الى}
 الفصول ^{وهذا لا في وجودها ولا في}

لا في منتهى الجبر كانت الحقائق الجبرية موجودة في مرتبة ما يليها فيكون كل ما هو عليه لوجودها بالغير
موجودة في تلك المرتبة ضرورة امتناع وجود الممكن بالاعلة من جملة علل وجود الممكن ^{المفصل} في قسم
التي يكون هو الغير موجود في مرتبة مهية فيكون مقبولا مقبولا لان الموجود في مرتبة نفس مهية لا يكون
الا مقومات الداخلة لا الامور الخارجة التي منها ^{المفصل} مع قول الله خاصة للغير فيكون
عرضيا خارجا لا ذاتيا مقبولا يحتاج اليه مهية في قولها قوله باعتبار بعض الملاحظات اه متعلق
بقوله كالعلة مفيدة ^{من الملاحظات} ملاحظة بشرط لا شيء فانه لا بد للعلة من التامنين
العلم والعمل التصوري ان احدهما موثر امقدا والآخر متأثر اما خروا لا تامنين ^{المفصل} في
الخارج ولا في ملاحظة الشرط ولا في ملاحظة الشرط ولا في التامنين منها في ملاحظة الشرط ولا في
فتصور العلة وانما قال كالعلة لان العلة الحقيقية ما هو اسد الفياض لكن لما كان ^{المفصل} في
الابهام من كنهه كعلة متعينا صا الى الفياض الموجود العلة قبل كانه علة له قوله ان العلة الحقيقية
لا تقدر ان اللازم منها الغد ام حقيقة لا انقلا بيا واما لا دون ذلك وذلك لان ^{المفصل} في
عبارة عن ان يوجد ذوات مهية ولا يوجد فيه تلك المهية بان يتحقق في منتهى مهية اخرى ولا شك
لازم منها لا نقول ان المهية التي يكون الوجود ذاتيا كان واجب الثبوت لعل فيمنع عدسها فاذا
فرض ان مفيد ^{المفصل} في "لزم ان هذا الفرد لم يكن تلك المهية متحققة فيها يكون متحقق فيه مهية اخرى
من وجودها مع ما حزن من لزوم الانقلاب لزوم ان خلف كما ذكرنا قوله وكانت افرادها
التي لوجود لان ^{المفصل} في ذاتها للجبر كان واجب الثبوت لجميع افرادها ومتحققة ^{المفصل} في
فيكون واجبة بالذات كما واجب تعالى عن ذلك الشك قوله والغير الذي اه ^{المفصل} في
نوع تعريفها والاد ^{المفصل} في لزم بالجبر المقدرين بالوجودية واللازم لظهورها
بالجبرية والاكصا ^{المفصل} في رتبة فصل عن المقدرين بها و ^{المفصل} في لزم قوله

الحقيقة في ان لا يكون له بالاعلة كذا لك مفيد ^{المفصل} في
الذي هو صريح ما ان مفيد بها الغير لا يصح ان يكون ^{المفصل} في

اجمع اه اعذار عما يدعي على التعريف من النقص على الطرد صدقها على الوا بالذات بانه يراد
 بالشيء الذي يمكن من طرد ما قوله والا كان من علم في هذا موقف على ان لا يكون للجوهر
 وجه سوى هذا التعريف او الاضوره الالهيه وكلها في غير المنع قوله من صورته في بيان للمكتب لاصل
 له قوله وصوره الجوهرية يعني ان الصورة الذاتية للجواهر الخارجية كلها جوهرية غير مثلها وصوره
 الذاتية للمعارض الخارجية عرض مثلها بناء على ما هو المختار عندهم من حصول الالهيه بالفساد ووكا
 اما به الجوهرية حاصله في الذهن لصارت عرضا واللازم لطرد فكذا المنزوم اما الطالبان اللازم فاشارة الى
 لقوله وصوره الجوهرية كما فضلنا واما الملازم فاشارة الى لقوله واما به الجوهرية في العقل البتة بالصفة
 المذكورة ومحصله ان وجود الصورة الجوهرية في الذهن كوجود احتياج اليه في احتياج مثل وجود
 الجبر في الكل او وجود الصورة في الهيولي بل كوجود شيء في محل مستغن عنه ولا تعني بالعرض الالهيه ان يكون
 عرضا قوله فاذن معنى الجوهرية يعني ان الجوهر الذي هو منسجم معناه انه شيء ذو منه لو وجد
 خارج لم تكن قائمه بموضوع اي بمحل متغير عن حال سواء كانت قائمه بنفسها لاني محل اصلا به
 الانسان مثلا او كانت قائمه بمحل يحتاج الى تلك المهية لاعلى الوجه الدائره كالصورة القائمة
 بالهيولي وانه المعنى صادق على ههنا الجوهرية كلها سواء وجدت في الذهن او خارج كما فصلنا
 كالمفصل المشهور بالثبات وفي المذهب انه بالعين المعجزة والثبات على قوله الالهيه في ذاتية
 انما يقين قوله الالهيه على هذه غير سبب اما به ومنها ما في الذاتية والافصح انما من الذاتيات
 محتاجة الى مطلق اعم فلا يرد ان ذاتياتها قايين الالهيه في العلم في المكانية لا يتحقق الا بمحل
 اما على فلو كانت الجوهرية منافية للذاتية لم يتحقق ذاتي في نفس الامر وذلك لان العقل الجبر الالهيه وان لم
 يكن من قبالة ذاتية ذاتية بل لعل العقل بنفسه في ذاتية ذاتية ومنها لك قوله باضافته معنى الى
 قوله في تعريف الجوهر لاني موضوع قوله معنى الجبر الى وهو قوله في تعريف العرض في موضوع قوله بل انه الذي

المفهوم على سلب المكان ذاتيا للأشياء الموجودة مع عدم جواز لقوم الموجودات بالسوداء فالمفهوم الغير
مستغل على السلب وغيره مما يمنع الذاتية ينبغي ان يكون ذاتيا بالطريق الاول في قوله وهو خلاف ما تقر في
مدارك الحكماء من ان مفهوم العرض عرض عام للمقولات التي تحتها لا ينسب لها ولا الخلق المفقود
العرض فملك المقولات الزاوية للمقولات واجناسا عالية كما في الجبره مع ويلزم عليهم ان ينحصر
موجودات العالم في المقولتين ولا يكون المقولات عشره قوله مفهوم العرض اعلم اي مفهوم العرض شامل لجميع
مقولات العرض ومصادق على ما دنا وخارجا لمقوله الجبره فمينا فقط قوله كنهت مقولتين هما الجبره والكيف
وقوله تصديق عدم انقضاءه دليل الثاني ودليل الاول من ذلك نظيره فمابين قوله متمم فاصلا انه
ان اراد الشق الاول فاللزام ممنوع وان اراد الشق الثاني فان اراد ان يلزم اجتماع الجبره مع الكيف
الذي هو مقوله فاللزام ايضا ممنوع وان اراد اجتماعه مع الكيف الذي هو عرض عام لمقوله الكيف
فخطا لان اللزام ممنوع كما فصل في الشرح واثاره الى المنع الاول بقوله متباينان الله قال
علي شي والى الثاني بقوله عرض عام لمقوله الكيف اي لا نفس مقوله الكيف حتى يحد
المقولتين والى الثالث بقوله فلا تمنع اي الكيف بهذا المعنى لا ينافي الجبره ولا يلزم من
اجتماعهما اندراج الصورة العقلية تحت المقولتين قوله واعلم انه ليس معنى قوله اعلم ان قوله
انه قد نيزر اعني دليل لقوله لم يحل متعين وقوله يكون كيف ع حيزان المفتوحه ومخلص التقرير
معنى قولهم كليات ابرار الطبيعة الجبره لا الغير طشي كيف حقيقة الشئ ذكره الخارج
جبره او وحدت في ان وفي الذهن والتصديق عليها جدا الجبره في كل طرف كما

وان صار
ومنه وجودها الذي يصير رتبها علما وكيفا ولانها
الجبره هو الطبيعة من حيث هي والعرض انما هو الشخص الذي قالوا بان المنه لقدرتها
الذميه ويكون جبره في الخارج معني على العقله عن ملاحظه الجبره وليس منها ان الحقيقة
في الخارج رخص في الذهن اذا اعتد في ميات الاشياء كما ان قوم ان

خذاب للتقديم معناه ان مقتضى طبيعته جذب الحديد عند مصادقته اياه وان لم يظهر في بعض الاوقات
 لما لا لانه لا يغير له الخداب باعتبار بعض الاحوال او انت تعلم ان هذا القدر مستفاد من التفصيل السابق
 فالاعادة لا تخلو عن الزيادة ويمكن ان يقرر ان مبنى التفصيل السابق على تسليم اجتماع العوض والجوهر في
 الله بنى التفصيل الثاني منع ذلك سنين ان شاء الله تعالى قوله من باب ايقين الحيات اه قال في
 الحاشية اشارة الى ان منها اشتباها وقع بين اهمية الشرطية وبين الكلي الذي هو اهمية
 لاشي وقوله واذا الكلي مكان الخبر في اشارة الى مقابلة حال الكلي الذي هو هو مقول من الجواهر
 بحال الخبر في الخارج وهو مقتضى الشئ يعني ان الجوهر انما هو الشبهة الجوهرية لا الشرطية التي
 هي مرتبة المعلوم والكلي وهي لا يقتصر معناها اصلا والعوض انما هو تلك الطبيعة بشرط لاشي اي
 الطبيعة الشرطية الجوهرية من العوارض الخارجية والاكتشاف بالعوارض الذميمة التي هو مرتبة
 الذميمة الذي هو العلم والكشف وهي لا يكون جوهر اقطه فالقول بان الجوهر هو كل شيء خارج
 وعرض كيبس من ناس من عدم ملاحظة الحثية واشتباها اهمية الاولى بالثانية وقيل
 الكلي على الخبر في فهو قياس مع الفارق قوله اي انما اي كلمات الجوهر اما خروزة في الذم
 قوله عن مردوه اما به لا بشرط شي قوله فان قلت ع يعني لا يجب ان يدرج كل فصل من فصول
 الجوهر تحت الجوهر حيث هو مقوله بان يكون الجوهر حيا عاليا لا والا كان لهذا الفصل
 فصل آخر وسكده الى بالاستنباط في الاحكام كيب حمله عليه كمال العرض العام على موصاته فلا
 يكون من مقوله الجوهر يجب ان يكون من احدى مقولات العرض والانه لم يطلان ان هذا هو جوهر
 المقولات الخمسة مع انه لا يصدق عليها مفهوم العرض وانه انما في فهم العرض عرض عام
 للمقولات التسع في الخارج قوله فاذا لم يدرج تحت مقوله الجوهر اي من حيث انما مقوله قوله
 حتى لا يصدق عليها اه يخرج على لفظ المفهوم اي فلا يصدق مفهوم العرض عليها الجواب ان
 يكون مبيها بسيطة ومعنى غير مندرج تحت شي من المقولات لا انما كانت مركبات المفرد

١٤
المقولات العشر من حيث المقولات انما هي المركبات الذنبية وما وقع مطلقا من قولهم ان
هو جودات كلها مضافة في المقولات العشر فالمراد ان دراجيا تحتها مع قطع النظر عن هذه القضية وفي
النسخ متى تصديق بدون كلمة النفي وتقرؤ حنيفة على النفي كما لا يخفى قوله تحت شي من المقولات بالذات
اي من حيث انها مقولات محتملة عليها حمل ذاتيا وان كانت ساذجة ككتابا كاندراج المودعات في الوضو
المحمول عليها حمل اخر في قوله طيفوريس بالقوات والظواهر بين الحملات والايام بين التبعات
منه المحمودة ^{التي} من مستامين انما قيد به لان ^{المراد} من ينكرون وجود الصورة
الجبينية والنوعية وطلب ^{في} فالحال عندهم معروض والمحمل مع الموضوع والمادة فلما
الي الفرق اصلا ومحصل الفرق عند المناسبات ان المحمل المستغنى عن المحال وهو محال الامراض ^{في}
والحمل يحتاج الى المحال وليس كذلك الا اليسوي التي يحل فيها المحال الجبري اعني الصورة الجبينية
النوعية هي مادة قول لا يكون مقوما لشي من حيث هيته يعني لا يكون في مقوم اي في حقيقة
الي ذلك الشيء احتياجا ذاتيا وان كان محتاجا اليه في الواقع لا مريض له في الخارج كالا جرام
الغليظة بالنسبة الى الواحدة واضواها فانها بالنظر الى طباعها الجبانية لا تقتصر عليها في وجودها
تخافت لا توجد بدونها لعارض لضفي ذلك فهي من حيث ذلك العارض مضافة اليها لان
في طبيعتها خلاف ^{المراد} مية الى الصورة كما هي قوله نفس الامراء يعني ان المراد بال
الامكان الذي كلف ^{المراد} لا يجوز التوهم وحسب ينقص العكس فخرج الفلك فغير اد حذو
زيادة عند القوة ^{المراد} يد الامكان الوقوعي ضرورة واعية اليها ^{المراد} في
خروج الفلك زاد منه ^{المراد} فانه لان التقاطع في تحت لقاطع الامعاء على زوايا
من الفلك مع قطع النظر عن صلابته اما انه عن المحرق وانما قيام قوله وانما زيادة
في الخارج التجريد ان بدون زيادة فيه الفرض كما يخرج الفلك ^{المراد}

مفككاً كلف بعد زيادته يدخل المجرى فلا يكون مطرداً ولقوله بوجوب راضع قوله هو الامكان العام
 الذي في الزمره الامكان العام مفيد بجانب الوجوب الذي لا يمنع تجزئ الابعاد الثلاثة المتقاطعه
 فيه قوله لا الاستعداد في الامكان الاستعداد في هو الاستعداد في صلاحه شيء مع عدم عدم
 الصلح وهو لا يجامع الفعلية كليات الامكان الذي في ذاته كما هو فاذا اريد الامكان الذي في كونه
 هو عين الكيفية الفعلية لقاطع الابعاد الثلاثة ونواريد الامكان الاستعداد في يخرج عنها فلهذا قال
 ليلا يخرج اه قوله كما في الافلاك بمحركه في ان الافلاك المتحركة لا يوجد فيها بوضعي بالفعل
 فكيف بالوجوب ولو لم نعلم فانما يحدث الدوائر متفاوتة متوازنة على سطح حسب النقاط المتوهمه عليه
 لاني تخنن ومناط الكيفية انما هو لقاطع الكيفية انما هو لقاطع الخطوط المستقيمة في النجوم على القوائم
 وابن ندان ذلك قوله المكعب في كعبه سطح مستقيمة كاللينة قوله المعيرة في الرسم لو
 اما فوزه في الهندسة الترددية انما بان هذا التعريف كيتا في الحد والتمه مني على التميز
 الاقدمات اما هي انهم متناه عن عرضياتها قطعاً ولا سبيل للاقتبال فالاولي هو ان
 الاستدلال قوله لصديق التعريف على كل سطحين متلاقين اه يعني لو كان المراد تقاطع الابعاد الثلاثة
 على الزوايا القوائم الاثني عشر لقاطعها اعم من ان يكون في ثمن الجسم او في اطرافه لزم ان يكون مجموع
 سطحين ملتقيين على خط واحد من الوجوه الستة التي للمكعب الامكان فرض الابعاد الثلاثة متقاطعة على
 الوجه المذكور في الطرف فلهذا انا اذا فرضنا الحظن لابن سينا فان من السطحين المذكورين في جانب
 حصل منها لقاطع على اربع قوائم ثم افترضنا الخط الذي هو ملتقى السطحين ونظن حصل تقاطعه للسطحين
 السابقين الى قوائم اربع في جانبين التقاطع واربع في جانب اخر منه نصديق على
 مجموع السطحين المذكورين وتوهم جسم فيلزم ان يكون حتماً انما اريد تقاطع الابعاد الثلاثة لم
 نصديق عليه او في كل سطح من القاطع بعد من فقط على اربع قوائم انما سمع في هذا المقام

فانظر

فما حفظناه لشيء الامر على اكثر الانعام قوله ^{المتنوع} بتراب يمنع صدق التعريف على ^{المتنوع} المحسوس
على تقدير كون الالوار اعم من التسمية والسطحية مستند بالخروج بها عن جوهر فيبقى سادسا عن النقض
قوله لانا نقول عن ارض من الخارج حاصله ان انقاص التعريف طردا كان من خواصها ^{المتنوع} التو
لكن بقي فيه خلل الوجه افردها بكفي فيه ان يقال ان الجسم جوهر ذو بعد اذ يطبق عليه ^{المتنوع} التقدير
ومتعاد عند الحكماء اثنتان امكن من لوجود للسطح الجوهري ولا حاجة الي اشتراط الالوار ^{المتنوع} الثلاثة
في الوجه المذكور ولا تنك ان هذه الكفاية مضمرة من يدعي سلامة التعريف من الاختلال ^{المتنوع} في
ما قال بعض الاعاظم ان هذه الكفاية غير مضمرة للمعترض اي للوجه القابل هو العالم ^{المتنوع} العظيم
محمد اعلم السند يقول لا يقال بل موبدله ثم ما قال انه لا يظهر فايده القائلين في قوله مغلي اه وفي قوله
ع الصير من دفع بان الاول التوزيع على قوله كبح اه والثاني على قوله بكفي اه اي على لبقاء الاختلال
لوجه افردها ان اذ بقي فيه الاختلال الوجه فيقول لدفعه اي ذكر الالوار متقاطعة على الوجه المذكور
اما لئلا اولئك لا يخرج السطحين المذكورين اذ بكفي لافراجهما فيه الجوهري قوله والثاني اولى لان
الحكماء بعدون السطح الجوهري من التسميات فلا حاجة لافراجه الي فيه قوله بانه قابل للالوار ^{المتنوع} الثلاثة
بانه منقوص الطرف الاول متعلق ^{المتنوع} بتوحيدهم والثاني بقوله اعترض قوله بالذات اذ لا بد من التقاطع
على الوجه المذكور من اتصال فيما هو قابل له بالذات ليس هو في حد ذاته مفصلا ولا ^{المتنوع} منفصلا
ولا واحدا ولا كثيرا ولا اتصال بها ولا الفصل الا بالاقبال الصورة ^{المتنوع} الخمسة الفاضلها فانما هي
الاتصال الجوهري الواحد او الكثير في القابلة للنقاط اولاد بالذات لكنها لما كانت ^{المتنوع} متحققة في
مرتبة ذات اسم مستلزمة بعولية قالوا ان الجسم هو القابل بالذات الالوار ولقاطوعها قوله لا يقال
الجسم عبارة اه معارضة حاصله ان الخبر الذي له مدخل في القابلية والاعداد هو الجوهري
الخبر الذي به العولية والحصول هو الصورة والقابل كيب ان يكون مقدما على المقبول ^{المتنوع} فلهذا

ان الصورة هو القابل او مبدء القابل لنزول الصورة هي السوي او مقدم عليها
 ولي في الجسم مبدء ثالث فلزم ان لا قابل بالذات للاتصال الا السوي قوله لا بالقول القبول
 منهاه بمعنى ان لفظ القبول في قولهم ليس معنى الاستعداد الذي هو من خصائص السوي
 ولا يجمع الفعلية حتى لا يكون القابل بالذات له الا السوي التي هو الجسم استعدادا لفعلية
 في نفس ذاتها لا يوجب من وجوده بل هو بمعنى مطلق للاتصال الى اعم من ان يكون بالفعل او
 بمجرد التوهم والامكان ومن ان يكون لطريق الانضمام او مجرد الاتساع وهذا معنى كماله
 بل الوجه الذي هو اخص منها ولا شك ان قبول التقاطع المذكور بهذا المعنى لا يتصور بدون
 الاتصال فلا يكون القابل بالذات له الا الصورة جسمية التي هي الجسم متصل بذاته مع
 قطع النظر عن حلولها في السوي قوله ولتوهم الاعداد انه للجواب اصله ان المراد بالقول
 الاتساع بمعنى صحة اشتراع الاعداد متقاطعة والصورة التي هي الجسم متصل لذاته كانه لا
 توقف له على السوي التي ليست بهذه امثاله فلا يصح ان يستدل بها لتقاطع احتياج الى
 الاتصال نعم حدوث الاعداد متقاطعة في الخارج موقوف على مقارنة السوي لكنه
 خارج عن حقيقة الجسم لمتفق الجسم بدونه قوله علم ان جسمه امكنه التقاطع على لفظ الاعداد
 في الخارج قوله ان حارج انما قال ذلك اشارة الى ما تقر عند من عدم جواز تقومها
 لعدم لكن القابل ان يقول انه انما يوجب امتناع احد بالعدديات لا امتناع التعريف بها
 فيجوز ان يكون هذا التعريف ما قد فعله بقوله فاما يجوز في امثاله البسيطة الصورة ولا ضرورة
 في امثاله للغة كمن الفصل في اكل اتحاد التعريف وهو اكد التام قوله ولتتركيبه يعني ان
 الجسم مركب من السوي والصورة معجز كذبته بالافعال الخارجية التي هي كجوز الشئ في
 تحديد الدار بانها سقف واكد ان فانه ضرورة دعت منها الى تركب في التحديد

قوله في العنكي والعنكري اه مراد بالفلكي في اصطلاحهم ما لم نفس الفلك وما فيه من ثبوت من النوا
والنداء ويرد النقط والخطوط ونحو ذلك والعنكري ما لم نفس العناصر وما يتكرب منها واثبت
البيانات لا يراد بها الطبع على اربعة اقسام نفس الافلاك وما فيها ونفس العناصر وما يتكرب منها
فيزيد الاحتمالات في الاحوال المبحوث عنها على الثلثة فلا يتقدم احد فيها لعدم ارادة
اللعنوي قوا فيما لو لم الاصنام اي في بيان الاحوال المنقصة بالافلاك فقط وخلاف النفس اثبات
فانه في بيان الاحوال المنقصة بالعناصر وما يتكرب منها فقط قوله سماع الكيان كسائر الاعان
البيانات الختانية تبع كما ين معني الموجود قوله لم يتاقت من اصنام اصلا اي لا من اصنام
من اصنام غير متساوية وهو معنوي الباطن العنصرية والاصرام الفلكية فاسماء الخان فيها
اخرى تحليلية لكن ليس فيها من الاجزاء التركيبية ثم احسم اثباته ما كان حقيقة مخدوع
مفيدة كل خير ومن اضرائه مقدار تيرد اسم مخدوع اسمه فاسمها مع الاخرى
في نفس الامر كما هو في الحسبي اثباته حقيقة كاللحاء والنار والخان اتحادا معاني مجرد
دون الواقع لسمي اثباته حسابا كالكريات العنصرية مثل الذهب والفضة مثلا وغير
اثباته بخلافه قوله فاسمها تيرد وجا سلة ان كل خير من اجزاء السبر اعني قطعا او مثالا
مركبا في نفس الامر من العناصر الارضية التي هي اجسام مختلفة النعان فلم يكن مثا بها
الحقيقي لكنه متشابه بالثبات الحسبي لان كل خير جسم او حديد من القطعة واحدة
حديد او سبر مركبا من اجزاء غير متشابهة فالحال مطابق للمثل له وتجوز بالاعتقاد بان
ان السبر مركب من قطعتين ومساوية احديهما يعني تتخلف حقيقة فلا يكون مركبا من
مثا بته فلا يطابق مثا للمثل له وما يجاب عنه بان السبر مركب من مسامير من
يكون قطعاته منه ثمان من اجزاء حقيقة حال وعدم اندبر في اتصال قواها

ان الصورة هو القابل او غير القابل للزم ان يكون الصورة هي الهيولي او مقدم عليها
وليس الجسم جزء ثالث فلزم ان لا قابل بالذات للاتصال الا الهيولي قوله لانا نقول القبول
منهاه بمعنى ان لفظ القبول في تعريفه لم يسم بمعني الاتحاد الذي هو من خصائص الهيولي
ولا يباح الفعالية حتى لا يكون القابل بالذات له الا الهيولي التي هو مجموع المستودع والفعالية
في نفس ذاتها بل هو بل هو بمعنى مطلق للاتصال الى اعم من ان يكون بالفعل او
بوجود التوهم والامكان ومن ان يكون لطريق الانضمام او مجرد الانتزاع وهذا معنى يباح
بل الوجوه التي هو اخص منها ولا شك ان قبول النقاط المذكور بهذا المعنى لا يتصور بدون
الاتصال فلا يكون القابل بالذات له الا الصورة هي التي هي مجموع متصل بذاته مع
قطع النظر عن حلولها في الهيولي قوله وتوهم الاتحاده ثم الواجب ان المراد بالقول
الاتصال بمعنى صحة اشتراع الاعداد متقاطعة والصورة التي هي مجموع متصل لذاته كافية
لوقف له على الهيولي التي ليست بهذه امثاله فلا يصح ان يتداهى النقاط المحتاج الى
الاتصال نعم حدوث الاعداد متقاطعة في الخارج موقوف على مقارنة الهيولي لكنه
خارج عن حقيقة الجسم ليعتق الجسم بدونه قوله علم ان جسمه المكون لنقد ما على لقاطح الاعداد
في الخارج قوله ان خارجا عما قال ذلك اشارة الى ما تقر عند من عدم حوز يقوم لها
العدم لكن القابل ان يقول انه انما لو جيب امتناع احد بالعدديات لا امتناع التعريف بها
فيجوز ان يكون هذا التعريف بما قد يقول انما يجوز في امثاله البسيطة الضرورية ولا ضرورة
في التركيبات للغاية كخبر الفصل في اكل اتحاد التعريف وهو انما قوله وتركيبه يعني ان
الجسم مركب من الهيولي والصورة معجز كتحديه بالاجزاء الخارجية الغير كما حوز في
تحديد الدار بانها السقف والحد وان فانه ضرورة دعت منها الى تركب في التحديد

قوله في العنكي والعنري اهـ او بالفلكي في اصطلاحهم ما لم نفس الفلكي وما فيه من كسب
والعداوير والنقط والخطوط وتكون به رد بالعنري ما لم نفس العناصر وما يتكسب منها واثبت
البيانات في الموضع الطبيعي على اربعة اقسام نفس الفلك وما فيها ونفس العناصر وما يتكسب منها
فيزيد الاحتمالات في الاحوال المبحوث عنها على الثلثة فلا يتقدم احد فيها لعدم ارادة
اللعنوي قوله فيما لو الامام اي في بيان الاحوال المختصة بالفلاك فقط وبخلاف النفس
فانه في بيان الاحوال المختصة بالعناصر وما يتكسب منها فقط قوله سماع الكيان كغيره
التياء النخانية مع ما بين معني امورد قوله لم يتاقت من اجسام اصل اي لاس اجسام
من اجسام غير متساوية ومختلفة في الباطن والظاهر والاجرام الفلكية فاسماءها وان فيها
اخراد فلكية لكن ليس فيها من الاضداد الترتيبية ثم اتممت به ما كان حقيقة مخدوع
حقيقة كل شيء من اضراده مقدار تتركب منه مخدوع اسمه فاختار هذه مع الاخر في
في نفس الامر كما هو في السمي التثابة حقيقة كاللاد والنار والخان اتحادا معاني مجرد
دون الواقع لسمي التثابة حسابا لكرات العنفة مثل كوكب الزهراء والحد يد مثلا وغير
التثابة بخلافه قوله فالسيرة وجائله ان ما خبر من اضراد سيرة اعني نسفا او مثلا
مركبا في نفس الامر من العناصر الارضية التي هي اجسام مختلفة في فلكها فمن ثمة التثابة
الحقيقي المنة متثابة بانها هي تلك التي هي او حديد من الفضة وندة حديد
حديد او كوكب من حديد سيرة فالتماثل في الشكل لا يجوز يا غير ان
ان السيرة من قطعان مسامية حديدية هي التي هي مختلفة فلا تكون من اجسام
متماثلة فلا تعلق التماثل وما يجاب عنه بالامر والامر هو مسامية من
يكون قطعان متماثل من جهة حقيقة اتحاد حديد في اتصال قوله في الموضع

لا نقضاً ما استوفيه في العلم بالقوة او بالفعل وعلى الاول اما متناهية وهو مذهب ابن
 عبد الكريم التبرستي صاحب كتاب اهل النحل او غير متناهية وهو مذهب جمهور الحكماء وعلى الثاني
 ايضا اما متناهية وغير متناهية الاول مذهب المتكلمين وبعض قدماء الحكماء والثاني مذهب النظاميين
 معتزلة وبعض القدماء من حكماء اليونان قوله وهو انما يتلوا بالاطال لا ينجزى اه اهل فقال
 اجم والاطال الثبوت الباقية لان المتكلمين قائلون بتكرار الجسم من الاضراء الغير المتناهية
 بالفعل وعبد الكريم قائل بالاقبال اجم والحكمة الى الاضراء المتناهية بالقوة وذلك لا يتصور الا
 بان لا يقبل تلك الاضراء انقضاء اوصم والنظام وان قائل بوجود الاضراء الغير
 التكريرية ولا التحليلية في اجم لكن يلزم عليهما ان لا يثبت به لانه قائل بوجود الاضراء الغير
 متناهية في اجم بالفعل فنقول ان كان شي من الاضراء المذكورة قابلاً للانقسام لزم ان يكون هذا الجزء
 مقسماً ولم يكن الاضراء التي تفصل بعد تقسيم موجودة في اجم بالفعل ومنه اخلف عنه فثبت ان لا يكون
 شي منها قابلاً للتقسيم هو امر لو بالجزء الذي لا ينجزى فظهر ان بناء المذهب الثالث على الجزء الذي
 لا ينجزى فلا يتأتى الطابا الا الطال قوله لان مقتضى هذا الفصل اه لان هذا البقي يكفي فيما هو
 مذهبه اعني الاقوال الحقيقية في اجم قوله وما كانت له الباطل انجزى قوله من مبادي اه خبر كانت
 وقوله من العلم الاعلى صفة لمباحث الهيولى والعورة والتلازم وقوله التي ذكرها صفة صفة
 لتلك المباحث وانما اصل ان مباحث الهيولى والعورة والتلازم منها من مباحث العلم الاعلى
 فكان ينبغي ان لا يذكرها المصنف في الطبيعى لكنه ذكرها في اجم الطبيعى الذي هو
 الباطل انجزى من مبادي منه مما ضرورة توقف ثبوت صورة وتلازمها على
 لطلانه فوجب ايراد هذه المسألة في صدر تلك المباحث لهذا الوجه وان لم يكن من مباحث العلم
 الطبيعى قوله من جعلها من الطبيعى اه يعني ان مقتضى الدلائل الباطل انجزى من

مسائل العلم الطبيعي واما ذكرنا وانما من جعلها من انفسها على ما قد تقرر فان
ان قولهم انجز الذي لا يجري باطل في قولنا انجز جوهر متصل صانع للشارع الحسية وقابل
الغير المتناهية فيكون محمول المسألة وهو محجوز عنه ديناً بحسب احوال موضوع العلم وموضوعها
وذلك ان موضوعها في العلم انجز وهو محمولها وهو محجوز عنه احوالها فان دقت المحذورات ان تلك المذكورة
لكن بقي انما اخرجوه انما كان محمول المسألة على هذا التاويل الا ان هذا الذي هو مبدئ لا متناهي
الطبيعي في قابلية الاجاوم مساوق لقبول الانقسامات غير المتناهية واما ان ذكرنا ان
الهيولي في صورة وكم تركب من اجزاء لا يجري فان علم احد من هذه المفهومات بمنزلة المفهومات
والموضوع وذاقنا ان لا تكون مجزأة عنها في مسائل العلم وقوع بحيث عنها في علم اذ قبل ذلك العلم
ان المفهومات المذكورة مع كونها متممة ذاتيات موضوع العلم محجوز عنها فلا بد ان
التي هذا القول ويرجع اليها انما ذكرنا ان تلك المفهومات هي التي لا يمكن ان يكون العلم
لميت حقيقة من مسائل العلم الطبيعي قطعاً الا ان الدلائل التي لبت ان ما عليها من قبل ذلك العلم
الطبيعي بل مرتبة قوتها في هذا بين حذرين او هو لازم لتركيبهم من اجزاء لا يجري
فاستدل بالاطال لازم على الطالبان المذكور وما ينبغي ان يعلم انه قد توهم بعض المتكلمين
تركيبهم من الهيولي في الصورة مساوية لاجزاء الاجزاء اذ عند تلك الحقائق ان تذيب في
يحلوا ما ان الصورة الشخصية التي كانت للميت هي التي تتركب عادة المودوم
صورة اخرى غير الصورة التي كانت جزءاً للبدن انهم يكونون اشياء مجزأة غير متصلة
الذي فان ما كان من حيثيات او محسوسات متصلة يستلزم ابقاء بعض الاجزاء في غير العلم
تذيب من العمل سبعة صود تذيب من من حيثيات من علمها وان بقي اجمع غير من حيثيات
سدي من حيثيات باعنا اذ من من حيثيات اوله في علمها وان بقي اجمع غير من حيثيات

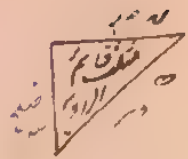
وعلى نية رتبة كسبهم من اجزاء لا ينجز لا يلزم محذور اصراف ان السجانه لجميع تلك الاجزاء و
 معروضه لغيره عرصة شبيهة بالهيئة السالقة ولقارن بها النفس لانه فيكون نية الشخص المصنوع
 الذي لا ينجز الذي كان عاملا لا شفهيا او مغايرا له فان تبدل الاعراض لا يستلزم تبدل الشخص
 والنفس الناطقة السابقة التي كانت عاملة للحركات او النيات وتلك هذه بها باقية في نفسها وكذلك البدن
 الذي كان له لاكتساب تلك الحركات او النيات فيزابق لشخصه ومناط الفلسفة عند اهل الشرح انما هو
 الاجزاء الاصلية للبدن والنفس المصرفة فيه وانتقاء بعض الاعراض بل بعض الاجزاء الزائدة الغير
 لغرض قبل تبدل الشخص شرعا فان بناو الشرعية على ان كل اربعة دون الدقة الفلسفية ^{الان} ان
 اذا قطع منه طفرة او شرة لا يكون هذا الشخص الباقي بعد القطع هو الشخص الاول شرعا حتى يوطى له زوجة
 واولاد وبقضي على المدبرين بقضاء دينه فتعديبه وتغيره لا يكون مناقبا للحكم والامثال فانما هو
 سمي هذا الشخص من الشخص الاول عند الحكماء او لا كما هو مدعى منهم في مطلق نظر القائلين بالجزء ولكن التحقيق عند
 منهم او عاوان تلك الاجزاء غير منجزية الترام بل النورم اذ يكفي لنا ان نقول ان اجزاء البدن
 منجزية او غير منجزية كجسمها السجانه ولقارن بها النفس الاصلية وفعل بها مانع وطلبان الجزاء الذي
 لا ينجز الا في حيز العباد اصر على بدن الانسان وغيره من المركبات العرفية عند الحكماء ^{الان} ان
 من الاحكام ولا يدعون فيه الاتصال الحقيقي فتراهم معني في نية امس غير موقوف اما اطلاق الكلام
 مع غيره انه مقام وقفا التوهم من نية ان امس مشتركة بينه وبينه على الخبر الذي لا ينجز في
 سبيلانه فاحفظ نية التفصيل فانه نافع قوله اما بالتمام وهو ان نية الشخص في كل الاخر قوله
 احدهما او كلاهما يعني ان نية كل احدهما في بعض الاخر القسم الثاني في بيان رتبة الاول وما لا
 فيه وان نية بعض احدهما في بعض الاخر فقط القسم كلاما لا يخفى قوله وعلى الاول بلا
 والغير يلزم ان نقيس كل واحد منهما على نية التقدير الغير اذ انما هو احدهما الاخر غير باين

وكان اما ملاقيه وقت التماس غير ملاقيه وقت التفرد فقد جوز العقل في كل واحد منهما شيئا دون
ولا يعني بالانقسام منها الا ان العذر قوله اما الاول فخطا لان الكلام في طرفي الملا امتداد في
ذاته في الخارج اطلاقا فيشتغ ان يكون في ذاته خبرا ان متغيرا ان بالذات متمايزا في الخارج قوله
واما الثاني فلانه لا يلزم اه لان حلول السريالي هو الحلول الذي يتعين فيه بازاء كل خبر من المحل
خبر من احوال حلول الكلاوة في العمل والحلول الطريالي بالخلافه سواء لتعين بازاء كل خبر من احوال
من المحل حلول اطراف الجسم فيه او لا يتعين بازاء شئ من احوال المحل والحل خبر من الاخر المحل
اللائحة والبنوة في الانان وحلول الادراكات في المجرورات والاقسام الجزئية ان في ذات الوسط
وفي كل خبر من خبر من احوال فلزم ان يكون حلول احوال في الوسط سرياليا فيقول ان المحلين متغيرا ان
بالذات يجب التوهم والتحليل بان التوهم يحلل الخبر الى خبرين بازاء طرفين كما يحلل الجسم الى خبرين
بازاء سطحين سطح الى خبرين بازاء قطبين فثبت بالانقسام بقى شئ في سريان عرض الجسم في
الوسط في خبرين بل تعدد الاخر في الوسط فيجوز ان يكون الخبر المتوسط خاليا عن خبر احوال
طرياليا فثبت بالانقسام بلا حلال قوله كلام استلزامه والاقسام ان يكون في النقطة مشتركة بين الخطين
التي هي دوشت وكذا في الخط مشترك بين السطوح في خبرين في دوشت في الوض وكله باطل قوله غير
للامتداد اي في ذات الخبر كما في العقل الاول فانه محل الواجب للعقل الثاني حتى يتفرع عليه
تجويز شئ في ذاته قوله والثاني ان يوقف ليس ادلي بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كل
حتى يقرر ان لاحد الطرفين من هذا الخبر محلا منه للطرف الاخر محل اخر منه فيلزم الانقسام هذا
ولا يخفى ان حلول الاطراف سواء كانت اطرافا للمحل او للخبر الذي لا يخبري حلول اطرافها في واللامكن
الطرف طرفا بل صار مادي للمحل و احوال هذه الحلول في الحان يعبر عنها الى الكل لكنه لا ياتي
ان يكون له مع بعض احوال المحل خصوصية لا يكون مع الكل ولا مع بعض اخر لا نظاياه عليه الا ترى

التداخل الثاني ان يلقي لواحد بينهما تمام بعضه واللازم الاقسام مع خلاف
 والثالث ان يلقي بعضه واحدا منها تمام واللازم مع خلاف المفروض والرابع
 ان يلقي بعضه واحدا منها بعضه واللازم الاقسام ما على الملتقي وذلك الواحد مع
 المفروض والخامس ان يلقي تمام مجموع كل واحد منها تمام واللازم خلاف المفروض مع
 الاقسام ما على الملتقي والسادس ان يلقي بعضه مجموع كل واحد منها بالتمام واللازم
 والسابع ان يلقي تمام كل منهما بعضه واللازم الفاضل والتاسع ان يلقي تمام واحد
 منها بالتمام والاخر بعضه واللازم الاقسام ما على الملتقي وذلك الآخر والعاشر ان يلقي
 بعضه لواحد منها بالتمام وباخره بعضه واللازم الاقسام الماخرواها عشر ان يلقي
 بعضه لكل منهما بعضه واللازم الاقسام الكل قوله الشخيد ابانين والذال معهما الصلح
 محمد بن الحسين وغيره من الاسلمة قوله فالاولي انا اذا فرضناه تقريره ان شكل الخروس
 بان مربع وتر القايم من المثلث المتساوي الضلعين ان يكون مساويا لمربع الضلعين
 فاذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية بحيث يكون كل واحد من ضلعي قائمه عشرة اجزاء لا يخبري
 يكون الخبر الذي هو ملتقى الضلعين متساويين كما بينهما متساوي يكون مجموع اجزاء الضلعين
 مربع عدد اجزاء كل ضلع مائة ومجموعهما مائتين فيجب ان يكون مربع عدد اجزاء وتر القايم
 مائتين يحكم الخروس فيكون هذا الوتر حذرا مائتين ولا شك ان ليس للمائتين جذر صحيح لان العدد
 الصحيح لها اربعة عشر وادونه او خمسة عشر وما فوقه ومربع اربعة عشر مائة وثمانه وتسعون وهو اقل
 من المائتين فيكون ربع مادون اربعة عشر اقل من المائتين بالطريق الاول ومربع
 عشر مائتان وخمسة وادونه وهو اكثر من مائتين فيكون مربع ما فوقه اكثر منه بالطريق
 الاول فقد ثبت ان وتر القايم المذكور ليس مركبا من اربعة عشر ومادونه ولا

في قوله تعالى انه مركب من الصالح مع الكسرية التجري فيما فرض انه لا تجري في قوله
 مربي المستعدين في مجموع ربي الضلعين للمربع مجموع الضلعين فان الاول فيما نحن فيه بايتان والثاني
 ثلثا في واحد وستون والمطابق لمراده ذلك دون هذا قوله بل التحقيق ان ليس في اول الاحتمال
 كون اجزاء الوتر بقدر عدد صحيح يثبت كونها عددا متناهيا على الكسرة بطلان الجزء الذي لا يجري كما
 فصلنا ثم البطلان في الاحتمال ايضا لطريق الترتيب وحاصله انه لو كان عدد اجزاء الوتر كعدد اجزاء
 مع عدد صحيح لزم ان يكون مربع عدد صحيح اعني اما يتبين بحكم كمال العروس واللازم باطل فان التحقيق
 ان ليس له فكذا المزمع قوله فلا يكون العدد الاصحح اعني اذ اثبت انه ليس للعدد الصحيح الا حذر
 حذر صحيح كما علمت في اما يتبين ولا كسرة مجرد ولا مركب ولا لا يمكن الجمع عدد صحيح يثبت ليس له حذر
 في الواقع اجمالا كما نرى البعض ان الحذر يتحقق للعدد الاصحح البصر لكنه لا يعلم بالقواعد احاطة بل لا
 عليه الا الله سبحانه قوله فيلزم على اصل الجزء ان لا يكون يوجد مثل هذه القاعدة قدر الاصل القاع
 فيقع العين في اللغة اساس الحال في الاصطلاح وتر مثلث واما مثل هذه القاعدة وتر
 مثلث يكون ضلعا متساويين في عدد الاجزاء سواء كانت عشرة او اقل او ازيد اي اذا
 كون وتره القامع عدد صحيح او كسرة على يد القابلين بالجزء لزم ان لا يوجد مثل الوتر
 قدر اصل المطلب ان كل واحد من الخواص المحتملة في السابق قوله بان ذلك اه اي بان
 المذكور الذي تنفع عليه المطلب لا يتفق من الشغل الرابع من المقالة الثانية لاصح
 ان مربع كل عدد تاري المجموع مركب من مربعي اثنين كالثمانية مثلا
 كالثمانية ومن حاصل ضرب اثنين في الاخر اذا قسمه اقول اه قوله
 احد القسمين اه اي صنف حاصل ضرب احد القسمين في الاخر وهو صنف
 القسمين الاخر وهو الاثنان بقوله ثم اذا ضرب البتة في الاثنان فاما ان يغير ثم اذا

من هنا التثنية في الكسر وضعفنا حاصل الفرض جعلت كورسناه لكن المال واحد قوله والبيان
 في مجرد الكسر وضعفنا يعني ان قوله اذا امتداه دليل على ان مربع مجموع الكسر والصحيح لا يكون
 عددا صحيحا بالان مربع مجرد الكسر لا يكون عددا صحيحا فهو وضعفنا بعد التماثل فيما ذكرنا ان ما
 هو اقل من ضرب كسر يكون اقل منها فان الصحيح لا يكون اقل من الكسر لا القيمة ان القائمين
 به لا يعتبر قول بوجود الكسر في خط منه الصورة لا يكون الترتيبا عليهم لانا نقول ان هذه الصورة
 بعد اثبات ان وتر القايم المذكورة مشترك على الكسر بالبرهان فيكون ملزمه قوله لا يتكرر
 مربع القايم الزاوي المتساوي الاضلاع لا يبلغ هذا العقل مبلغ التصحيح من كتبهم ولعل
 الشيخ غير متوفق به لان كتب الفلام مشحونة بالباراميريات الحقيقية وما ناهيها عنه
 حجة عندهم فلا يكفي لاثبات القايم الحقيقية حتى يعتمد عليها في البرهان المستعمل في
 هذه احاصل ما في حاشية الاشارة الى ما هو الحق لان محل الاشغال مطلقا لا يتغير
 من اجزاء الفردة عند المتكلمين فيكون على سطح فرجات صغار فادرس على خط مستقيم او مستدير
 كان هذا الخط الفيز مشترك على فرجات فلا يكون فضلا القفا لا حقيقة فلا يضر واديرة حقيقة
 ولا مثلت مستقيم الاضلاع فلا مفضل الاضلاع حقيقة ولا قطر لك حتى تنفع عليه البرهان
 قوله والثانية ان مربع قطر المربع اه موقوف التفسير انه قد ثبت لشكل الوتر ان مربع وتر
 مثلث القايم الزاوية مساو لمجموع مربعي ضلعيه واما كان الضلعان منها متساويين كان
 مربع الوتر ضعف المربع ضلع واحد منه وقد ثبت بالبرهان المستعمل ان نسبة المربع الى المربع
 ما هي متناهية لانه في احد زوجي ان يكون بين نفس الاضلاع والوتر للذين سماه ذكرنا
 انية اذا ثبت بان كل صارت لصعوبة وضعفنا متناهية بمعنى ان اقصر الضلع نصف الضلع
 والوتر ضعفنا صغيرة الدار تلك ان النسبة المتناهية الى الصغيرة والصغيرة بعد جعلها



بانكزير لبيت من النسب العددية اذ لو كان بين شي من عدد من هذه النسبة لو وجدت التي هي ^{مستقيمة}
 البصر بين عدد من اخرين ضرورة كالتزام لنية بين الحذر بين لنية اخرى بين امرين هي ^{مستقيمة}
 النسبة الاولى فوجدت بين الواحد والاثني والاضواء والاضواء باطل فكذا المثلثة فثبت ان
 الوتر الى الضلع وبالعكس ^{النسبة} عدوية بل هي ^{النسبة} ضمنية وهي محقة بمقادير متساوية فتكون
 لتثبت الاتصال اي عدم احتمال علي اخرها بالفضل لطلان الانفصال اي احتمال علي الاقارن
 التي لا يجري وهو المطلوب وان ثبت شرح الالفاظ وسيان المقدمات كاتبع لما قول ان المراد
 بالمربع الاول حاصل ضرب العدد في نفسه بالتالي الشكل المربع الذي له اربعة اضلاع ^{متساوية}
 يحصل بها اربع قوائم وان قطر المربع هو بعينه وتر مثلث القائم الزاوية المتساوي ^{الضلعين}
 لان القطر عبارة عن الخط المصنف والزاوية قابله للانقسام فاذا انقسم المربع لقطر ما على
 قائمتين متقابلتين حصل مثلثان متساويان الضلعين قائما الزاوية قطر المربع وترعاو لما ثبت في كل
 التوسل ان مربع مثل هذا الوتر مساو لمجموع مربعي الضلعين كان ضعف المربع احد ما وان ^{النسبة} المتناهية
 احاصله من اضافة لنية الى ^{ضعف} نصف ^{ضعف} ضعف وهكذا او حاوي عشر ^{الضلعين}
 عشر وعلى هذا القياس فتتوقف بين ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول منها الى الثاني ^{النسبة} كنسبة الثاني
 الى الثالث كالاثني والاربع والثمانية فنسبة الاول الى الثاني وبالعكس ^{الاضلعين}
 الاربعه وصغيفة الاربعه الاثني تسمى اصل النسبة ونسبة الاول الى الثالث وبالعكس
 الاثني لضعف نصف الثمانية وكون الثمانية ضعف الاثني تسمى نسبة متناه لاصل النسبة
 فالضعف باصل النسبة هو الاول بالنسبة الى الثاني بلا واسطة والثاني بالنسبة الى الاول ^{الضلعين}
 كذلك كما يقدر الاثنان لضعف الاربعه والاربعه ضعف الاثني والضعف بالنسبة المتناه هو
 الاول بالنسبة الى الثالث بواسطة الثاني والثالث بالنسبة الى الاول بواسطة ^{الضلعين} الثاني

الثلاث نصف النصف الثمانية والثمانية صنفت الاثنين اذا سمعت هذا فاجمع الى اقرحة
 الثانية من الحج التي ذكرها ان السطح لا يطال تركب جسم من الاجزاء التي لا يجري وانبات
 الاتصال الحقيقي في الاجسام المفردة بمعنى انها لا يشتمل على اجزاء متمايزة الوجود بالفضل في
 ذلك الامر كما انها لا يشتمل عليها كجسمين وتفضيلها انها لو تركب من الاجزاء التي لا يجري لتحقيق
 في خطوط جوهرية هي مركبة من تلك الاجزاء بالضماع بعضها مع بعض في الطول
 والوض عليها وفي مجرد الطول فكانت تلك الاجزاء موجودة في بعضها ضرورة استلزام
 وجود الكل وجود جميع اجزائه ولا شك ان كل وجود مقدور ومن العدد فيلزم ان يكون
 خط الى كل خط اخر لثبته عددية فيقول لو تركب جسم من الاجزاء التي لا يجري لكان لثبته كل خط
 الى كل خط اخر عددية واللازم لظهور فكذا الملزوم اما اعلازم فلما بينا ولم نعرض ان
 والاطلاق ان اللازم فالثبته لبعض الخطوط الى بعض لم يتعددية ونرا ثلث العالم
 المتساوي الصلوع الى احد ضلوعه لانها لثبته اذا ثبت بالتركيب في حلفت متناه صارتنا
 منقفا ومنقفا لا شيء من النسب التي اذ ثبت بالتركيب صارتنا منقفا ومنقفا من النسب العددية
 فالثبته المذكورة لم يتعد من النسب العددية وانما راي الصوري بقوله فيكون المقطع الى الصلوع
 والى دليلها القول ان مربع قطر المربع احد ضلوعه ان ضلع المربع قد علم بان يوزن ثلث
 المذكور سادس المربع ضلوعه فيكون منقفا له ربع ضلع واحد واذا ما ان ثبته مربع الوتر الى
 مربع الوتر بالنصفية ^{ان} بقس الوتر والصلع اللذين هما المذكر ان ثبته اذا ثبت
 انضلع صارتنا بالثبته ^{ان} ثبته الوتر صارتنا منقفا اذ قد بينا ان ثبته في المقام
 ثابته من المصالح علم ان ثبته مربع الى المربع انما هي متناهية فلهذا الى المربع فانما
 من انضغاط الارض ^{ان} اخر منقفا ما تمايز مثلا كان ربع المربع الذي هو

الضعف والضعف وهو الذي هو الضعف كما ترى من عشرة الذي هو مربع الاز
 واربعه وسين الذي هو مربع الثمانية وكذلك الى العشرة والمان احد عشر من احد
 عشر من احد عشر كان مربع احد الاول ضرب حاوي عشر من احد عشر حاوي عشر من احد عشر
 من مربع احد الثاني كالاثني واثني عشر من فان مربع الاول اربع وهو ضرب حاوي
 من حاوي احد عشر من مربع الثاني وهو اربع مائة واربعه وخمسون فان الاربعة عشر
 حاوي عشر من اربعة واربعين وهو ضرب حاوي من اربعة وخمسين وعلى هذا القياس
 ولما كان بين مربعي الضلع والوتر نسبتا المصفية والتضعيفية بحكم نقل الورد كما بينا ان يكون
 بقس الضلع بقس الوتر لنتان يكون متساويا الضعف والضعف اي حسب ان يكون للوتر الى الضلع
 يكون متساويا الضفا والوتر الى الضلع لنتية يكون متساويا ضفا كما ذكرنا انه قد بينا على
 الاصول وهذا هو بعينه مفاد الصوري وانشار الى الكبري يقول فيكون لنتية قطر مربع الى ضلعه
 ومحصلا ان النسبة التي يكون متساويا ضفا او ضفا لا يتحقق بين الاعداد والى دليل قوله
 لما بين في الاصول ومحصلا انه لو كان بين عدد من مراتب الاعداد لنتية يكون متساويا
 ضفا او ضفا لعانت تلك النسبة بعينها متحققة بين الواحد والاثني الضرب اللازم بالمثل
 الملزوم اما الم لازم فلانه لو وجد بين عدد من الاعداد لنتية او ضفا متساويا الضعف او
 الضعف لوجدت النسبة التي هي متساوية الضرب بين عدد من افر من احد ما ضعف متساويا والآخر
 صوفية متساوية فوجد هناك عدد ثالث نسبة الى الثاني كنسبة الثاني الى الاول فيتحقق
 الثاني في الاول المصفية المتساوية فيكون لضاهاية المصفية في الثالث المصفية المتساوية
 فيكون متساويا تلك المصفية وكل ضعف لعدة الواحد كبرانية مخصوصة كعدد الاثنان المصفية
 لعدة تلك المرات وهكذا ان نقص من النصف احد واحدات مخصوصة الى ان يبقى واحد

فيلزم

فكانت النسبة بين اثنين اثنان لعدة تلك امرأة لبقين اثنان فيكون الواحد والاثنان
عدد من صف ووصف بمرات مساوية وبقين بعدا متقاطعا واحدا من كل نصفين
اثنين اثنين من طين بمرات متساوية وقد ثبت الشكل العشرين من المقالة الاولى الاصول التي
احد ودين اثنين باقية محفوظة بين العاديين متساويين في مرات العوارض بالمثل
ان الباقيان البقية على تلك النسبة فوجب ان يوجد بين الواحد والاثنين اللذين هما عددان
لحل نصف ووصف بمرات متساوية وبقيا بعدا متقاطعا عددين على نسبة النصفية والضعفية
بمرات متساوية لنسبة الضعفية والنصفية اثنتين بحكم التثنيين المذكورين بالضرورة فثبت الملازم
لطلبان اللازم فلما عرفت ان اصل النسبة بين العددين وان كانت غير محتاجة الى دليل
لكن النسبة امتناه مطلقا لا يتحقق الا بين عددين بينهما واسطة يكون نسبة احد الطرفين الى الباقية
الواسطة على الطرفين الاخرين من الواحد والاثنين واسطة لك اما العدد الصحيح في
والكسر فلا يثبت من الشكل التاسع عشر من المقالة الاولى ان مربع الوسيط
الطرفين وقد تقرر في موضعنا ان حاصل ضرب الصحيح في الصحيح صحيح وحاصل ضرب
في الكسر او الكسر او كسر فلو كان بينهما واسطة لك لم يرفع لزوم الانقسام لزم ان يكون
الذي هو او كسر او بالوسط الطرفين الذي هو عدد صحيح وهو ظاهر لطلبان فانتهى
احتمال الكسر والكسر وتبين لطلبان هذا اللازم اعني تحقق النسبة التي يكون متساويا
بين الواحد والاثنين ولزم منه لطلبان ملزوم وهو تحقق تلك النسبة بين عددين
وهو حاصل الكسري او الكسري بالكسري بالبرهان المستشهد به ثبت ان النسبة وتره
انزوية المتساوي الضلعين الى طرف واحد من ضلعيه لعدديه ولزم منه لطلبان
احتمال الكسري وهو كونه من جنس الى خط اخر عدديه وظهر منه لطلبان ملزوم اعني تميز

الاجسام من الاجزاء التي لا تجري وهو اصطلاح لا يقبل لاحاجة لاثبات الكبرى الى انم النظر على كفاي
 في ان يقر ان النسبة الغير مضافة الى نفسها بالنصفية والضعفية والثلثية والربعية ونحوها لا تكون
 متناهية نسبة اهل كما يشهد بغيرها فكون النصفية والضعفية متناهية ^{لنسبة} وفرض النسبة بين اثنين يكون
 متناهية بالنصفية ^{فرض} مستحيلة لاننا نقول انه مقصور نحو نسبة بين بعض مقدارين ^{مضامين}
 بحيث اذا ثبت بالتكرير كان متناهية بالنصفية والضعفية من غير اضافتهما الى نفسها فان
 تعرف النسبة امتناه بالي عن كون كل واحد منها متناه لعدم الاضافية فيها قلت في الحقيقة يكون
 بين وتلك المقدارين نسبة محصل من ضربها في نفسها نسبة اخرى هي النسبة امتناه لكن لا يصعب
 التغير عنها بالنسبة العددية غير عنها بالنصفية والضعفية لوجوبها بالبا بالافرة كما يوجب بعض
 التغير العددية عن نسبة متناهية غير متناهية فتغير عن نصف النصف بالربيع وعن ثلث الثلث بالنسبة
 ان البرج ليسا في نفسها من النسبة امتناه وبمجرد ما يندفع ما يتوهم ان اللازم من البرهان ان
 لطللان بالانجزي من اجزاء الخط والاشكال انما هو فرض لطللان ما هو فرض الانجزي عند انهم
 اجزاء الفرد وذلك لان الفلا في امثلت الذي كل واحد من اصلاته خط جوهري مركب من الاجزاء
 الغير انجزيه اصطلاحية هو لازم على من يذهب فيتم التقريب في الضرب فيدفع ما يتوهم ان المركب
 الاجزاء الغير انجزيه عند المتكلمين انما هو الاجسام دون الخطوط فلا يتوجب عليهم العلم
 البرهان ان ترك الخط منه اللازم عليهم قطعاً كما عرفت ثم لما لم يكن هذه النسبة عددية كما
 لنم ان يكون ضمنية لا يمكن التغير عنها وتقديرها بالاعداد وهي مستلزجة للاتصال الحقيقي او على تقدير
 عدم الاتصال يلزم ان تكون تلك النسبة عددية وقد اطلبنا الشارح كما فضلناه مالا مزيد عليه
 فثبت الاتصال الحسبي وطللان تركيبي من اجزاء الانجزي فان قلت الشرح البراهين بوجوه على
 شحال العروس ونحو غير نام لان الدعوى فيه ان مربع وتر امثلت القائم الزاوية والمربع

وله ينبغي انك لا تغير قطر سواد فرض صلواة متساو من كذا زمان طوارق منها قدر
اضداد وانما اذا كان احد ضلعيه واما اخر ثلثه لان مجموع مربعي الضلعين في الزاوية
انسان وتلك من حال التور والاعمال التور حذر الله به واما انك اذا صحى
او زلزاله في هذا هو ظاهر على انساني اما ان يكون من غير عدد
يا قل ما ثبت ان فرضه ان مربع المثلث يكون متساوي على انساني مبطل على ان فرضه
استحالة المساواة بين الى التور الصبي فقلت فرض هذه المثلثات مرفوت على ثبوت المثلث فلا
يكون قطر المثلث القابلين بطلان في هذا المثلث اتصال الاجسام والسطوح والخطوط واما ان
انه فرض المحال فيجوز ان يكون رافعا للزاوية والمقدور فيه بل حقيقة اما ان المثلثات التي
يترجمون ان اضلاعها وازواياها متساوية من اضداد غير متساوية اضلاعها وازواياها فخطوة
مربع التور وحده منها مساو لمجموع ضلعها مساواة ضمنه لا يمكن تقديرها بالاعداد وان
يقدر طوارق منها عشرة مثلا فان قلت انما ان اضلاع التور متساوية على ثبوت الاتصال او لطلان
المثلثات انما اتصالها في دور قلت ان دوائر ثمانية مقدمات قطعية اولية لا يتوقف بعضها
على ثبوت الاتصال فلا دور في التفسير وان اقصى الى التطويل لكنه شدة التفسير في هذا
وبيرفع عبارة الجاهل بالانها هو وينفع شكوك الايام فاقطع فانه من
من اهل العطلات قولا في اثباته انما في اوقوعنا يعني اذا فرضنا مثلا قائم الزاوية يكون
من ضلعيه اربعة
فصلية متساوية بالاطول مستوي على ووضعتنا الفيد اخبر
عليه في وقتنا على في سبعين خطا مستقيما يكون قطر زمان في الزاوية حذر فيه على
شغل التورس وهو ليس عدد صحيح لان حاصل من تيريه السبعة والاربعون ومن ثبوت
الثمانية اربعة وستون فحين ان حذر في اثنين ما بين سبعة الثمانية ومائة ثمانين

فيلزم الانقسام فيما فرض غير صالح للانقسام من اقل من قطع النظر عن هذا الوجه
 ومنها وجه آخر للانقسام وهو اننا اذا جازنا الطرف النحائي من الوتر الى الجانب المقابل
 للضلع المنسوب قدر خبر واحد فلا بد ان يتحرك الفوقاني منه الى الفل اقل من خبر
 واحد اذ لو تحرك قدر اجزاء واحد بصير الضلع الموضوع على الارض ستة اجزاء والمنسوب^{اربع}
 اجزاء فثبت المثلث وبصير ذلك الوتر بعينه جذرا اثنين وخمسين فبصير الوتر الاصل^{الضلع}
 من غير الضمام شيئا وهو ظاهر المطلب ان ثبت تحرك اقل من خبر واحد فيلزم^{الانقسام}
 بهذا الوجه الفوقاني قلت ان تحرك الخبر الفوقاني اقل من خبر الضلع باطل اذ يكون
 المنسوب حينئذ اربعة اجزاء مع كسر كالتصنيف مثلا وهو موضع ستة لان المفروض ان^{الضلع}
 النحائي من الوتر قد تحرك بقدر خبر واحد فيلزم ان يكون الوتر جذرا عدد هو اكثر من^{الضلع}
 خمسين اعني سبعة وخمسين وربع خبره وهو في عن الاول قلت لمقصود الاصل من هذا الزام
 الانقسام باثبات الكسرة اذ في حركة الطرف الفوقاني اقل من خبره حتى تغير المستند^{الضلع}
 ان هذا المقصود حاصل على تقدير لطلب ان الاقل الضلع اقل من مجموع مربعي الضلعين^{الضلع}
 كذا مربع الوتر لانه مثلا كما سبق بل لطلب ان جميع الشقوق المحتملة اقوى اتحاد لطلب ان^{الضلع}
 فطلب ان الاقل الضلع لا يندوا وانما فرضنا احد الضلعين مضمونا وركنا الوتر من احد الطرفين
 الفصل الطرف النحائي من الضلع الاخر فلا ينبغي لمثلث مثلثا فلا يتوجه الزام^{الضلع}
 عندي ان بقدر اننا اذا جازنا الطرف النحائي من الوتر فالطرف الفوقاني لما
 يتحرك عن موضعه الى الضلع مثل حركة الطرف النحائي او اقل منه او اكثر ولا يتحرك^{الضلع}
 ولا واجبا لئلا لو جازنا الطرف النحائي من الوتر قدر خمسة اجزاء يتحرك طرفه^{الضلع}
 الضلع بقدر خمسة اجزاء وقا لوجه يقع على الارض ومنطبق نصفه على الضلع الا بضي ونريد^{الضلع}

عليه بقدر خمسة اجزاء فيكون الوتر مثل مجموع الضلعين وهو باطل بالكل اجماري وكذا الثالث
الضلع باطل لانه ضئيل يكون اطول من مجموع الضلعين وذلك لان الوتر كان قدر سبعة
اجزاء وكبر فافاد من الطرفين التمامي منه قدر اربعة اجزاء تحرك الطرفان في
قدر خمسة اجزاء مثلاً والنطبق على ملتقي الضلعين فصار الوتر قدر اربعة اجزاء فيكون
افخم من الاول وكذا الثاني كما صورته استعرض واطل ان الرابع انظر الاستحالة تحرك
دون خبر وفيما هو متصل واحد بالحركة الابنية مستقيمة وتخص الدليل اني اجماع لو كان مركبا
من اجزاء لا تجري لزوم ارتفاع النقيضين على بعض التقادير امكنه اعني التحرك عدو
اللازم باطل فكذلك المزوم لا يقدر ان الخط عرض والاعراض تمتد في شخص لها فخر من التحرك
في الخط الشخص من استحيات التناقل انا على تقدير تركيب من اجزاء الفردية
لفرض مثلث من الخطوط المركبة من اجزاء الفردية فيكون الخطوط حوايز فلا تمتد حركتها في
التقريب ومثل هذه الانزيمات لا يتوجه اليها كمال لان الخطوط عندهم مضطربان والاعراض
تختصه انقسام اتصال من الي موضع كان عين المطلوب عندهم ومع انه الضلعان في اثباتها
والامر سهل قوله والراب ان احد ضلعي القائمة اذا كان مثلثه والاخر اثنين كيف يكون
واحد كابين الضلعين حتى يكون مجموع الاجزاء اربعة كان الوتر اكثر من ثلاثة بالكل
لانه مجموع مربعي الضلعين ثلثة عشر فيكون الوتر عددا يكون مربعه ثلثة عشر فيكون الوتر
ان مربع الوتر مساو لمربعي الضلعين والثلثة وما دونها ليس لان مربعه ثلثة عشر
كذا الاربعة وما فوقها فان مربعها عشرة او ما فوقها فتبين ان الوتر ما بين الثلثة والاربعة
وهو لا يكون الا ذلك فثبت الانقسام وتجربيا يظهر ان الاستعانة بالكل الوتر وحده
كان في اثبات المطلبين لكنه انما في المطلب الثاني بالكل اجماري وتوضيحه

فيلزم الانقسام فيما فرض غير صالح للانقسام منه اختلف ومين قطع النظر عن هذا الوجه
 ومنها وجه آخر للانقسام وهو اننا اذا جزمنا الطرف التاماني من الوتر الى الجانب المقابل
 للضلع المنصوب قدر خبر واحد فلا بد ان يتحرك الفوقاني منه الى القل اقل من خبر
 واحد ولو تحرك قدر اجزاء واحد بصير الضلع الموضوع على الارض ستة اجزاء والمنصوب ^{اربع}
 اجزاء فثبت ان ثلثه و بصير ذلك الوتر بعينه جذرا اثنين وخمسين فبصير الوتر الاصغر اليه
 من غير انقسام شي معه وهو ظاهر المطلب ان ثبت تحرك اقل من خبر واحد فيلزم الانقسام
 بهذا الوجه الفوقاني قلت ان تحرك اجزاء الفوقاني اقل من خبره اذ باطل ان يكون ^{الضلع}
 المنصوب جنبا اربعة اجزاء مع كسر النصف مثلا وهو موضوع ستة لان المفروض ان الطرف
 التاماني من الوتر قد تحرك بقدر خبر واحد فيلزم ان يكون الوتر جذرا عدد ^{اثنين}
 وخمسين اعني ستة وخمسين وربع خبره وهو اقل من الاول قلت المقصود الاصل منها التمام
 الانقسام باثبات الكسر لا ضحية كرك الطرف الفوقاني اقام خبر جنبا خبره ستة اذ
 ان هذا المقصود حاصل على تقدير المطلب ان الاقل الفوقاني مجموع مربعي الضلعين جنبا ^و
 كذا مربع الوتر لانه مثلا كما بين بل المطلب ان جميع النقط المحتملة اقوى اتحاد المطلب ان ^{المطلوب}
 فمطلب ان الاقل يقع له هذا وانما فرضنا احد الضلعين مضروبا وحركنا الوتر من احد الطرفين
 الفصل الطرف التاماني من الضلع الاخر فلا ينبغي ثلثه مثلنا فلا يتوجه الانزاع والاول
 عندي ان بقدر اننا اذا جزمنا الطرف التاماني من الوتر فالطرف الفوقاني اما
 يتحرك عن موضعه الى الضلع مثل حركه الطرف التاماني او اقل منه او اكثر ولا يتحرك ^{اصلا}
 والا وانما اقل من حركه الطرف التاماني من الوتر قدر خمسة اجزاء يتحرك طرفه الفوقاني
 بقدر خبر خمسة اجزاء فالوتر يقع على الارض ومطبق لضفه على الضلع الاخر في خبره

عليه بقدر خمسة اجزاء فيكون الوتر مثل مجموع الضلعين وهو باطل بالمثل اجماري وكذا الثالث
الضلع باطل لانه ضئيل يكون الطول من مجموع الضلعين وذلك لان الوتر كان قدر سبعة
اجزاء كسرها فاجزاء الطرف التمامي منه قدر اربعة اجزاء تحرك الطرف الفوقاني
قدر خمسة اجزاء مثلاً والنطبق على ملتقي الضلعين فصار الوتر قدر اربعة اجزاء فيكون
افخم من الاول وكذا الثاني كما صوره المستعرض ولطلب ان الرابع انظر للاستحالة تحرك
دون حيز وفيما هو متصل واحد بالحركة الابنية مستقيمة وتقص الدليل الي اجماع لو كان مركبا
من اجزاء لا يجري لنرم ارتفاع النقيضين على بعض التقادير الممكنة اعني التحرك وعود
اللازم باطل فكذلك المعلوم لا يقدر ان الخط عرض والاعراض تنقص لمخالفتها فتنقص التحرك
في الخط الشئ من استحيالات التانقوالنا على تقدير تركيبهم من اجزاء الفردية
لفرض ثلثا من الخطوط المركبة من اجزاء الفردية فيكون الخطوط حوايز فلا تمتنع مركبتا من
التقريب ومثل هذه الانزيمات لا يقرب الي اكتمال لان الخطوط عندهم مضطربان واعراض
تختلفة القسام اتصال من الي موضع كان عين المطلوب عندهم ومع انه الضربان في اثباتها
والامر سهل قوله والرابع ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثه والاخر اثنين كيف يكون
واحد كابين الضلعين فيكون مجموع الاجزاء اربعة كان الوتر اكثر من ثلاثة لثقل
لان مجموع مربعي الضلعين ثلثة عشر فيكون الوتر عددا يكون مربعه ثلثة عشر كالمعروف
ان مربع الوتر مساو لمربعي الضلعين والثلثة وما دونها ليس لان مربعه ثلثة عشر
كذا الاربعة وما فوقها فان مربعها عشرة او ما فوقها فتبين ان الوتر ما بين الثلثة والاربعة
وهو لا يكون الا ذو كسرتين القسام وتجربيا يظهر ان الاستعانة لثقل الوتر وحده
كان في اثبات المطلوبين لكنه انما في المطلوب الثاني بالمثل اجماري وتوضيحه

انفلج احاري حاكم بان وترث ثلث اقد من مجموع الضلعين واطول من طول احد
 مجموع الضلعين اربعة امان الوتر اقل منه قوله في عاشر ادبي الاصول اي في النحل العاشر
 من المقالة الاولى لاصول افلكيدس قوله والساكن انه يعني برين افلكيدس في المقالة الثانية
 اصوله على انه يجب في كل خط ان يكون موضع تقسيمه بحيث يكون حاصل ضرب مجموع اجزائه في
 احد النسيابين او المتفاوتين مساويا لمربع القسم الاخر فلو فرضنا خطا مركبا من ثلثة اجزاء
 لا يجري قسمناه الي قسمين صحيحين لم يكن حاصل ضرب المجموع في واحد القسمين واطول القسمين
 الاخر كما فصله الساج فاعلم ان ثم الذي يتساوي حاصله لان القسمين الي قسمين
 فليزوم الاقسام قوله يتوقف على رسم الدائرة كما بينه افلكيدس في النحل الاول من قوله
 لان طريقه ان يجعل الآفة لاحاجة الي هذا البيان لاثبات الدائرة الحقيقية التامة للثلاثين
 بالبرهان لم يتدرون على اثبات اجزاء بان الكوة الحقيقية اذا وضعت على سطح مستقيم فهي لا يكون
 محاسة له الا بجزء غير منقسم وهو الجزء الذي لا يجري فيقول اذا الضفتان هذه الكوة حصلت
 الحقيقية اعني الخط المستدير المحيط بالسطح المستقيم حاصل بالتضيق في كل من النصفين فيقول
 بها الي اثبات ثلث لا نقول ان هذا لا يثبت لانه من اجل مع احكاما العالمين بالكرة ووجه المستقيم
 الحقيقية وليس على هذا مستقيمين لان كل سطح من اجسام البرص الا اجزاء الغير انجزمة مفرقة
 فلا تكون شي من الخطوط المستديرة او المستقيمة فلا يكون سم الدائرة الحقيقية ولا ثلث في
 ولا غير ما من الاتصال فلا يتم الا انراهم عليهم قوله لا يفيد امان مفروضه كجزا ان يكون
 خطا مستديرا حقيقيا مضر سافي الواقع فلا يكون الخطوط الخارجة من مركزها متساوية فيكون
 دائرة حصة لا حقيقتها فيه تاما قوله لنا ومنها اي انها اه لان الجزء الذي حصل كونه
 الدائرة اذا خرج مقدرا جزو فالجزء الذي يجاوره ان تحرك مثلا او ازيد منه لم يكن

الدائرة التي هي في الخارج من مركزها في كل نقطة من دائرة أو أقل منه وسواء كان مركزها
خارج الدائرة أو داخلها فلا يغير في صحة البرهان لأن كل من يتحرك في الدائرة محيط
نقطة من خارجها فيكون هذا المركز في دائرة أو أقل من هذا المركز غير مقبول
على نفسه فلا يكون عليه ما هو عليه في كل نقطة من محيط الدائرة كما في
وحركة الدائرة على سطح الكروية من جميع الجهات قوله لا يثبت مما لا بد من الدائرة العرفية
لجواز أن يكون دائرة على سطح الكروية أصغر أو أكبر من دائرة الكروية
قوله بعد أن اثبتت الدائرة طرف كمال من قوله اثبتت وجود الدائرة قوله أن مقتضاه مع
يعني أن طبيعة البسيط فلكيا كان أو غير باسطة في كل وكل جزء من أجزاءه فيكون مقتضاه
الغير متحد في الكمال وكل جزء منه ولا يتالي ذلك إلا في النقط الكروية لأن في غيره من الأشكال
يكون في بعض الأجزاء نقط وفي بعض الأجزاء نقط وفي بعضها زوايا وفي بعضها محيط فليكن مصدر
مختلف من طبيعة واحدة وهو باطل عندهم قوله بل الكروية مع اضراب من الأضلاع
الاستدلاله بتأمله للدائرة الخطية والسطحية بخلاف الكروية لئلا يتوهم أنه يجوز أن يكون البسيط على
شكل الدائرة قوله لأن شأن بالازاوية مع يعني أن اختلاف مقتضيات والنقد في
التي لها زوايا ظاهرة لا يحتاج إلى البيان وشأن بالازاوية له من الأشكال الغير الكروية
اختلاف مقتضيات والنقد في قوله من الأشكال البسيطة والمنقرضية الشكل المنقرض في كل طول
مع نوع من استدارته كمثل السيلندر كما يفهم من بعض كتب الطب وبدل عليه كلام الشيخ الفيزيائي
الثاني من الفلكيات اعني قوله في كتابه غير الكروية والحق أن بالازاوية له كالأشكال المنقرضية
وما وقع في بعض النسخ من أن المنقرضية هي المنقرضية فأنظره فطارد أن العلامة في الازاوية
له والمنقرض في الازاوية قوله فانه إذا فرض الشكل شرطه خبره قوله يمكن أن ينتم مضرة قوله

مستدير امضوا بان لقوله المكي وقوله مستدير امضوا بان لقوله المكي وقوله مستدير امضوا بان
 لقوله اذا فرض وقوله اذا طبق طرفا خط مستديرين وقوله بان الطول وقوله ثم اذا طبق شرط
 خبره وقوله كان اقصر وقوله استوي عليه اي لا يرفع ولا ينخفض صفة لقوله النقطة في المحيط وتفسير
 التفسير بتاويل النقطة خبر من المحيط والتفسير في عليه راجع الى المحيط وتامم ايد اذا طبق
 طرف من الخط المستقيم على المركز وطرف الاخر على نقطة استوي على المحيط اي وقت على المحيط
 في موضع مستوي يمس من الخط المحيط الى قبا التعديب ولا يتخفف من الى التفسير كان هذا الخط الطول
 واذا طبق طرف خط اخر على المركز وطرفه الاخر على نقطة وقت في موضع يتخفف من المحيط الى قبا التفسير
 منبره الى ان لقوله لا يوجب التفسير المنسوب في سورته والمجوز في عليه كذا التفسير هو ونقص على صفة المعلوم
 ايجبه الى القصر قصير كان زياده خبر واحد لا يجعل موضع القصر مستويا بان يزيد المجز عليه
 بقوله او ثلثه مثلا فيعلم ان القصر القص من خبر واحد مثب امثلا بعض اجزائه فيلزم الانقسام
 ان لا يجعله مستويا مثلا بان يزيد القصر على اجزائه فلتدبره حتى يتم الكثرة والدايرة او يلزم
 انقسام اجزائه كما عرفت وارجع ضمير هو الى اجزائه فيعلم ان ينقص صفة مجهول على معنى ان زياده
 خبر ان لم يجعله مستويا فالخبر ينقص مجهول ايضا او ثلثا مثلا او وضع في موضع القصر مستويا او لا يوجب
 من القصر اجزائه على الاخر كما قيل لا يعلم جهة منزله كما لا يخفى قوله وهذا ملحق على فهمهم لان التقسيمات
 الاربعة كلها متساوية عندهم قوله تركيب المربعات اي تركيب المثلج المربعين اجزاء ولا يخفى قوله
 مساواة الانظار اي مساواة الانظار التي هي اوتار المثلثات المتساوية ابعادها بالاعمال
 قوله من خطوط الاربعة مثلا صفة منته الا لتمامه فيكون كل خط من اربعه اجزاء او مثلاً صفة
 لك يكون قطره قدر اربعة اجزاء اجزاء الاول من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث
 من الثالث والرابع من الرابع هكذا قوله فان تلاقت في اي تاسست اجزاء او وتر شدة التماس

الخ

بحيث لا يتبقى من شيء من جزئين فرقة واحدة كالحق القطر من الماء والاضلاع وهو مظهر ان سبع اجزاء
 بالاضلاع التي ان سبع القطر اجزاء اي بقى بين كل جزئين من القطر فرقة قدر جزو تمام
 مساوي للوتر مجموع الضلعين لان الوتر حينئذ يقدر سبع اجزاء والاضلاع اجزاء بالاجزاء التي لا يجري
 والاضلاع هي الفرجات التي تتخلل منها وتر مجموع الضلعين للوتر سبع اجزاء الذي هو ملتقى الضلعين
 مشترك بينهما والفرقة بين اجزاء الاضلاع اذ الكلام فيما اذا كانا في ضم اجزاءهما والمنتقن انما
 هو في اجزاء الوتر فقط كما يفهم من شرح المواقف وكلما اللازمين باطل بالمثل اي وان
 نصف الاجزاء او ثلثه مثلا لنرمز بالانقسام ونرمز اللازم قوله كما اجتزأ كجزء من اجزاء كثره انا
 خطا من كتاب من اربعة اجزاء او غير موزنة متساوية لا يكون بين شيء من جزئيه فرقة ووضعتا في
 خامس فوق احد طرفيه وسادسا افرخت الطرف الاخر ثم تحرك الجزء الفوقاني فوق الخط
 والتحتاني اليهم من تحت الى فوق بمنزل حركة الجزء الفوقاني فيلتقيان على جزئهما
 الذي بقية الجزء التحتاني فيلزم انقسام خمسة التي هي ما عند الطرف الاول كما لا يخفى على من
 ادرك ما قلناه فانقسم اى جميع ما على ملتقى وهو اربعة في كل واحد من الوترين واما اجمع
 مطلقا فلا يتقيم في الصورة الاولى لان اجمع حينئذ ستة ولا يلزم انقسام الطرف الذي
 الجزء الفوقاني لا يقع اذا تحرك الفوقاني باقل من جزو واحد حينئذ يكون على ملتقى الاول
 والثاني فيلزم انقسام الطرف المذكور ايضا لانا نقول ان الانيان على القليل بالجزء فلا يكون
 ملزما واللافتي حركة جزو واحد فوق الخط او ثمة نعم يمكن ان يدعى ان الاضلاع كلها
 المقدار فضع الانقسام على بعض مصحح له في الفل او ليتاقت العمل فوضع جزو فون
 التحتاني واخر تحت طرف قوته الفوقاني فيمجموع العملين ينقسم كلها فوا ان السمتاء يعني
 ان شأنا متواليا يخرج من اعلى راس في النظر فينبغي اليه المشترك بين النظر والوتر

٢

ج

بحيث يكون طرفه الاعلى واصلا الى الشمس واسفل الى البعد المشترك الذي هو منتهى الظل وال
 حركة الشمس على كثير من حركة الظل لان النقطة التي هي الطرف الاعلى من الخط على
 ترسم على تلك الشمس في صورة كبيرة مما تبت كثيره في تمام اليوم والملاية والنقطة التي هي
 الاسفل منه على البعد المشترك باعتبار موضعها على وجه الارض ترسم على سطح الارض
 دائرة صغيرة بمراتب كثيرة في تلك الدائرة يعينها الصغر الارض بكنية من تلك القول اذا
 تحركت الشمس قدر جزئ تام في جزئ من الزمان تحرك الظل الى النقطة الواقعة على البعد المشترك
 من جزئ تام بكنية في ذلك الجزئ منه قلزم الانقسام والاعلاية بديهة لكنه استدلال عليها بانه
 لو كان حركة نقطة الظل مساوية لحركة الشمس قطع المسافة كانت الدائرة الصغيرة التي هي
 للشمس نقطة الظل وموضعها بكنية على سطح صغير هو الارض مساوية للدائرة الكبيرة التي هي
 للشمس وموضعها بكنية على سطح كبير هو تلك الشمس وبما قرنا بالظلال ان قوله على سطح صغير
 مفعول في سائته ثم ان هذا البعدان من جهة المسامته والاعلاية من جهة المحاذاة فهو ما ذكره
 بقوله لو فرض سطح حاصله لو كان الجوز الذي يسمونه جزرا لا يجري موجودا كان السطح الذي
 يحاذيها من الجوز لا يحاذيها غير ذلك وكان الوجه الذي يحاذي الشمس مستويا والذى
 لا يحاذيها من الجوز الشيء الواحد الذي لا يعد في ذاته اصل لا يكون كذلك بالضرورة فعملنا
 شيئا من انقسام هذا جلت قوله ان لم يتناه القدر لطلب ان الجزر الذي لا يجري
 ويكون كل جزئ يخرج من القوة الى الفعل صالحا للقيمة هو فذلك كما قاله فيستوي في انقسام
 استحقاقان مساوية الجزاء للحيلولة عدم تناسي المقدار في كل واحد مما قوله علموا بمعنى
 انهم ان ارادوا ان عدم تناسي الاضداد مطلقا يتلزم مساواة الخارج مع الداخل في المقدار
 فغيره مقدمة ممنوعة كالتاسي الغير المتناهي والاولف الغير المتناهي مع ان احدهما

الذي قد ان ارادوا ان عدم تناسلي الاضواء اعتبارية مقدار استلزامه فليس كذلك لكنه
لا يلزم فيما نحن فيه لان الاستلزام لعدم تناسلي الفعل ليس تناسلي الاضواء اعتبارية
اعتبارية موجودة بالفعل والكلام في اسم مقدار الذي ليس فيه اضواء كالفعل حتى يلزم
غير تناسلي مقدار فان قلت لا فانه لا ثمانية ثم بعد اعتبار النقيضات الوضعية الغير اعتبارية
موجود اضواء كذلك لكنها مخالفة مقدار اعتبارية التخالفت فانه قلت لا فانه لا اولي الضوء
المسألة في عدم تناسلي اضواء غير مستحيلة وان استبعد التوهم قوله اما قال بعض المحققين اه
ان ما قال المحقق الذي ان في التوهم في القديمية لرفع استدلال المتكلمين ان عدم تناسلي الاضواء
مقدارية لئلا يستلزم عدم تناسلي الفعل الخانت مساوية او متزايدة واغراض الحكم حاصله
التقسيم متناقضة فلا يستلزم ذلك مدفع بان انضمام مقدار مع مقدار يستلزم ازدياد المجموع
والخارج كسابقة فلان كان المقدار متساوية كان المجموع متساويا والخانت غير متساوية كان غير متساوية
ولا تامة لتناقض الاضواء في الطال مقدس من الاضواء حتى لا يحصل مع عدم تناسلي الاضواء
مقدارية متناقضة عدم تناسلي المجموع والتفرع عليه مساواة انزله واحيل في من الاتفاقيات
غير منزع بما قال المحقق قوله واما ان النقصان الذراع اه حاصله ان الاضواء الترتيبية في
مقدارية موجودة في ضمن الكل بالفعل لعدم تناسليها بالفعل يستلزم عدم تناسلي المجموع مطلقا كجلا
اضواء الذراع المتصل الواحد فانها اضواء حكمية تابعة للاضواء غير حاصلة بالفعل على صفة
التناسلي لعدم تميز فعلية الامتزاغات الغير اعتبارية لنفسه لا يحصل من اجتماعها مقدار غير
متساوية لان في الذراع اضواء متناقضة كازع المحقق قوله فصحيح يعني انه صحيح على قدر
الانقسام بالقوة كما هو في الواقع ولو فرضت كلها في الفعل ولم يتق شي متساوية
لم يتق ذراعا بل متساوية متناه مامرو فيه ان هذا هو الحق لكنه لا يفرح حكما وانهم لا يقولون

يخرج جميع الأجزاء إلى الفعل في جسم حتى يلزم كون شيء من الأقسام غير متناه في الزيادة
 أن المتناهي غير متناه في الزيادة لكن لنزوم كون الجميع غير متناه في الزيادة لأن الأجزاء
 التي لا تخرج من المتناهي في جانب الناقص لكنها ليست غير متناهية من جانب الزيادة
 لأن الفعل هو القوة لأن المفروض أن الفعل هو الدراع لا الزيادة المستمرة لعدم
 تعاقب الجميع إنما هو الزيادة على سبيل عدم التناهي في مقدار السقاط الغلابة في الزيادة
 مع تعاقب الأجزاء غير المتناهية ولو بالقوة فيظهر أن التناهي في التناهي
 في غير ما من البراهين الطال التناهي في الاستعداد المستقلة مثل بيان التضعيف الذي
 الذي هو مناط بيان هذه البراهين فلا بد من المصير إلى تنامي القسم في ثبوت الزيادة
 يجري أما برهان التطبيق فالمشهور في تقريره أنه فرض متد واحد من مبدئين إلى نهاية
 فليفرض متداخر مساو له كذا ثم تنقص من جأ مبدئ القدر متناه وتحررك إلى المبدئ
 حتى ينطبق مبدئه على مبدئ الأول لا شك أن الثاني حينه القصر الأول القدر متناه فيكون
 الأول ازيد منه بهذه القدر ضرورة أن أحد المتساويين في القصر منه قدر معين صار الآخر ازيد
 منه بذلك القدر ثم يطبق الجزء من الأول مع الجزء الأول من الثاني والثاني مع الثاني
 ويمكن أن يثبت ما أن يوجد بازاء كل جزء من الزيادة الناقص فيلزم مساواة
 الزيادة والناقص فيوجد في بعض المراتب جزء من الزيادة بحيث لا يبازي من الناقص
 فيكون الناقص متساويا هناك فيقول الأول ازيد على المتناهي بقدر متناه وكله ازيد على
 المتناهي بقدر متناه متناه فالأول متناه وهو مظهر وفيه خلل لوجوه الأول أنه يجوز أن يكون
 مركب غير متناهي مما لا فلا يمكن التظاهر مبدئ الناقص على مبدئ الزيادة حتى يلزم
 الناقص في جانب عدم المتناهي ويلزم منه تنامي الزيادة الغير في ذلك مستحاد وقوله أن

تحريك كل جسم ممكن بهيئة بشرط ان يكون المحرك يقوي على تحريكه ولين سلم بين القطبين على تقدير
اختلاف المسدين الضرع على وجه يمكن على تقدير ان الطيات متناهية ما كنتم منه ان لا يكون
مراتب اخر المسدين متناهية فيتوسع القطبين بخلاف الطيات فان مراتب الاخير متناهية
متناهية فيكون القطبين في غاية البهولة والامثلة في غير ذلك لا يمكن على تقدير
فكان على احد هاتين ^{التي} والثاني ان المسدين بعد قطبين المسدين لا يكونان ازدياد ^{القص}
حتى يمكن اخرا ومفردات الدليل قسما لان الزيادة والنقصان حيث انما فيهما مسد
او الوسط المستوي والكل باطل بالاول فلا يصير زيادة مسد بها واحد بعد الاطباق ^{طما}
الثاني فلان اللا وسطا منتظما غير مفصلة حتى يظهر للتفاوت منها ولما كانت تلكها
غير متناهية في ذلك ^{من} والزيادة والنقصان من صفات التناهي من ^{انه} متناهية
والجواب انما كانتا متساويتين ثم صار الزيد والنقصان بالضرورة بعد التقصيص ولما كان ^{مبدع}
واحد او الوسط منها منتظما من اللم يتصور التفاوت فيها فتبين انه في جانب التناهي ^{انقص}
الزيادة والنقصان في غير متناهي ثم لا تمرى لعلها افرضا سلسلة من الود غير
متناهية واخرى من ميات غير متناهية واخرى من عشرات غير متناهية واخرى من اعداد غير
متناهية فاما ^{الزيادة} على اعداد التناهي واعداد التناهي على اعداد التناهي
اذا التناهي غير ^{الزيادة} تكثر مع ان اعداد الكل غير متناهية فثبت حوا الزيادة
والنقصان في جانب عدم التناهي وتم التفسير والثالث ان زيار ^{النقصان} ^{المتناهي}
واخرى كل من المسدين غير متناهية فلا يمكن تطبيق الغير متناهي في الزمان ^{المتناهي} ^{المتناهي}
الغير مرفوع بان احوالها هو القطبين الخارجي التفصيلي ونحن نكفي بالتطبيق العالي

الثاني وهو غير مستحيل لان اجزاء اعمد من متخاذه بالقبول في المنفصلين وبعدها فرض في
 الدليل وثبت ان لا يكون لغيره لغيره ان ما به لو وجد سلكه غير متناهية من مدروسين فليقتصر
 متناهي قدر زراعي وتأخذ ما بقي منها في ضمنها حتى يكون السلسلة الثانية حيزا للاولي فليكون
 الاول في اعظم من الثانية ضرورة كون الفعل اعظم من الحيز رغم تطبيق الحيز الاول من الفعل
 مع الحيز الاول من الحيز والثاني مع الثاني وسلكه الى غير النهاية الى اخر مقتضيات
 تناسلي ما فرض غير متناهي وهو امطر لا يتغير ان زيادة الزايد منها في جانب اعمد كما فرض في
 انما المقابل له حتى يلزم التناهي في جباية بلزم التناهي لاننا نقول انه اذا قيل الاول
 بالاول والثاني بالثاني ثم ونم على هذا الترتيب لم يظهر التفاوت في العدد في جباية
 اعمد من والخافت التفاوت بينهما في الوضع والاشواط منتظمة متوالية فيعين
 العمل زايديا على الحيز في جباية عدم التناهي وذلك لا يظهر الا بعد تناسلي الحيز فليلزم
 العمل ما بينا سابقا كما يرى ان التناقض في حيزه ان مقتضاها في مفهومه وجوده وان
 تقول كل واحد منها وحققه على تعقل الاخر وتحققه متبلا زمان تعقل وتحققا فله فرضنا ان
 غير متناهية ترتيب مثل مفهومين متغايرين كمفهومين العلوية والمحلولة من مدروسين
 الاحداث اليوم لعل حادثة لعل اخرى قبلها فكذلك الى ما لا يتناهي ففي طوابع من هذه
 الاحداث عليه ومحلولة الا المحلولة الاخر قال في محلولية ولا علوية في يلزم وجود
 المتكافؤ من بدون الاخر واللازم فكذلك اعمد من قسبت التناهي وهو امطر هذا عند
 متغلطة اشارت من سر الفهم وحل التعدي فانه اراد انه يلزم وجود المحلولة المتبرعة
 المحلول بدون العلوية المتبرعة عن علته ذلك المحلول فانه لازمه منوعه وهو ظاهر وان اراد
 انه يلزم وجود المحلولة المتبرعة عن المحلول بدون العلوية المتبرعة عن ذلك المحلول بعينه

٣٠
فاللزام لمسلم وطلبان اللزوم فان امتلازمين وامتضايفين الامعولية معلول
لعلة وعلية نه الولة لذلك المعول العينة لامعولية المعول اعلم منه وعلية وعلية
ذلك المعول العينة لمعول اخر متاخر عنه حتى يكون بينهما تلازم ومنتج الانفكاك ومنتج
ان لا تلازم الا بين العلية و المعولية المتفرعين عن شئين لا عن شئ واحد والالتزم
بشئ واحد بالذات الفيز معلول الولة ليل يلزم فيه وجود العلية بدون المعولية
الانفكاك بين امتلازمين تعالي اليه عن ذلك علوا كبيرا فالجواب هو لا الكيل اولى
الاقيدة والاصبار انهم سموا هذه القطر باناد لم يطلبوا ان فيه سورا شيئا ما على
نوع لم يدل الاعلى لطلبان اللاتناهي في امتضايفين فقط واستقصا الطال مطلقا
قتنية وانا ان لقرار الاستدلال كنه لا يتوجب عليه الاشكال فنقول ان المتحقق في المعول
الاخير من السلسلة المفروضة انما هو المعولية ورن العلية وني كل واحد مما فوقه كلا الامر
متحقق فلو كانت السلسلة غير متناهية في جانب ماضي لنرم ان يكون عدد امتضايفين زائدا
على عدد الاخير لواند واللازم لطلبان المذكور اما لطلبان اللزوم فلو جوب التساوي بين
امتضايفين وذلك لان المتضالين من الطرفين فمتى ان يكون بازاء كل طرف لهما فرد
الافرد نه بمعنى التساوي لا ليقول ان الاوابين متضايفان مع انه قد يكون الاواب ابناء
كثيرة فكيف يجب ان تساوي لاننا نقول ان التساوي ليس الا بين المفهومين دون
والا لمفهوم كلي له افراد متعددة كالوجه زيد وعمد الوجه زيد ليكر والدة زيد فمثلا فنيا
كل نبوة الوجه على حدة من ذات واحدة لا واذا ثبت لطلبان اللزوم لطلبان
المكثوم فثبت ان سلسلة المذكورة متناهية في جانب ماضي الفيز على بالفيش الالولية
نقط وامتضايفان متساويان كما يظهر بالوجدان واما بان التضعيف

ان كل كم متصل او مفصل قابل للتضعيف كل ضعف ازديد من الاصل وزيادة الزايد
 انما يظهر بعد انتهاء الزيد عليه اذا امتد بها فيقول لو فرض كم متصل او مفصل غير متناه
 في زعم زاعم فيقول انه متناه في نفس الامر او لنا ان يفرض له ضوفا يحكم المقدمه الاولى
 فيكون زائدا عليه يحكم المقدمه الثابته وزيادة ضعفه عليه لا يظهر الا بعد انتهاء حكم المقدمه
 الثالثه فيكون متناها وهو اسطر لا يقهر ان غير متناهي بالليس معدومناه فلا يكون ان يقهر
 كم اخر مساو له بتبدل من ذلك احد حسني يكون لتضعيفه فرض ضعيفه فرض اجتماع
 لا يقال ان امكان لتضعيف كل كم امر مطرد مطلق به واما ان عدم تناسلي الكميات
 مشكوك بل مفهوم الاصل مع موارضا للمقطع المتحقق في الواقع فقيم به الا ان الزام ثم ان هذا
 السير بان لا يتوقف على ترتيب الامور الغير متناهيه بخلاف السير بين الساتين فان
 التضعيف يجري وفي غير ترتيبه بخلاف التلطين والعضايف فان الترتيب لازم فيها
 لا يخفى قوله لكونها مرتبه يعني ان الترتيب متحقق في الاضداد المقداره المتناقضه الصغر
 على ما صورته المحققين ان الجزء الاول النصف والثاني النصف فيتاخر عنه
 ان لا نصف النصف وهو متاخر عنها كذا الى ما لا يتناهي فيجري السير في
 في الطائفة الاخره وفيه ان اجزاء هذه السير ليس كما يتوقف على الترتيب يتوقف على
 الامور الغير متناهيه بالفعل الصغر وهو غير لازم على الحكماء قوله الذي عدد اجزاء قاعته
 اقله انما قيده لان المضاعف في الشرطه فهو مد للمضاعف بخلاف غيره من المتلثات
 بعده لصير المضاعف الى نصف انما يلزم ذلك لو كانت الزاويه قبل المتلثي انما يلزم
 قبل ان على المتلثي اصغر منه للشمم لا يجوز ان يكون الانفراج قبل المتلثي قد خيم
 على المتلثي قد خيم تمام وهذا الدليل لا يبطئه من اوطاها فلم يستعن كما سبق من تضييف

بقوله ثلثة خطوط ملئها من جوهر تميزوا به بحيث تفصل تلك شكل مستطيل احده في
 الخط استبدل الآخر خط دور في موضع الخط منقسم الوصل بين القطبيات وبين قضبي
 دور الخط متوسط الذي هو خارج بين الخطين الطولين هو قطر تلك المثلثات
 فلو هو قطر مستطيل قوله فيكون مركبا من ثلثة اجزاء اي فيلزم ان يكون قطر تلك
 في تلك مركبا من ثلثة اجزاء غير متجزئة فقط مع ثلثة قسم خطوط ملئها في العالم من مستطيل
 فلو فكون ثلثاه واقفا على محيط تلك المثلثات و هو ما ياتي ترتيبا من مضاعف القطر
 انه منصف المستطيل و اعني بالقطر المثلث المصنف فنقول ان ثلثة اجزاء احد ما تميز
 الواقع على نقطة و الثاني الواقع على النقطة المركزية و الثالث الواقع على نقطة و
 فيه جزو رابع و الاكثان اما خارجا عن الخط و ثلثة او واقفا على احد ما او بين خطين
 من خطوط ثلثة او على ملقي خطين متباينين الكمل القطر اما الاول فملئها في القطر منصفها
 على اربعين مقابليتين مستطيل تلك اجزاء فترتيبها يكون متوفا بينا و الثاني
 فلان احد اجزاء القطر منطبق على جزء من اجزاء خط هو ضلع من مستطيل فلو كان جزء
 اخر منه اغير منطبقا على جزء اخر من ذلك فلو كان القطر تمام منطبقا على ذلك لكان
 للضلع ضرورة كون جميع اجزاء الخط مستقيم على سمت واحد فالضلعان جزء من ثلثة
 اجزاء من خط على جزئين و ثلثة مع خط اخر يتلزم بقاها على باق فلو كان القطر
 من الضلع كمرصف و اما الثالث فلو ان الفصل بين خطين متباينين و اما السوي فستد
 ان انقسام ذلك ملئ عند مسطحين فيتم الامر عليهم و بعد ان مهم فلو ان محكما فانما قالوا
 بالانقسام ان كان ثلثه غير متفرقا على السمت فاما النقطة و اما ما يتلزم به
 القول بالبرهان انما يظهر ان في جميع هذه المقامات الضرورية فيكون السمت من

البراهين المهمة كالدلائل السابقة قوله قال السيد الخميني اي صانعه هي الفخمة ان اصل هذا
 الوجه مأخوذ من كلام الشيخ لانه قال ان الشكل المستطيل الذي احد اضلاعه ثلثة اضلاع
 علي اصل الجذر ويكون قطره ثلثة اجزاء والوتر للثلاث فليز ان يكون الوتر مساويا للضلع
 فبناء علي هذا فافرضوا مستطيل ك في فلك الافلاك حتى نلزم منه احتماله اخري اعني ان يكون
 ثلثة اجزاء مع كونه اعظم المخطوطات الممكنة في عالم الواقع قوله لا بد ان يعني ان المقوم من كلام
 انه يلزم علي اصل الجذر في المربع كسر من اربعة خطوط كل واحد منها مركب من اربعة اجزاء ويكون القطر
 مساويا للضلع اذ الجذر الاول من القطر هو الجذر الاول من الخط الاول والثاني من
 والثالث من الثالث والرابع من الرابع ليس في كلامه ذكر المستطيل فان نقل السورة في بعض
 المستطيل علي المربع فانه علي ثبات الجذر في دليل للجذر السامي من بعض مستطاد من قوله
 مع يعني علي اصل الجذر يمكن ان نراهم مساواة القطر للضلع في بعض المربعات كما بينا ولا يمكن في المستطيل
 لانه ان كان مركبا من خطوط اربعة يتكبر كل واحد منها من خمسة اجزاء فاذا احدها اجزاء الاول من
 الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع يحصل منها خط خارج
 احدي القائمتين المتقابلتين ولا ينتهي الي الاخري بل ينتهي الي جزء هو قبل الجذر الواقع علي
 الخطين الذي هو القامة الاخري فلا يكون متصفا حتى يكون قطر او خارج من احدي المتقابلتين
 خط ينتهي الي الاخري فان قاطعا بعض الاجزاء التي لم تقع مساوية تمامه ونحوه فهو وانما
 ما ويا لا مسائل الجذر لكن يلزم منه مساواة القطر للضلع كما هو مظهر وتزاد يلزم في المربع الذي
 قطر اطول من الضلع فانه يستحيل وتقيم المربع غير ثابت من كلام الشيخ قوله واعلم ان
 مع يعني ان ان مقام لا بد من ثبوت الجذر الذي لا يخرج للثمة يلزم عليه من حيث لا يدري
 قابل ان يحسم منصف يتحقق جميع الاجزاء الغير متساوية فيه بالفعل فيقول كل شرة متساوية او غير

منها

متشابهة للبدن من اضره وبيده فمتبا بالفعال فالتفاوت تلك الاجزاء قابلة للاقسام تكون
فيكون فيها اجزاء بالافرة فلا يكون جميع اجزائهم حاصلة بالفعال وهذا خلف عنده وان لم يكن
فتمام من تركبهم من الاجزاء التي لا يجزي وهو مطر قوله او لا بالنقص فخره ان
الذي فيها اجزاء غير متشابهة بالفعال عنده اذ قطعنا من جزء فيه باء غيره مثلا يكون هذا الجزء
بالباء فيزوم من الاجزاء الغير متشابهة جميعا البتة لصدق حد اجسام عليهم مع انه متشابه الاجزاء
فيبطل بطلية راي النظام لارائه بالكلية لان منسوب النظام هو الايجاب الكلي اي كل جسم
من الاجزاء الغير متشابهة بالفعال والنقص المذكور انما ثبت السلب اجزائي اي لو فصل الجسم من
الاجزاء المتشابهة وقع الايجاب الكلي لا السلب الكلي الذي هو مطر استلزم لطلان
رأيه بالكلية قوله ثم نعيم عطف على قوله لتبدل وفي بعض النسخ بتعظيم يكون عطف على
قوله بالنقص يعني استدلالا بالنقص فيبطل بطلية رايه ثم تبدل بالاربعة متشابهة ليعطل
راؤه بالكلية فيتم التقريب وتفسير الاول قد مر اما تفسير الثاني فهو ان بدنية العقل حاكم
انقسامه لا يكون الا بازدياد الاجزاء المقدارية وانقسامها فيجب ان يكون
الاجزاء اجزاء كسفية الجسم الى الجسم وبالعكس كذلك ان لنبته جسم مجزوء وهو مجموع مركب من
ماية جزئية الى جسم الكل اعني اصل الجسم الذي زعموه مركبا من اجزاء غير متشابهة كنبته المتشابهة الى المتشابهة
مثل لنبته اخر الى ما هو غير له مثلا فيكون لنبته اجزاء مجزوء الى اجزاء الكل الصير لك وقد ان اجزاء
بأنه فيكون اجزاء العقل القار فيكون الكل مركبا من اجزاء متشابهة وبهذا التفسير يلزم ان شيئا من
الاجزاء مركبا من اجزاء غير متشابهة بالفعال وهو مطر قوله وهو محتسب بالاربعة متشابهة كما تقرر في
علم الحساب قوله عن عرض عليه نقص اجباي على انه يجب ان يكون لنبته الجسم الى الجسم كنبته اجزاء
الى الاجزاء او منع عليه قوله فان لنبته النزوية الحادة فخره ان يسل ان مثلث القائم الزاوية

المتبادر في الساتين نصف المربع فيكون كل واحد من حادتيه نصف فاصلة وانزادوا كل زاوية و
 ليس بالزاد الزيادة انقصه فيكون النية القائمة فيه الى مجموع الحادتين نسبة المساواة ومن
 نسبة وتر القائمة الى مجموع وترتي احاديهين نسبة مساواة والالزم ان يكون وتر القائمة مساويا لمجموع
 الضلعين وهو باطل مطلقا بالنظر الى احدى الحادتين فيكون ان كانا اذ افرضا فيلنا متساويين
 بقدر نصف القائمة ثم كررنا فعلنا الى الخارج حتى يصير تمام الزاوية فقد ازدادت الزاوية على
 كل واحد من الحادتين على نسبة الضلعين وكون الزاوية الالزم المحذور وهو مختلف عما كان
 وانقضى وجوب كفاية النسبة قوله بل يجوز في سند اخر المنع او دليل اخر للنقص وتقريره واضح
 والفرق ان بناء الاول على تسليم نسبة العدسة وبناء الثاني على مسما فتدبر قوله في
 الاول في امسده لقوله المتري مع بان مجوزا في الزاوية في الانقراض على نسبة الضلعين
 مثلا لا يجب ان يزداد الوتر على تلك النسبة بعينها كما لا ينبغي مع قوله وهذا كان كتابا على السند
 على دليل النقص ليس دافعا للمنع والنقص اذا لم يأت ان يستند سندها بقرائن المنع مجوزا
 عن السند ولنا قضا ان ثبت النقص بدليل اخر فان امكن ان لا يستلزم لطلبان السند
 الا ان الوتر ينتهي على فلا يمتوره معترض من سند المنع او دليل النقص بانه ترك بعض
 مقدمات قوامه عن الثاني اعني بالاشارة الى بقوله بل يجوز في قوله في احديهما اي المقادير
 احكامية ذات وضع وفي الاخرى اي الاعداد غير ذات وضع لكن هذا الفرق غير
 في تجوز كون النسبة صغرية على منسب نظام المتكافئة فها (الذي هو مسمى النسبة صغرية قوامه الزم)
 امما شاي في الاخرى واما الاخرى انه اذا كان احدا من المتكافئين مسافة عند
 انفسه غير متساوية بالاضافة لما بد القسط مسافة متساوية عنده من ان تجزأ طرقت فيخرج
 من خبره فزيد فاما في خبر خبره او زيد فاما في خبره خبره اخر ثم يفعل ما اعبروا بالعدد

لكل الجمل

[illegible]

انما هو من سرية الحق من اجتماعنا الذي هو
قالب التجربة بل انما يلزم ذلك عليه بالسبب ان كما بين منا قوله وذلك لا يكون ا
تفكيك اجزاء الرميح لا يخفى ان الزمان لفلك الاخرى وانما يلزم عليهم ان الز
ان المطور انما يعرف الحركة بتخلل المكانات بين اجزائها وان قالوا ان المطور
كيفية بحد كما السرعة عارضة لبعض الحركات من غير تخلل المكانات مما يعتقد انما
الاتصال ثم يلزم من ذلك كما يظهر بالتجربة الصحيح قوله وما يلزم هو لاوع بمعنى اذا فرض في
زمان متقدم والسر في مكان متأخر فاذا تحرك من مسد احد من الزمان فالسر قد
يكون بطي وبلاصفه وقد يسير في نه القدر من الزمان فيقول الزمان اما هنا

انما قطع خبره فانما يطهر قوله ولم يعلموا معني انهم يعلمون ان زمان لا انفكاك في الصورة
 السامع النسبة اليه بانها المصون وكذا زمان يكون في الصورة الثانية الصورة اقل قليل
 زمان مكررة فانما يعلم انفس باكمل انفكاك ويرى جميع الزمان مثلا متفقه ايا
 ولا باكمل كون فيه كذا ثم المضي من احوال مبدئية الى مستقبى ولم يعلم ان ار

ان سجد و عند استقلال العير من ذواته الاتي لاجل المسكنات فيها فخر وادبار وادوار و
بانتفاصها فاما غير العير في اما ان في كمال السرعة من ان تخرج اليه سكنون ثم يعبرون
تتخلل فيه يكون واحد و الثالث فمما فيه سكنات و كذلك ان يراو يتخلل المسكنات التي يجر
الطريق اليها في قريب و كذلك ان يطلع مسافة لا يكون اليها باطراف و في المسكنات

امثلة في هذه المسألة ان يكون من غير ان يكون في المحلية تركيبا ما في غير المحلية
المراد من غير ان يكون في المحلية تركيبا ما في غير المحلية
تفاوت في زمانه في ممرته ويطور واحد ساعة واحدة في ذلك الا ان كان في زمانه

[illegible]

خارجي البطني السرج وزيانا بفتحها يكون زيان حجة البطني
اشارة منها ونه عينه فصل مسافة السرج على مسافة البطني ماه في اليد
ان زيان السرج زاد على زيان البطني بقدر زيان مسافة السرج على مسافة البطني
ان زيان الفطاك البطني في الصورة الذي ازيد ككثر من زيان الصورة الذي زاد
البطني في الصورة بقاينة البصر ازيد ككثر من زيان بقاينة الفطاك الواقع في الزمان
اعني المصوق والحركة فليكن الذي زاد الواقع في الزمان الماطو ايا الطريق الذي مع انه ليس
كما يشهد به في جميع بل السريان يحكم تحليته فنعلم ان القول الوقوع الانقفاك يكون
زيانها اقل من زيان المصوق والحركة من غلبة اعم البطي الوهم وسور اباط الفطاك
من غلبة اما او فلكان مقدار بر اضر او اخذوا من مقدار خبر ومكان
از مساورهما في مقدار المنة من صنع وان الارض سائرهما في مقدار خبر وفطاك
انما نأينا فلكان مستقلة من عدم تناهي العمل من عدم تناهي الخبر مقدارية الترسية لا
التحليلية لان الذي يكون موجودة بافعالنا في الخارج على قدره من اننا
وهو موجود في الحقيقة من اننا فلكان فلكا لم يقولوا جواز خبر جميع الا خبر واحد
في الخارج من جواز خبر واحد في الحقيقة من اننا فلكان فلكا لم يقولوا جواز خبر جميع
التقسيم على راي مستقلين من اننا فلكان فلكا لم يقولوا جواز خبر جميع الا خبر واحد
لغرضه من اننا فلكان فلكا لم يقولوا جواز خبر جميع الا خبر واحد
من اننا فلكان فلكا لم يقولوا جواز خبر جميع الا خبر واحد
مطلقا فلكان فلكا لم يقولوا جواز خبر جميع الا خبر واحد
ان عيني ان طواحد من المندرجين انما لم يروا في مسافة الزمان خبر مقدار

[illegible]

خارجي بار على افعال المسافة والزمان عند الحكماء وند الفذراف في الزمان من خارج
 الى تأثير شي في الوجود الخارجي في تقدير كل واحد من الحركة والزمان واما
 الحكماء وقابل الانقسامات الغير متناهية بالقوة وليس شي منها اجزاء بالافضل
 الى السطح في زمان حركة البطي او اقصره لقطع بعد طول من بعده او مساوياه فلذلك قد يبرهن
 بالحركة وقد سبق عليه ولا محذور فيه ان رفع متناهي بالافضل في متناهي بالافضل غير متناهية
 بالقوة في غير متناهي بالقوة ولا يقع غير متناهي بالافضل في متناهي بالافضل ولا يمكن التام
 هذا الا ذلك فربما على سطح مستوي البسيط يطلق على الزمان معان مالا يفرق له امر كانه يقوله
 كحقيقه ربما هو قل خبر من آخر وقوله الاضافي كالمعنى بالمتبعية الى الشرطية وبالمعنى
 في مختلفه الطابع كالاطلاق البسيط العنصرية وعلى كل واحد منها معنى له برهنا
 سطح مستقيم قوله في تركيب الخط منها وهو يستلزم تركب جسم من اجزاء لا يجري بنا على عدم
 القسام افعال يستلزم عدم القسام الحمل على زعمهم فيبطل الاصل وجوابه ان عدم انقسام
 زمانا يستلزم عدم انقسام الحمل في الحلول السرياني وحلول النقطة التي هي
 لو ثبت فظهر بان في محالها وهو غير مستلزم ان ترى ان السطح غير منقسم في الوقت مع العلم
 انهم انقسم في وقتهم رفعه فانه ان منها خصه من بين متصلين في انفسها بغير
 على انه قد ورد في الثاني على ذلك السطح المستقيم والاول مستدير والثاني مستقيم كيد ثلث
 لفظه يتطابقان له وفيها معنى قوله مستدير الاجزاء ليس شي به ما هو موجود في الخارج
 وركبها من نقاط حتى يلزم الشافع النقطة ويجوز ما قيله في تركب جسم من اجزاء لا يجري
 فيبطل الاعتقاد في تجاوز الزمان في ما يتعلق بالاعتقاد الواقعي ولا يوجد تركب من اجزاء غير
 واقعية وشافع الامات لم يزل عند انهم حتى يستدل به على شافع في ذلك على

الاثنان

الانطباق بين الحركة والمسافة والزمان لانه قابل اتصال الزمان الضمني لا يقدر على تقدير
تركيب الخط من النقاط انما يلزم انطباق النقاط على النقاط ولا محذور في تقدير
اتصاله يلزم انطباق المستقيم على مجموع قطعاته انما نقول ان استحصال انما انطباقا
مجموع المستدير هو مجموع المستقيم وهو مجموع الاجزاء سواء في كونها دائرة وجزء
منها واللازم منها انما هو انطباق نقطة متوهم من احداهما على نقطة متوهم من الاخرى
ان متوهم من الزمان ثم زوال الانطباق وحديث انطباق نقطة متوهم اخرى على
نقطة اخرى كذلك في ان آخرك وكذلك ثم ثم ليس مستحيل عدم استمرارية انطباق
المستدير على المستقيم **قوله** وانما وقع منع متعلقانه مبتدء وخبره ما يجي من قوله فكلما عاين
بشيء **قوله** تارة بان زوال الملاقة يعني ان انطباق نقطة من الكثرة على احد
الاولى من السطح يكون في ان محدوده بالوصف الذي هو الذي ثم زواله يكون في زمان
لكونه بالحركة التي هي زمانية ثم انطباق نقطة اخرى منها على احد الثاني منها الضمني يكون
في زمان وزواله ايضا في زمان كما عرفت وكذلك فيكون بين كل اثنين زمان وبين كل
نقطتين مسافة وهي جزو سطح الكثرة او السطح المستوي فلا يلزم تبالي الانا في
تتالي النقاط **قوله** لا يكون لزوال الملاقة اول في اي لم يوجد لزمان زوال الملاقة ان
اول مغايرة لان حدوث الملاقة لا يقا كما ينبغي يكون محذورا فيلزم تتالي الاثنان
تفرع عليه محذور يعني تركب جسم من الاجزاء التي لا يجري لجواز ان يكون في الملاقة
والانطباق امينة اما مشتركا بين زمانين طلب الملاقة والهرب عنها **قوله** تارة بان الحق
ليس في التقدير ان هذا يدفع لول الجواب الشارح بعينه ومقتضاها ان التقدير ليس
بشيء لا نقول ان مناطه ان يدفع منع كذا ثم تتالي النقاط يعني جواب الشارح في الجواب

ومنع إطلاقه مستنداً إلى أن الماطل لا يماثل في النقطة زماناً واقعياً لا يستلزم محالاً
 آخر أعني أنه يجب من خبره لا يجري وإطلاقه بالمتصل موضع الاتساق النقطة
 انتهى به لعدم استلزامه قوله ونه الزمان الذي بين أن الملاقاة
 أن الملاقاة الثانية قوله وجود الشقوق من كسر مع مطلق يقري على قوله فينقل
 بيان انفعال العلامة بأن يقف كسيف إلى المكرة في الزمان الذي بين أن الملاقاة الأولى
 وبين هذا الآن بينهما في تلك أم تغاير أو الثاني بطور أو الأول فهو ما ينقطع
 أو قطع قوله وإفحام مجال أي الشقوق المحتملة في صورة تلك الزمان بين كل
 الملاقاة للمرة كلها بإعطاء المطلق أولها كما فضله الشارع فكذلك التخلل
 عدم تخلله فثبت اتساق بين النقاط والانات انتهى به وتمامه
 من النظر عن جواب الشك لم يرفع به قوله وكذا القول تجايز الانات كما راعه
 في معنى ما أن يتأخر النقطة ثبت بما ذكرنا من تأخر الانات إلى الصواب به
 أن التمسك في النقطي عما يكون في أن فلك في النقطة استثنائية أنما لا
 في الزمان لا يستلزم من خبره لا يجري بل على المطابق به
 هو كونه وإساقته وإفحاماً من استقلاله لأن إطلاق خبره الذي لا يجري مستلزم
 لإطلاقه جميع ملزماته قوله فلم يمتنع أن الماطل على الحق الذي ذكرناه في
 فيقال إن الزمان يلزم من شائع النقطة مبررة في الخط الذي هو في معنى
 منه عدا في طواحد من الخطوط متصلاً ليس في شيء منها خبر بالفعول لأن الزمان
 شائع القار انتهى به من ملاقاة نقطة بعد نقطة من المدة ينقطع عند نقطة من الخط
 اللزوم منه لأنه لا يستلزم من خبره لا يجري في الواقع وإفحاماً

من ذلك في معنى
 (١٢)

تكميناً في محذور التوهم وسواء قيل حكماً وقوله يكفي للاستحالة هو تركب جسم من اجزاء لا يجري
في الاصل بناء على تركب الخط من النقاط قوله كذلك أمر مستحيل حاصله ان تجاوز النقاط
في زمان الضم محال لانه ان لم يكن متمم التركيب من اجزاء لا يجري فيه مستلزم للاختلال اليها
بالتوة كما نزل عليه من مذهب محمد بن عبد الكريم والاختلال اليها الضم محال لقين ما يدل به على
لطلان التركيب قوله ما سياتي مع يعني ان الحوادث الزمانية والدانية والواجبة انما هي
مترتبة في نفسها وتحتوي في الزمان لكنها باجموعها محتوية في طرف الواقع الذي هو الامم
للزمان ومابين الافلاك والحقول المجردة وما فيه من الزمانيات كالغناصر وما يتركب منها
فبذلك هو معلوم الاول كما سيجي فيكون النقاط على تقدير كونها متعاقبة احداث واول
في مجموع في طرف الدرس على صفة الجمعية فيه فيلزم منها ما يلزم من اجتماعها في الزمان
فتجاوز ما على هذا التقدير الضم محال كما ستأتي على ذلك التقدير فلم يندفع الا ان قوله
ولان تجاوز الانات مع يعني ان تجاوز النقاط محال لما عرفت ولانه مستلزم لتجاوز الانات
في نفس سواء كان متعاقبا او دفعا لا يلزم انقسام الان لوقوعه بين اثنين واما
التداخل في ما يحصل منه الامتدادات عادية كانت او مجردة بالفرة قوله اللازم لسا
في اكثر النسخ وفي بعضها اللازم له اي تجاوز النقاط وهو الاظهر في النسخ الاولى صفة
الانات والضمير مجرور للنقاط وعلى الثانية تجاوز ما والضمير مجرور للنقاط واللام
سواء قوله ولا نظما قما متعلق لقوله لا بد وان يكون متصلا ودليله مقدم عليه وضمير
المضاف اليه راجع الى الانات والواو في قوله لا بد وان يكون بمعنى من وموصلة الى مجموع
الانات المتوهم لا بد من ان يكون متصلا واحدا في نفس الامر لا مفصلا كما زعم الخصم لانه
لا بد من ان يكون متصلا في نفس الامر وهو متطبق على الصورة الجمعية التي

هي جزء مقدر واحد في حد ذاته فالمراد بالمسافة حينئذ هو الجسم وبالمقتضى الوجوداني الصورة الحسية
وهو الانتم من حيث كونهم لا يتم لطبقوا المسافة على جسم الذي يقع فيه الحركة ويمكن ان يراد
بالمسافة سطح ذلك الجسم وبالمقتضى الوجوداني نفس ذلك الجسم وهو الان كسبي من قوله قد ثبت
القتال الجسم وحاصله حينئذ ان مجموع الانات لا بد من ان يكون متصلا لانه منطبق على الحركة
منطبقه على السطح المنطبق على الجسم وعلى كل تقدير اذا كان احد الامور المتطابقة متصلا يجب ان
يكون المتطابقة فيه كذلك وهو امر قوله فينقصف الجسم وهو حلف عندكم قوله فيرد مايرد على النظام
من عدم جواز قطع المسافة المتناهية الا في زمان غير متناه كما هو قوله وجوابه عن حاصل انها متناهية
بالفعل كسب افارج وغير متناهية بالقوة كسب القوة العقلية اي لا تقف عند حد ولا منافاة بينهما
حتى يلزم اختلف لانها غير متناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام متني يرد عليهم مايرد عليه من شتم
اختلف فقد غلط من جهة اخرى انك لست غير متناهية بين اثنين قوله منها ان وجود الاطراف
يعني ان السطح والخط والنقطة غير منقسم في جهة ما في الجملة بحيث يكون محلها ايضا غير منقسم في
تلك الجهة والالزام من القسامة القسام احوالها خلف فوجب ان يكون محل النقطة غير منقسم
مطلقا فيكون خبره لا يجري في محل سطح غير منقسم في العمق فيكون سطحه جوهريا محل الخط غير منقسم
في العرض والعمق فيكون خطا جوهريا فيثبت ما لا بد من لطلبة قوله واجب حاصله منع الملازمة
مستدرا بان طول الاطراف في محالها طراني كونها عارضة لمجموع محالها من القطعها
وتناهيها لا الفعل خبر من اضرابا من حيث سرية تها وتوقد في جميعها واستلزم الانقسام
احال انما هو محل بالحل والسر ان قوله ومنها شبهات مع هذه ستة اشغالات من حاشي
عليها كما ذكره بالشارح وانما ردوها على كسب الحركة فاشارة الى الاول قوله ما استلزم
سني ح وحاصله انكم معتزتون بان احاطة من الحركة انما هو غير منقسم وهو الحركة التوسعية

ماض من الزمان لا
نفسه قسم سمي بالان ثم مقدم نها الحاضر وكيفية
سلك ما ذكره ثم لا يقتضيه طبيعة ما عدم القول فيجب ان يكون بارز لها امور غير متفقا
انه لا يمكن كما هو مقتضى لطاقتها لها والى الثاني يقول كون الزمان مركبا من اقسام
واضح والى الثالث لقوله لا يجب حركه النقطه وهو الوجه ظاهر والى الرابع يقول
عدم الان في حاصله ان الان الاول مقدم عند تحقق الثاني وكذا الثاني عند تحقق
ويمكن ان يار علم اقتضاه طبيعة الزمان عدم القرار من غير فصل بين الامور فليزيم تنالي
الان ان يستلزم الترتيب بهم من اخصر ولا يجري وتوجيه ان الان الاول هو الافراد بعد ان
لا فصل لنزيم تنالي الانات وتتركب بهم من تلك الاخرى والى الخامس يقول
كون هو المحذور منها وحاصله انه ليزيم ان يكون جميع فرقات العالم قديمه ولا يوجد
الحركة اصر والاشكان موضعها حادثة فيكون لها اول فليس لعدم حد وثباتي ان في ذلك
ليزيم على اصحاب الخبر لان طواحد من الحركة والزمان مركب من امور غير متفقه عند وقوع
والاول في الاول والثاني في الثاني وكذا والى السادس لقوله وعدم التفاديت
حاصله ان معنى الحركة في مقوله عندكم ان يوجد في المتحرك في كل ان من ان الزمان الحركة
من مقوله التي منها الحركة لم يكن في ان سابق ولا يكون في ان لاحق فعلى هذا يجب ان يكون
لقل متحرك بالحركة الابدية في كل ان من زمان الحركة ايهن على ذلك كاي كان مع الحركة او
ولما كان انات حركه السريخ والبطي من زمان في زمان متساوية عند اكملها وبنار على
اقفال طواحد من الحركتين وعدم تحلل الكائنات لنزيم ان يكون اونها اليه متساوية
والسريخ مع انه ما طاربا في السريخ ونزيم الانزام لا يمتنع على ان في الحركة لان السكنا لها
عند في انذار خبر الحركة البديهية في ان السريخ كله زمان بالحركة في زمان البطي

زمان الحركة وموضعا زمان السكون قانون حركة البطي اقل من ابون حركة السريع فيجب ان يكون
مساقتها الفير على هذه النسبة كما هو الواقع فلا محذور قوله ومنها اشغال نظيرة الزاوية
وحاصل ان المكان الاصل مستلزم لان المكان الدائرية الحقيقية وامكانها مستلزم
لان المكان النظرة كما بينه الشارع وهو حال بالضرورة فكذا ما استلزمها بالذات او بالو
د على اصل المحذور لا يمكن الدائرية الحقيقية لان على ملحق كل جزئين من المحيط سعة متساوية
فالخط الخارج من المركز الى المحذور يكون اقصر الى الفرجة اطول فلا يكون جميع الخطوط الخارجة
من المركز الى المحيط متساوية فلا يكون دائرة مصغية حتى تفرع عليها النظرة ولا يمكن ان يكون
على الدائرية احسية كما يظهر بالتحليل الصحيح قوله مع اثبات نقطة التماس او مع ثبات
طرفي الخط التماس على موضعها الاصل الفير قوله كجبل زاوية اي بحيث من بدو
زاوية تقسيم الخطين اعظم من الزاوية التي بين المحيط والخط التماس من غير ان يخرج
من الصغر الى المساواة ثم الى التسوية بل نه الاظفره قوله وهذا هو الظره بعينها لا
يجوز ان يكون الزاوية التي تفرع عليها النظرة من احتمالات اذ كل زاوية تقبل الا
والا لنزوم المحذور الذي لا يجري فاذا انصفنا زاوية التماس بخط مستقيم حصلت زاوية
مختصين في نصفها مع كونها الكبر حكم البرهان فليز من ان يكون المحذور اعظم من الظاهر انما هو
انما منع امكان اشتقاقها بخط مستقيم والبرهان انما هو تضييق الزاوية في مقام
الزاوية من الاصول مختص بنصف مدار الكرويا المستقيمة خطين كما اشار اليه في صدر
قوله ووجه اخر ان الزاوية محاذية بين محيط الدائرية مع معنى ان لنا مقدارا ثلثا
عليها من ان الزاوية محاذية بين محيط الدائرية ونظيرها من انما هو
مستقيمة فحين كما ير من على اقله في مقام الثالث والثانية ان الزاوية

الحادث بين الدائرة والقطر **المعنى** ان على طرف قطر كبت يكون الزاوية التي بين القطر والخط
بمذكورة قائمة احد من جميع اجزاء مستقيمة الخطين كما يبرهن عليه البصري في تلك المقالة وانما قيدنا
ولنا كبت لوان مع ان الشارح لم يتعرض به لانه لا يلزم كون الزاوية المذكورة احد
من جميع اجزاء مستقيمة الخطين **مطلقا** لاجل ان يكون الخط من اجزاء الاخرى ان الزاوية اربعة
حادث بين المحيط والخط كما كان مع اننا اكبر من زاوية لاجل مستقيمة الخطين كما لا يخفى والثالثة
ان الزاوية مستقيمة الخطين كما صلب من غير كبت القطر الى ثانيا مقابلا للزاوية الاولى ازديت
والزاوية الثانية بحكم المقدم الثانية اذا امتد بها فيقول ان الزاوية الاولى الحادث بين
الزاوية الاولى كانت اعظم من جميع اجزاء مستقيمة الخطين لاجل مع الزاوية الثانية
بما هو من الزاوية الاولى **قوله** لازد ياد ما هو مع فاذا امتد القطر الى ثانيا مقابلا للزاوية
الاولى او الى حركه حصلت زاوية ثالثة مستقيمة ازديت الغاية بحكم المقدم الثالثة ولما
كانت الاولى مع الثانية التي هي القوس من الثالثة قائمة يكون مع الثانية التي هي
ثانية ازديت على القائمة ضرورية كقوله ام ازدياد واحد اخر بين ازدياد الفعل فبصيرة
غير ان نصير قائمة فليدع الطفرة قطعا **قوله** لازد ياد ما هو ازديت مما نقصت
القائمة عليها فان هو او بالوصول الاول الزاوية الثانية وضمه هو راجع اليه وبالوصول
الثاني الزاوية الثانية والضمير في نقصت راجع الى الاول وضمير به راجع الى
الثاني وقوله من القائمة متعلق بقوله نقصت وقوله عليها **قوله** لازد ياد والضمير فيه
راجع الى القائمة والجار والمجرور في **قوله** لازد ياد مع متعلق بقوله بصيرة وبالحاصل
الزاوية الاولى مع الثانية نصير منفرجه لانه ازدياد عليه الثالثة التي هي ازديت
الثانية التي نقصت الاولى بقدر راجع عن القائمة كما فصلنا وتلك التي بين كل ما

حررنا ان الزيادة في تحريم الدليل واستلزامه للمفهوم لا يوجب الثانية
 واما العظمية الاولى من صحت جواد المستقيمة الخطين فلا بد من اقرارها فاما مقدمة الاولى
 مستدركة والاولى ان السبيل لمقدم اخرى وهي كون الاولى مع الثانية قائمة
 فاعنه من بعض الاعاظم على وزعم اليه سند الاسناد في حاشيته من انه لا دخل
 للاعظمية في بيان بقوله فله الاعظمية لها دخل اتم مما لا يبعد التحقق كما ينبغي على
 منصف قوله انظر جواد المستقيمة الخطين حق العبارة ان يقر اعظم من جواد المستقيمة
 يخفي على من له عبارة في العربية قوله وذكر الاسناد وهو السيد مير باقر الداماد قوله
 من الزيادة بمعنى سيراب كردن والغليل بالغين بمعنى لينة قوله وادونا الاخر وهو
 ج حاصلا ان التزاوية التي احد ضلعيه مستقيمة والاخر مستدير من حيث انما صح مع
 النظر عن خصوصية الضلعين ^{الخطين} وان كان مما يصح وقوعها في طوع الزوايتين
 بان يكون من جهة احدى متوسطة بينهما كالمقام مع اعتبار مناهات وقوعها في طوعها وهو
 كونها مما لا مستقيمة مستديرا منع وقوعها في طوعها الا ترى ان مقدار اذا تحركت
 كمنه الى مقدار آخر في الزيادة والاعظمية فانما يجب ان يقع من جهة واحدة
 واقع في طريق ملك بكونه واما ما لا يقع في طوعها فلهذا يجب ان لا يقع من جهة واحدة
 مستقيمة الخطين اذا تحركت من جهة واحدة الى اودية اخرى بل صغر من اودية
 قد يجب ان يقع في الزيادة والاعظمية وقوعها في طريق من الزوايتين ^{الخطيتين} المتفاوتة
 في الصغر والكبر والاعظمية الضلعين ليست لوقوعها في جهة واحدة فلا يجب ان تكونا
 شيئ من مراتب المتوسطة بل في جهة اللينة والوصفية كما في الزيادة ^{الاعظمية}
 السطحية من جهة واحدة في كونها ابسط الظفرة عبارة من انفس ^{الخطين} من جهة

الضلعين
المختلفين

الى حد آخر من غير وضوح الى حد متوسط بين دلتك الحدين والركب ان الزاوية
ليست من الحدود متوسط بين الزاوية الصغرى المستقيمة الضلعين والكبرى كما قدم يوضح
زاوية مستقيمة الخطين الى مسطرة زاوية مختلفة الضلعين عند مرتبة من الضلع الى الكثير
الظفر وقد التفتير على الاعتبار انك تفقش منه ان حديث الاختلاف النوعي بين مقم او تميز

كما لا دخل في الجواب بل قد جمع ياراش في ذلك في لقبه الافراد المتوزعة في الطريق
افراد في النوع لان الزوايا المتعددة الحقيقية والافتقار الى التماثل في

الخط الشفوي فيكون مستقيما ثم لصير مستديرا او بالحدود يوسجته في الذي
النوعين المستقيم المستدير والجزء من انبعاثها يارب مختلفا بالنوعين
تتبع مع انها وانته في طريق آخر الخط عن ذلك الى الاحتواء الشديد والبعكس

نحني القول الذي يبين ان التقادير بالزيادة والنقصان على نحوين كما فضل الشارح
والنمو الاول القضي وجوب مسبقية الزيادة بالمساواة دون الثاني اذا تمتد فافضل
يحيى بلون الزاوية الى الزيادة مسبقا يلو على مساواة فلهذا الظفر مما لا نقول

ان مسبقا بالمساواة وجوبا انما هو الزيادة بالمعنى الاول المستحق في الصورة ثم
انما هو الزيادة بالمعنى الثاني ولي لا يقتضي مسبقية بالمساواة فالظفر لازم مقصود
الآن كما كان انتم ليس لفتي الغره والراء المسئلة رتبة اثنين هو كبر المسئلة يكون
المسئلة يكون انتم انتم في وضع الدال الى المسئلة كذا في بعض النسخ

حكمه العين درجته واحدة في الدرجة في الاصطلاح خبر واحد من ثلثية وثنية
من الدائرة يعني الخط الذي هو لفتي الدرجة اذا انحرف من الانقاص الى الزيادة
مستديرة الفجارية لمصير دائرة فاذ لم ينج الى انتم الدائرة صدق عند انتم

مستدير كان الكفر نذري يوظف مستقيم ثم صار الكبر منه من غير ان يصير اويلا في حد
 الحركة لان نسبة القطر الى الدائرة لنسبة السوي الى الاثنين وتسمى النسبة الدورية الى الكفر
 نسبة السوي لكثرة النسبة نصف الدائرة الى النسبة الكبر لنسبة السوي فوجد ان زيادة الدورية
 بعد الحركة على القطر من غير سوية بالمساواة ويمكن ان يناقش فيه بان احوال انما هو الانطباع
 بين مستقيم ومستدير ولما اختلفت المساواة بينا فم لا تزي لنا اذا فرضنا متساويين في الحركة
 وطول وحررك احدهما على محيط الدائرة والاخر على قطر والفق في الاخذ والترك لقطعان
 متساويين على قطرين متساويين احدهما مستقيم والاخر مستدير لان اختلاف المسافات بين متحركين
 زمان الحركة لا يكون الا باختلافهما في السرعة والسوي واذا لم يكن الا ان يما بان اختلاف المسافات
 بالانتفاضة والاختلاف في طول المسافة في مقدار واحد كان متساويين في سرعة وطول المسافة
 في غير انخفاض وانما هو بالخط مستقيم حتى صار العمل الوقوع صار الخط مستقيم الذي كان طرفه
 دائرة ثم اذا جعلنا مستقيما كما كان صارت الدائرة لعينها خطا مستقيما فالحظ الواحد في
 مستقيما نارة ومستدير اخرى ان منبر زيادة ولا نقصان وحسب الاظن ان مستقيم اذا
 كان مستدير بالذات والاختلاف انما هو بالوزن فما ان تك في مساواة فعل في
 اثبات السوي انظر ان يترك في اثبات تترك من السوي كما يار فيه في كل جسم من
 حركته لكن لما كان ثبوت السوي عند مستدير بالثبوت السوي ويا نذكر كما في كتب الانساب
 مستدير تترك في منها الفقد يترك بين عن الاذني ان فيه مستقيم في فضل القطر
 ونسبة لا حاجة الى ان يترك في اثبات السوي والصورة والانتذار بان الصورة انما هو
 التحقيق في جسم فله دابة الى تباين كما في بعض النصوص ليس يدرك ان الظاهر انما هو وجود
 مرشي اعم من ان يكون جبريا في مستقيما او في حيا وحياتة واما ان جبري في حقيقته

[illegible]

التي هي امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص مثلا بل هي في جميع هذه الاغراض ثم يتبعها بالفضل
 ان ابا او فرس مثلا تلك السلولي من بين اللينين التي هي في امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص
 والامار والامار مثلا بل هي في جميع هذه الاغراض ثم يتبعها بالفضل ان ابا او فرس مثلا
 ولتذره انما يتبعه السلولي في امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص ثم يتبعها بالفضل
 والصورة كما في امر السلولي في امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص ثم يتبعها بالفضل
 انما يتبعه السلولي في امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص ثم يتبعها بالفضل
 جميعا فليس يكون في الفصل اعلم من الغرض وهو ان ذلك في غير ما كان في الاما ان
 مع وجوده في افلاطون وغيره من الاما بل في ان المقدم من الاما ان
 اليه الواحدية التي هي من الاما في امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص
 وهو في امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص ثم يتبعها بالفضل
 كلها عنده من امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص ثم يتبعها بالفضل
 عندكم في الصورة التي هي من الاما في امر من غير ان يكون له نفس السنان والافراص
 عارضا ان السلولي الشخص الاولي يكون وجوده في نفسه هو وجوده في ذلك
 يعني لا يكون له وجود في نفسه الا تخلفه في غيره معي انه لا يكون له وجود في ذلك الغير
 في تلك الاما ان الغرض من الامر والاكوان وجوده هو وجوده في كونه في انما نقل عنه الى
 كونه في الغرض وجوده من الكون والادال او وجوده في نفسه في انما نقل عنه الى
 في نفسه في انما نقل عنه الى كونه في الغرض وجوده من الكون والادال او وجوده في نفسه
 الاول في انما نقل عنه الى كونه في الغرض وجوده من الكون والادال او وجوده في نفسه
 لو كان الوجود في انما نقل عنه الى كونه في الغرض وجوده من الكون والادال او وجوده في نفسه

يدرك عليه لان التعريفات محمولة على معانيها المتبادرة ورس في ظاهر هذا التعريف
 ولان لا يرجع الى التعريف الاخر بنوع من التناوب بل فلا غنية له بل بعضها حال في بعض
 كما في قوله والبيان كما تبين في التلخيص والصوره الحسية والتعريفات كما تبين في
 النوع الجسم لا يتخلو في الاشارة الحسية. وتنقصر الى المقاصد طر افعالها
 فمما هو في ذلك فمما هو في ذلك فمما هو في ذلك فمما هو في ذلك فمما هو في ذلك
 الى ان هذا هو ما في ذلك فمما هو في ذلك فمما هو في ذلك فمما هو في ذلك فمما هو في ذلك
 في الاحكام او قد يدرك في كل البواعض في المحركات فيتحقق في كل البواعض
 في محالها عدم سر بابتها فيتحقق العكس وتارة يان الاستعداد في هذه الجوانب
 لانه وان رغب في الاتحاد بين الاطراف في الاشارة الحسية من جبال الاطراف
 لكنه لا يوجد من جانب زوي الاطراف لان الاشارة الحسية لا يكون الاشارة الى
 لافها كما اذا اشرنا الى وسط الخط لا يسمي ان كان الاشارة الى الخط والى على
 لا يتحقق سر بابتها في التعريف غير جامع كما كان في التعريف من نوع
 هو على معنى انه احب ان يات في الاشارة من الاطراف في محالها في التعريف
 يذكر الاتحاد في ذلك فقط في التعريفات والمقطوع السرياح غير مفيد في الاشارة
 تعريف اخر الاصل في تعريف ذلك للقابل. والتعريف مما حاشا الى التعريف
 وفتن يد عليه نعم اذا كان المعان اي اخضاع وروود النقص بالمعان
 بالتعريف الذي لم يذكر فيه السريان وعدم وروده على التعريف استبا على ان ذكر
 لما في التعريف ولا يفي على هذا انما هو ان كان المعان بمعنى العلم بها على كما
 مصطلح الحكماء ان السرياح المحرور وما هو اصطلاح الحكماء في النقص

التعريف

واما على كلا التعريفين كما يظهر بالناسل اللهم الا ان يقال له ومنه انصف ان يكون
 انما هو الاتحاد مطلقا والنقبة لعدم امکان الاختراق بعيد عن الشاؤم لا يمكن
 ان نقل بينهما شيئا اي لا يمكن تفارقهما في الاشارة الى جهة والتفارق بين المكان
 ممكن لا يتعطل عنه فيبقى التعريف مطروحا وهذا يخرج الجواب عن الامكان التفارق
 بين الاطراف في الاشارة الى جهة عند تفارق محالها فبذلك احصا ص الكوكب
 فلا يكون مطروحا على ما يحمل منها بان يقال الفلك كوكب الكوكب مطلق وكذا ان
 صاحبه له ان يقال الرجل منور او اعمى يمكن واللوبي ابيض وما اجابته بعض
 المتحققين اه حاصل الجواب ان المراد ان يكون محال من حيث الاشتقاق الوضعي
 في المصادر والامكان في مولود النقص انما هو محال الاسم مشتق بالاشتقاق الجاهلي
 من الاشياء المجردة دون المصادر وهو موضوع لغرض الاشتقاق بوجه الدفع لا في
 حلول الصورة في النور والظلال ونحوه في الجسم لانه لا يفرق بمصادر مع ان
 حقيقته واحدة منازة بنفسها سواء غير عندنا لفظ مشتق رضاء او حلا بل من
 فيه ان التكميل مشتق من اتمان والتميم الجسم مشتق من المشتق من شيء مشتق من
 الشيء كما ان المكمل مشتق من المكمل والمكمل من الكلام فصيح ان يقال المكمل مشتق
 الكلام والاشكال مشتق من الاشكال لا من الاشكال **اقول** فقل في هذا ان الامور
 الاسودية بل الامر بالعكس الان شئ انهم قالوا الضارب ثمة ما حوزة من الضارب برة
 بارة ان شئ برة انهم قد يفتون ثم لا يخافون حاصله ان يكون برة هي النور كالنور
 فالاول ان لا يعرف حصول المقصود من **فقط** الامور فانها من بعض الاشياء
 متصلة بغير كبرها من اسيار صغارها كجدار من الكناس او اخير من الدقيق

فلا يمكن الاستدلال به على انبثات البيوت المحو ان يقال ان القابل للانفكاك يجوز ان يكون
نذره الاحكام الصغار فلا يحتاج الى انبثات شي اخر. القابل للانفكاك ابي المتوفى
بالفعل لا الصالح له لان مجرد الصلوح لا يكفي للاخبار ومقدمات الدليل كما ستعرف من الغم
مصادره لعدم اي الصالح لا حقيقيا وتوهم ان لا يكون فيما خبره لو متغايرة للوجود
واحد وفيه فعل في الخان صالحا للاخبار ذلك بعد القسمة الى الاخبار بمقدار ثلثه
انما فيه لان لمطلق القسم بالآخر الصلح قسم مهمته مركبة الى انبثات الصغار
اي البيوت والضرورة والفني الى خبرياتها فلم يبق الا خبرا بمقدار ثلثه
في الثلثة المحدث كثره مع اي اخبار كثره متفككة بعضها عن بعض في الخارج بالفعل فيكون
متغايرة وهي امران خبرياتها فانها وان كانت بالنسبة الى الفعل اخبارا لكنها بالنسبة
الى مفهوم الثمرة بالمعنى المذكور في جات. متفككة بالامعان له اي يكون كل واحد
نذره الاخبار المنفككة قاطبة للقسم العقلية لا الى النهاية. الى الكسري والفقير لان
انفكاك الاخبار في الخان يفقد حسب اخر فالقسم قطعية وان كان مجرد مصادره
فكسرها ما انفكاك بعض الاحكام بانفسها كما في بعض التعلقات فالقسم من خبرية
فيكون خارجا عن القسم فعليه دخول في الاقسام لا يكون القسم غير متغايرة
القسم الوهمية عبارة عن اعتبار شي محسوس ثم تحين جزء مخصوص منه بعونة الوهم
خبر اخر ساذا ثم من غير تقليد فالأخبار احاطة منها انما هي خبرياتها
القسم خبرية السمة السبب اسم السبب والعقلية عبارة عن ملازمة شي في العقل
ولقيمه الى اقسام طلبة من غير ملازمة خصوصياتها الشخصية كما ان العقل
ملازمة ان الذراع او قسمه مصادره ان يكون مصادره ذراع مثلا

٢٢
اذا قسمنا كل واحد منها حاصل اربعة اجزاء كل واحد منها اربعة اجزاء مثلا وسكذا افعال اجزاء
الحاصل منها الحوطة لمفاهيم كلية غير متحققة في الخارج على وجه التمايز ولو كانا فلفظ
القسمية كلية مجازا ولا انهم قسم كلي في امور معينين واما صدق خبري فيها
كل اي على اجزاء كل واحد منها قابل للانقسامات الغير امتثالية العقلية وعقلية
لستوعب اه امي يمكن ان يستوعب جملة الاجزاء الغير امتثالية ولو في ارضه غير متناهية
مخلافات الاولين مما تبين او محاذاتين اه بمعنى انهما اسم واحد مما ساجد
مما زابا فلا يكون ذلك الا بان يكون بالكل او كذا في به احدى ما غير بالكل
او كذا في به الاخر فيكون فيه شيء فليزيم الانقسام **ف** بالنفصيل اه بانها في القار
كلية وفي غير القار من وسمية فلا يابن بعدايم فيه كمال النية لان عروض معين
مختلفين ليس مما لو حسب الفكاك الاجزاء حتى يكون القسمية كلية والضر لا يخرج
الاجزاء العقلية لانها لا عرضان الا في محليين جزئيين فلا يكون عقلية فتبين ان وسمية
الامر ان معين الوسم قد يكون بلا واسطة بالسمية فيه وقد يكون بواسطة كما في يمين فيه اللهم
ان تخصص الوسمية بالقسم الاول لكنه **م** بعد عرض مقدار اري من جهة عرض المقدار
الذي هو القابل بالذات للانقسام المطلق من غير خصوصية الانقسامات **م** مساحة
يموزن وانذاره كرون **ال** الان القسمية اه بمعنى ان القسمية الكلية من حيث انها
كلية لا يمكن ان يكون من حيث ان ذواتها من حيث ان ذواتها مطلقا بل
البعد هو عند قابلية القبل الانقسامات **و** الكان قابلا لمطلق الانقسام من جهة كونه
ذات مقدار وليس مقداره لان القبول لا اخذ من خواص المادة **ف** في الخفض
القسمية خصوصها لا مطلق القسم فانها من عوارض الكم مطلقا **ال** البسم اه

من هذا المذهب الذي هو كمال ما هو مذموم في عين اهل الحق بحسب ما هو مذموم في عين القائلين بان
هو باطل بسبب ما هو في ولا صورة حتمية بل عرضي لها وتوارى عليها ابحاث عرضية
تختلف والوجهية اعم منه يعني ان المقدار الذي يعبر به عن الكم متصل كحتاج الى المادة
بحسب قسمه لا من جهة كونه قابلا بالذات لا المقسام مطلقا من غير اقتضاء المادة للكفاية
مطلق الامتداد في القسم الوهمية اذ لا يمكن ان يكون القسم الوهمي كونه معرضا
لكميات مقسمة خاصة لان الوهم لا يدرك الا كميات وبالحكمة ان مطلق القسم
العقلية كحتاج الى مطلق المقدار والقسم الفلكية كحتاج الى ما هو اخص منه اعني المقدر
للمادة والقسم الوهمية كحتاج الى ما هو اخص من كليها يعني المقدار العارض للمادة اعم
فان الوهم لا يدخل في مجردات والعليات فهي بالحققة يعني ان القسم مطلقا بالحققة
وبالذات عارضة للصورة اعم منه ان مطلق الاتصال الجوهري المتخفف في مرتبة القسم
لا الكم متصل الذي هو عرض وعبرة عن مقدرات اخصوصة متاخرة عن القسم الوهمي
ليكن اعم من حيث انه قسم قابلا للانفصال والكان القابل للقسم بحسب الظاهر هو الكم متصل
والاجسام بما هي اجسام يعني ان اعم من حيث انه قابل لجميع اقسام القسم لكن منه ما هو
خارجي عن خواص من القسم لا يقبل ذلك اعم كما ان الفلك بمنزلة الصلابة عن القسم الفلكية
العقلية والوهمية فيقبلها ولا يقبلها والاجسام الديمقراطية صغرى وصلاحها لا يقبل القسم
الوهمية وقبل العقلية لعدم ايمانها عن قبولها وقطع القبول يعني ان نقطة القبول مشتركة
المطلقة ولا بعد ان يكون مشتركة فانها تعزبان معنيين اعم من انهما لا يوافقان
بقا انما قاله للحرارة هي منصفة بها بالافعال الثاني اعم من انهما لا يوافقان
ما يصلح به ما يقال ان نقطة قابلية للصورة الانسانية هي مشغولة بما وصل اليه من اعم

ثبت السوي

الاستعداد وهو ما هو المعنى الاول والاخر تخصيص القابلية ببعض الاصناف والصفات
بمجرد صلاحية القسم كما سيجي ان شاء الله تعالى مع وجود حاله كما ان في النطفة حاله وجودية ينفج بها
ان تنزع عنها حاله للانسانية وليس في تلك احواله في كعدم حاله ينفج بها انما هو انما هو
لان وجود تلك احواله في الطين والشمع مثلا فالاستعداد في نفسه مفهوم عدمي وان كان متفردا
على صفة وجودية وان عرض لها انما هي التماثل مع نوصية ان القوة والاستعداد صفة
للمفردة الى هي صفة وجودية فيكونان باعتبار القسمات متقابلين بل في العدم والممكنة
عرض العلوية والعلوية لها متماثلين ولا محذور كخلاف المعنى الاول ومعلق بالكل
الشيء وما يقال له يعني ان حاصل القول المشهور ان ذات الموصوف يجب وجودها قيام
الصفة بها وحاصل ما ذكرنا ان استعداد صفة يزول ولا يبقى من فعلية تلك الصفة وظاهر انه لا
مناواة بينهما لو حصل القول المذكور ان الذات من صفاتها مستعدة لصفة يجب وجودها مع
ذلك الاستعداد وعند فعلية تلك الصفة حتى يكون منافيا لما ذكرنا من صفة صفة ومنها
المتماثل
التقابل الحقيقي ما يكون بين السبب وبين كالاوبة والنبوة ومشهور ما يكون بين
وما في معناها كالب والابن ولهذا الطين عليه لفظ القبول وكذلك لفظ القوة والقبول
اشارة الى ان اطلاق القبول الى الامكان الذي هو المحاذر الاستحارة دون
ولم يصرح في الكتابين المحققين فخط وقيل انه مشترك بين المعاني الثلاثة المذكورة فانه
سلب له دليل للمنازمة حين فصل احدهما عن ضرورة فعلية الوجود وهو
ما حددها الجانب المتعلق بالسلب المتعلق بالسبب لانه المتصل الثابت على صفة
الاصلي وانما يفرض بغير ضرورة الجانب المتعلق بالحاصل بالعدم دون بقى الصفة
الذاتية لانه غير متعلق عند افعال الجانب المتعلق فانتفاضة معلوم بالضرورة

انما هو انما هو المعنى الاول والاخر تخصيص القابلية ببعض الاصناف والصفات
بمجرد صلاحية القسم كما سيجي ان شاء الله تعالى مع وجود حاله كما ان في النطفة حاله وجودية ينفج بها
ان تنزع عنها حاله للانسانية وليس في تلك احواله في كعدم حاله ينفج بها انما هو انما هو
لان وجود تلك احواله في الطين والشمع مثلا فالاستعداد في نفسه مفهوم عدمي وان كان متفردا
على صفة وجودية وان عرض لها انما هي التماثل مع نوصية ان القوة والاستعداد صفة
للمفردة الى هي صفة وجودية فيكونان باعتبار القسمات متقابلين بل في العدم والممكنة
عرض العلوية والعلوية لها متماثلين ولا محذور كخلاف المعنى الاول ومعلق بالكل
الشيء وما يقال له يعني ان حاصل القول المشهور ان ذات الموصوف يجب وجودها قيام
الصفة بها وحاصل ما ذكرنا ان استعداد صفة يزول ولا يبقى من فعلية تلك الصفة وظاهر انه لا
مناواة بينهما لو حصل القول المذكور ان الذات من صفاتها مستعدة لصفة يجب وجودها مع
ذلك الاستعداد وعند فعلية تلك الصفة حتى يكون منافيا لما ذكرنا من صفة صفة ومنها
المتماثل
التقابل الحقيقي ما يكون بين السبب وبين كالاوبة والنبوة ومشهور ما يكون بين
وما في معناها كالب والابن ولهذا الطين عليه لفظ القبول وكذلك لفظ القوة والقبول
اشارة الى ان اطلاق القبول الى الامكان الذي هو المحاذر الاستحارة دون
ولم يصرح في الكتابين المحققين فخط وقيل انه مشترك بين المعاني الثلاثة المذكورة فانه
سلب له دليل للمنازمة حين فصل احدهما عن ضرورة فعلية الوجود وهو
ما حددها الجانب المتعلق بالسلب المتعلق بالسبب لانه المتصل الثابت على صفة
الاصلي وانما يفرض بغير ضرورة الجانب المتعلق بالحاصل بالعدم دون بقى الصفة
الذاتية لانه غير متعلق عند افعال الجانب المتعلق فانتفاضة معلوم بالضرورة

ان لم يكن الامعان الذي في الخان يصير بعد كل سلبا بعد وينا ولذا كان قولنا زيد ^{موجبة} قضية
 لكنه في نفسه مع قطع النظر عن الحمل سلب بسيط ولهذا بعد لقيضا لمفهوم سوي وهو سلب ضرورة
 وطافت الامتخالف والاشك هنا المعنى ثابت رفاق عند فعلية الجانب هو اوافق بخلاف
 الامعان الاستعدادي فانه مواله معدة للفعلية وممتنع اجتماع الممتنع فيكون بين
 الامكانين كجب الاجتماع وعدمه مع الفعلية لكن بينهما شبهة انما به الصير باعتبار خلو مرتبة نفس
 الهامة عن طواحد منها قلنا الطلق لفظ القبول الموضوع للنائي على الاول الصير بالنظر
 الى جوهر الذات متعلق بالكتب سلب ضرورة فعلية الوجود اذا حال الوجود الى الوجود
 المحكم نحو اما من التاخير يعني التاخر الذي هو اذ مان من ان تاخر زمان الصير كما في الجواهر
 الزمانية او لا كما في الابد اعبار الى المحركات المحققة بالوجود في جميع حدود سلب
 سبقة العدم ولا خوفه في حاصره في غير مسبقة بالامكان الاستعدادي واما الامعان
 الذي فهو موضوع لها وغير تام من القاسمات اي امكانيات الزمانية القابلة للعدم
 واللاحق ويلزم منها في جميع الاحوال لكن كل واحد مع دفع لما في عن الكلام السابق
 نؤمن ان الفعلية كما انها مقابلة للامكان الاستعدادي كالمقابلة للامعان الذي
 فيجب ان لا يباين الصير كما ان لا يباين مع الاول مع ان مفهوم من الكلام السابق انما هو
 وحاصل الدفع ان بينهما كلف فعليات اعدى الفعلية المطلقة التي هي جهة مطلقة ^{العام}
 وهي تقابل الامعان الاستعدادي والثانية الفعلية الضرورية سواء كانت ضرورية
 بالنظر الى نفس الذات او بالنظر الى العلة كما هي جهة الضرورية المطلقة المتزامنة وهي تقابل
 الامعان الذي هو كذا في الممكن بعدد من الثالثة الفعلية الضرورية بالنظر الى
 الذات كما هي جهة الضرورية المطلقة المحالة وهي تقابل الامعان الذي مطلقا وبالمقابل

ان مقابل الامكان الذي انما هو الفعلية بالمعنى الثالث والجميع له تام هو الفعلية بالمعنى
 الاول فلا مستور وكل مكان مع الفعلية مقابل له لوجب التفاسير الاعتباري بين
 من حيث الامكان وبين من حيث الفعلية سواء في مانت جنبه الامكان والفعلية
 التفاسير حسبها المجرى اعتبار العقل كما في المجرى فان مساها عند معروضة للوجود
 لا لا وابدأ لم لطير عليها لعدم اصر لكن العقل لزيادة الوجود على امنية في امكان
 فاما فغير ان نفس ممتها من حيث انها مستعدة للوجود غير تام من حيث انها مضافة
 بل بفعل ذلك من حيث انها ممكنة بالامكان الذي غير تام من حيث انها ضروري الوجود
 نظر الى العلة او كسب الامنية الى الاعتبارين والاضافا بها في الخارج كما في
 الاحداث الزمانية فان مساها من حيث انها مستعدة للوجود او ممكنة الوجود في وقت
 عدم غير تام من حيث اضاها بالوجود او من حيث انها ضروري الوجود من جهة العلة
 في وقت الوجود فاعتبار الفعلية في طبيها واقعي واعتبار الاستعداد او الامكان الذي
 المجرى عن الوجود في الاحداث الزمانية واقعي وفي المجرى كجود تحليل الذهن و
 العقل والاصل ان كل مكان مع الفعلية مقابل له لوجب التفاسير الاعتباري بين
 اميتين فلا يلزم اجتماع المتقابلين في شي واحد من حيث انه واحد لوضفها
 شي به يعني ان لوضفها صفة حقيقية لشي لغيره لا بمقابلة الى غيره اما ما هو حقيقة
 في حد ذاته يعني يكون باعتبار ذاته بحيث يخرج عنه الاعداد الثلاثة ويسمي
 بالاصال الحقيقي لا يكون لسبب اجتماع الاعداد اتمانية الوجود من شأنه لا تراعا كما هو
 معلوم اصحا المخرج فصل للمجرى له اي فصل قسم للمجرى وثابت له ثبوت الخاصية
 وفصل مقوم للمجرى وثابت له ثبوت الذاتيات للذات نفس متصلة في نفس

مقدار الخصوصة العارضة لمطلق الابداد اما الجسم الذي هو كرم اي الجسم التعليمي فهو عبارة
عن مقدار الموضوع المتصل في اجزاء الثلث العارض لمطلق المتصل الساري في اجزاء
الثلث للجسم الطبيعي وهذا المتصل هو الصورة الحسية وقد يعبر عنه بالجسم البصر ولما اطلع في
عن مقدار الموضوع المتصل في جبين العارض للجسم بواسطة الشاهي واما الخط فهو عبارة عن
مقدار الموضوع المتصل في جهة واحدة العارض للسطح بواسطة الشاهي فيكون نوعان من الكم
الاول ان الجسم مأخوذ في حد الجسم فلا يكون من النوع الذي هو عرض وان كان قابلا
بالذات مثله نعم برده عليه انه لا يصح حصر القابل بالذات للكم في الصورة الحسية البصر
بالذات حسنة ويمكن دفعه بان مراد القوم ان القابل بالذات للكم من بين مقولات الوضع
انما هو الكم لا مطلقا وهو لا ينافي قبول الصورة الجبرية لكنه مخالفا لمبدأ الشاهي لان القوم
منع علي وان كان قابلا للكم لوصفه ان الجسم الصالحين عندهم تدبا اتصال جبري وسمي
صورة حسية وبعبارة عن مطلق الاتصال مع قطع النظر عن خصوصية مراتب التعيينات والتقدير
مناجزة ذراعا واصف مثلا ولا شك انه امر بهم لا يصح الاقفا بالهية او الحيزية فاذا
فرضنا مقدارا معيناً للجسم العقل بان هذا المقدار حيز للمقدار لمطلق فتحق في ضمنه ذراعي
وفي اقصر منه وفي اطول منه ولية العقل الى اجزائه ليست كذلك واثالي اتصال عرضي وهو
الخصوصة والتقدرات الحسنة وهذا هو المسمى بالكم المتصل والمقدار وهو امر متعين فاذا
فرضنا مقدارا معيناً مقدارا اخر اقصر منه حكم العقل حيزا بان الثاني حيز للاول فالكم
بالجزء والكلمة انما هو في مرتبة التعينات والتقدرات الخصوصة نبي بالكم المتصل
وحسب الاقل شاعرا في ان القابل بالذات لا تقاسم انما هو الكم دون الصورة الحسية
... ١١ ... نفس من هذه الجسم لكن بقى شيء وهو ان كون الطبيعة جبريا لا شئ من امرضا

الف الثاني وذكر الفصل العاشر للتمثيل دون التخصيص **الالفاظ الثلاثة** اي **الف**
والقبول **والالف** **لنعم** من الامر **اي** **الاستعداد** **والفعلية** **الاحتمالية** **اي**
بامر من متغايين سواء كانا اعتباريين من اعتبارات الشيء او غيريين من اجزائه
بالمعنى الاخير **اي** **الاخر** من **الحسين** **الحق** من **اللفظ** **القبول** **المعنى** **الاحتمال** **الاستعداد** **اي**
المعنى **الثالث** **الذي** **هو** **معنى** **مجازي** **كما** **اشار** **اليه** **بالف** **ولم** **المعنى** **قال** **اي** **لنعم**
لعله **التي** **ذكرنا** **من** **ان** **من** **اراد** **ان** **ثبت** **التكثير** **في** **ذلك** **م** **وتركبه** **من** **الصور**
فعلية **ان** **ثبت** **استعداد** **الفصل** **ثم** **فعلية** **قال** **امهر** **ان** **كل** **واحد** **من** **الاحتمالية** **المتصف**
بالفعل **لا** **يكون** **قبل** **فعلية** **متعد** **له** **ومتصل** **بالفعل** **الفصل** **الحقيقية** **ما** **يقبل** **الالف**
اي **تصيف** **به** **بالفعل** **القبيل** **للفصل** **اي** **المتصف** **به** **بالفعل** **قوله** **لو** **لم** **يكن** **متصلا**
حتمية **مع** **بمعنى** **ان** **الحصار** **عدم** **الاتصال** **بحق** **الحكم** **في** **الاتصالات** **الثلاثة** **المذكورة**
الاعلى **لقد** **بر** **ان** **لا** **يكون** **اخر** **اوه** **الغير** **متصل** **لامطلقا** **فلا** **يتوجه** **امنع** **عليه** **اخر** **بان** **قال**
ان **الاحكام** **المتصفة** **بالالف** **م** **بالفعل** **لو** **لم** **يكن** **متصلة** **الفصل** **الحقيقية** **وميت** **ان** **يكون**
فيها **اخر** **م** **بالفعل** **فتملك** **الاضراء** **لان** **خلوا** **اما** **ان** **يكون** **قابله** **للف** **م** **في** **احياء** **الثلاث**
حين **او** **في** **حين** **واحدة** **او** **لا** **يكون** **قابله** **للف** **م** **علي** **الاول** **يكون** **احياء** **ما** **متصلة** **وعلى** **اشار**
مطوح **جوسرية** **وعلى** **الثالث** **مطوح** **جوسرية** **وعلى** **الرابع** **اخر** **م** **لا** **يخري** **فالاتصال**
اربعة **الاثان** **مقط** **وحاصل** **الدفع** **ان** **يهد** **العلام** **علي** **لقد** **بر** **ان** **لا** **يكون** **تلك** **الاضراء**
متصلة **م** **تحت** **ثلاثة** **لا** **غير** **واما** **كانت** **متصلة** **يكون** **احياء** **ما** **قابله** **للفصل**
قطعا **يخري** **فيها** **البر** **ان** **الحاري** **في** **الحكم** **م** **بالمعنى** **الاول** **الامر** **بالمعنى**
الاول **الاتصاف** **بالف** **بالمعنى** **الثاني** **الاستعداد** **وميت** **م** **حاصل** **ان**

متصل في احتمالات خمسة وهي ان يكون متصلا حقيقيا او كذبا من اجزاء متصلة او من الاجزاء
 التي لا يجري او من الخطوط المحورية او من السطح المحورية فاد اطلبت الاحتمالات
 الثلاثة الاخيرة لم يتعين الاتصال الاول الذي هو مطلوبكم لبقاء الثاني الغير المتلصم
 ان اختيار النق الثاني ولا يجري الدليل على اثبات السيولي في هذه الاجزاء المتصلة لحوار
 ان يكون متصلا اصلية غاية الصغر والصلابة فلا يكون مرفقة لفعلية الانفصال والدليل هو
 على استداد الانفصال وطريان فعلية معان واجيب عنه بالاطال الاجسام الدقيق الطبية
 هو عجيب جدا او فلان عنوانه يدل على ان عرض المحييط بالاجزاء الدقيقية
 وما بعده من التفصيل انما يدل على اثبات السيولي في ضمن الاجزاء المذكورة الغير كافية
 انهم كتب منها لا على الطال النفس الا جزاء واما ثانيا فلان مراد الدقيقية
 الاجزاء فضلا متبال لقبل القسم الفلكية وصغرها لا لقبل القسم الوهمية لعدم فذرة الوهم
 على تعيين جزورون جزر فيا هو في كمال الصغر بلع كيف لا يصير محسوسا لا انما لا
 القسم مطلقا فاثبات قابلية القسم العقلية بالنظر الى اهمية اسمية مع قطع النظر عن
 صغرها وصلاحيتها يكون نزاعا لفظيا فالاولى طي حديث الاطال واثبات السيولي
 بما بقي من التقرير بعد منع توقف ثبوتها على القسم الفلكية الخارجية كيد كثيرة
 مع ايراد بالكثر منها الاجزاء كما مر غير مرة في مواضع كثيرة وصغير الفاعل في متنا
 ومتشابهة راجعة الى الكثرة بالعني المذكور والمعني ان القسم المذكورة كيد
 كثيرة متشابهة في انفسها ومتشابهة لكها في اسمية اسمية او مقدارة الى اضر
 فلا حاجة الى ما قبل ان فاعله محذوف وهو الاجزاء اي متشابهة متشابهة خبره
 للفعل اه على انه يلزم في حذف الفاعل في غير المصدر من غير القيام مقامه وهو

بطل فالاضاف تلك الاجسام اه يعني ان الاضاف الاجسام منفصلة التي هي الكل
 بالانفصال بالفعل بدل علي حوايز الاضاف كل واحد من اجزائها الغير بالانفصال باعتبار
 نفسها التحق الاضفال فيها الغير كالكل وتركب كل واحد من اجزائها من اجزائها المنفصلة
 المجمعة بدل علي حوايز الاضاف اصل الاجسام بالانفصال وعدم طريان الانفصال قال
 باعتبار نفسهم منها والكان الامر بالعكس ^{الحكم} القاني فكل واحد من الاجزاء المنفصلة
 وهي مركب منها صانع طريان كل واحد من الاضفال والافصال عليه باعتبار ذاته وهذا
 هو مناط اثبات السوي لا ينبغي علي كون اه اي في الواقع وان بناءا محبت
 تلك الاجسام اي الاجسام الديمقراطية بل صورة اخرى هي وان كانت متخالفة
 الطبيعة الامتدادية الكافية لقبول القسمة الخارجية نظر الي ذاتها وان امتنع الامر
 ونه القدر يكفي لاثبات السوي وتوقفه علي فعلية القسمة الخارجية ممنوع
 ومع قطع النظر عن هذا يعني قد عرفت في الحق المشهورة من الاشكال عدم توقف
 اثبات السوي في الاجسام الديمقراطية مع الاتحاد النوعي بين القسما لوجود
 الطبيعة الامتدادية فيها قطعاً علي تقدير تخالفها النوعا الغير وسي كافي لقبول القسمة
 الكافية لاثبات السوي ومع قطع النظر عن وجود الطبيعة الامتدادية في تلك الاجزاء
 لتلايل آخر علي عدم التوقف وهي انها متحدة مع الكل في اتمية اجسامية
 في جزء واحد وديمقراطية متساوية بالجزء الآخر منه وذلك الجزء الديمقراطية الذي
 مجموع جزئية مفصل ^{الجزء} الآخر الديمقراطية لك يجوز ان ينفصل احد الجزئين
 من جزء وديمقراطية الجزء الآخر منه ويقبل كجزء من اجزاء جزء وديمقراطية الجزء
 والحاصل ان كل جسم مفرد كما انه قابل للانفصال لك كل جزء من اجزائه الديمقراطية

حاشية هذا "فقط ما يتلوا في الفضا في اتمية النوعية
 فالحال احد جزئية كمنى ما ان احد الجزئين ^{الجزء} الديمقراطية

الفتر قابل له بالنظر الى ذاته ونه القدر كات لاثبات البيوت فيمن غير توقف على طري
 الانفصال بالفعل ليس الانفصال اخلفيا بين نفس تلك الاجزاء بعضها عن بعض الانفصال
 قطريا اي خلقيا بين اجزاء كل منبر منها من بدو الفطرة لانه طار بعد زوال منه و
 اعترض عليه اتمنع علي فكذا لك لصح اه لوضي ان لفظ الانفصال والانفصال مشترك معنوي
 بين الانفصال والانفصال الفطر بين كمال الانفصال بين الاجزاء الدخيرة اتمنع قايها
 والانفصال بين اجزاء كل واحد من هذه الاجزاء فان كل واحد منها من بدو الفطرة
 بعد زوال الفطر كالفصل اجزاء الاحكام المتصلة بعد انفصالها وانفصالها
 للماء بعد اخلط وكذا الفطر القبول بين الانفصال والاستعداد ولفظ الامكان بين الانفصال
 الذاتي والاستعداد في فطر الاجزاء الدخيرة اتمنع قايها بالانفصال
 ويمكن لها الانفصال الفطري بالامكان الذاتي للاستعداد في اجزاء كل خبر من
 الاجزاء على العكس خلاف الانقسام الاصلية امرية منها فانه يمكن لها كل واحد من
 الانفصال والانفصال الطاري بين بالامكان الاستعداد الذي هو مناط الاختصاص
 البيوت كما يستطاع عليه انشاءه غير لا الامكان الذاتي فالقول بان الاجزاء الدخيرة
 قايها للانفصال والانفصال كما ان الجسم مركب منها قايها لهما فاما ان اصل
 ذلك ثبت في اجزاء الفطر فشاركته في النوع والعلم لان مقارنهم في نوع
 في فرد اخر من ذلك النوع انما يصح عند وجود العلم المشترك ومنها ليس لان
 الجسم قايها للانفصال والانفصال بمعنى انه مصنف بالانفصال والانفصال الطاري
 استعدادها لهما بمعنى انها مصنفه بالفطر بين وبينها استعداد الطاريين والجميع الي
 البيوت انما هو في الاذن فقياس الاجزاء المذكورة على اصل الجسم انما هو مغلط نشاء

من شتر ان لفظ القبول والاقبال والافصال الى زواجر مستدعي يعني ان المشايخ قائلون
بان الصورة الوحدانية المتصلة لا يبقى عند بيان القسم على الجسم متصل وكذا في
صورتيان جسميتان اخر بان فاعلم ان الصورة الوحدانية المتصلة لميت لقابلية القسم ضرورة
اجتماع القابل والمقتول فلا بد منها من قاييل اخر بقى في احوالين ويجامع معهما وهو معنى بالهوي
واللازم ان يكون انقسام الجسم الكبير الغذاء له بالعلية وحدو جميع صنفين من كنم العدم
وهو باطل بالضرورة بخلاف الاشراقين فانهم قائلون بان هو حو ديه بسيط غير مركبة من الهوي
والصورة يعرض لها الاقبات اربعة والافصال اثنى وهي جوهر بان في احوالين وقابل لها
والزابل انما هو العوض وقد اجاب عنه اي عن اصل العجز لو عن الاعتراض المذكور
ان فعلية القسم الوحدانية ملازم استعداد القسم الفلكية قطر الى نفس الذات فوجب في الاضراء
المذكورة انما اثبات الهوي وتوقفه على فعلية الافصال ثم ولقاييل ان يقول ان
الاضراء المذكورة في غايته الصغر كيف لا يتعلق بها فلا يمكن القسم الوحدانية فيها حتى يلزم
منها الاستعداد وعاد الاشكال كالصورة النوعية في الظن ان الصلابة مثال للمانع
اللازم لا مكان ذو الابعاد بالاحراق ولومع بعض الادوية والباقي للمانع اللازم
اذ لو امتنع الانقسام الخارجي مع امكن القسم الوحدانية لزم ان يكون توهم القسم في المنة
الخارجي مثل توهمها في مجردات واللازم لطرف فكذا المنة وموانع الى وجه لطلبان
اللازم بقوله ولا شك انه يعني ان اللازم لطرف لان توهم القسم في امتد الخارجي من
امتدعة عن شئ واقعي لا من المفهومات الاخر اعية المحضة حتى يكون كونه القسم في
مجردات اقوال بناء يمكن دفعه بان المراد ان القسم الوحدانية في الامور المادية
بجزء القسم الفلكية لا مطلقا ونه القدر كات في مظهر واليه توهم القسم الوحدانية

ان اراد ان يحال القسم الوهمي للتجويز القسمة الفلكية مطلقا فثبت بعني رفع الالجاب العلمي
 لكل الكلام فيه وان اراد ان توهم الاول في مادة لا يوجب تجويز الثانية نظير القسم
 ذات الحمل فم فان طبيعة الامتداد اعمادي مافيه فيه كما سبق منه ويجوز العقل وقوع
 مع مدفع بان لا تنبغي ان تجويز العقل شي سابقا معان وقوعه مطلقا بل ان تجويز انفا
 الامتداد اعمادي في المكان في الواقع نظير العلم ذاته وان لم يقهر لان لا الصداق
 ولا يربان واذا لم يكن له منع على الاملازم في اذ لو امتنعوا منه المذهب الذي يندسب
 ومقير الطيس الشغل الطبيعي للعلم البسيط اذ في غير الكثرة امور مختلفة من الطبع واخط
 النقطة فليزيم صدور اثار مختلفة من الواحد البسيط بخلاف الكثرة اذ ليس فيها الا سطح
 واحد مستدير فيصح استناده الى الطبيعة الواحدة البسيطة فتكون في المقول الالجاب
 مع لا يقول كوزان يكون الهواء ماليا فلا يليزم اخلاء لانا نقول كذا يعلم في اضرار
 الهواء الاضرار على هذا الفرض فتكون كرات متلافية بالنقط فليزيم الفرج بينا
 ملا با حسم اخر يعلم في اضرار ذلك اسم الفيز كذا انم ونم فليزيم اخلاء قطعا لا الفيز ليزيم
 اخلاء على نذهب اكلاء الفيز في الكريات العنصرية فانم فاذا ان البساط العنصرية
 في اضرار الكريات مافيه على صور الطبيعة وان لم تكن محسوسة لغاية صغرها وشدة
 بها فيكون كرات متلافية بالنقط فليزيم الفرج واحالا لانا نقول كوزان يكون
 نياها ولا يبرر عليهم ما يبرر على ومقير الطيس فليزيم قابلون بافعال البساط فليزيم
 في الهواء الالجاب اضرار بالفعال حتى يكون كرات وتحقق الفرج ويزيم اخلاء بخلاف
 فانه قابل بان كل حسم مشتمل على الاضرار بالفعال ونه اخلت مع لانه قابل بالفعال
 الاجسام الصغائر الصلبة وان لم يكن قابلا بافعال الاجسام المرئية من هذه الاجسام
 فليزيم

فلزم اختلف بهذا الوجه ولوجه آخر هو ان الكلام في الاضداد الاولى ولزم من نداع
اي من كون موضع الاصنام متصلا في نفسه ثم طرأ بيان الانفصال عليه يلزم اثبات السوي
في جميع الاصنام سواء كانت بالظواهر والباطن فقليل او معرض او وقيل هو مجموع
امور فالحق التعليم على القول الاول ليس فيه اضداد بالفعل وعلى الثاني فيه اضداد بالفعل
ولا يخفى سخافته لاننا نجد في احكام الاتصال واحد فالقول بوجود الثالين قول
بلا دليل لان اتحادهم من في الوضع والاشارة مما يحيل العقل وقد يجازي عن الاول
بان الاتصال الجوهري انما هو طبيعة الاتصال والامتداد مطلقا مع قطع النظر عن قدرته
المخصوصة كنداع وذراعين والاتصال العرضي انما هو الاتصال الشخصي المتقدر بمقتضى
كما ذكرنا فالمتصل بالاتصال الجوهري هو طبيعة احكام وبالعرضي شخصه فلا يلزم كون شي واحد
متصلا بالثالين وعن الثاني بان اتحادهم من في الوضع والاشارة ليس له مجال عقلا
لتحققه في صورة تداخل الاتصال الحجابي والسعد الجوهري على مذاهب اللاحقين ويرى على
اجزاء الاول كون شخص الطبيعة الجوهري عرضا وهو باطل والى مقدار ما بالعرض والاشارة
فيما ان احكام متغيرة بالذات كثيرة والاعراض الحياتية فيه متغيرة بالعرض كمداد انبعاث اليه بالمداد
اهم ان يكون انبساطية ودعته محدود ^{المحدود} وهو مخصوصه لا يكون من مقوله الكم ليس
الامتداد المتعين لا تعيناته لانه هو العرض المقابل بالذات لقسمه لاسي الصورة الجوهري
لكن امتداد انتهاء اي مجموع الصورة احكامية والتعريف كالشعر البيروني اي مع احكامية المذكورة
قوله سبب اشتباهه على الصورة احكامية وبين مطلق كالحج في الامير والاني من قوله كالحج من
صريح فيه فان دفع الاشتباه بين شخص ما من الصورة احكامية وبين مطلق احكام التعليم كذا بين
مخصوص منه لان طبيعة الامتداد من حيث اعتبار تعين ما وتعين مخصوصه بان يكون التعين

عارضاً فيه شخص ما أو شخص مخصوص من الصورة الجسمية وجوبه ^{الطبيعية} لا متبادلة
 تعين بالاعتبار من جسم تعليمي مطلق أو شخص من عرض من قطع النظر من التعيين
 اعتباراً أصلاً لا دخلاً ولا عرضاً صورة جسمية وجوبه فانه ينفذ الفرق فانه
 لكنه لا ليقط الايراد الآتي فانه لا باعتبار امر خارج عنه حتى يتأني في دفعه كنت
 يتأني على عدم كونه قابلاً بالذات للقسمة وكونه قابلاً لها كـ بل السبب في
 الصورة الجسمية التي هي كجزء الانظم من جسم التعليمي وهي المتصل بالذات والعارض
 بواسطة كونه مقبولاً بالذات فلهذا الجسم التعليمي كونه قابلاً للقسمة بالذات
 اي لا امر خارج بدون تعين امتداداته في اي بدون اعتبار التعيين اصلاً لا عرضاً
 ولا دخلاً ولا مطلقاً ولا مخصوصاً واذا اعتبر في اي اذا اعتبر مجموع الامتدادات
 المميزان جسماً تعليمياً واذا اعتبر مجموع ذلك الامتدادات التعيين كخصوص كان شخصاً
 الجسم التعليمي نزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضاً لعدم افتقاره تمامه اليه كما انه
 ليس بجوهر استغناء تمامه عنه فيكون واسطه بينا وبطلان ما يمكن ان يكون منها عند
 في اي الاشياء من المتكافئين للمعبرين المعجزين لوجوبه كترتيب احوالي من الجوهر والارض
 والارض موطون على جوهره عند القدر ما طوت لقوله وان لم يكن وكذا في
 ورض موطون على جوهره عند متني المعبرين وكذا حيث اخذوا طوت لقوله
 لا بد من امراد بالقدر والاشياء المتكافئين للمعبرين القائلون باكتفاء الحمل في
 هو منه اي الحمل المستغني عن الحمل واكتفاء الحمل في العرض لعدم قولهم بالصورة الجسمية
 النوعية بل هي من هيات عرضية واما ما يشتبه المعبرين المتكافئين القائلون
 الحمل الى مستغني يعني امر منوع في محتاج يعني المعبرين واما انما الحمل الى جوهر

وهو الصور العرضي وهو الاعراض يا سراد ملخص الجواب الى المركب من اجوبة العرض ^{ان لم}
يكن عرضا عند الاشرافين لان العرض عندهم يحتاج الى الحمل ولا محل لهذا المركب
كما بنا لك عندنا من لان العرض عندهم ما يقوم بالموضوع والسيوي وان
لم يكن موضوعا بالنسبة الى الصورة وحدها لكنه موضوع بالنسبة الى مجموع الصورة
اجوبته والتعين العرضي فقيامه بها يكون قياما بالموضوع فيكون عرضا ولا يكون
له محل اصلا لم يري الا محل المستغنى عن احواله ولا محل المحتاج اليها اما الاول
فلان احواله المستغنى عن احواله لا بد ان يكون احواله محتاجا اليه واللام مقصور المحلول لتحقيق
الاستغناء من الطرفين ولا شك ان المجمع المذكور لا يحتاج الى امر خارج عنه ضرورة
لنهاية قيام احد بهما بالآخر واما الثاني فلان محل المحتاج اليه حاله مختص في السيوي ^{وعني}
ثانية عندهم واذا لم يكن حاله اصلا لم يكن عرضا لوضوح لا بد له من احواله اذا لا يكون
مستغنى عن احواله لا يكون صفيته واحدة واقعية منذرته كانت مقولة واحدة لكونه مركبا من
مقولين بخلافه فانه مركب من جزئين هما من مقوله واحدة فيكون صفيته واحدة واقعية
منذرته كانت تلك المقولة الاعتبارية لا سبيل الى الاول والثاني اه في انه يجوز ان يكون
القابل مطلقا مقدار مطلق الصورة الهي بية وهو مجتمع مع الانفصال والتزامل
انما هو الشخص متصل الواحد من مقدار او الصورة فلا يحتاج الى اثباته اخرى
بقوله المعنى بالسيوي كما في تفصيله في البحث الرابع ان داله قدر وتحريره بام
ان في الجسم حيزا قايلا للانفصال والافصال قطعا وظاهر ان فيه حيزا اخر هو متصل
اما بالانفصال فهو عن ذلك الحيز بان يسمى الجسم اتصالا ومقتلا لا بالانفصال
معنى قايما به او متصل بالاتصال فهو لازم لذلك الحيز وعارض له فيقول ان القابل

للاضلال

للاضلال والافصال والجوهر متصل متغاير ان بالذات وان وقع بينهما الاتحاد
من بدء الفطرة لانها لو كانت شيئا واحدا لنزم في حال طريان الاتصال على التقدير
الاول ان يكون الشيء الذي هو الجوهر مسمى بالاتصال قابلا للتقدير وعلى التقدير الثاني
ان يكون الشيء المذكور متصلا بالاتصالين احدهما عينه وجوهره والاخر عرض قائم به
في حال طريان الاتصال ان قسر الاتصال بمفهوم وجودي كالوجود والتفوت
مثلا لنزم ان يكون ذلك الشيء على التقدير الاول قابلا للتقدير وعلى التقدير الثاني
قابلا للتقدير لان قسر بالعدم كسر الالاتصال وانقضاء لنزم على الاول ان
يكون الشيء قابلا لعدم وعلى الثاني قابلا لعدم لازم وطواحي من اللوازم الستة بالكلية
فكذلك الملزوم والاتحاد مستمر ودونها فثبت في الجوهر ان وهو ههنا وقابل ان
الحكم هو نفس الجوهر مسمى بالاتصال فهو نفس الاتصال لا قابل وانما يكون قابلا
للاتصال بالمعنى المصدري فالملزم الاولى والثانية التي حال الاتصال ممنوع
طبيعية ذلك الجوهر قابلا للاتصال لا شئ فيه متصل الوجوداني والنزاع انما هو ذلك
الشخص مسمى بتحقيقه حينئذ في ضمن فيرد من متصلين فتكون القابل محتاجا
فالملازمات الاربعة التي على تقدير الاتصال الغير ممنوع لان القابل انما هو طبيعة
الجوهر التي هي لميت عدوها والعدم لازمها والاضداد لازمها فتقدير فانه
ولميت الاتصال لقبه قابل للاتصال ان اراد ان الاتصال بالمعنى المصدري
الجوهر الوجوداني مسمى بالاتصال من حيث انه متصل ووجداني لميت للاتصال
منه لانه غير نافع لان النتيجة حينئذ ان نفس الجوهر ليس اتصالا بالمعنى المصدري
الجوهر الشخصي بالاتصال والافادة في اثباته اذ المطلوب اثبات ان نفس جوهر

لا كسر عليك انما تقدير كون
المصدر
ما اتصال تقديره قبوله
او يترك كون كونه
قابلا للاتصالين احدهما
الاتصال نفسه
والاخر
حد الطارئين
عوضا
في وقت فرعه
عبد جوهر من
و
حد

الكل

النفس جوهر متصل وطبيعة باقية عليه ان النفس جسم مثل على النفس جوهر متصل فانه جزء من
 حيث له جزء آخر هو البهيماني وان ارد ان طبيعة الجوهر اسمي بالاقطار ليست له طبيعة
 فم اذا لم يرد فيه كافتنا سايا لما لو كان جوهر ابي يعني ما لو كان جوهر فله جزء اخر ان
 ببقية في عالمي الاتصال والافصال وقبل الصور الاتصالية والافصالية المتواردة عليه
 ليس دور الاتصال والافصال عليه الغذاء المحب الاول بالعلية وحدوثه او جسم
 بدو الام فبقوا في الشيء الباقي في الحاتين والمتصف بالصور المتواردة الحان
 فهو مطر وان كان عرضا فله بدله من ان ينهي الى جوهر قديم في حيث ان في الجسم جوهر اقالا
 الاتصال والافصال وهو مطر انه انما في حيث البقاء في الحاتين وان كان توارد
 الصور كافيا للجوهرية بها ان عرضية الشيء الباقي الغير مستلزم لوجود الجوهرية في الجسم
 يلزم لبقاء جوهرية في الجسم لكن لا يلزم منه تغاير الجوهر الباقي لطبيعة الجوهر متصل
 الذي هو الجسم عند لا شرا فيه حتى يلزم في الجسم واما لو كان محله يعني لما لو كان محلا
 للجوهر فله من متصف بالوحدة الاتصالية والكثرة الاتصالية والافصالية بالامانة
 الاضافة بالصورة الحسية او بالواحدة الاضافة بالصورة الحسية وكيفما كان يلزم كونه محلا
 الحسية التي هي جوهرية في مرتبة جوهرية اي الجسم فيكون محلا للجوهرية
 فلا اضافة عليه الغير يتوهم منه المذكور فانه يجوز ان يكون متصف بالوحدة
 الكثرة طبيعة الصورة ما جوهرية في مرتبة الجوهرية لان الصورة الحسية هي
 قد يناقش فيه بان كون الصورة في المحل الاستلزام محلا في نفس
 لان قرن النفس والامانة فيه المحب الاول في منع على ان في الجسم
 وقد علمت انه على تقدير وجود الاتصال الغير المستلزم لوجود الجوهرية ان

يكون القابل للاتصال والافتصال بمصدره هو طبيعة ذلك الاتصال من فصول الكم
 أي من الفصول المتصلة به. الجارية أي قدراته المخصوصة التي هي كميات متصلة وأخر
 مع لقاد طبيعة الامتداد التي هي صورة حتمية وجبرية حيث ان الجسم اتصالان جبري عرض
 كيف يكون صحيحا ان تعلم ان الفرق والاتصالات المخصوصة للبيان في التماثل
 الاتصال بالمستبدل هو العرض ومصدره هو الجبرية بتوارد افرادها والبحث الثاني مع معارضة على
 الاتصال الجبري حاصل ان الاتصال لا يتغير بتغيره جوابا هو تعرضه فالالاتصال عرض وكذا
 البحث الفيز معارضة الا ان البحث الثاني طام تحفي في والثالث جدي الترامي والمعرض
 البحث الاول والثان مائلا للثمة في الاخيرين صار معارضا ومعارض من حيث انه معارض
 منه الاستدلال فلا يلزم من نصب الغير ولا محذور في ان يظهر للمعرض طريق فيعرض به
 يظهر له طريق لفرق قوي منه فيعرض بهذا الطريق الاقوي. فان الجسم لا يخفى ان الثالث
 الدليل ليس الا ان في الجسم امتدادا عرضيا لا ان على امتداد في الجسم فهو عرضي معجز ان
 فيه امتدادا ان احدهما جبري يتبدل بتبدل جواب مأمور الآخر عرضي لا يتبدل كما في
 صورة غير ذرة النحاس وبناد غير ذرة النحاس المستدير مستطيلا او تقريبا غير تام
 والكيفية الواحدة أي افراد الكيفية الواحدة الكيفية والنوعية بالجبرية والعرضية
 يجوز اختلاف الافراد الكيفية بالنسبة بالفصول المنوعة والنوعية بالاشخاص
 ترجع الى ان الصورة الجبرية أي ان حاصل الالجات الثلاثة لثمة في الجسم صورة حتمية
 يكون من منتهى يلزم حيزا آخر ونبت التركيب بل الاجسام كلها هي بالسطح
 معروضة لكم مقبل بطل عند طرمان الانفصال. يبقى الجبري الجسمي كما في الحالتين
 هذه الاجسام نفسها هي صورة حتمية وبناد من سبب الاشراقين ويتقدم الشئ

وحداثة
 الالهي واجبات مقدمه المنوعة اي تحقق الاتصال الجوهري في الجسم لمقدمات
 لم يصح قبوله يعني لو ان الجسم في حد ذاته منفصلا لا مقصلا لم يكن معروضاتكم متصل
 مرتبة الوجود لاستحالة اجتماع المتناقضين والحاصل ان يعني ان الجسم لو لم يكن في مرتبة
 مرتبة مقصلا بل كان اتصاله بسبب عرض الكم متصل ففي نفس مرتبة وجوده المقدم على
 عرض الكم تقدم ما زائما ان لم يكن منفصلا اليه لزم انه كان من الموجودات ثم صا من ذوات
 الادضاع والظان منفصلا لزم انه كان مركبا من اجزاء الفردية ثم صا مقصلا
 الحقيقي لعروض الكم متصل وكلا اللذين لطرف فكذا يمكن في الجسم الاتصال في مرتبة
 ذاته وكل ما ثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فذلك الاتصال جوهر وهو بمطلوب وفيه
 نظرا ما اولا فلا يجوز ان لا يكون الجسم في هذه ذاته مقصلا ولا منفصلا ويكون حالها
 لغوا احد منها ثم نصير مقصلا لعروض الكم متصل ولطلبه ليس بين ولا بين ولما
 ثانيا فلان اللازم من هذا الدليل ان ثم انما هو وجود الاتصال جوهر في الاخرية الجسم
 فيجوز ان يكون هذا الاتصال هو الجسم نفسه لا جزوا كما قاله الاشراقية فلا يتم التقريب لما
 النظر حاصله منع على وما ثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر مستند يجوز ان يكون
 من جوهر عرض من جوهر الجوهر في الاشياء في التلويحات بقا للاشراقية
 هو دايه نحن نحكي الكلام في الخبر الاخير اي في الخبر الذي هو جوهر وذا
 قبل المتأين يا قات مقدمه المنوعة وحاصله ان ادعي ان الجسم انما هو جوهر
 الجوهر من ذلك لم يثبت لا مجموع لم يثبت ولقيم عليه الدليل الذي اقامه ان
 على جوهر الاتصال ان يقول ان هذا الخبر هو الجوهر في الخان في مرتبة ذاته مقصلا
 فثبت في مرتبة مرتبة الجوهر متقدمة على العوارض اتصال فيكون جوهره القابل للغير

جوهر فثبت شي مركب من جوهرين احدهما جازم فيكون جسام وهو مظهر وان لم
 مقصلا انهم ان يكون في حد ذاته من التجردات او مركبا من اجزاء الفردية وطلبا
 فان اجيب بان كون الاتصال في نفس مرتبة هذا الجوز هو في الحقيقة لا يستلزم كونه جوهر
 على هذا المذهب كما لا يستلزم في الجسم ما عرفت دفع باتا تجزي الدليل في الجوز القابل
 من هذا المركب الغير فيلزم الاتصال ثالث فان اجيب عنه الغير بالجواب المذكور دفع الغير
 بالدفع المذكور فيلزم الاتصال رابع وبكذا ثم ونتم فثبتت الي اتصال جوهر في مرتبة ذات
 الجسم قطعا للتسم في الاتصال العرضية للاستحالة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات
 فلا يتم التقريب ولتداليم لثبوت الشارح الي هذا الجواب لانا نقول ان نقص على جواب
 يلزم من التخلف وتقريره ان ذلك لو كان متبعا للاتصال الجوهري في الجسم وفي الجوز
 الذي هو جوهر والجوز هو قابل لذلك الاتصال لكان متبعا لثبوت في السوي الغير
 احدهما الجوهر بمقتضى الآخر الجوز القابل لجريان مقدمات الدليل فيها الغير بعينها فيلزم
 ان يكون السوي بنفسها جسام مع ان الذي يتخلف عنكم لان السوي عندكم واذ لم يكن
 السوي متشكلا على خبرين مما جوهر ان مع جريان متبعا فيجوز ان لا يكون الجسم ولا الجوز
 منه متشكلا على خبرين مع جريان الدليل متبعا الغير لا يستلزم انفصال في ذاته ولا
 عن الاتصال اه حتى يلزم التكرار على الجواهر الفردة على الاول والتجرد على الثاني
 فقد ظهر اه وكذا ظهر ان كون شي في مرتبة ذات الجوهر لا يستلزم كونه جوهر عند انحصار
 يتم الانزام واما الجواب اه حاصل ان مرتبة الصورة المحيية وقت لم يبق السوي
 الاحتياج بينهما من الطرفين لا على الوجه الدائر لما تقر في موضعه وتقدم مرتبة الحمل
 على مرتبة احوال مختص بالايكون الحمل محتاجا الي احوال ضرورة ان الاحتياج من

استلزم السبق دون تقدم ولذا قالوا ان في امتضايفين دورا عينه الدور ^{الاستعداد}
الخاص الثاني دون الاول فلا يلزم خلوا بهوي عن الاتصال والافتصال عن الصورة
الواحدة والمستدرة في اللاحق والافني مرتبة الذات ضئي يلزم كبريا او ترهيبا ^{بجواب}
الفردية كحالات الجسم مع انهم امتضايف غيره من الاعراض فانه ليس فعلي تقدير عدم الاتصال
في مرتبة ذاته يلزم فيه المحذور قطعاً فلا يمكن اضراء الدليل الذي اقامه الشيخ في الجسم الهوي
فلا نتم النقض بما قررنا يظهر ان جواب الشارح لا يتم الا بالاستعانة بما ذكره من اثبات المساواة
بين الهوي والصورة ونتم ان في التقدم الذاتي للهوي على الصورة مع ان في التقدم
عليها والفرق بتقدم اسم على مقدار دون الهوي على الصورة كيب مجرد الوجود في
نحوه لا ينفك عنه لوجبه والعلام لمعد كما نامل فالجواب اي التجرد من كبريا والتجرد
عن الابداد والتركيب من كبريا الفردية سخر انبريا احد اخر بالحد الهيكلي والدال
المعبر والفار جمع المحذور واخذ قار بمعنى طرف الشيء ومنه اي بنماها لكونه مقصدا جبريا
اي كون اسم مقصدا بالصال بوجه في مرتبة جبرية ذاته وعن الثاني بان
اما كان مال البحث الثاني ان تبدل الاتصال مع بقا النوع الجسم بالصح وهو
لوعنية ومثبات لوجبه فليثبت الاتصال المحوري في دفعه بان المستلزم للعرضية ^{المتناهي}
للمعبرية انما هو تبدل الحال مع بقا النوع المحل وثنى في حال تبدل مع بقا النوع فقط واللا
في قبل الثاني دون الاول لتبدل الشخص بتبدله فلا يلزم عرضية وفيه تامل واما
الجواب ان اه يعني ان ما لم يتغير جواب ما هو كذلك خاص المحور هو عرضي وما لم يتغير معبره
ما هو كذلك متغيرا شخص المحور فليكن من كبريا لا يتغير متغيرا الاول جواب ما هو من كبريا
ولا شخوصه فالاول ان اعراضه فراد الا ان مثله مفيد ومتغير ولا يتغير متغيرا جواب ما هو

الانفصال

عن الطبيعة والتغير المتغير في هذا الصنف من قسم لكن صدق الصغرى حينئذ من اذ يتغير
وان لم يتغير جواب ما هو عن الطبيعة لبقاء الطين طينا والشمعة شمعة عند ضرورة استدير
مستطيل او بالوكس متغير شئ صافا التقريب غير تام هذا وفيه فساد والظاهر ان هذه
هي الشئ السابقة لشئ صافا والآن لم ان يكون الشئ في الخالص غير الشخص الذي كان قايما لعدم
خلوه من الفرق المجتمع واجتماع المتفرق على ان للقابل ان يعود وتقرر الاشكال بان
الانفصال حال لاغير متغيره جواب ما هو من اهل كل حال لا يتغير بغيره جواب ما هو من اهل متغيره
عرض فالانفصال عرض وخضيد لا يتوجب اليه جواب ^{والجواب الرابع} ما هو من اهل متغيره
الحقيقي الجوهرى والكار السوي والكم متصل الذي هو الانفصال الحقيقي العرضى ^{بالمقدار}
واقترار الانفصال الاضافى العرضى ومحصلا انا سلمنا ان في الجسم انفصالا جوهريا لكنه
لجسمه ومقدار ونفسه كم متصل يسمى انفصالا عرضيا حقيقيا وعلميا وايضا في انفصال
عرضي اضافي هو صفة لكل خبر بالنسبة الى خبر اخر وذلك الانفصال الجوهرى بجسمه قابل
للافصال ومجتمع مع اجتماع القابل مع مقبول والنزول لطبرانه انما هو الانفصال الانفصال
الذي هو صفة الاخر او خضيد لا حاجة الى القول بان منها خبر اخر هو قابل للانفصال
الانفصال حقيقى وهو السوي ولا يخفى انه لا حاجة الى انكار مقدار العرضى اذ على تقدير
وجوده الغير يمكن ان يقبل القابل للمقدار والانفصال انما هو الانفصال الجوهرى
الذي هو الجسم كما ان القابل للانفصال الاضافى خبره فلا حاجة الى خبر اخر على ان
مقدار عبارة عن التقدرات المحصورة كما سبق وهي محسوبة للاحكام الخارجية
قد يطلق على المعنى الحقيقي وهو كون الشئ كسيت لا يوجد فيه خبرا متمايزا لوجوده
بالفعل مع بقاءه بعينه في احوالين تمته انه لا حاجة الى اثبات خبر اخر واماما

بجسمه الرابع
فما هو من اهل متغيره
الحقيقي الجوهرى والكار السوي
والكم متصل الذي هو الانفصال
الحقيقي العرضى بمقدار
واقترار الانفصال الاضافى
العرضى ومحصلا انا سلمنا ان
في الجسم انفصالا جوهريا لكنه
لجسمه ومقدار ونفسه كم متصل
يسمى انفصالا عرضيا حقيقيا
وعلميا وايضا في انفصال
عرضي اضافي هو صفة لكل
خبر بالنسبة الى خبر اخر وذلك
الانفصال الجوهرى بجسمه قابل
للافصال ومجتمع مع اجتماع
القابل مع مقبول والنزول
لطبرانه انما هو الانفصال
الانفصال الذي هو صفة الاخر
او خضيد لا حاجة الى القول
بان منها خبر اخر هو قابل
للانفصال الانفصال حقيقى
وهو السوي ولا يخفى انه لا
حاجة الى انكار مقدار العرضى
اذ على تقدير وجوده الغير
يمكن ان يقبل القابل للمقدار
والانفصال انما هو الانفصال
الجوهرى الذي هو الجسم كما
ان القابل للانفصال الاضافى
خبره فلا حاجة الى خبر اخر
على ان مقدار عبارة عن
التقدرات المحصورة كما سبق
وهي محسوبة للاحكام
الخارجية قد يطلق على
المعنى الحقيقي وهو كون
الشئ كسيت لا يوجد فيه
خبرا متمايزا لوجوده
بالفعل مع بقاءه بعينه
في احوالين تمته انه لا
حاجة الى اثبات خبر اخر
واماما

يقال له جواب من قبل المشايخين باثبات المتغير بين الامتداد والامتداد الجوهري في نظام
بان الامتداد ما قام به الامتداد والقيام شي لا بد ان يكون متغيرا الى الابد لانه قد يقال الامتداد
علي ذلك الامتداد في هذه الامتداد ان مختلفان لا يصح قيامهما شي واحد سيما
الامتداد والعرضي المتغير بحسب المقدرات وموقام بالامتداد الجوهري في نظام
الامتداد الجوهري في جميع كسبه كما سلمه الباعث ايضا فلا بد من غير ان يكون محلا
لنفس الامتداد الجوهري ولا بد ان يكون جوهري ضرورة استحالة قيام الجوهري بالعرض
في ذات الجسم جوهري ان يحل احد هاتين الاخرى وهو مظهر للتوزيع زيادة مع اى لاوجب
التغير بين مصدر الامتداد والامتداد والتعدي والسعد والطول والخط عند السهل القول
وربما لا يوجد عند السهل التعدي كما في قولهم وانه وساء وظل ظليل وليل الليل فانهم لا يبدون
بها قيام وانه بداهة ولا لعل لعل وليل الليل ليس مرادهم الا وانه واحدة وظل واحد
فكذلك المراد عند الحكماء ايضا ليس شي واحد يقال الامتداد والامتداد من سلم تغاير
الامتداد والعرض الجوهري يكون مقدار الفرق الامتداد الجوهري يجوز ان يكون قايما
منفردا لا يكون من المتقابلين الناعية حتى يحتاج الى محله في التقريب غير تمام فان قيل
جواب اخر من جانب المشايخين حاصله ان شخص الجسم يبقى بحاله في صورة التخليق والتفريق
اي ازدياد حجم الجسم وانقاصه بدون ازدياد الاخرى وانقاصه او مقبلة نه زائد
في العقل ليل في اعدل شأنا على ان مقدار عرض متغير للجسم الذي هو جوهري فكم
انه جوهري الجسم كلف ولو كان جوهري امتدادا معني صورة التخليق الزم لقاء العقل في شخص
ازدياد الاخرى وفي صورة التناقض وجود العقل مع انقاص بعض اجزائه وحاصل الدفع
ان التخليق والتناقض موقوف على ثبوت السوي التي تبقى جانبها في الحالتين

فبناءً على ما تقدم ذكره ووجه الحق ان القول بالتخليد والمقاومة الحقيقيين كما قسمناهما
 في التخليد بتخليد اجزاء الجسم الغريب في اجزاء اصل الجسم فبعضه مجموع شخصها او ضرورة
 استلزام تغاير الاجزاء او تغاير الفعل وفي المقابل يخرج الاجزاء الغريبة ويبقى الشخص
 الاول فلا يكون تخليداً وكذا تغاير الحقيقة والحسي غير مفيد لعدم لزوم المحذور على انضمام
 بقدر ان علو الشخص الاول عادية وشبه لزوم إعادة المحذور وان عاد عادية فقط لا يلزم
 القول بالسبب في التخليد ان يعود الاتصال الجوهري الحقيقي بان يمرض به اتصال
 عرضي اصنافي آخر مثل الاول الذي لا فلا يلزم محذور ولا يثبت السبب في اثباتهما
 اي اثبات التخليد والمقاومة الحقيقيين بان القيمة التي لا تمفد منها اذا وقعت في النار
 انكسرت بان دفاع اجزائها الى الخارج وصار يخرج منها صوت عفيف وانكسار السبب
 خارجي يدفع اجزائها الى الانكسار الى الداخل فلا بد من لم يدخل في ذلك
 منها حتى يزداد حجم الجسم الداخل منها فيشق به اذا لمفد منها فلا يكون الا ان السبب الذي
 منها يتحمل سبب عليه الحرارة ويزداد مقداره كمن يتفقد عليه المكان فيشق القيمة
 ثم بعد اخراج شبر ونزول حرارة النار بعد زمان فيكافئ ويعود الى حجمه الاصلي وسبب
 الا تخليد او كذا تغاير الحقيقة والحسي غير مفيد لعدم لزوم المحذور ولا يثبت السبب في اثباتهما
 يزداد حجمه ويصعد الى خيرة ما صعودا شديداً فيشق القيمة ثم يتقلب السبب يزداد فلا تخليد ولا
 مقاوم وكذا الاستدلال بالقارورة المصوغة في لفريقه ان القارورة الصلبة
 ان لم اذامقت صلباً شديداً يخرج موضع الهواء وتخلل الباقي حتى يشغل القارورة تمامه
 والا لنزول الهواء ثم اذا التفت على الماء ليمال السرعة فلما يتجوف الماء الى داخلها يخرج الهواء الى
 الانقاص والمقاومة ووجه الصنف في الاول ان يخرج من قعرها من قعرها

و يدخل في القارورة موضعا مخرج فيجذب جميع الهوائين مجموع المكان فلا يلزم التخلخل وفي الثاني
انه يجوز ان يدخل الهواء من جانب اخر لانه قد يخرج الهوائين فانهما هواء محيط بسطح
الهواء المفروض ان الهواء لم يكن فيه هواء من قبل فليس الا الهوائين الخارج من القارورة وما
كان منها مظنة ان يجاب عن الاول من حيث انما بين بان الهواء لم يخل من الهواء وقد را
مصل بل انما اعطى اقل منه فالتخلخل لازم قطعا وعن الثاني بان الهواء يدخل من جميع جهات ثم
القارورة بحيث لا يبقى فوجه تدخل منها الهواء فليزيم السكافك احبا الخارج عن الاول
لثوابه لا سبيل ثم وترك الهواء عن الثاني على التقاينه بانهما يحكم بالاول في شرح
اللاذمان ثم فعل ان في الخارج مناسا غير محسوس فلما جاز خروج الذهن منها فيجوز دخول
الهواء الذي هو اللطف منه بهذه المستسا بالاطلاق الاول فلا يلزم التخلخل فلا يمنع مثل
ذلك ثم مراد بذلك خروج الذهن ويخلو دخول الهواء عن القارورة ومبينا واما قوله
اشتراك الحسام ثم دفع الاستدلال المشابهين على تغاير مقدار الحسام الام كلام مشترك في
الحسية ومختلفة في المقدار وماية الاشتراك غير ماية الامتياز فلا بد ان يكون جسم غير مقدار
وحاصل الدفع ان مطلق الجسم مطلق المقدار والافراد مخصوصة للجسم هي عين الافراد
للمقدار فاختلاف المقادير بالصور والكسور بعينه اختلاف الحسام بالصغر والكبر فاختلاف
انما هو طبيعته ومقدار وماية الامتياز انما هو خصوصيات الصغر والكبر ولا يلزم منه الا التغاير
نفس الطبيعة وخصوصياتها لا بين الجسم والمقدار فاختلاف الحسام بالمقادير بعينه اختلاف المقدار
بالصغر والكبر والتغاير انما يتوهم من تغاير اللفظين وبما هو واحد هو ان الامسام مختلفة بالصور
صغرا وكبرا لا كسيرة الصغرة والكسيرة والاي مقادير تلك عارضة لها ويرجع ذلك الى اختلاف
مع بعين تفرع على هذا الاختلاف اختلاف اخرى في السيلك الفليات فان اشابهين ما قالوا

في الجسم مقدار عرضيا هو غير طبيعية الجسم وهو الكمال متصل قالوا ان في مقدار التشكيل كما في سائر
ولان التشكيل في طبيعة الجسم كما انه ليس في الذاتيات سائر الجواهر والاشياء فقولوا ان
الجسم هو مقدار النقص وليس فيه مقدار اخر عارض لم يصح عندهم ان يقولوا ان طبيعته
لا في طبيعة الجسم بناء على اتحادها في الطبيعة عندهم فقالوا ان التشكيل منحصر في الكمال
في طبيعة الكلي سواء كان ذلك الكلي جوهرا او عرضيا كما او كيفا او غيرهما لا يفرقون بين
الفرق الذي صرح به هنا من ان التشكيل على الاتحاد الارضية منحصر في العرضيات والذاتيات
فلا تشكك فيها فالابيض مثلك دون البياض لوضعية الاول لافزاده وذا انية الثاني لافزاده
وان التشكيل في الكيفيات ملشدة والصفات وفي الكميات بانزيادة والنقصان وفي غيرهما
بالاولوية او الاولية ليس بمحقق عند الاشراقين فانهم قالوا ان الكليات سواء كانت ذاتيات كالانسان
والحيوان او عرضيات من قبل الكيفيات كالا سود والابيض او الكميات كالطول والامتداد وغير
ذلك كلها مثلثات ووجه التشكيل مطلقا منحصر في التفاوت بالكمال والنقصان
فطبيعة الحيوان متحققة في القبل مثلا على وجه الكمال وفي التمام مثلا على وجه النقصان وسكذا
على تفاوت التمام في الكمال والنقصان الفيز كما ان طبيعة البياض متحققة في بياض القطر على
وجه الكمال وفي بياض العاج على وجه النقصان فالبياض الفيز مل مثلك كالا ببيض وطبيعة الطول
في التمام على الكمال وفي الانسان على النقصان فلما ان طبيعة مقدار متفاوتة تنفرد انتما
لك طبيعة الجسم لعدم التباين بينهما ولا يباينون مع دفعهما في ان يورد على الله اقربا لانه لو كان
التشكيل واقعا في الجواهر والذاتيات لصح ان يقتران القبل الهم والاصوابة والبلغاص
التملح انه لا يصح لغة وعرفا وحاصل الدفع ان اصل اللون واللغة وان لم يطلقوا اصغيا
التفصيل المفردة ولا امرئية على الحيوان الذي يكون جسمه ازدياد وجوه اقوى من افرق

زيادة

زيادته على الآخر كما كانت متحققة في نفس الأمر لم يبال الحكماء باطلاقها عليه فان استلزام اللاحق
الواقعية انما يكون بالبراهين العقلية المثبتة على الدقة الفلسفية لا بالبراهين اذات اللفظية اللاحقة
مما انكشف النظر بثلاثة وجوه الاول انه انثبت الجبري في التلويكات وانكر ما في حكمه
الاشراق والثاني انه قال في حكمه الاشراق ان المقدار جبري وفي التلويكات انه
عرض والثالث انه ذكر في حكمه الاشراق ان السبب في التلويكات انه مركب وتحقيق
ذلك ان حاصل التحقيق ان في جسم الصالحين جبري ورضي كما فضله الشارع ففي التلويكات
اراد بالبري الاتصال الجبري وادعى في حكمه الاشراق اراد بالبري التي هي مصطلح
فانكر ما فاندفع التمسك الاول وفي حكمه الاشراق اراد بالمقدار النفس الاتصال الجبري فحكم
بجبرية وفي التلويكات التلويك العارض لم يحكم بغيرية فاندفع التمسك الثاني وادعى في حكمه الاشراق
بالجسم النفس الاتصال الجبري ولا شك انه لبيط وفي التلويكات اراد بمجموع الاتصال الجبري
والعرضي وظاهر انه مركب فاندفع التمسك الثالث هو ذات المقادير اي المقادير الذاتية
مجموع الابعاد الثلاثة العارض للاتصال الجبري يعني الجسم التعليمي اقول كلامه اشارة الى
ان التمسك بالوجوه الثلاثة باقية نظر الى كلامه في المطالبات وغيرها فان اندفاع كل واحد منها
يتوقف على تحقق الاتصال الجبري فما فضلنا وقد انكره فيه ثم اشار الى عدم اندفاع التمسك
الاولي على هذه الصفة لقوله وفي التلويكات ما لا يتابع والى عدم اندفاع التمسك على هذه
الصفة واما التمسك في ما رتبنا شاكرا على ان بل فيه ما يدل على ان المراد بالبري ما هو
مستطاع المشايخ فالتساقط الاول باقية كما ان القامية على التقاطع اي قائم كل واحد منها
على الآخر يعني عموم عليه على جميع التقاطع اي كيف حصل من تقاطعها اثني عشر قايما فضلنا
سابقا فحكم على نية الاستغلائية بالامتنان من اى متغير من بالذات وليس يمكن

ليس الامتداد واحد بالذات لكنه اذا اعتبر حيث قطع النظر عن خصوصياته فهو امتداد جوهري
 يسمى بالصورة حسية وان اعتبر مع تلك الخصوصية فهو امتداد عرضي يسمى بالجسم التعليمي فالتغاير
 بينا ليس بالاعتين واللا بام لا حسية وقد فضلناه فيما سبق وانظر الفرق بين
 ان الفرق بينا انما يظهر في صورة التماثل والتماثل في صورة التوارد والاشكال
 التامة كما نرى في البعض فان هناك اي في التماثل والتماثل بتغير نفس المقدار مع تغير حسية
 كما نرى في البعض فان هناك اي في التوارد والاشكال على معنى واحد من حسية ومقدار
 بانه لكن لما كان بعض ازيد بمقدار انقص في جاب الطول وازداد في جاب العرض مثلا بنوع
 النظر ان هناك اي تغير مقدار فيسند ان الغير على التماثل بينهما لولا ان في ان في
 التماثل الغير بقي اصل الجسم على مقداره وانما ازيد او مقدار مجموع الجسم الاصل و عرض
 الذي تملك الغير في ازيد لا شك ان حسية هذا المجموع الغير غير حسية اصل الجسم فتغير
 الامور فالاستدلال على التماثل بالتماثل والتماثل الغير غير تام نعم لو ثبت التماثل
 التماثل كحقيقا ان ثم الاستدلال لكنها لا اثبتان كما بنا سابقا بالمعنى الاول مطلقا
 اي الصورة سواء كانت جوهري او عرضي وامتداده محقق في مقدار لكنه يدعي جوهري
 تارة وعرضي اخرى لان الامتداد طبيعة واحدة في منع ظاهر على قياس ما مر
 يجوز ان يكون الامتداد انما مشترك بين الاتصال الجوهري الذي هو من مقومات الجسم
 الواسع الذي هو من مقوماته المعنى الممتد مع ما قد يتبع في الجسم والاشكال فيه فالاشكال
 ان العرض باذخلاف ما قد يندم من ان الفرق بين الاتصال الجوهري والعرضي
 بالاعتين واللا بام لا بانواعه الذاتي فيكون قاطبا للتجربة لذاته مع فيه الغير منع ظاهر
 الجسم مستقل الذي هو انما بالذات المقسم لازم للجسم في الواقع يجوز ان يكون

القضاء بالصغر والكبر وقبول التجربة باعتبار عرض المقدار للذات فلا يلزم كونه كائناً
فليس كل جسم اهـ اي فلنلزم ان لا يكون في كل جسم الذي زاد مقداره في التفاضل
صورة مبنية وهو محال ضرورة كماله القابل مع انتفاء خبر منه وامتداد كالوان
بالتفاضل والتعاقف الحفيظين فليكون تخيل جسم آخر حتى يقال ان الاتصال أصلي بكونه باق بحاله
والزائد انما هو مجموع اضافي اصل الجسم وجسم الغريب فلا يلزم ان لا يكون في كل جسم
صورة مبنية كما هو محذور على النقيض الاول فالامتداد الجوهري كـ في العجز منع ظاهر
يجوز ان يكون الاتصال الجوهري متصفا بالزيادة والنقصان بواسطة الاتصال العرضي
فانكم بذلك والغير مجوز ان يكون الاتصال الجوهري متخاف في الكم كالتزاحم ولا يلزم
ان يكون بنفسه كما لا يلزم منه بدخيره قلت في تقديم الضمير اي قلت ليدفع ان ما
عرضية انما هو الغنى العارضة لطبيعة الامتداد بالانقطاع المحصورة مثل القطع على
ذراع من الطول انصفه من العرض ورابع من العمق مثله سواء اخذ اثنين مطلقاً فخصوبته
والا يلزم منه ضيقه لفظية الامتداد بزيادة عند التحقيق ابانته في اي بان يصير اما
التي كانت في نفسها اي قبل ان تكون محل العمل بها مشتركة بعد تولفه بامتازة بنفسها اي
غير عرضي اخر لها يعني ان لا يكون شي من العوارض ذات في صيرورتها شتى وهو
لان شخص اماهية الخان شي من العوارض فبذلك العارض ان لم يكن متقبه شخصاً كان
في نفسه فلا يقيد بمنزلة غيره والخان شخصاً فيقول ان الاراض انما هي شخص بمخالص
مخالصها بهادور علان شخص العارض ان الشخص نفسه فكذا الحمل الغير مجوز ان شخص بنفسه
شخص عارض شخصي بغيره في هذا المعنى الشخص في عارضه عارضه وملكه
وتم حتى يلزم وجود شخصاً في ذاته لوجود شخص في ذاته او بارتباطه الى الموجود

الحقيقي من هذا المذهب خارج عن مسلك العقائد أن اريد به الارتباط بين الواجب المسمى
امر واحد فهو واحد محض منهم كالمسألة لا يصلح للتمييز بين الأشخاص الكثيرة لوصفها
وأن اريد أن بين الواجب وكل شخص ارتباطا خاصا ليس بين شخص آخر
لوجودها غير لوجود الآخر ومما زاد عنه فهو الغير غير معقول لأن تحقق النسبة فرع لخص
ومتأخر عن تحققها فانبات غير احدهما على غير ذلك الارتباط دور وان اريد بالارتباط
المخصوص المحل المخصوص هو بضرورة أهمية موجودة على وجه مخصوص فيرجع الى قدر الفاعل
الى لان هذا هو مراده بنحو الوجود والافان اريد به المعنى المصدري الانتزاعي فهو
متأخر عن الشخص لا يصلح مبدء للتمييز وان اريد به امر مستقيم فقد عرفت حاله
ان اريد به الواجب على وجه نفسي الى جميع أشخاص العالم على السوية لا يصلح تميز
عن شخص من غير تمييز في ذات ذلك الشخص متقدم عليه والحق أن الشخص هو نفس
امتازة بنفسها يحل محض مضميد لكونها على وجه مخصوص كما حفظناه (افان اريد
بنحو الوجود والارتباط هذا المعنى فهو بعينه مذهب المحققين ويصح لفرع الجواب واللا قدر
المذهبين الآخرين مستدرك علما انها لا يرعبان شئنا الى محل صحيح كما عرفت قال
مع لفرع الجواب بعد مذهب المذهب الثلاثة حاصلة ان طبيعة الاقوال صارت اشخاصا
بنفسها من غير انضمام شئ آخر يكون له مدخل في التشخيص كما هو الحال في الماهيات البسيطة
اما عين المقدار الكمي العرضي فلا تثبت الاقوال جوهرية وان كان غيره فالبقار
لا بد ان يكون امرا شخيصا ضرورة ان عوارض كل شئ لا بد ان يكون امرا شخيصا
ان يكون في حكم متندان شخيصان متغايران بالذات احدهما جوهرية والآخر عرضي
فيكون متصلا بالاقوالين وهو خلاف مذهب السابقين فانهم قالوا ان الامتداد الجوهرية

٢١٠
اهمهم والعرض هو الامتداد المستقدر بتقديرهات مخصوصة وفيه انما يلزم ذلك لوطان
للا اتصال الجوهري الشخصي عندهم مقدار عارض له لكن ليس كذلك فان الاتصال الجوهري
عندهم نفس طبيعة الاتصال والمقدار العرضي هو تلك الطبيعة من حيث انها خاصة بتلك الشخص
فهيها فلا محذور مع محذورات اخرى وهي اتحاد متدين في الوضع والاشارة على
تقدير كسادة اهمية الجوهري للمقدار وجود العرض بدون محله على تقدير نقصانه عنه و
خلو اهمية الجوهري عن المقدار على تقدير زيادته عليه ولا يخفى ان القدرة بذاته انما يلزم
لوان نفس ذات مقدار او محذور الثلاثة على تقدير مغايرته للمقدار ففي كلامه فلو
مع ان لطلان القدرة بذاته مع على رأي المحققين القائلين بعدم زيادة الشيء
على اهمية قالوا في جواب بالمنع على ذلك محال حاصل ان المحال انما يكون
بالقائمين متغايرين بالذات ومغايرين لان الاتصال الجوهري انما هو طبيعة الامتداد
التي هي ضرورية للوجود لتحقيقه والعرضي انما هو شخص تلك الطبيعة الذي لا ينفك
عليه وجوده اجماع لتحقيقه مع شخص آخر فاللزم انما هو كونهم متصلا بالاتصال المتحقق في ضمن
ولا استحالته فيه كما لا استحالته في كون ابيض بابيض متحقق في ضمن شخص معين
ولا يلزم منه كون ابيض بابيض فكذا انما لا يلزم كون ابيض متصلا بالقائمين وفيه ان يمكن
ارجاع جواب العلامة الحفري الفيراليه بان يكون معنى ما ثبت فيه انما هو امر عارض هو
امتداداته ان ما ثبت عرضية هو الامتدادات المستغنية والجوهري انما هو طبيعة الامتداد وذا
بغية محصل جواب الشايع فلا وجه للاولوية على ان ما اوردته انما هي على العلامة قوله
وارد عليه الفيراليه بان يقال ان الامتداد الجوهري شخصيات بنفسه وليس بها نفس عارض
فاشخص الجوهري البسيط ان كان عين المقدار الذي هو عرض وان كان غيره فله مقدار

الطبيعية
فيكون في متبعض من متبعضين ، فما يوجب عنه بيجاب به عن العلامة الغير يلزم ان يكون
جواب الشخص بموضوعه معقولا ان اجيب منه بان الشخص انما هو طبيعة الاتصال الجوهري بين
متبعضه لا مجموع الطبيعة والتعقيدات حتى يلزم منه انه عرض انهم الفرق المتفرقة عند عدم جوهريته
الشيء التسمية الاولى الصورة والثاني بالمقدار والتغاير الاعنباري لا يتفرع في صيرورة الجوهري
ثم اورد في اي اورد العلامة انضوي معارضه على الدليل الذي اقامه الشيخ الالهي على الطال
الصورة جوهريه للموضوع ان نقص عليه يلزم التخلف حاصله ان الدليل الذي اقامه الشيخ الالهي على
الطلال ان خبره الصورة للموضوع بطلان خبره الاتصال العرضي الغير مع ان يمدعي متعلقه
اجاب الشيخ الالهي عن هذا النقص بحرف مبتدع عن دليله الغير الفرق بين دليله ودليلنا في
على اطلال الخبر الثاني للموضوع الفرق بين الدعوتين فان الخبر الثاني جوهري عند الحكماء
عرض عند الشيخ الالهي والاشراقين فليست الامدادات ، يعني لو كان الامداد العرضي
للموضوع يلزم من انتفاء انتفاء ذلك الجسم واللازم بالبقاء ذلك الجسم مع انتفاء فكذا الملتزم
في صورتين ، اي التخلل والتعاقف والشيخ الالهي وان انكر ما في كلمة الاشراق لكنه اعترف
تفهما حقيقته في التلويحات فيكون هذا الكلام جدا لانه لم يقدح في مسنده فيه كذا فهم من خواهي
الاشراق فكذا العالي فذلك محال ، وغير مسلم عند الفرقين لان احد الاضالين مشابه
فيكون الجسم متصلا فانواع الاتصال الثاني التزام لا يلزم وحكم غير صحيح ضرورة سبب البقاء
احتجاج من انتفاء احتجاج اليه بغيره من الوجودات ، مسلم لمن المشايخ لم يقولوا
الجوهري لانه مطلق الاتصال هو غير متبدل ابتداء انما هي النقطة المحصورة
وهم لم يقولوا الخبر متبا بقاء احد الخبرين ، اي بقاء احتجاج اليه بغيره وهو موضوع وزوال
احتجاج وهو العرض عند توريده عرض في معاد الاول والاضال لا يستحق فيه اذ هو اذ يتربص

الجسم جوهر و عرض ان الجسم حقيقه هو ذلك الجوهر مع فرد ما من النوع ذلك العرض و ماله
 الاصنام هو باب بسيطه هو عرض لا اتصال عرضي عرضا الزمانا هو منسوب اليه اثنين
 العرض فرد الحقيقه حتى يرد عليه انه لا يصلح اتقاها مع اشياء اخرى و امره هو ان كان
 اخرى جوهر او عرضا لا يصلح للمعارضه و لا للتفصيل ما ذكره عينه من الفرق الا يقال انه
 من الخلفه بين كلاميه غير المتخالفه السابقه فان هذه بين تحقق امتداد جوهرية و اشياء و بقية
 بين جوهرية امتداد و عرضية لانما اتقوا حاصل جواب الشيخ الالهى انما اعترف بالامتداد
 جوهرية بمعنى الجسم و انما انكر الامتداد جوهرية بمعنى الصورة الجسمية فلا ترفع بين
 و بين نعم بين قولين افر من ان ترفع و هو ان يسمي الامتداد مقدارا ثم قال في حكمة الان
 انه جوهر و في التلوحيات انه عرض و رفته ان يكون بان المراد بالامتداد جوهرية جوهر
 الطبيعي و بالعرض هو الجسم التعليمي ما فضلناه سابقا و الى عرضية حتى وقع بين كلاميه ترفع
 فدفعه انما يكون كبايتنا و حاصل الكلام هو محصل الشيخ الالهى ان الصورة عند
 المشايخ امر مهم مقوم لاشخاص الجسم و خبرنا ما تنبوه كما ذكرنا سابقا و انكر الصورة
 من حيث انها جوهرية و اقر بانها جوهرية مطلقة مقوم لمطلق الجسم و قد شبه بل قال ان
 مطلقه عين مطلق و اشخاصه عين اشخاصه و ادعى ان منها امتدادا و ضياء و قد افقدا
 ذلك الاتصال و الامتداد جوهرية فما اقر به في حكمة الاشراق انما هو الاتصال بالمعنى الثاني
 انكره انما هو بالمعنى الاول و ما ادعى جوهرية انما هو بالمعنى الثاني و ما ادعى عرضية
 الثالث فاندفعت المتناقضات المتوهمه من ظاهر عباراته ثم اشار بقوله على
 الى ما قرأنا عند المشايخ من ان الامتداد هو المطلق الجسمية الاتصال جوهرية
 مقوم لمطلق الجسم و يسمى جسمه مطلقه و الثاني طبيعي ذلك الاتصال من حيث انما هو

الوجهين الأخيرين من الأسماء التي لا الشرح اللامبي على انكار الامتداد بمعنى الصورة
سواء فالصغير المجزؤ راجع الى الاستدلال وهو شبه فعل فلذا صرح بفتح الجاء المجزؤ
الذي قول الشاعر وما احرب الاما علمتم وذكتم وما هو عنها بالحدث اهرج اي ما حدثني عن
اخر حديثا يجزئ عن حاشي من غير روية وذلك ما عرفت في النحوان انظر الى ضعف
كيفية رايه من القول ثم اجواب عن الثاني ان الامتداد المجزؤ في نفسه مع قطع النظر عن
عروض المقدار ليس ينصف بالصور والكسري اي ان يكون ان هذا هو ذلك خبر روي بانه
عروض بمقدار فيقول انما بالقسمة عروض المقدار لا بالذات حتى يلزم كونه كما وعين انما
ان الامتداد المجزؤ في التخلل والتعاقب على تقدير تحفظها لا يبقى بعينه بل يزداد و
بالزيادة والنقصان في المقدار كما في الاشجار والحيوانا عند النمو والذبول فلا يلزم زيادته
تقريبه حتى يكون كما فليكن بمصنف الامم راجع الى الموصول وغيره على ذكره منك متعلق بالذكر
اي ينبغي ان يكون ما من التحقيق المذكور محفوظا عندك حتى يستخرج منه جواب الوجهين
التي مساهة يعني انما سلمنا انكم عندكم ايها المشاذ ان في اجسام باعتبار الامتداد موا
ثلاثة الراجح هو الاول اتصال المجزؤ بالاسمي بالصورة منه والآخر ان وضائ احدا
المقدار انكلمى اسمي بالجسم التعليمي كونه ذراعا طولا ونصفه وضار ربعه مقاشلا واولا
تبدل الاشغال اذ يزداد في جانب قدر ما ينقص من جازا بل تبدل بالتخلل والتعاقب كالتفصيلين
نكلم الثاني منها الوحدة الاتصالية على منية مخصوصة وتبدل بجواردها
اسم انه اذا طرأ الانفصال على الجسم العند اسمته مجزؤ الشخصية وكذا المقدار الشخصي
العارض لم فلا يكون شي منها قابلا له فلا يزداد جوده اذ يكون قابلا للانفصال والانفصال
وباقيا الشخصية في هاتين وهو معنى البيوان ان الواجب المتعاقبة فيما نفس القابل

الجوهري
 نفسه مع المقبول الاجتماع بجميع عوارضه فيقول ان القابل للانفصال انما هو شخص الانفصال
 نفس الشخص من حيث انه معرض للوحدة الالمانية ولا شك ان ذلك القابل بان
 لشخصه والنزاييل انما هو وحدة الالمانية ولا يجب ان يماضي بل يزم اجتماع الانفصال
 في حالة واحدة وكثرة الاضداد لا ينافي وحدة الشخص كما في الانسان او السرير حتى يقال
 ان الشخص ليس بيباق فلا يكون قابلا وبالحيلة ان كان الامتداد الجوهري الشخصي قابلا
 فلا حاجة الى اثبات خبر آخر والنزوال انما هو عارضه اه يعني ان الوحدة تدور عند
 طريان الانفصال اما شخص الجوهري متصل نفسه فهو بيباق بعينه في الحالتين فمصلحة كونه قابلا لها
 لا حاجة الى خبر آخر وهو اعني؟ محصل الجواب اننا تعلم قطعاً ان منفصلين من متصل
 بعد طريان الانفصال كل واحد منهما موجود ولو جرد على كونه بديل ان الغدام احدتهما لا
 الغدام الآخر بديته وقد تقرر ان الوجود شخص معقد ان او متساوقان فتعدد الوجود
 يستلزم تعدد الشخص وتعدد الشخص يستلزم تعدد الشخص واللازم ان يكون شخص واحد
 لشخصان وهو واحد باطل بالضرورة فليزم تعدد الشخص بعد الانفصال فظهر ان
 قبل الانفصال كان شخصاً واحداً ولعبه لما صار شخصين انتهى الشخص الاول للصورة
 فلا يصح ان يقال ان القابل بشخص الصورة او لارتيه اعني بمقدار الغدام ما حثه
 فلا بد من جوهري آخر وهو مظهره او للسائل ان يعود ويقول ان اللازم من هذا البديل انما
 هو تعدد شخصاً الاضداد ووجوداتها لا تعدد وجودات الكل وشخصاتها ووجودها
 لقاء الكل لوحدة الشخصية فيكون الجوهري بامتداد الاول بانها الشخصية الواحدة ووجوده
 الواحد والانفصال النزاييل امر عارض لثبات الطريان عارض لثبات الاول للنزول
 القود عند القيام مع لقاء شخص القاعد كما كان ولا بد لنفي نه الاحتمال من بديل

آخر الكلام

آخره المذكور لا يقيد به فالجنت غير منقطع **فالتعنين** محادث في ان المحادث
انما هي تعينات الاجزاء واما حدوث التعنين اهل بعد زوال التعينة الاولى فممكن يجوز
التعنين الاول باقيا عينه والنزاييل انما هو لا يدخل له في ذلك التعنين حتى يزيل
منزول ولين تقرر لنا من ذلك فيقول ان القابل يجوز ان يكون طبيعة الاتصال المحوري
لا الشخصية وسيبقى باقية بنفسه فلا حاجة الى جزاء اخر لما علمت لطبائنه سابقا اي في
كلامه في البعض وموصلة يرجع الى ما ذكر في المتن من لطلبان كون الصورة محسنة قابله
للافضال وقد علمت الغير ما قلنا عليه ثم **وطلبان** هو وجود الواحد في حد
هو وجود الكثير يعني الاجزاء مسلم لكن لطلبان هو وجود الواحد من صنف انه واحد
ومجموع الاجزاء الشخصية الكثيره والكانت شخصا **الفائض** واحد له وجود واحد هو
مجموع وجوهرات الاجزاء وعروض الكثيره للاجزاء لا ينافي عروض الوحدة اهل
الكانت اعتبارية مقدار ان اضران في القايده في الفرق بين القابل بالذات
القابل بالعرض لا يرد على الثاني ما كان يرد على الاول عينه لذل لم يجيب ان يقول ان
منه من مقدارين **الفيز** موجودان لوجودين ضرورة حوازل لقاء احدهما مع انتفاء
والوجود شخص متقدان او متساوقان في الاعراض **الفيز** كما في اجوابه فيكونان
متغايرين متغايرين للمقدار السابق متصل فعند وجودهما مفيد الشخص مقدار
لا يكون قابلا للافضال لعدم اجتماعه فلا بد من جوبه آخر وهو المظهر وكذا
لمباحث الغير ان يقول ان الشخص الاول من مقدار باق بعينه والنزاييل انما هو
العارض لا ينافي لقاء العرض فهو القابل والحاجة الى جزاء اخر كقوله ومجموع الا
الكثيره **الفيز** واحد الا ان الشخص متصل منصف بالوحدة الحقيقية ومجموع

الاشخاص بالوحدة الاعتبارية فاشخص الاول بان بذاته وان لم يكن باقيا لجميع صفاته وهذا
 القدر كاف للقابلية واشترط لبقاء جميع الصفات للقابلية فلا يمكن بدو به وحدان
 الاشهاد برهان وحيدة الحاجة الى جوهر آخر منصرف في الامر الجوهري ^{لا يخفى انه} لا يخفى انه
 عظيم وافتراء صريح عليهم لانهم يجعلون احسب التعليم من اقسام الحكم متصل القار والنزاع
 من اقسام الحكم متصل الغير القار وكل واحد منها متصل حقيقي عندهم جميعا من غير نزاع
 من احد ولا يخرجون في مواضع كثيرة لعدم تركب النزاع من الالات محوز ان يكون
 احق في عرضا وحسبا تعليميا نزل عند طر بان الانفصال ومحدث حبان تعليميا مع
 بقاء احسب الطبيعي الشخصي القابل لنفسه ولو من غير بقاء له كان عارضا له وهو الانفصال ^{الحقيقي}
 الواحد اني فلا حاجة الى جوهر آخر فلا بد من اشتراك اي فلا بد من بقاء خبر آخر وجوهر
 يصلح لكل واحد من الاتصال والانفصال وقيل لها ولا يقضي شي منها لذاته اما لبقاء
 خبر آخر قليلا يلزم القدام احسب الاول بالقابلية وحدوث جسمين آخرين من كتم العدم ^{للمطلان}
 بالاتفاق الفرقين واما كونه جوهر اقليل يلزم وجود العوض من غير محله ولما كونه عرضا
 للاتصال والانفصال لذاته وقابلا لها لتواردها عليه وهذا لم ان ثبت ان الترابيل
 الغير امر جوهري وقد قلنا فيه البحث السادس اه هذه مواضع هي اولى من بيت
 العنكبوت كما ستقف عليه القائل والاعتراض في الثاني مع اي على تقدير بقاء المادة
 الاولى وصيرورتها حصين لطريان الانفصال يلزم صيرورة شخص واحد حصين وهو الغير
 مم فان اللازم منه انما هو كون شخص واحد متصل بنفسه الى شخصين متفصلين لا كون شخص
 واحد متفصل شخصين فان الواحد انما هو مجموع والكثير انما هو افراده ولا يحد ولا انما
 واحدة لزوم فيه منع ظاهر لان مادة الخبرين قبل الانفصال كانت واحدة متصلة ثم

تقدرت وانما يلزم من كون الاضراء المتعددة الشيء واحدا في اصله متعددة لاكون
مجموعهم الذي كان شيئا واحدا فيها فانه انما هو في جنس واحد وهو مجموع حيزي
افترين والامحذ ورئيسه لاخذ اصابع ابي الانعام وحدتها الشيء فانه لا يلزم
ومخوبا الي هامة ضرورة استحالة وجود مقبول بدون القابل وعلى الاول
مع اي على تقدير حدوث مادتين بعد الخدم المادة الاولى ويلزم ان يكون لكل
مادة مادة لا الي المتناهية لان مادتين اذا ما نتجا دتتين بالمران وكل حادث
زاتني متخوف بمادة عند امتساكن فيكون للمادتين احدثين الغير مادتان سابقان
عليهما واما الغير حادثان لان المادة خفيفة واحدة فلا يصح ان يكون لبعض افراد المادة
وبعضها واحدة فاذا فرض البعض حادثا زاتانيا فان الباقي الغير كذلك فيكون قبلها
اخرى وهي الغاية حادثه بالمران قبلها اية مادة قبلها ولكنه اقلية التسم في المواد منها
الخرية من دفع ما يتوهم ان المفروض انما هو حدوث مادتين اما هو وصف التعدد وجميع
امور فلا يلزم التسم لكن للمخيف الغير من دفع بان الحادث انما هو وصف التعدد والتكثرة
لا انفصال المادة فانها مطلقا قد يعم عندم قد توجد مع الوحدة الاقضية فيكون
شاغلة بخبر واحد تقسيم الي اعيان متعددة حسب توهم اضرائه التوهمه واخرى مع التفرقة
الاقضية فتكون شاغلة لاميا منه في الخارج حسب تعدد اضرائه كما جيزه
منه انما هو مسبوقية وصف التعدد قبلك المادة المسبوقية تلك المادة بمادة اذكي
حتى يلزمه بنا في مقصودهم في منع قيام القابل عندم انما هو نفس المادة الامارة
من حيث الوحدة والاشياء لان المادة الشخصية باقية في ايمانها من مجموع
صفة التعدد وغر الخدم ماوت في مقصودهم فاذن الصورة هي تامة في جواب

والجواب به هذا جوابا بغير اختيار ثلث سوى الوحدة والتعدد الذاتيتين حاصله ان
 السيوي في نفسها ليست واحدة ولا متعددة متى يلزم المحذورات التي التزمها الباعث
 على التقين ثم بعد اقتراح الصورة المتصلة الواحدة بغير واحدة بالتمتع بغير واحدة
 واحدة ثم بعد بيان الاتصال عليها والافصال الى اضواء متعددة لصير كل غير منها لكون
 صورة شخصية علمية شمس علمية متفصلا بغير علمية وجبة علمية مع بقا المادة اللا
 القابلة للاتصال والاتصال كالماء في ضمن تلك الاضواء ولا محذورية ولا يلزم
 دفع التوهم فثا من كون السيوي غير قابل للامارة الحسية والاعمال وغير متفصلا دون
 غير وبكيفية دون جهة وغير صالح للفصل والوصل من كونها من اجواب المفردة لكونها متلها تلك
 الصفات ولتوهم آخر ثا من صيرورتها بعد اقتراح الصورة قابلة للاعمال وصالحا
 والوصل متفصلا بالوحدة والتعدد من كونها مركبة من اجواب المفردة لكونها متلها تلك
 هذه الاوصاف ووجه عدم اللزوم ان حكم السيوي مجموع الامر من اي كونها غير قابلة للصفات
 المذكورة بالذات وكونها قابلة لها بالعرض في نفس الامر ولا شك ان هذا المجموع ليس بمحقق في
 شي من المفارقات والمركب المذكور فلا يلزم كونها منها فيقول السيوي ع يعني ان سيوي
 الواحد متصل بغير واحد بالذات عرضت لها وحدة القياسية لواقع عرض الصورة
 متصل الواحدة ثم بعد بيان الاتصال تنزل الصورة الشخصية الواحدة متصل بغير
 السيوي في الذي ليس في حد ذاته متصلا ولا منفصلا فلو قبل ان القابل للاتصال
 متفصل الصورة وليس هناك مادة احوال كازم اكثر اقبول نزم وجود مقبول بدون
 فلا بد من ان يقال ان منها مادة شخصية هي القابل كما هو قدس من والمحذورية بقاها
 بذاتها حين الاتصال بغيرها والصورة هي بسمية شخصية فانها تنزل الباعث للاتصال

لا يصلح ان يكون قابلا فان وحدة الهيولي كمظهر لامل في التفرام لا ينزوم والظهور ان لغير
 ان هيولي الغناصير كجسم خاص واحد واحد مشتمل على اخيرا او ملوا احد منها الفير شخص واحد
 وتعدر شخص خاص الا في ان لا ينافي ان يكون مجموعها فصا واحد فان مجموع الشخصات
 اهتمامه الوجود بالفعل شخص واحد هيولي الجسم متصل بعد طريان الا انفصال الفير
 باقية على وحدتها الشخصية فيكون قابلا لخلاف اجزائه متصل بالصورة ^{الجسمانية} فان
 من متصلات اهتمامه الوجود بالفعل ليس شخص واحد متصلا فالصورة ^{هي الشخصية} متصلة
 الواحدة بعد طريان الا انفصال عليها الا يصح ان يقد لها ان نها هو الشخص الواحد متصل
 الذي كان قبل طريانه حتى يصح كونه قابلا له ولا يحتاج الي اعادة وتعلمه بدني
 الواحدان والوحدة الثانية ^{يعني} الجسم بالنظر الي ذاته مع قطع النظر عن جميع الامور
 الخارجية عنه يوجد فيه فعلية بعض الاشياء واقلمها الانفصال العلم بين الفرقين وقوة بعض
 اخرى كائنة والكون مثلا والقوة والفعلية حقيقتان مختلفتان فلو كان الجسم بسيطا لزم
 ان يكون شي واحد مبدءا لثان مختلف واللازم اظهر عند الفرقين فكذا المبدء فليزوم ان فيه
 جوه من احد مبدء القوة وهو الهيولي والا فمبدء الفعلية وهو الصورة اما قوت
 الثاني فمبدء الفرقين واما جوهية الاول فلان الحق في مرتبة نفس الجوهية لا
 يكون الاجزى الا لغيره لا يجوز ان يكون الجسم بسيطا واما مبدء لثان مختلفه كشيئين مختلفين
 فذلك ليس باطل بل نه هو مناطا فثمة إمكانات يصدر باع العقل الفعالي لميات مختلف من غير
 ترتيب وكثرة في ذاته لا ان تقول ان مبدء اثنين اثنين الفير ان كان الجسم بسيطا
 مبدءا المذكور وان كان باعتبارين اخرين فيعلم منها كما قلنا في الاولين ولكن
 ثم وثم حتى يلزم التسري في احتمالات الواقعية او شبهة استنادا لاثنتين الي مبدءين

ذوات الجسم فثبتت بنها وفيه نظر من وجهين الاول ان انضمام قابل يجوز بغير كسب ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 فلا يلزم ان المستحق في مرتبة ذات الجبر لا يكون الا جبراً او القول بان هذا هو
 المستحق في مرتبة ذات الجبر المحض جبر غير مفيد فانه لا يلزم ان الجسم جبر محض ^{الثاني}
 انهم قالوا ان العقل العاقل بسيط ومنه الصيرورة الممكنات المختلفة فيها مختلفة ^{فلا}
 تعدد لها بالآخرة يرجع الى تعدد في نفس الذات لنزوم ان يكون العقل الاول الضمير
 ولكنه خلاف ماقرر عندهم فتأمل خانه موضع تامل وهو ان السيوري بالقوة ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 اراد ان السيوري بالقوة من جهة ذاتها لا يمتنع بالافعل فانه مقدم ممنوع لان
 اموجود لا بد ان يكون موجوداً بالافعل ان اراد ان السيوري بالقوة من جهة صفاتها ^{بمعنى}
 انها صالحة فاسلم لكن ان اراد في الكسبي ان لا شيء من الجسم بالقوة من جهة صفاته فالكسبي كاذب
 وان اراد ان لا شيء من الجسم بالقوة من جهة ذاته فلم ينكر الا وسط فلم ينتج ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 بهيولي يعني ان الجسم ليس ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو} عن السيوري كما زعم الاخر فيكون ان الجسم نفسه باعتبار صلاحية لبعض
 خارجا عن الجسم فلا يكون الا حيزاً له وجوباً وهو منظره او لكنه لا نعلم كما عرفت ^{الافعال} ^{الافعال} ^{الافعال}
 في امر لبقارته مقارنة احد ضربي المركب الواحد الي بالآخر بحيث يتجدد ان في الاشارة ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 يصح ان احد ما الي الآخر كذا الي المركب بمجاز الا في امر خارج لبقارته وتفصيل ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 باطل بالوحدان فلو كان الاتصال ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو} البطل للثب الاول اي فلو كان الجبر متصل عن
 القوة لا يشاء كثيرة ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو} والانتساب بالترديد المذكور ان يقيم فلو كان القوة المذكورة عن الجبر ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 دون تفعل هذه الاشياء ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو} اي دون تفعل قوة هذه الاشياء على حذف هذا ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 لو كان ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو} اي لو كان الاتصال عين القوة ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو} لكنه تامج في العبارة والانتساب بالعكس ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو}
 ولو كان الاتصال حاملاً للقوة ^{من قو} ^{من قو} ^{من قو} البطل للثب الثاني يعني لو كانت القوة ثابته للجبر

متصل فكان قابلا لها فوجب لقابله عند تحقق جميع ما يقوى عليه واستغنى عدمه واللازم
ضرورة الغذاء عند تحقق بعض ما يقوى عليه اعني الانفصال فكذلك المكنون وفيما ان منه الدليل
لا ينتفى النرا على الخصم فانه يبقا شخص هو متصل فطلب ان اللازم عنده ممنوع كما في
البحث الخامس ولو كانت القوة قايمة بذاتها الطال للثبوت الرابع فالجواب عن معنى هذا الطلب
الاول والثاني والرابع لغتين الثالث وهو ان القوة في الحقيقة ثانية للامر ليقارن
بجانب من اقترانها حقيقة وحدانية وهو الجسم الذي لستدانية تلك القوة كالتقدير واللام
المقارن هو المعنى بالجوهر متقاربا لاخذ البناء وكل منها على وجوب اجتماع القابل مع
مقبول الاول ان مع فاهية ان لطلب ان الثبوت الاول مسلم لكن لا يلزم منه لطلب ان الثاني و
التعينة لا يستلزم التعينة حتى يلزم من انتفاء التعينة انتفاء التعينة غائية ما في البناء انكم
يقولون ان الجوهري متصل لو كان قابلا للقوة وجب له عند تحقق ما يقوى عليه واللازم
لزوم ان الانفصال فيقول ان المتصم قابل بان شخص الجوهري متصل بان حين الانفصال
الترابط اما هو الانفصال بالمعنى المصدري للانتزاع فيمنع لطلب ان اللازم فان قبل لو كان
القوة ثانية للجوهري متصل الذي هو مبدء الفعلية لزم ان يكون شي واحد مبدء للقوة والفعل
معا وهو محال دفع بان المحال انما هو كون شي واحد مبدء للقوة والفعل من جهة واحدة فمجرد
الجوهري متصل مبدء لكل منهما من جهتين فبقى الاشكال اقول في الجواب بل قد ان القوة
واقعية في الجسم وكل شي ثبوتية واقعية في شي لا بد لها من مبدء لانتزاعها في ذلك شي فمبدء
الجسم هو مبدء للقوة ومبادئ الام الطبيعية ولو احقها لا يكون الامادة والمادة والصورة
والغاية والثلاثة الاخيرة مبادئ للفعلية فلا يكون مبادئ لما يقوى عليه فمبدء القوة
ولا شك ان جهة الفعلية الغير متحققة في الجسم فلا بد لها من مبدء اخر في ذات الجسم ليكون

من المادة والصورة وهو **مطر** قوله تعالى حده بالفتح بمعنى العظيمة وبهذا الاصل من دفع
الشيء مع بالثاء والفتحة والنون من التثنية بمعنى الاشتية وسيم قوم تعقدون ان فاعل
التشريب ان يكون شر كما ان فاعل الخبز كعب ان يكون خيرا واذ كان الله سبحانه خيرا مما هو
كذلك فخص احد خيرا او شر امما التزموا القول بوجود واحد بين بالذات لغز بالله ^{قوله}
ان فاعل الشر اهر من وشو كما ان فاعل الخير نيران وسو فيه فسموا شيئا لكونهم من جنس
الاشية ودفعوا انهم ان ارادوا ان خالق التشريب ان يكون شرافنده امقدمة ممنوعة
لجواز ان يكون الامتحان وسو من ان الحكم المطلق كما ان الشيء القوي يعتبر ليعلمكم انكم احسن علما
وان اراد ان من يصير منه الشر ويما شره كعب ان يكون شرافتم لكن الله سبحانه ليس شر
حتى يلزم كونه شر او يحتاج الى تشريه بغير بالقول بواجب الشر والقيح اما كعب الشر والقيح
لا حلقه والفرانه لغز لم يخلق الشر المحض وانما خلق شيئا يكون خيرا من وجوهكم ان اخلق الشر
شر فهو انما سلم في الشر ^{المتحقق} اما في الشر مطلقا ثم اذ يجوز ان يكون ابياده حكمه ان يكون
كثير خلق مبداء الخير فلا حاجة الى القول بواجب آخر ونفسه اجواب بمعنى على الاصل الحكمي
المذكور ان وجوز الواجب محله وجميع المبررات خير محض قد شايه من الشر ومبداء الشر وكلها
ليس الهوي التي هي مناط العدم والقوة لا قدرته لكنه بغير ما خلق النفس الناطقة التي هي المنفرد
الكلمات الكثيرة ولم يمكن خروجها من القوة الى الفعل الا بالكسب والعمل المحتاج الى مقارنته
امادة خلق الهوي التي هي مبداء العدم والشر وكلها يستفيد بمقارنتها انواع الكلمات بالاكتمال
وبالمبالغة ان الفاعل خير محض والشر انما هو من ضرورة بعض القابل المتفعل فلا حاجة الى فاعل آخر
ثم بقل العلم اي بعد تمام النقص فقول ان فيه استحالته اخرى وسي التفسير في الصور والمواد
في دفعه لا لغير انه ان اراد ان فعلية الهوي هي بعينها فعلية نفس القوة ثم لا الهوي

معروفته للقوة ومحلها العين القوة حتى يكون فعليتها فعلية القوة بعينها ولكن اراد ان
 يستلزم لفعلية القوة حتى يكون كائنا ما هي في هذا الوجه مناط النقص لئلا يقول ان فعلية الهيولى
 مستلزمة لفعلية القوة فانتهج منها الفعلية من جهة القسم مع القوة من جهة عوارضها فلا بد ان
 منتهين ذاتها فيلزم ان يكون الهيولى مركبة من هيولى وعورة ولكن انتم واثم لان القول ان مفهوم
 القوة والاستعداد واحد وان كان معني اضافة متشعبة عن هيولى بمقابلية العوارض من غير ان
 لكن اراد منها صبره المعني الاضافي ومصادقه وانما يفسر ذات الهيولى فاللازم انما هو
 فعلية القوة لقسم لا اعتبار القوة والفعلية هي ذات الهيولى حتى يلزم لها صبره وان
 ذاتها فيلزم التركيب بر فيه اللهم الا في اعتبار الزمن فيلزم التسري في الامور الاعتبارية و
 الاستحالة فيه ولهذا قال يستلزم الصنعة في نسبتها راجع الى الهيولى في قسمة البسيط
 بقوله لا شبهة واما بالبناء والتركيب الخارجيين ومنها في بعضها متعلق بقوله لا شبهة والصنعة راجع الى
 نسبة الهيولى وبنسبة متعلق لمضاف محذوف اعني مشابهة اي ولهذا قال لا شبهة ثم ان
 الهيولى الى القوة والفعلية اشدها من مشابهة البسيط الخارجى الى الخارجى او الخارجى لغنى مادة
 والصورة از في البسيط الخارجى في الغرض الفصل لا يوقدان الا بالاضطرار وعمل من الفعل لا بها خبر
 له في الواقع ذلك القوة والفعلية في الهيولى لا يوقدان الا بالاضطرار وتعمل من العقل لانها
 خبر ان لها في الواقع فيكون مشابهة نسبة الهيولى بالبسيط الخارجى اقوى من مشابهة
 التركيب الخارجى الى المادة والصورة فانما اضيق لمثلها من ان القوة والفعلية
 متشعبتان من الهيولى متعلق من العقل لا خبر ان لها في الواقع ومادة والصورة خبر ان
 واقعيان للتركيب الخارجى فلا مشابهة الا في مجرد اعتبار المرين في امر واحد فهي كما هي بالفعل
 بالقوة كل شئ يعني ان الهيولى مع كونها موجودة بالفعل انما هو مصادق لا نوعا اخر لكنها

بالقوة ان من وفرض محار وصدق وذهب وسكنا ولا بعيد مع معارضة على ما ذكر من كون
الاستعداد وفضل الميولي حاصل ان القابلية والاستعداد لا يمكن ان يكون ذاتيا شي
لان ذاتيات التي يجب ان تكون ثمانية لها في مرتبة نفسية نظر الى ذاتها من غير دخل
لاصنافها التي اخرى القابلية والاستعداد بل كل امر اضافي ليس بهذه المثابة فلا يكون فضلا
ودخوله في مفهوم الميولي للاستعداد في قوله في جوهر ذاته حتى يلزم كونه مضار كما ان التمييز
خبر المفهوم النفس الناطقة وملك لا يجوز ذاتها فلا يكون فضلا ^{ثانية} والفضل لا يصح مع معارضة
على ما عليه معارضة الاولى حاصل ان الاستعداد عرض فلا يكون خبرا للميولي لا يجوز
يقع الخصم قابل لجواز خبرته الوضو للجوهر فلا الزام لانا نقول انه قابل لجواز خبرته الوضو كمثل الجوز
دون الجوهر المحض كيف ولنه لنلزم الحلف كما بينه التامع والفضل الاستعداد مع معارضة
ثالثة محصلها ان الاستعداد لا يجمع استعدادا فيلزم ان يبقى الاستعداد معين طرما بالصورة
الا لثانية مثلا فيبقى الميولي التي هو خبره وفضلهم ووجهه مقبول بدون القابل ويمكن
ان يكما عينا بان خبر الميولي انما هو مطلق الاستعداد واللازم عند حصول الصورة ^{المختصة}
انما هو انتفاء استعداد منه الصورة لا انتفاء الاستعداد مطلقا حتى يلزم امحور واليها
الجواب الشير والاقول القابل كونهما بحيث يلزمهما القوة بمعنى ان المراد بلفظ الاستعداد
امر جوهري كانه بحيث يلزمه صلاحية الصور والهيال المعنى الانتزاعي الذي يعينه بلفظ
الاستعداد في المواضع الاخر ففي كلامهم تامة ورا تعلم ان في كلام التامع والغير مع
غير من ذلك الخبر الذي هو امر جوهري يكونا بحيث يكون البصر من المعاني الانتزعية
واللازم تناسي لا يخفى ان لطلب ان تناسي مفقود ^{ثالثة} الله بعد انما هو على راي الال
دون الحكم والقابلين ان الصادر منه سبحانه ليس الا العقل الاول مطلقا فلو اجب ان يتكفي

بأنه متعديهم **والأما** جزء الجبرج يعني ان اراد ان الوض الذي هو عرض عام للمقولات ^{اللازم} القس
لها يعني هو وجود في موضوع لا يصح ان يكون جزء للجبرج منكم لكن لم يقل اعدان الوض بهذا المعنى فصل
وغيره للمبني التي هي جبرج حتى يرد عليه الاستحالة بان المراد بالاستعداد مبدؤ النفس المعنى
الاصنافي وان اراد الوض بمعنى ما لا يكون جبرجاً بحقيقة بل ان صدق عليه الجبرج بالوض من ان
الوض بهذا المعنى فصل للمبني وجزءها لما لم يكن لطلان كون الوض بهذا المعنى جزء للجبرج مما اورد
سبق ان فصول الجوانب التي هي ساطعة خارجية يجوز ان لا يكون جبرجاً بحقيقة بل ان يكون
الجبرج ساطعاً في مرتبة منه كل فصل هو الا فيكون لهذا الفصل من الفصل وسكنه الى ان لا يكون
والاعراض بالمعنى الاول وتكون اعراضاً بالمعنى الثاني **والحقائق** الغير المتصلة جبرجاً
مقدرة لغيره انهم قالوا بان موضوع العالم متصرف في الجبرج والوض بالمعنى الاول وفصول الجبرج
البسيطة اذ لم يكن جبرجاً والاعراض بالمعنى الاول اطلت كقوله تقرير الجواب ان المعنى في المقولات
التي هي غير متصلة بالمتصل الى امايات موجودة اصلها في الا في ضمن الغير وهي
الجبرج والوض لا موجودات مطلقاً فخرج الموجودات الغير المتصلة موجودة في ضمن الغير
كالاعتبار والفصول الثانية في المقولات الثلاثة مع كونه في الجسم مركب من جنس يقي
فصل متعدي عن طر يان الا لفصل وكل مركب من جنس فصل لك يجب ان يكون لغيره ان
خارجيان متعدي عن احدهما الجنس يسمى مادة وسويي وعن الآخر الفصل في الصورة
فالجسم ان يكون له مادة وصورة فتكون مركباً من السويي والصورة فقولنا ان الجسم منه
مركبة في اشارة الى صنوي الدليل وكل منه في اشارة الى كبراه **فليتم** تكملة اشارة الى
النتيجة بهذا الخبر **ان** لكن الجسم منه بالصفة المذكورة في مستدرك الكون اما مادة
لجسمها ونه في مرتبة اما خد من الاوليين لان اما خد في مفهومها ان الجسم في مرتبة ذرية

تقدير
 بقدر الانفصال وان لم يعدم الاتصال الشخصي بعد طرأ ان الانفصال وان لم يمنع الانفصال على
 عدم احتمال على المادة ونهه بمقدرات مأخوذة في الاولين الغير في الموضع الواردة عليها
 نية عليها بها الفروع ورد منع اخر منها على محرم كيب من فصل شدة الجواز ان يكون
 محرم بسمه لبيط كما مفصلا ولا استبعاد بالسن اهل العلم الكلام كثير لطايل شدة بمجتمعه
 فذلك بن اعم لقلقه الخطايا الانعائية اي الظنيات التي هي طوبى اهل العرفه ونقشها
 استدلال اليقنيات التي استدلال بها اهل العقول ولينرم بها انهم انهم الي القضايا
 المفردة بالدراكي التجسلي وهو ادراك النسبة التامة الخيرية عن غير الادعان بها كما اثر
 القضايا المذكورة في الانتشار ونخره بعد تقيضه وتلقيقه بعد نخره ان كل معلول
 لا بد له مع علته من مناسبة مخصوصه بها يكون ملك العلة مبدء صدور ههنا الصورة
 الجسمية لها مع الواجب مناسبة مصحح لصدور ما عنه بلا واسطة او بواسطة لان الصورة الجسمية
 مقصلا لذاتها صالحة لا نشراع الاخر او التحليلية وان لم يكن مركبة من الاخر او التركيب
 والواجب بالذات جل محله والعقول المجردة التي هي وسط في صدور الفيز عند
 ليس فيها اخر او اخر ولا تركيب منها ولا تحليل البها فلو كان الجسم نفس الصورة كما هو متروك
 الاشرافين لزم صدور العلل عن العلة بلا مناسبة فلا بد فيه من خيرة اخر لا امتداد فيه
 بالفعل ولا اتصال كسب ذاتها يكون به له مناسبة مع العلة المجردة التي لا امتداد فيها
 ولا اتصال ولا بد ان يكون نفا المجز وصالها لقبول الاتصال ان يكون به مناسب
 الذي هو مقصلا وسط في صدور الفيز على من اهدر الفياض ونفا الخيرة
 المعنى بالنبوي نفا ما يخص كلامه وفيه نظر لان اللازم من نفا الدليل انما هو عدم مناسبة
 من ضرورة بين الصورة وعلتها وهي كونها صالحة من لغرض خيرة دون خيرة ولا يلزم

49
منه انتفاء المناسبة مطلقا فيتم كحيز ان يكون بينهما نسبة كافية لصدور باهنة وان لم
كنه تلك المناسبة وانتفاء العلم بها الاستلزام انتفاء لقسما كما بين مقتضى طبعها
فلا حاجة الى الهولي وهو الهولي في منعه ظاهر كحيز ان يكون المناسبة الكافية للنوط
في ضمان الصدور من المصدر الفياض من حقيقة بين ذلك المصدر وبين ذلك الامر
يكون متصفا بصفات الهولي فيكون متايرا بالما مبني على تقدم الهولي على الصورة
يعني ان هذا الدليل الدال على كون الصورة محتاجة الى الهولي في ضمان الوجود متفجع
على تقدم وجود الهولي على وجود الصورة ضرورة تقدم وجود المحتاج اليه على وجود
المحتاج وليس كذلك فان الصورة له في الهولي التشخيص اما عين الوجود او مساوق
له في الواقع ولا شك ان تشخيص المحل مقدم على تشخيص الحال فان الاحوال انما تشخص
محالها لوجوده الفيز مقدم على وجوده فيكون وجود الهولي مقدما على وجود الصورة
كيفية ترتيب الوجود في سلسلة الوجود والرجوع في سلسلة العبد بعبارة عن حيز
رسم الوجود في الممكنات الخاصة مع احتماله وجود الممكن الخاص بها احداث التماثل منه ابتداء
النظر على طريقة الحكماء فان وجوده لا يخلو اما ان يكون بالنظر الى ذاته من غير علم
بالعلة الممكنة الواجبة وكل ذلك محال اما الاول فلا وجود ممكن الخاص به سواء
بالنظر الى ذاته فلو وجد منفبه لزم التراجع بلا مرجع والفيز يلزم ان يكون واجبا بالذات
وان الثاني فلا منتهى لا يكون اول الموجودات الممكنة ونها الفيز خلف واما الثالث
فلا يلزم منتهى ان لا يكون شي من الممكنات حادثا زائلا لان صدور شيها كطها عندهم
بالاجاب وظهر ان الصادر من العلة الموجبة القديمة سواء كانت هذه العلة واجبة
بأن يكون قديما كما ان الصادر من العلة الموجبة الحاصلة قد يكون حادثا ويلزم منه ان يكون

المصدر الاول وكذلك الثاني والثالث والرابع وكذلك الى ما لا يتناهى عليهم قد سبب الوجود
 زمانى اصرحتى يكون الصادر بعد اخلته حادثا زمانيا وهو باطل بالضرورة وحله على مذاهبهم
 الصادرين الواجب هو العقل الاول فقط ثم صدر منه العقل الثاني والفلك الاول وصدور
 العقل الثالث والفلك الثاني وكذلك الى العقل البشري والفلك الثالث وصدور كل ذلك
 بالايجاب ولذلك كان كل واحد من هذه الممكنات قدما بالزمان ولما صفت استناد العقل الثاني
 الواجب بتجلى الوسائط الكثيرة بينهما لم يقدر ان يوجد الفلك الذي هو اعظم من غيرهما من الاجسام
 واقربها فاجب سببها بالاجاب فكانت هي الصير قدمية بالزمان ثم لما كان حركة
 قدمية بالزمان وكذلك الزمان الذي هو مقدار الصير قدما عندهم وغير متناه من جبال الازل
 اخبروا كل واحد منها حادثه لاقتضاء طبيعة كل واحد منها التجدد والتصميم حديثا لبعض
 هذه الاحداث مع العقل العام مجموعا غير متناه من جبال الازل الى ان يدركت يكون كل مجموع
 موجبة لحاوت زمانى فثبت الواجب حصار الاخاص كلها جادته والانواع قدمية باقية تجدد
 الافراد كما هو عندهم وهذه المسئلة هي سلسلة زلية الاحداث بالقديم واما سلسلة الرجوع فعبارة
 عن عدم الممكنات الغير متناهية على الترتيب وهو الصير فكل كسب الظهور لان عدم ممكن
 عدم علته وعدم هذه العلة لتبليغ علتها وكذلك الى ان ينتهي لسلسلة العدم الى عدم الواجب
 لقوله عن ذلك علوا كبيرا وحله عن علم كل ممكن لما كانت ممكنة ولما كانت هذه العلل كلها
 جادته غير متناهية لم يلزم في كل مرتبة الاعداد الممكن فلا يبلغ النبوة الى العدم من الممكنات
 القدمية بالزمان فضلا ان يلزم عدم الواجبات كمالا يخفى على من لا يتجمل صحيح فوجد
 الشيخ اه ان اراد ان ما بالافعال كسب الذات يكون سببا بالقوة كسب الذات فهو
 مبطل لكن لقولنا الهوى ليس بالقوة كسب ذاتها فانهم عند قائلية بوجوده بالقبول في

ضميم ومعنى كونها بالقوة لأن وصفاتها كحصيلها بالقوة لا أن افترتها بالقوة فيكون
مقتضى على الصورة في الوجود ضرورة انقضاء طبيعة الحمل القدم الحمل على الحال ولو بالذات لا بالزمان
وان اراد انما بالفعل كالتباسب لما بالقوة مطلقا اي سواء كان هذا الشيء بالقوة كذا او
بحيث ما يحصل وصفاته فلهذا مقدمه ممنوع لجواز ان يكون اهمية مركبة من خبرتين يكون كل واحد
موجودا في نفسه بالفعل باعتبار ذاته وبالقوة باعتبار اهمية وصفاتها كما في ما يتأخر
الضمانية فان كل خبر من اخبارها موجود بالفعل باعتبار ذاته وبالقوة باعتبار اهمية
صفاتها مع انه ليس في منها سببا للآخر ولا بد لشيء من الاحتمال من دليل وان كان لما قد
ان لم انما هو عدم متأخره لا عدم امتنا مطلقا فان صدور اهمية عن مفارق المصدر
النفس والصور النوعية لا يخفى ان تحصل النوع متأخر عن حصل الذي هو الجسم المتأخر عن
اهمية والنفس حادثة كحدوث الابدان التي هي الاجسام الانسانية المتأخرة عن مطلق الجسم متأخر
عن الصورة اهمية فليس يكون متأخر بمراتب في قريضان الوجود من امدد الفيا على
هو مقدم عليه لانه يجوز ان يكون ؛ يعني ان للنفس والصور النوعية مناسبة مع العقول
التي هي مبادي الغيظ كالجرد والمقدم مثلا ويجوز ان يكون لها مناسبة مع الابدان والاحرام
الغير ليس بها ترابطها بين مقتضى فمع صدور ما عنها اي صدور الابدان والاحرام عن
العقول المجردة لوارط النفس والصور والظلال بقدر صدور ما عنها تبكثير الضميمة فان المذكور سابقا
انما هو مفارق لا انفارقات هذا لا يخفى ان هذا يجوز جاز في الصورة اهمية
يجوز ان يكون لها مناسبة مع العقل المجرد مستفيض الوجود منه بلا واسطة اي صدور ان لم تعلم
تلك المناسبة ولا يخفى من الاحتمال من دليل وحيد لا يحتاج الى البيوت والى وسط اخرى
عاد الكلام بان يقال ان لزوم هذا الحال الملائم اما مطلقا لا في اخر ثم لزوم ذلك

احوال معلل الى لازم ثالث وسكذ انهم ونعم لنرم التسم او يكون هناك لازم معللا لنفسه بجمية ذلك
 الفلك فيعود احوال المذكور اما بجمية ان رجع بجمية الى الجسم المذكور كما هو الظاهر فالعلا
 ممنوعة لان كون بجمية ذلك الجسم من حيث انها صورة بجمية معللة للنزوم شكل معين او مقدار
 للفلك انما يستلزم كون جميع الام معللة لذلك النزوم فقط لا للاتفاق جميع الام في ذلك
 الكل او مقدار لان الكلام في موثرية بجمية امساين في نزوم شكل معين او مقدار معين
 للفلك لا في موثرية بجمية جسم في نزوم شكل معين او مقدار كل لنفس ذلك الجسم والاول يستلزم
 الثاني لحوال ان يكون مخصوصية الطبيعية العقلية اقتضاء في موثرية بجمية امساين فيها
 ولخصوصية الطبيعية العنصرية ابا عن ذلك فلا يلزم المذكور وان رجع الى
 فان اراد ان الجسم امساين موثر في نزوم الكل او مقدار للفلك باعتبار بجمية العقلية
 من حيث انها فلكية فاللزام انما هو اتفاق جميع الافلاك فقط في ذلك الكل او مقدار لا
 الاتفاق المذكور اعني اتفاق جميع الام فيها نعم ان اراد انه موثر فيه باعتبار طبيعة بجمية
 مطلقة متحققة في الفلك بمعنى ان موثر في جميع الامس البايين من حيث انه ما هو بجمية اخرى عليه
 بجمية واما اثره في الفلك باعتبار طبيعة بجمية من غير ملاحظة كونها فلكية فخصوصية النزوم الاتفاق
 المذكور قطعاً لكن ياباه اضافة بجمية الى ضمير الفلك وانما قيد بجمية التي هي مناط التاثير
 يكونا بجمية لان بجمية موجودة في الفلك الغير فلا حاجة الى الجسم امساين في وجود
 الى الشق الاول اعني اما لنفسه بجمية مشتركة والكانت من المقارقات الى من
 الاعراض المقارقة دون اللازمة لما كانت بجمية القوة المجردة في امر ليعمل الفاعل المجرد
 عن المادة لان القوة عندهم عبارة عن مبدئ التغير والتاثير في غيره جبراً كان او رضاء
 والفاعل لك فصيح المطلق القوة عليه وحاصل الكلام ان مبدئ التاثير انما هو عام العيصر

ليس في افاضته وقدرته يحل والافضل بقدره على ان يفيض على واحد من السمات والاثان
 على كل واحد من الام^{حسام} واما بالاختلاف في افاضته بعض دون بعض من الاثار على بعض دون
 بعض من الاجسام في وقت دون وقت انما هو للاختلاف في خصوصيات اقتضات تلك
 الاجسام وقد لا بد انما قال قابل نقصان تر قابلية وكثرة على الدوام فبعض
 منهم ليس به است فاحضام شغل دون شغل ومقدار دون مقدار فلك دون فلك^{الفلك} فلك تام
 يمكن من جهة الفاعل فهو اما من ان يكون من جهة امر هو حال في جسمية ذلك الفلك او محل
 مساين عنه وما يطل الاول والثالث كما في هذا الشرح لعين الثاني وهو المظهر وتبين من
 ما يمكن ان يقال ان العقل الاول مجرد عن المادة مع ان ربح الفلك الاول نسبة مخصوص
 صدوره عنه وليس النسبة له مع غيره وليس عليه حال غيره من العقول بالنسبة الي ما بعد^{الفلك}
 الاول من الافلاك وهو واضح وكونه مخصوص بهذه النسبة ناشيا من جهة خصوص مادة
 فلك ثم لم لا يجوز ان يكون بالنظر في نفس الامر^{الامر} عارض لتلك الذات فلا يتم التفرق
 ووجه الاندفاع ان ههنا الفياض بالنظر في نفس الامر^{الامر} واحدة الى جميع الام^{حسام} كما فضلنا
 ان من جميعها واحدة مع وجود اختصاص في ذاتها حتى يرد ما ذكر لم يكن حاله منقطع
 فبذلك لا يمكن ان كان حاله منقطع في وان كان ذلك الامر حاله وانما لم يقل ولم يكن
 لان دفاعه الاحتمال بقوله مختص بالفلك^{الفلك} بربان الفصل والافضل وهو ما لم يقل ان بعض
 الاجسام القابلة للافلاك مثل ما ذكرنا لا بد ان يكون في نفس متصل واحد^{حسام} صانها
 كشرقيته وهو الامام الرازي يستدل بها على اثبات البيهقي من خاتمتين بمقتضى مسئلة
 وانما مقتضى مقتضاه وهو شكر اللبني وبالجملة ما اعتد به منها لعينه^{شأن}
 يمكن ان يعتد بها لا يمكن ان يعتد به بها لان تعين القطب والحدود^{النظام}

والصغار من الدوائر استقارته حدوا وتبين مواضع بعضها للسكون وبعضها للحركة المختلفة في السرعة
والبطء كمال الاتفاق انما هو كمركز الفلك الى جهة مخصوصة فالحركة الى جهة مخصوصة صادرة ^{عن}
النفس الفلكية بالذات وتبين مواضع القطبية والسكون وبعضها للوظيفة والحركة السريعة حدوا
بعضها للصغار المختلفة الحركات من لوازم الحركة وضرورتها ولا حاجة لبعض في ذلك الى
ترجيح مرجح بخلاف لزوم الكل ومقدار معين فان اقلها فيها في الافلاك من غير ترجيح مرجح
غير متوكل وامانا حاصل انما تختران ان علة لزوم الكل معين ومقدار معين للفلك يجوز ان
يكون امرا حال في الصورة الجسمانية العقلية والازمانها كما ان الصورة النوعية الصورية حال فيها على
فذهب الارقين متمكن من السوي القابلين بان الجسم هو الصورة الجسمانية وحدها وحيد لان
الي السوي فانه ان سئل عن علة لزوم هذا الامر للصورة الجسمانية العقلية ثم عن علة لزوم هذه
العلة وتبين انهم لا يترام التمس اجيب مالا علة لزوم الصورة الجسمانية العقلية من حيث حلول الصورة
النوعية العقلية فيها لا من حيث جسمانية المطلقة حتى يترام اشتراك الامام كلاما في لزوم ذلك الامر لها
والتي فيها اجواب انما هي الجسمانية الفلكية التي وليست بالاساسير اللوازم المختلفة بالفلك وتوضيحه
ان الصورة الجسمانية العقلية والكانت متحدة بالنوع مع الصورة الجسمانية العقلية لكنها يجوز ان يكون
للفلك باعتبار الصورة النوعية العقلية انما هي للصورة النوعية العقلية وانما اللوازم المختلفة
بالفلك كالموضع معين ومقدار معين الى الصورة الجسمانية العقلية باعتبار حلول الصورة النوعية
العقلية فيها ولزومها لها كما يستدل الانا من مقتضى عدم ضروري صورها من حيث حلول
صورها النوعية فيها لا باعتبار نفس الصورة الجسمانية العقلية في جميع الامام كما تمتد من جواز ترتيب
استفقه بالنوع وترى منها افراد الصور الجسمانية على العلل المختلفة بالنوع وترى منها الصور النوعية
بان يكون الصورة النوعية العقلية مقومة لفردة من الصورة الجسمانية الذي حلت في الفلك

ففي مخصصه لطالفة من الآثار والصورة النوعية النارية لغو آخر من الصورة النوعية النارية في النار
ففي مخصصه لطالفة أخرى من الآثار وكذا في لواقى الاصنام البسيطة والمرتبة فلا يحتاج الي
السيوي ثم اذا سابع من علم لزوم الصورة النوعية الفلكية للصورة النوعية الفلكية اجبت بان لا يتم ان
لزومها لعل اخرى لم لا يجوز ان يكون لزوم الصورة النوعية للصورة النوعية بالنظر الى نفس است
الصورة النوعية ومنه لا يلزم وما كان لقابيل ان يقول ان مقتضى بانزات المزوم لا بد ان يكون
مقدما على المزوم او معه ولا يجوز ان يكون متاخر منه بل لا يلزم انفساك. لانه من المزوم لعدم تحقق
مقتضى عند تحقق المزوم ومنه والصورة النوعية متاخرة عن الصورة النوعية التي هي محل مادقة لقوله قلنا
بما ان اذا كان في مخصصه انهما اذا كان مقولاي محتاجا اليه لم يمكن فلا بد ان يكون مقدما على صورة
لقدّم المحتاج اليه على المحتاج والصورة النوعية كذلك بالنسبة الى الصورة النوعية التي هي محلها فيكون
متقدما عليها فيتم ان يكون بنفسها لازم لها من غير بدلية علمه حتى يلزم التفسير فذلك. كما ان
من مبدء بعض الاعراض المتأخر عن كونها من احوالها من مبدءها لا يزال فلما لا يلزم من علمه
نفي زان التي لا يلقي للزوم واللام كما ان متاخر للزوم وجوب المزوم منه بدون العلم مع ندائيه
ما يمكن ان يختلف في تقريره متاخر لعل لا يخلو من الاخذ لان ثبوت محو مقتضيه لتأخره
احول والفرق بين حلو الجوب في جوبه والعرض في كونهه بانفسه الاول تقدم احوال الثاني
متاخره من مبدءه والاسد لان احوال الجوبه في مفهومه كماله فيكون محتاجا اليه في تقدمه عليه
بان حلو الجوبه في الجوبه في مبدءه من احوال الجوبه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه
فيكون متاخره من مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه
على ان من غير مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه
في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه في مبدءه

لازم منوع بتمام اي يجوز كون الصورة الحسية العقلية للزم للفلك باعتبار الصورة النوعية العقلية
 وان يستند اليها اي الى الصورة الحسية العقلية لسبب الصورة النوعية العقلية وما كان ان الى الصورة
 النوعية بالذات والى الصورة الحسية التي هي مملوءة بالوارث لكن بقي ممتلئ وموان سويلا الا فلا
 والحالت انواعا مختلفة من غير كل واحد منها في فرد واحد لكن الصورة النوعية في النوع واحد على العكس
 فاستناد الكل معين والمقدار معين في فلك الى صورته النوعية كما هو مذموب الا راقين يوجب
 كون الافلاك متشكلة ومقدرة بهذا الشكل والمقدار وهو باطل بالارصاد فخلوات يستند بها الى صور
 ذلك الفلك كما هو مذموب لمن لان لا يوجب ذلك فان سويلا الافلاك متباينة بالنوع ولا يلزم الا
 شكل كل فلك شكل على قدره وقدرة بمقدار من نفس كما هو الواقع ^{المتشكلة} القابل للافلاك اي
 ما بفعل الاصا له فان الثابت فيما بين ليس السوي في الاول دون الثاني لم تكن جال في محل
 امر ضرورة استحالته الفلك مقتضي الذات عن الذات قد يؤيد ورود النقض ^{المتشكلة} زعم الحصر
 ان الاستدلال بمطلان الغني الذاتي عن المحل واثبات الافتقار الذاتي اليه منقوص بلزوم
 مدعي عن الدليل الوجهين احدهما لزوم حلول جميع الصور الشخصية في محل واحد شخصي والثاني لزوم
 حلول صورة واحدة شخصية في جميع اشخاص المحل لقدر الاول ان الصورة شخصية لما كانت حالة في
 شخصي باعتبار افتقار طبيعتها اليه ولا شك ان طبيعتها موجودة في جميع اشخاص الصورة فيجب ان يكون
 اشخاصها حالة في ذلك المحل الواحد شخصي مع بطلان قطعاً وتقرير الثاني ان الصورة ^{الحسية} شخصية
 المفروضة اما حلت في محل واحد باعتبار افتقارها اليه بالذات ولا شك انه كما ان هذا المحل شخصي
 لتحقيقها لك جميع اشخاص فليزوم ان تكون حالة في جميعها وظاهر ان هذا الزعم ظاهر الفساد كما هي
 الخارج ثم فرع عليه كون السوي الواحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركباً من الصور ^{السوي} وجميع الصور
 وغير ذلك من الحالات مثل كون كل جسم شخصي من جميع ما عداه من الاصايم الشخصية وارفاق

من بين الجزئيات انقيضية وهو اكل منها وتكثر الجزئيات انقيضية بناء على اتحاد الاضداد وسواء
مختار حاصله المنع على افتقار مطلق كجسمية من انما مطلق الى مطلق من حيث انه شخصي
مستند ابانه يجوز ان يكون مطلق طبيعة الصورة كجسمية مفقده الى مطلق احوال العوض في محل
مفروض يكون للافتقار عوارض منصفه لما يحل دون محال فلا يلزم شي به ضرورة او حاصل
ان الافتقار الى محل دون محال يكون بخصوصية العوارض لان النفس الافتقار لاجل العوارض
حتى يخالف ما قالوا ان افتقار الافتقار لا يكونان الا ذاتين لمطلبان الواسطة بينهما احتمال
حلولها فيه لكن استحالة باطله مما من ثبوت السوي في الحساب التي لطبر عليا لا انقضا بالفضل
فالقول بان عرض القابل ان الافتقار الى مطلق المحل الضيق كجزء يكون لاجل العوارض ضرورة
ان لا يوجد تلك العوارض في بعض الحساب فلا ضرورة لثبوت السوي فيها فان محالته
ارتفاع النقيضين له من المنع على لطلان اللازم بعد تسليم الملازمة مستند بان اللازم لما هو ارتفاع
النقيضين في مرتبة معينة وتكمل انما هو ارتفاعها في نفس الامر لا في الخارج ان يجاب بمنع الملازمة بان
ارتفاع النقيضين حقيقة متى يكون باطلا فان الملازمة لم يثبت في الرفع مفهومين ويزيد
وما اقتضاه انما هو اقتضاه محالته لا ارتفاع نفس الغيا واما به حتى يكون ارتفاع النقيضين
علا ان يقول بالتناقض بين النفس انما هو محالته البصر مما مل منظور فيه كمنه لو اعل على عدم
ارتفاع الحقيقة في مرتبة اية الارتفاع النقيضين حقيقة بل هو ارتفاع الارتفاع من وجودين فان نطق
احد النقيضين لو طبعها في مرتبة معينة عبارة عن كونها عين معينة او غير ما لان مرتبة معينة
عبارة من ذاتها واما ما ارتفاعها عن تلك مرتبة عبارة عن عدم كونها عين معينة وعدم كونها
غير ما من ارتفاع النقيضين في مرتبة ارتفاع عينه نفي النقيض للمعينة حتمية لها وارتفاع عينه
ذلك منقضي حتمية لها وما استحالته فيه بل بالقول انه موجب سيرك الدليل السابق و

لا استدلال بدليل آخر ومحصله ان افتقار الصورة الى المادة اذا ثبت في بعض الاعمال بالبرهان
فيقول ان تبدل الافتقار الى النظر الى النفس الصورة او بالنظر الى امر لا ينفصل اولاً عن
لازم على الاولين ثبت المبرهن في جميع الامور على الناس نقول ان الصورة منفردة
بالنظر الى امر خارج غير لازم اذا قطع النظر عن وجود ذلك الخارج لزوم وجوده خفيفة
بدون الحمل فلا يكون حقيقة ناعية مع واليه لا بد ان يكون عند افتقارها الى مادة قايمة
بمقدار وشأن مثلاً فيكون منفصلة والافعال من خواص المادة كما تقرر في موضعه فليزوم كون
الصورة منفصلة عن المادة موجودة فيها وقد اختلفت في ضرورة ان الوجود في
لا يتم بوزن ان لا يكون الصورة جسمية من الحقائق الناعية عند انهم كما هو مذهب الاشراق
نقول نعم الاشارة الى معنى على تقدير تسليم انهم انما من الحقائق الناعية بدليل انه قال ان
الافتقار الى المادة يجوز ان يكون ناشياً من الامور الخارجية وليس يمنع كونها من الحقائق
الناعية ولما كانت الصورة جسمية اه يعني ان الصورة جسمية طبيعية او غير طبيعية
المنزوعة لنفسها لا تخفى وجودها واما في افرادها فتختلف في جميع افرادها على السوية والخواص
الخارجية غير الناعية مقتضاها في بعض الافراد فاذا ثبت افتقارها الى المادة بالنظر الى
امثلة لم يكن الامور من جهة موهبة افرادها ناعية من الافتقار الى المادة في ذلك البعض
فيثبت المبرهن في جميع الامور ضرورة استحالة افتقار مقتضى مقتضى الاباق
ان الاشياء لا يكون افتقار الذاتية المقسمة كما هو شأن الانواع الخفيفة ان مقتضى
صالح يعني ان الاختلاف بين افراد الصورة كما بينه الخارج ليس بالامور الخارجية واما
طبيعة الصورة الجسمية فيجب ان يكون متفقة فيما يكون نوعاً خفيفاً فلا افراد مقدارها
بالفرض المنزوعة فيكون يجب ان لا يخفى انه كالمقتضى لان العالم لا يقول ان الاختلاف

مقدار واحتمال بالامر الخاضع عن الطبيعة المقدرة والحيوانية من نفس الطبيعة المقدرة
 فافرادها متفقة منها فتكون نوعا حقيقيا والفرق بان الصورة الحسية يمكن ان يوجد وحدتها
 من غير زيادة فصل وصيرورة مجموعها نوعا علمية بخلاف المقدرة فانه لا يمكن وجوده
 وحده باشيء الا بالانضمام فصل مقسم لمصير نوعا غير كذا فافرادها متفقة منها فتكون نوعا حقيقيا
 ان وجود المقدرة من غير فصلية كونه خطأ او على الوجه التعليمي كذلك وجود الصورة الحسية من
 غير فصلية كونه صورة حسية فلكية او عنصرية مائة او نارية مثلا الفهم غير معقول وهو عوي
 فيه نفس من عليته الوهم ومن حرم بالفرق المذكور بالفعولية البيان لا اختلاف فيها ولا
 يعني ان اشخاص الصورة الحسية لا تختلف الا بامور عرضية مشخصة لها لا بفصول ذاتية
 متوهم كما يثبت ان افرادها من انواع الحقيقة فيكون نوعا حقيقيا لا حبا وفيه منطوق
 كما مر على الوجه المذكور اي على وجه يحصل من تقاطعها قوام اثني عشر على ما يتبين في مصدر الكتاب
 ومن لفتقر يعني ان من الصفات عند نفسه فكيف نده المقدمات التي ذكرنا ما في
 بيان حاصل استدلالهم على نوعية الصورة الحسية وامان اختيارها او النوع على مقدرة
 فلا كلفة في الرجوع ويقول في الاول جواب بترك الدليل او رد عليه الاستدلال
 بدليل آخر حاصله ان الامر امتد متصل بالذات التي هي الصورة الحسية لا تقضي في المقابل
 لا انفصال في ما هو في الالكونه قابلا لا انفصال لان ما كان مقتضى ذاته الانفصال لا يقبل
 الانفصال امره بالعكس ذلك ان الحس صانع تعليمي ذاتي وان لم يطرد على فرد واحد
 افرادها الانفصال كخصيصة طبيعية النوعية فلا بد من الرجوع الى الحس ليس عبارة عن مجرد
 امر متصل بالذات بل لا بد فيه من جزو اخر لا يكون بذاته متصلا ولا منفصلا وهو
 قابلا تعليمها لعله خارج عن ذاته وهذا القدر معلوم لنا بدية ولا يصح لا يراد منه تحقيق

في الجواب

في جميع الامور فيكون كافيا لاثبات الهيولي في جميعها وهو اسطر وحيد لا يحتاج الى اثباتا للهيول
اعني نوعيه الصورة الجسميه لان تعين الطريق ليس ذات اصيلين منها كبحر وماء
اراديا مقتضي بالفتح الامر اللازم فالمعبر بالنسبة الى العلة الموجبه كما هو الاصطلاح في بعض
الهيولي في جميعها يكون الصورة جسميه طبيعيه نوعيه غير صحيح لان يحل الامر بتبني الفاعل عن
منزله ومواري كان ذلك بمنزله نوعا او غير ذلك وان اراد به الامر انما يوجب
قائبات ان الصورة طبيعيه نوعيه الغير غير مستلزم لتحقيق الهيولي في جميعها ككلها كجواز
في بعضها مانع فلا يتم التقريب والحوار علي ما علمي لذلك الوهاب ان العلة الموجبه في
متقدم بالذات علي معلومها وجوبا وجوبا فيجب ان يكون صالحه الوجود والطبيعه الجسميه بالذات
نفسها امر منها غير صالح للوجود لا يكون علة لشيء اخر وانما يكون علة في انضمام الفصول
الاقتضار ومصلحها هو ان حينئذ ان الصورة الجسميه في نفسها لا يكون علة الهيولي حتى يلزم من
جميعها تحقيقها منها فلا يكون علة لتحقيقها الا بعد انضمام فصل من الفصول البياض
يكون بعض الفصول مقتضيه للهيولي وبعضها مانع لتحقيقها فلا يلزم تحقق الهيولي في جميعها
تقدير كونها طبيعيه جسميه فلا بد من اثبات كونها طبيعيه نوعيه متصلة لفصل مقتضيه للهيول
التقريب والنقص بالوجود حاصله ان الصورة الجسميه كما انها طبيعيه واحدة متصلة بالذات
يكون ثباتها قابله للاتصال الذي ينافي الاتصال الذي هو مقتضى ذاتها ولما كان طبعها
عليه مشابها محسوسا فاستدلوا به علي ان جسم شيئا اخر هو القابل للاتصال حقيقه وهو
فثبت التركيب في جسم فمكثد القول ان الوجود حقيقه واحدة في حد ذاتها ومتمدة مع ما هي
بالذات فلهذا يكون ما يبرر للمعيا امكثد واللازم ان يكون شيء واحد لمعدي لاثبات مختلفه
ومواري عندكم وانما كان غاية للمعيا امكثد مبررنا عليه عندكم فلا بد ان يكون في امر واحد

مبدء الاتحاد في الواجب بالضرورة المتغاير في الممكن فثبت التركيب الوجودي من اذ قد
حقيقة بسيطة واللام يكن متحد مع اهمية البسطة الواجبة وحاصل الرفع ان كلامنا في ان
الطبيعة النوعية نفسها لا تختلف في افرادها لا اتفاقا فيها لا ان مقتضى الطبيعة مطلقا والوجود
لدى الطبايع النوعية لا على شكل والذاتيات لا شكل فيها عند ما ينحلل في خواصها النوعية
قالوا بمنعها فتأمل سبب خارج متعلق بقوله المستوفى لا يقوى اثبات البيروني لان مصر لم يذكر
على اثباتها سبب خارج عن الطبيعة الامتداد ما ذكره مصره بقوله واذا ثبت في الثاني
ما ينشئ حاصله ان القوة الانفعالية الخارجية وان لم يكن طارئة بالفعل على بعض الاصابع لم تكن خارجة
عن طبيعة الجسم لكنها ممكنة في جميع الاصابع باعتبار نفس الطبيعة الامتدادية المتحققة في جميعها كما ذكره
الاطال الاصابع الدقيق فثبت بان كل فريز منها كما انها طرء عليها الانفعال بالفعول كالبعض
متوحد في الواحد واحد منها الغير يمكن ان لطير عليها الانفعال وان كان طريان الاصابع وال
لقد ثبت القابل لك امعان طرأ بها الغير لغرضه من زرة احتماله امعان وجوده مقبولا بدون
كاحالة فعلية وجوده بدونه فثبت في جميع الاصابع ان القابل اعزهم غيرا كان لا رتبة
بالفعل في الفصل اسم صغير ان المستغنى ولا الاولي لتفي الخشنة الثانية مزيدة لتاكيد النفي
في بقية غير منضوب عليه ولا القائلين في الجمل خيرا وفي بعض النسخ الاثنية باللام بحارة
على الام التعريف وهو خطأ كما هو حاصل الكلام انه لو كان في الجسم ما بين الطبيعي لزم الطبيعة
يعود عن الانفعال ثم يميز فيه الذاتية ويعذر الأشخاص بان كان نوعا من الجسم واحد
اللازم باطل فكذلك الامور فعل ان العاين عن انما انفصال مفارق نظر الى طبيعة الجسم وانما
الامر بالغير الى بعض الاشياء كالغلك فكل فرد من افرادها صانع عن غفلة ولا اشتراك
بالذات وان استغنى عليه ذلك لصلته او صغر حجمه وعدم مساعدة الفرس والامانات على

تحرية ونها هو المحرك الى القابل لغيره لعدم موافقه لا استلزامه الحركة التي هي بمعنى ان الحركه
الفلكي الاخر او في الفلك استلزام الحركة الابنية فيه واللازم باطل كما سيجي في محبت الفلك
انه في الفلك مبدء الحركة الابنية حتى يتصور تلك الحركة فيه وفيه انه ان اراد ان احتراق
الفلك والفلكي اخيرا يستلزم تحرك كل الفلك من ابن الى ابن فمذه الملازم ممنوع وان
اراد ان احتراقه يستلزم تحرك اخيرا من ابن الى اخر فالملازم مسلم لكن لطلب ان اللازم ممنوع
محور ان يكون في طبيعة الاخير مبدء ميل تنفر على الحركة الابنية على تقدير الفلكي
عن بعض الفلكي يتحرك بها كما يتحرك بها حال الاتصال والتماس في محبت الفلكي انما هو انتفاء
ميل الحركة الابنية في كل الفلك لما في اخيرا **ولمذا** حكموا اي يكون اما في فصل
ووصل المفسر اخيرا باعتبار نوعه للفلك على ما شاع في كتب النجوم لا باعتبار
متاخر اخيرين على اي حال كون ذلك الموضع متاخر اخيرين بل الاخير في التام والاحكام
فان في احد من نوع كوكبا وهو الحركة المستترة المتكررة في جرم الفلك وفي اخر والاخر
تقدير الى الحركة الغير المستترة المتكررة في جرمه واخير والاخر حال عن كليهما فصار
متخالف الاقسام متصلة في نفسها صالحة للافصال مع كونها متحدة بالنوع عندكم فلك
بجز ان الصحيح ان فلكين فلكا واحدا متصلا وان يصح كون اخيرا الفلك الواحد منفك
لعضها عن بعض كالفلكين فلا يصح بحكم امتناع تفارق الاخير في فلك واحد فلا يصح
الاتصال فلكين وحيد لا تنفر على القوا يكون نوع كل واحد من الافلاك منحصر في نفسه
واحد محور ان يكون كل واحد من النوع واحد مع تعدد ما وجوده لوجودات متاخره
فان اعتدرا بان احتمال احد اخيرين من ذلك الموضع امتصاع على كوكب او تدوير
وكون اخيرا والاخر خاليا عنهما مع كونها متحدتين بالنوع انما هو باطل الفطرة لا بالحوال

الخارجية حتى يزدل ذلك الاتصال والاختلاف يزدل تلك العوارض وتفسير متفكة
تمايزه الوحديات عوارض بمنزلة في الصورة الحسية بأنه يجوز ان يكون احد فردا مفردا
بالسيوي والاخر خاليا عنها الفهم من اصل العقدة فلا يلزم من تحقيق احتياج الاول الى
السيوي احتياج الثاني اليها مع اتحادها لهما فلا يتم التقريب ومنها من كلام
لا يخفى اه يعني ان مسلة في الفصل السابق ان السيوي متحقق مع الصورة وفي هذا الفصل
انها لازمة لما والاو لم من الثاني فلا يستبعد بيانها في فصلين غير متفكة مع اي متفكة
الاتفاك عنها ويمكن الاعتذار وجه الصنف ان اثبات امدعي بدليلين للوجوب
في الفصلين وان كان الدليل الثاني مستلزما على فائدة لاثبت عليها الاول بل الابعاد
مترق من اخص الى اعم وفيه تعارض بان الان ان يجعل الدعوى اعم ليكون اشمل
اعلم انه يعني ان مسلة اثبات السيوي وان كانت من العلم الالهي لان البحث عن وجود
الذات والذات من وظائف ذلك العلم لكن لما اوردوا مصداقها البيان حقيقة الجسم الطبيعي
الذي هو موضوع العلم الطبيعي اراد ان يبين التلازم بين السيوي والصورة بناء على
ان مسلة التلازم من مقاصد العلم الطبيعي اذ لا بحث فيها الا عن العوارض الذاتية لا خبر
موضوع هذا العلم ولا منافاة بين كون هذه المسلة من الطبيعي وكون مسلة اثبات السيوي
من الالهي لا يخفى باذني تأمل فيما قرنا امتناع الاتفاك الصورة عن المادة اي
امتناع وجود الصورة بدون السيوي وموصلة لزوم السيوي للصورة وانما قسنا بد
لان الموقوف على اثبات تنامي الابعاد وانما هو هذا لا يمكن فيه مسلة التلازم
من العلم الطبيعي الباعث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي ولست نقف على كائنات موضوعه واخره
واعراضه الذاتية والواعدا وحدة او مع غيره كما فصل في بحث الموضوع من المنطق اذ لا بحث

فيها من احوال السوي والصورة اللتين هما خبران لموضوع العلم الطبيعي فيكون من مسايلها
 اللذين هما من الفضل الاعلى اي الالهى بالمعنى الاعلى اما ان مسايل اثبات السوي من الالهى
 بينا ان اثبت من وجود الاشياء لا يوجد في غيره واما ان كفاية التلازم منه فلان التلازم
 من الامور العامة فالجواب عن كفايته واهواله لا يكون الا من الالهى ولا ينافيه كون من
 نفس التلازم ومن الطبيعي لانه من العوارض الذاتية لا يضر موضوعه فثبت ان هذا المقام من
 الاقدام ملقب بالسوي السلي اذ الشكل الذي يحتاج فيه الى ترسيمه نوع مشابهة باسم ثم هذا
 السوي ان لا يجري الا على الطال عدم تناسي الابعاد في اثبتين فيكفي لا الطال الاثنان الصورة
 المبينة وندى القدر كاف في هذا المقام ولا تعرض منها الاطالة في حجة واحدة كما هو
 غير متناه فثبت ان السوي السلي ليعلم التناوب الى الترس وهو اجنبية لمثلية الشكل الذي
 ساج في تقريره اليه بها وقرره انه لو كان جسم غير متناه في جميع الجهات لا يمكن ان يقرض
 دائرة فنقسمها بثلثة خطوط متساوية السوية تقاطع على مركزها الى ستة مثلثات
 كل واحد منها قائم ياير من اقليدس على ان النزوايا احادية من تقاطع الخطوط على المركز
 معادل للاربع قوائم فاذا اخذنا من كل قائم ثلثا حصلت مثلثات متساوية كل واحد منها ثلثا
 قائم فاذا امتدت الخطوط الى غير النهاية فسه العالم مخففة بين الخطوط ونقسمها فالتقسيم
 من الطرح والانعكاس كل سطح من السطح التمه مخففة بين باقي مثلث فيكون متساويا مجموع
 الضر متناه سعت المبني على ستة مثلثات متساوية الاضلاع والنزوايا وذلك لان كل ضلع
 من كل مثلث نصف قطر الدائرة معينة فيكون متساوية وكذا اوتار تلك المثلثات لانها
 اقواس متساوية بالعرض فيكون المثلثات الخمسة متساوية وكذا النزوايا كل نظرنا
 تقر في المقالة الاولى من اصول اقليدس لكن نوقف السوي السلي على مثلثات

متاوية محل تامل اذا قسمنا الدائرة الى مثلثات ازدي على الستة او الفقه منها ^{متاوية كما}
او متفاوتة لنرم تماهي مجموع الفيز لان ما بين كل خطين متناه مطلقا ومجموع المقادير
امتساوية متناه قطعاً سواء كانت متساوية او متفاوتة وموظاهر فنيزداد المكان الانفراج
مع الظرف فيزداد الانفراج اذا اللازم على تقدير ازدياد الساقين لا الى النهاية فعلية
الانفراج الغير امتساوي فلا يناسب الاقتضار على مجرد الامكان فيكون غير متناه
مع وقد شيد ان كانه يفرض الانفراج تقدير الامتداد وان يكون امتساوي متساوي ^{صلحاء}
فيقال اذا بلغ الضلعان الى عدم النهاية كان الوتر الفيز غير متناه ما يفرض مع كونه ^{محمول}
بينما سمع وعندي ان الكل واه اذ عدم التماهي عبارة عن مرتبة معينة حتى يقال
ان الساقين حينئذ غير متساويين فيكون ما بينهما من الانفراج الفيز غير متناه بل هو عبارة
عن مجرد صلاحية الازدياد فكل مرتبة متعلق بها اللحاظ يكون حداً وينتهي ما قبله من سلم
المراتب فينتهي بها الامتداد وكذا الانفراج والحاصل انه ليس منه السلسلة مرتبة امر يقال
لها انها مرتبة عدم النهاية حتى يلزم كون الامتداد منها غير متناه وتفرع عليه تماهي
الانفراج فلنرم اوله ندانته تعلم ان ما قلنا كما يكفي لدفع هذه التفسيرات يكفي
لا يقال وجوب التماهي الفيز فتدبر فاحاط به اي اقامتها اهم الكائنات على تزايد
بالانسية لزيدية بعدد على بعدد انما هو كسب من ازديتية عدد زيارات على عدد زيارات
اخرى وكسب ازديتية عدد الاعداد على عدد التوالي كما هو مفروض في رسم الاعداد
الانفراجية ولا شك ان في كل عدد زيادة على سبعة فاذ بلغ عدد الاجزاء والزيارات
التي فيها الى غير التماهي كما هو التماسه من رسم الامتداد لا يقدر مساواة والغير
امتساوية ورسم اعداد معينة بينا لك بحيث يكون شتاتاً في الزيارات والاعداد

مرتبة عدم التماثل في مجموع زيادات غير متناهية في العدد ووجه الفيز عدد غير متناه لا لا يوارى
 يكون نسبة هذا المجموع في العدد الى ما كان من المجموع والاعبار نسبة غير متناه الى التماثل
 فيكون النسبة في العدد الى ما كان من الاعبار في نسبة غير متناه الى التماثل في الحكم المتناهي
 متناهية فيكون هذا العدد غير متناه مع كونه كسورا بين كاهن من ابي السابقين فان
 الاسرار الاول لا تلك ان النسبة المذكورة انما تكون محفوظة في كاهنات الزيادة
 وهو فاما من التحيا صريح في كاهنات متناقضة لم يكن نسبة ازدياد بعدد على بعد مثل عدد
 الزيادة وان اعبار فلا يبر من عدم تماثل الزيادة في عدد و عدم تماثل عدد
 الاعبار عند ذلك بعد عدم تماثل ذلك العدد حتى يلزم ان يكون فلا بد من فرض الزيادة
 فان ذلك الاسرار انما في الفيز في اوفيه الفيز ايضا لك انما ان مرتبة عدم التماثل
 عبارة من مرتبة موزونة حتى تتغير جميع الزيادة في غير المتناهية فيلزم ان يختلف بل على تقدير
 اي مرتبة فرض فيمور نسبة الاعبار في زيادات متناهية فيكون متناهي اول حلق كل
 نقطة في اي يكون نسبة المعدل الذي كنسبة اعدو الازدياد في نسبة المعدل نقص نسبة العدد
 وعلى ذلك قوله في الحكم الاربعة المتناهية في كل اربعة اعداد يكون نسبة الاول الى الثاني منها
 كنسبة الثالث الى الرابع فيقال النسبة الاولى على النسبة الثانية مثلا نسبة الثانية
 الى الاربعة كنسبة الاثنين الى الواحد والثانية نسبة الصغرى فكذلك الاول واما الاربعة
 متناهية منها فالاولان منها العدد اللاحق والسابق والافراد منها اما عدد الزيادة
 ولا يقدر اما عدد الاعبار الثلاثة والساقية ولا يتوجه عليها اوردوا على البرهان
 التام لا يخلو منسب النظام في توضيح ان النظام من معتزلة فيسب ان الاضواء الغير
 متناهية التي يمكن ان يكون جسم البها عند الحكم موجودة في كل جسم باستغفار

كل ما في طائفة من

المتناهية

العالم غير ان النسب وتفرده انما قد اجزاء متناهية من جسم فجزءها يكون حاسبا
 مع كونه مركبا من اجزاء متناهية فمطلوب حكمة راسية ثم نقول ان الزيادة جوهري و انتقاصه
 ليس بالزيادة والاضاوة وانتقاصه فمطلوب نسبة مجموع الجسم المذكور الى اقسامه كذا
 الاخر نسبة اجزائه الى اجزائه وما كان نسبة مجموع الى اقسامه الاخر نسبة متناهية الى
 متناهية فمطلوب ان يكون نسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء الجسم الاخر نسبة متناهية الى
 متناهية فثبت لان اجزاء كل جسم متناهية بالفعل وبما رآه بالعلمية واورد عليه
 ان كون نسبة لزيادة مجموع الجسم المذكور الى اقسامه كذا الاخر مثل نسبة مجموع
 اجزائه الى اقسامه كذا الاخر نسبة متناهية الى متناهية ^{لان} ^{الشيء} ^{الذي} ^{هو} ^{ولي} ^{من} ^{الشيء} ^{الميت} ^{المقدار} ^{بغير} ^{ان} ^{يكون}
 بضمية والثانية من القسمة العددية هما حيز متباينان فلا يتماثلان فقال الشارح ان
 هذا المنع لا يتوجه على الملازمة وفي هذا المقام لان كل واحدة من النسبتين منها على نسبة
 زيادة السعد الحق الى زيادة البعد سابقا ونسبة عدد الزيادة اللاحق الى عدد
 الزيادة السابقة او نسبة عدد الانوار اللاحق الى عدد الاربعة عددية اما عددية ^{الثانية}
 فقامرة واما عددية الاولى فلان السعد السابق واللاحق وانما من المقادير ^{التي}
 ان النسبة بينهما مقدارية لكن بالاعتبار طوله منها مركبا من زيادات مقدارية معلومة ^{العدد}
 كما ثبت راجعة الى النسبة العددية فتم الملازمة والمتوجه بالمنع فقامر غير صحيح غير
 لازمة ^{لانه} ^{لا} ^{يقتضي} ^{ان} ^{يكون} ^{العدد} ^{المتوسط} ^{بين} ^{العدد} ^{الاول} ^{والعدد} ^{الثاني} ^{من}
 الاعداد كمنه ^{بغير} ^{ان} ^{يكون} ^{العدد} ^{المتوسط} ^{بين} ^{العدد} ^{الاول} ^{والعدد} ^{الثاني} ^{من}
 ان لا يكون ^{العدد} ^{المتوسط} ^{بين} ^{العدد} ^{الاول} ^{والعدد} ^{الثاني} ^{من} ^{الاعداد} ^{التي} ^{لا} ^{يكون} ^{العدد} ^{المتوسط} ^{بين} ^{العدد} ^{الاول} ^{والعدد} ^{الثاني} ^{من}
 للملازمة لا يتقارن على الزيادة الغير متناهية لصغير متغيرا واحدا ^{الذي} ^{هو} ^{العدد} ^{المتوسط} ^{بين} ^{العدد} ^{الاول} ^{والعدد} ^{الثاني} ^{من}

والساقين والزيادة التي فيه منتهى الزيادة السابقة والاعاد والزيادة
 متناهية بعد تصديق عليه انه لا يشمل على الزيادة الغير امتثالية حتى يكون غير متناهية
 اختلف مجموع اعداد الزيادة المراد به في مجموع اعداد الزيادة الغير امتثالية
 كمنية ذلك العدد اي العدد الموصوف في ذلك العدد الموصوف ^{وجوده} وجوده
 اي في السعد الآخر يكون لا يلزم لان السعد المشتمل على العدد الغير متناهية ^{الزيادة} من
 لا يكون الا بعد افع في مرتبة عدم التناهي لكن في هذه السلسلة بعد يكون لذاته
 كل بعد فضاء من الاعاد والزيادة غير امتثالية تحجب العدد يكون منتهى الاعاد والسابقة
 فيكون الاعاد والزيادة متناهي في ذاتها متناهية كما بينا ^{منتهى} وكما بينا في السليم العلية وروى في
 كما عدد الزيادة امتثالية وغير امتثالية في بعد مع منع الشخصية وروى في
 الزيادة الغير امتثالية متناهية في بعد وقد يقال الاول ان لقرير القابل للعدد
 الداماني الايمان ^{لا} لا يفي انه لا فرق بين هذا المقرر ونقير الشيخ الا انه لا
 الاستدلال على ان كل زيادة وكل مجموع زيادة وقع في بعد فهو واقع في بعد اخر
 غير الخوكم كمن ^و وانه لغرض للنزوم تنافي السابقين عند ذلك السعد وعلية السعد اقول
 اولي من تقرير الشيخ والافاضل تقرير البرهان واحد افاض كل زيادة وكل مجموع
 زيادات ^{يعني} ان كل زيادة وكل مجموع زيادة وقع في بعد فهو واقع في بعد اخر
 فوقع من تلك الاعاد العرضية الغير امتثالية وحيد طائفة استدل عليه قوله اولم
 كمن ^و وانت تعلم ان منع المذكور غير ساقط بان يقال ان اراد ان كل مجموع
 زيادات متناهية وقع في بعد فهو موجود في بعد اخر فوقع في بعد اخر فوقع في بعد اخر
 منه بعد غير متناهية حتى يلزم ^{الاول} يكونه محسوسا بين الحاصلين وان اريد ان كل مجموع

[illegible]

عليه ان المتفرجة بخلاف احادة فانها حاصرة لجميعها فلا يلزم الاخصار ان اراد
 خطوط متوازنة لا يلزم الاخصار خط عرضي فم كما عرفت وان اراد ان لا يلزم الاخصار
 العبور السطوح المقررة فليس كذلك لكن لا كلام فيه ^{في} اقول لا يتم انه يعني بان السطح الغير المتناهي
 لا يكون الا مجموع السطح الغير متناهي المقررة فالخط العرضي الغير المتناهي لا يكون
 الا وتر يمر على جميع تلك السطح بحيث لا يبقى من السطح المذكورة سطح خارج عن ذلك الوتر
 واقعا بعده ولا شك ان مثل هذا الوتر غير ممكن التحقيق معناه نحن فيه او دخل في غير موضع
 خارج من احد طرفي خط من الخطوط المتوازية وفوقه خطوط متوازية امر خارج عن
 ذلك الوتر ومقررة لسطح فوق السطح التي يمر من عليها فيكون ذلك الوتر
 بين الخطوط المتوازية الغير متناهي وكذا بين سطح مقررة بها فيكون متناهي ^{على} اياها
 سطح متناهي ولا محذور في كونه وكونها محصورا بين احاصرين ^{السطح} باحاطة حد واحد
 في الدائرية والكرة فان المحيطين باحاطة واحد مستدير لسطح واحد كذا او حدود
 ابي ما فوق الواحد كما في نصف الدائرية ونصف الكرة والمثلث والمربع وفوقها
 متوازي كان منه البنية حاصلة في المحيط او في المحيط والامراد الاحاطة التامة لنخرج
 المتوازية فاننا على الاصح شبهة حاصلة للمقدار من تلاف في الخطين او للسطح من احاطة غير
 تامة فالهبة احاطة من احاطة الخطين للسطح زاوية مسطوية وكذا اياها المثلث المستوي على
 السطح من احاطة السطحين للوجه المتساوي زاوية محسومة كذا اياها البيت ^{المتساوي} اذا كان ^{المتساوي} متساوي
 سطح الى اذا كان متساويين بما يعني ان الهبة احاطة في السطح من احاطة خط او ^{خطوط}
 اياه لاحتاطة تامة يسمى سطحاً مسطحاً كالمثلث والمربع المرسوم على السطح في ^{الوجه} من
 احاطة سطح او سطح اياه كل يسمى سطحاً مسطحاً كالمثلث والكرة والمكعب ^{المتساوي} في موضع

التفصيل
النسخ اذا كان متشككاً في حكمه او ان كان متشككاً في حكمه بحسب اجتهاد من يات
خداوت الظرفان المصطلح والمجسم في اصطلاحهم انما هو الشك في النزاهة لا في المتشكك في
توجيه ان امراد بالمصطلح وهو معنى اللغوي بائكون التفسير للنسبة ويزاد بالنسبة
لنسبة الفرد الى الثاني فالعني اذا كان متشككاً منسوباً الى المصطلح ولو مجسم بائكون في
من اذاده اي حكم او بما فيقول الى النسبة الاولى بعد التوقف والمكتوب
حسب مبدئية رطوح تنقيحاً للمتنه فان كان الخطوط لم يلا لتقصار الشارح على
الاطح والمجسم التعليم في تفسير المقدار مع ان هذا المقدر مقدر وحاصل ان نسبة الخط
المعروف بنقطين النسبة في اصطلاحهم فلو علم المقدار لادخل الخط ثم من التفرع
مانحاً ولا يندفع النقص بارادة الاطاحة التام لما يشير اليه ولا كيدي في اي شاع
فمن كماله بناء على ان يراد اليه اخاصية صالحة في المحاور دون المحيط ولذا غير
لوجه التعريف بنعيم اليه الله احاصله في المحيط والمحيط عليهما فينبغي التعرف
لكن لا وجود مستقر فلا يوان له نسبة حتى يتحقق بها معاً وتباج التي خصص مقدار
بالقار بما احاط به لان الشغل من ذلك المحيط لا اليه احاصله بالادالة لنفس
الا بين يلزم ان يكون شغلاً عنده وهو ما يات في الاصطلاح فينقص الطور سواء
كانت من ان عرفت النزاهة بانها حاصلة من الخرافات فينبغي ان كانت من مفهوم
لان عرفت بالوجهين متفرعين كانت من قوة المذهب في التقديرين لا بد من
فانما الامور في انما كانت في بعض الالتماس من موزون على تباين جميع
وسو لم يثبت بالنظر انما في السبب ان الحكم في شغل حتى يندفع ما في قوله
قال المولى ان يندفع على خلاف اليه الثانية بالنظر في ذلك وانما لم يقل في

لم يراه اذ يمكن ان يثبت تناسلي الجسم في جميع احياء الفيزياء يمكن ان يكون زاوية
 اشكلت الى جانب التناسلي والفرجة الى جانب يزرع انهم انهم غير متناه وكذا انهم وهم
 فثبت متناه في جميع جهاته فيكون متشكلا فصح التفرع على الشكل والاحتياج الى التعميم
 لكن انهم لم يفرض بهذا التقرير فالتعميم اولى والنب لتقريره الاعلى هذا المقدار
 على الاعلى هذا القدر يعني اليه مطلقا سواء كان شكلا او زاوية اذ كلاهما محتاج الى
 القابل لا الشكل كخصيصه وانما ذكر لفظ المقدار اربابا بالما ان يكون الجسمية اي معلولا
 الجسمية المطلقة هي طبيعة نوعية مع قدرات الكلام في نوعية الصورة الجسمية فتذكر
 لكن احواله يعني ان احواله اللازم من تجرد الصورة الجسمية على قدر كونها على قابلية
 عدم الاختلاف النوعي اي اتفاق جميع الام في شكل واحد هي بل انصار الجسم في شخص واحد لان
 اشخاص النوع بدون مدخل المادة من استحيلا عندهم ولهذا كان نوع كل واحد من العقول
 مختصا في شخص واحد على قدر كونها على فاعله انما هو عدم الاختلاف النوعي اي اتفاق
 جميع اشكال واحد بالنوع دون شخص فلو كان ان يختلف اشخاص من جهة تعدد القابل على انه جنس
 الفيزيائي اتفاقها في شكل واحد شخصي بل انصارا في شخص واحد لما كان تعدد اشخاص النوع
 من غير تعدد المواد وانما يتناول كل واحد من اللوازم باطل فكذا الملتزم في مسأكون
 اه اي في الطال الشق الاول كما ميايك بيان في لان ماسون لوائح المادة انما هو
 القبول بمعنى الاعمال التجرد لا مطلق القبول والافاضة لتحقيق في التجرد الفيزيائي
 يقال في وجه النظر ان اللازم على قدر شكل الصورة الجسمية المتجردة انما هو كونها قابلا
 فاعلا لا فاعلا ملازم متنوعه لما من لزوم شكل جميع الام شكل واحد وانما يعني
 الفاعل في الكلام اخبر من الاصابع البسيطة والكان واحد وهو الطبيعة لكن القابل

منها مختلف ومواد الكل والجزء فيجزان مختلفا احكامها باختلاف القابل
هذا القدر لا يبرهن في عدد الالهة والاشخاص من الصورة عليه على تقدير خبره
يتوجه المنع على انلازم عدم امارة منها حثيد فلا يختلف اشكالها وانما هذا
فموجب من السيولي لما ثبت في فصل اثبات السيولي من غير دور في
كما قال النعمان مستبدل في ان يتبدل الاشكال في النعمان الضمير لا قبل من القائل انما
مقتضى ما يكمل العجل الصيغ ندلولوا في فنكون فانه للافعال لم يتوجه هذا النظر وكفى في
امطر اذا لافعال الضمير من فضايل المادة لكفى ان اقره يعني لكفى التشكل من تدبر الامر
للزوم امارة ولم ينج اثباتنا الى معان التشكل في كل حديد فلا والله الى ان يكون
الان في القول النعمان في الدلالة على فنون الاعداد الذي هو من خواص امارة كمال
القول يعني الانصاف فحق في امورات الضمير بدون الاستعداد وانما اخضرت
لما يتوهم ان منها امالا لا يباو هو ان يكون ذلك كل معلولا لامر ما بين للصورة
ووجه الدفع ان المراد بالمعارض منها الامر اسفار اي يمكن النزول كما كان
بالصورة قتاله او مابا في شمل الثالث للربع احسبته مطلقا اي مطلق الصورة
اعلم من ان يكون محبرة عن امارة او مفترضة معها واللازم منه يعني لا يلزم منها
تشكل الصورة المحبرة من امارة لفي انتمى في انتمى اقترانها مع السيولي يكون انما
وانما يلزم منه امكان تشكل الصورة المطلقة لفي انتمى وانما ان تكتب من سيولي
الصورة وهو كما يجوز ان يكون للصورة مطلقة فردا ان فرد محبر عن امارة وفرد
مقارن معنا فيمكن تركيب الصورة مطلقة من امارة في ضمن الفرد الثاني والثالث
ولا يلزم من امكان تشكل الصورة المطلقة انما انتمى انتمى الفرد ما يستلزم يكون خلفا

لان عارض الطبيعة المطلقة يجوز ان يكون لازما للشخص مجردا فلا يمكن زوال ذلك العارض
 ولا زوال شكل الشخص المذكور حتى يلزم امکان لشكله ان يحل افر فيلزم منه السوي في
 احببته المخصوصة الى الشخص مجرد عن المادة فلا يلزم منه شيء لعدم تحقق الشخص
 مجرد في جميع الاماكن فلا يلزم الاداء لعدم امکان زوال ذلك الشكل عن هذا الشخص بناء
 على كونه معلولا للشخص اللازم له فلا يلزم الثاني السند في وجوبه في الدين وان
 الشكل المخصوص العارض للصورة احببته مجردة عن المادة كحماران علمته تلك
 الصورة المخصوصة ولا يلزم منه الاشتراك في الاسم مجردة عن المادة في ذلك الشكل ولا
 دليل على استحالة فلفهم ان يقول ان هذه الاماكن مشتملة على المادة وان لم تكن متعلقة
 واحد كمن يجوز ان يكون بعض الاجسام مجردة عنها وشكله الشكل واحد فلم يثبت السوي
 لازمة للصورة كما هو المدعى في هذا الفصل ولا امکان الزوال لان المفروض ان علمته
 الشكل المخصوص انما هي نفس الصورة مجردة لا امر عارض لها على تقدير التجرد بما هو
 هذه الصورة فقط ولا يمكن زوالها حتى يمكن زوال الشكل نبرها فان مدية
 الصورة يمكن ان يجازي بان هذه الصورة مجردة وشخصها يجوز ان يكون مجرد
 الوجود والنعين بان متعلق فعل الجاعل مرة لطبيعة الصورة مجردة فجميعها موجود
 ومتعينة بنحو من الوجود والنعين فتصير شخصان متعينين بها جعل افر فيجعلها موجودة
 بنحو آخر من الوجود والنعين فتصير شخصا افر وكذا افر الصورة معقول للكون الصورة
 مجردة متعدي الاشخاص على قبال مدية ليقول ان العقل نوع حقيقي والعقول
 افراد شخصية لم توثق ان الوجود والنعين عن امة في امكانها مجردة
 الواجب لم يكن هذا التصور لكن لم يقل به احدنا ما عندي وانما عند الحق لا تصور

الاشراقين

ولا يجد تحقق المادة لا يخفى انه متصور بدون تحققها الفيزي كما عرفت وكما سنبين
التقابل لموجود السعد السجود في الخارج والابواب السجدة المختلفة في الكم افراد لمفهوم كما
انها اعتبار لمصادقة فالحال اه يعني ان اللازم اعتبار على تقدير كون الصورة
سجدة على الشكل انما هو انتفاء التعدد في الاحكام لكن المصريح جعل لازم ذلك الانتفاء
تا ليا مترتبا على ذلك التقدير اعني اتفاق جميع الام في الشكل لقائه للام لازم مقام
المنزوم للتوضيح نداء انت تعلم ان اللازم لانتفاء التعدد انما هو الاتفاق في الشكل
الواحد الشخصي والنظر ان مراد المصريح هو الاتفاق في الشكل الواحد النوعي وليس
يلزم له او الفاضلان المختصان مع يعني انها اعتبار الصورة سجدة وقطاع اعتبار
امادة كميت حيلة التلطف باقتراحها مع امادة كالحرام والكميات مباد لانظافيتها
النظر بابداء انما لا ترتب يلزم منها اقتراحها بالامادة فوقعها بما بر اعني هذا
معناها فان الوضع مقول بالاشتراك اه اي بالاشتراك اللفظي فان الاشتراك
معنوي غير مقول منها لانتفاء القدر مشترك بين المعاني الثلاثة وتبي ية معلوله
للمستبين في ذلك مقدار البزوت به في محبت المقولات العشر وهي سبعة حاصلة في نسبة
الي الامور الداخلة والخارجة كانه حاصلة بالقيام والقعود مثلا والسيوي
هنسوي التي لم يتحققها فيه قيد به احتراز عن السيوي السجدة فانها على تقدير وجود
الاعمال حالها باتيكون متقسمة في اجزاء اثلثة او اقل ان العقل لا يحكم في عالم التقدير خبرا
في التحاليل المراد ما هو بالذات مع يعني اتفاق المراد ما هو ذو وضع بالذات في ابطال
التفوق منه درجة تحت يبقى احتمال كون السيوي ذات وضع بانعكاسها على ابطال فلزم
التفريق ويمكن ان يجاب حاصله ان لطلبان الشق الثاني ظهر فلا حاجة الي التوضيح

لذات
بالطاهر وذلك لان السوي لو كانت ذات وضع بالغير فذلك الغير لا بد ان يكون ذا وضع يا
لا متنازع فتق ما بالوضع بدون ما بالذات ولا شك ان ذا وضع مطلقا ليس بمواد
صيانا فيكون مفرد مع الصورة وقد فرضت مجردة عما يعتد به يمكن ان يقال
منع على لطلبان اللازم امتار اليه قوله وهو محتمل شدا بان لطلبان التداخل محتمل
لوجبهين وكل ما منتف فيما نحن فيه اعني تداخل الخطوط الجبرية كما فاضله لما كان
ان يقول انه تداخل الجواهر وهو لطلب مطلقا وهو لقوله واما الحكم في الصورتان اي الصورة النوعية
في متاخره في اي المتشاورين بخلاف الاخر اقبين فان الجسم عندم نفس الجواهر المتصل اسمي بالصورة الجسمية
وليس جوهرا في سموية المتشاور بالسيوي واما الصورة النوعية فهو عندم شيئا من صفة
نوع متميزة لما فيه من النوع الاخر فالاولي ان يخصص في جواب هذا المذكور حاصله ان
الخطوط الجبرية المتخيرة بالذات كمالا ر اليه قوله لان كل بالوضع بالاستقلال فان
الوضع بالذات مستلزم للغير بالذات وتداخل الجواهر المتخيرة بالذات محال مطلقا
في جميع الجهات بيد جهة العقل واخصار لطلبان التداخل في الوجبهين المذكورين مهم اذ لا
فرق عنده في الصورتين اه اي لا فرق عند العقل في صورة وقوع التداخل بين
وفي صورة وقوعه بين الجواهر الاخر المتخيرة بالذات فاذا جاز فيا جاز فيها وفي الخلاص
يعني ان تداخل الجواهر المتخيرة بالذات محال لعدم لقاء الامتياز في متداخلين كمالا تداخل
الاعراض فانها تميزان باعتبار المحل كما في تداخل السطحين وتداخل الخطوط الجبرية المتخيرة
بالذات كالسيوي والصورة فانها تميزان ان محب حقيقة تما وكذا التداخل بين الصورة
والنوعية لكن يرد عليه التداخل بين الجسم الطبيعي والبعيد المحرر على مذات الاشياء
لتخيرة بما بالذات الا ان لقدرانه في الحقيقة تداخل بين الجسم التعليمي الذي هو عرض والبعيد

الذي

الذي هو جوهر عندهم الذي يسمونه ابي لذي الاطراف والاضافة الى المضمون قبل الاضافة
انما يعرف ذوالفضل من الكمال ذوده بعين الجواهر المتغيرة اي بالذات وهي
الجوهرية والذاتان هما طرفاه ونها الجواب مبني على ما هو التحقيق ان الاطراف
امور عديدة ويكون ان يجاب سنة يفرض وقوع خط جوهرية بين خطين جوهرية جميع
الان لا يجزي على الطالة الاعلى تقدير التعدد فلانها لو كانت سطوحاً والعلامات
والغدر الغدر وهو محال ولذلك لم يقرب به المصراع وكل جسم في معان لا القيمة
الركب من السوي والصورة من بدء الفطرة والكان جماً غلاماً او غير لكن
السوي مقتضته بالصورة بعد التجرد يجوز ان لا يكون جسماء ولا يكون غلاماً المكان فطال ان
اللازم لا نقول ان طبيعة التركيب من السوي والصورة يقتضي اجسدية مقتضته للتغير
والنفرة بان التركيب من بدء الفطرة يقتضي اجسدية وخير لا التركيب الطاري محذور
يجوز الطبع السليم لتساوي جميع الاحياز في اي تساوي مستباني الفناء مع
النظر عن مقارنة الصورة الى جميع الاحياز لعدم الصورة المستلزم لعدم الصورة النوعية
المنقضية بخير دون خير وصلاتها بنفسها جميع الصور وفيها ان السوي بالنظر في ذاتها
والكان متساوي النية الى جميع الاحياز لكن العلم بعد افتراض الصورة المستلزم
لافتراض الصورة النوعية ضرورة استحالة وجوده بدون النوع فلا يلزم التسوية
مخرج كون الصورة النوعية مرجحة حينها هي مرجحة على تقدير التلازم لان مرجحها
الفاعل خارج الى ما انحصرت السماوية في منع قيامها بغيرها فيكون طبيعة النوعية
على تقدير الافتراض الخارجي الغير مرجحة له خير دون غيرها في انحصارها من النوعية
بالافتراض ان ارضها غير مسموح لا متناه وجوهرية من سبب حقيقة في السوي اذا كان

حاصل ان كون السوي متأثرة انما يصور بعد تصوير رتاجها باقتران الصورة و
 تخير معين فتاثرها متأثر عن تخيرها وخصيصها بالوضع فقبل تخيرها وافتراقها بالصورة
 يكون مجردة عن المؤثرات المرجحة فلينزح الترجيح بلا مرجع عند تخصصها بالوضع دون
 وضع وخير دون خير ^{ولا يخفى} انه مبني على ان المحذور حال التجرد لا يتاثر بالانوار
 احادته وهو منقوص بتعلق النفس ببدن دون بدن فان استعين بان النفس ^{الصلابة}
 بنفسها بالمقارنة اليدين فقدت الانوار احادته عورض بان السوي المحجزة حال
 التجرد الغير بنفسها صالحة لصيرورتها ^{حسما} واللام يكن سوي فيخبر ان يكون متأثرة من
 المؤثرات المرجحة لهذه الصلاحية فلا يلزم الترجيح بلا مرجع ^{واعتراض عليه} يعني
 يلزم الترجيح بلا مرجع لواقتران السوي المحجزة بالصورة وهو لم لا يجوز ان يبقى
 السوي محجزة داما لاقتضا وطبيعتهما النوعية لذلك فلا يختص بالوضع والاخير
 يحتاج الى مرجح ^{واضح} تفسيره طائفة الا القوة والاعتداد اي الا الجور الذي منه
 قوة صرفه واعتداد محض وليس بالنظر الى ذاته فعلية من الارضا فلا يتوهم انه يلزم
 وان يكون العرض حقيقة المحذور ^{للمحال} وهو الترجيح بلا مرجح لكونه في خير دون خير ضرورة
 استحالة كون الجسم بلاخير تقدم الصورة على المادة في الوجود اه فان ^{مبهم} ما دام
 لا يصلح الوجود فيكون نسبة الوجود اليه متأخرة في نظر العقل عما هو متعين بنفسه معين ^{غير مبني}
 الصورة ^{فما} بما يصيراه وهو البحث عن احوال الموجودات النفس الامرية والسوي المحجزة
 ليس منها فاما البحث عن احوال الانباني ^{لقرنتهم} غير محيد اي غير نافع لان احتمال التجرد
 عن الصورة بعد الاقتران ^{الفرق} باق بعد كماله الشارح فلا ثبت التلازم ^{فذلك}
 المكان الفعلي اي مجموع المكان يعني ان طبيعة الهوى والنار يقتضي اخير العلوي ونوبا

الفوق مطلقا وطبيعة الارض والماء اخير الفعلي ونسب الترتيب مطلقا فاختصاص الهواء كجزء
من العلوي والناظر كجزء اخر منه واختصاص الارض كجزء من الفعلي والماء كجزء اخر منه ترجيح بلا
مرجح ويمكن ان يقيم انه يجوز ان يكون طبيعة كل واحد منها مقتضاها الجزء الذي هو فيه مخصوصه
لا المطلق ولخير العلوي او الفعلي والظاهر ان يقيم اختصاص مجموع الهواء لمجموع مكانه
ومجموع النار لمجموع مكانها والكان بمقتضى طبيعتها لكن اختصاص جزئيه منها كجزء دون
جزء من مجموعي مكانها ترجيح بلا مرجح وكذا اختصاص مجموع الماء لمجموع مكانه ومجموع الارض
بمجموع مكانها الفيزيائي والكان باقتضاها طبيعتها لكن اختصاص جزئيه منها كجزء دون جزء
من مكانها ترجيح اخر بلا مرجح وليس خبر من الاخرى وطبيعة مخالفة خبر اخر حتى يكون
مقتضياتها مختلفة فيندفع المحذور لكون كل من العناصر تشابه الاخرى ويمكن ان
يجازى عنها الفيزيائي بان يجوز ان يكون طبيعة كل واحد من العناصر مقتضيه التميز على نحو مخصوص في جزء
مخصوص من اخير العلوي او الفعلي فاستقر في ذلك الخبر من اخير الكمال على ذلك نحو
واختصاص جزئيه خبر من العنصر الفعلي كجزء من المكان الفعلي من لوازمه فلا محذور
او قال مبتدئ مع منع منه على لزوم التراجع بلا مرجح مستندا بان يكون المرجح بصورة
غير الصورة النوعية او حاله اخرى اقول في اثبات المقدمة الممنوعة حاصله ان
كون الامور احادنه مخصوصه لا يقصور الا في الام التي هي حادثة كما ان سم الذي هو جزء
للعنصر على كماله الذي في التوز كخصيه امر حادث كجزء من المكان الفعلي لذلك العنصر
الفعلي وتخصيه هذه الحوادث كحادث اخر من احداث والادنياع والماضي الهولي كجزء
التي هي قديمه وخالته عن هذه الامور فغير مقبولة وانت تعلم ان القلام في السوي
التي كانت محذرة في نفسه ثم صار حاسبا باقتراح الصورة وتخصيه كجزء من خبر

تباين الاحداث حينئذ مفعول قطع انعم غير مفعول انما هو تخصص السوي البجدة لصورة
صورة تباين الامور المحاذية لكن لا ظلم فيه كما ان شديدا بعبارة انما في المنع غير منقطع
ثم قال اي ان السوي المبتدئ ان الاستناد لغير الصورة النوعية انما هو انما ان الكليات
لزوم الترجيح بلا مرجح في السوي التي هي جزء لسوي العنصر الكلي المايوي في نفس
الكلي متبدا اقترانها بالصورة لغير نوعا معينا فخصها بغير دون خير حينئذ هو الصورة النوعية
ولا يحتاج الى تخصيص آخر وجواب عن معنى الكون الصورة النوعية مخصصة كغير مخصوص
غير حاجة الى تخصيص آخر في التخصيص هذا الخبر مسلم لكن يجوز ان يكون الصورة النوعية مفقضية
مقدار صغير لا يكمل المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى امر اخر لان تخصيصه بمقدار كبير
يكمل مكانه والا يلزم الترجيح بلا مرجح لاجل هذا التخصيص فذا وبيان هذا الجواب مخالف
لذات المناظرة فان المقياس منقسم متساو فلا يكتفي التمسك بالجواز وكفى المحذور
اذله ان يقول ان الصورة النوعية كما انها مخصصة للسوي بالخبر ذلك يجوز ان يكون
مخصصة بمقدار الكبير الذي يكمل المكان الكلي فلا يحتاج الى تخصيص آخر واما
كون شي واحد مخصصا بتخصيصين بين ولا بين وما اشعر امصر اي صار امر
ذا شعور بان ما قاله المستدل ان السوي لو كانت مجردة فبعد مقارنة الصورة لا يكون
في خير معين مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز واللازم باطل انه ترجيح بلا مرجح
المعزوم معارض بان خبر من مماء مثلا لو صار متقلبا الى المواد فتعد انقلابا اليه لا يكون
في خبر من اخره المكان الكلي للمعزوم مع تساوي نسبتها الى جميع اخره وهو اللازم باطل
ترجح بلا مرجح فكذا المعزوم فكل من ان لا يكون السوي اما في قبل اقتران الصور البجدة
مجردة عنها ومخلاف ما قدر عندكم مما هو بكم فهو جوابا عما يمكن ان يكون هذا الا

نقصا على وليهم بلزوم التخلّف كما فرنا واصل النزاع الفرق بان سويي لما قبل مقارنته
الهيانية كانت ذات وضع فالوضع السابق صار مرجح للوضع اللاحق بخلاف السويي المحرر
عن الصورة الجسمية فانها لم يكن لها وضع والاخير والاصفه امر حنيد فيلزم التخرج بلا مرجح تقعا
بافضل الشارح فتدبر وهو الايمان في القوايا الفاعل المختار يعني ان لية الذات مختلفة الى
اقتضاء الطبيعة النوعية بان يكون لها نوع مدتها في ترتيبها عليها لا بما في ثبوت القاعلة مختار
عند من يقول ان الله سبحانه لا يفيض الكمالات الذاتية على شيء من غير اقتضاء واستحقاق
وسريع من تلفا ذات ذلك الشيء لها فان نسبة قدرته الكاملة الى جميع الاشياء وجميع الكمالات
متساوية فلو شاء جعل الخزن والخبث في الكمال والذهب والفضة مردودا للشيء
الكمالات والانوار على حسب اقتضاء طبائع الاشياء كما هو مقتضى الحكمة الفاعلة ولو افاض من غير
اقتضاء واستحقاق طبائع الاشياء كان ترتيبها بلا مرجح وهو مما شان الحكم المطلق نعم
لو جعل اقتضاء الطبيعة علته نامة لترتيب الانوار لكان متافيا لثبوت الفاعل المختار للشيء
فيه فلا يتبدل اثبات الصورة النوعية على هذا المذهب بل هذا المذهب هو المروج لاثبات
الصورة النوعية المرجحة للفاعل في الجوارا فيردون انهم من جواز الترتيب بلا مرجح في قاعة
الحكم المطلق واثبتوا عدم ارادة خرافية وقالوا انه غير يفيض اي اثره حتى لا يتبدل على
اي شيء بناء من غير اقتضاء ونرجح من جهة ذلك الشيء ومن غير حكمة وترتيب مصلحة على اقامة
ذلك الاثر في ذلك شيء فيفسد على مدته يا اثبات الصورة النوعية واثبتا لثباتها
ان يقول ان الله تعالى جعل الحركة مرتبة على التركيب والهيمنة على القوفا والسرودة على
القوفا ترتبها القوفا من غير حكمة ومصلحة ومن غير خفاف واقتضاء طبائع
الاشياء ومن غير امكان ما خافنا ثابته في ان مقتضيه لثباته لا ينفك عن

انه سبب بعينه يرجع على اهل الحق فانه وان قالوا ان تقايق الاشياء ثابتة لكنهم قالوا ان
 حقيقة في جميع الاشياء وانما هو ارادة الله سبحانه اذ قال بقها فيه وعليهم للاجابة الى اثبات
 افعالهم عندنا انهم قالوا ان اهل الحق انه لا طبيقة عليه ثابته الا انما بل لا يثبتة مخصوص
 الا انما ترجع بهما ونقض عليها كانه تلك الاثار دون غيره با على ما هو ان اهل الحق المطل
 ليس له دخل الا في الاثار فانها من ذلك من هو ثابتهم التوشيعم الباطل وان المعجزة
 القسمة كذا هم من القاموس ومن التشكيلات مع لفظة بلزوم التعلق حاصل ان اختلاف
 الاعراض في الاحياز لو كان مستلزما لنقض صورة نوعية مختصة للخصوص دون عرض
 دون خبره فيكون اختلاف الصور النوعية في الاحصام الغير مستلزما لنقض امور مختصة
 بصورة نوعية دون اخرى وسكذا الكلام في تلك الامور وهو مع لطلانه مخالفة ما قرر عندكم
 فان احبب الاختلاف الصور النوعية انما هو لا اختلاف الاستعداد والقوا بل من
 الى مختص انما هو بان اختلاف الاعراض في الاحياز الضمور ان يكون لهذا الاختلاف
 فلا حاجة الى اثبات الصورة النوعية واحبب محصل الجواب ان الاعراض لا بد لها من
 مبادي جوهرية داخله في جسم النوعي قطعا للتسري في انحصار واخترازها عن وجودها بالعرض
 بدون ما بالذات فخلات تلك المبادي المسماة بالصور النوعية فانها لما امتنع وجود
 الجسم بدونها فقد علم انما افرار حقيقة بالنظر الى طبيعة الجسم النوعي فلا يحتاج
 الى مختص اخر فان احتمال التوهم طارئة بدون افرارها بالاختصاص كما كان في ذلك
 عند مجرده اه فليفت ومرتب ومعني ان السبب مقتضى السهل الكمال اما عند عدم
 التقا بان عند مجرده وامقتضى لمرده الى مكانة الطبيعي عند عدم التقا بان عند اصا
 الى اغير العلوي القوة التقا وامقتضى لوضو الطبيعي الذي حال خلوه عن المواقف بان

نذكره بالكل القسري كما ذكره المصنف في الاستطيل مثلاً وذلك مقتضى مبدء النار
على الماء ولا ينفع عنه كمال النظر إلى طبيعة الماء لنفسها من غير واقعة إلى تخصيص قوله
ومبنيان مع حاصله ان النوع الواحد قد يترتب عليه اثار مختلفة مندرجة تحت ثلاث
تباينة ^{بعض} عندكم الا صورة نوعية واحدة فان استتم هذه الاثار التي تلك الصورة فهو
ما نقر عندكم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان استتم الى صور متعددة فهو مخالف
الاخصار الصورة النوعية في الواحدة وعدم اقتران المادة الواحدة بصورتين متعددة
قوله منوع جوهري مع اشارة الى ان الاختلاف انما هو في الصورة النوعية بالمعنى ^{المصطلح}
اما الهيأة الوضعية المختلفة لكل نوع نوع بحيث يميز بها الانسان مثلاً عن جميع ما عداه فهو
بديهي لا سبيل لاحد الى الخارجه قوله والرواقين مع الاقربين لان الرواق هو البيت مع
كانوا يرتاحون في بيوتهم لتصفية قلوبهم فتصير صافية ذات اشراقات لونية يدركون بها
ما شاؤوا من غير مؤنة الاستدلال استمر من الامم قوله بقرينه ان مع انما العارح
بقرينه دليل مصرح استبقاء للشقون التي تركه مصرحاً كما لا يخفى على المستبر قوله ليست واجبة
لذا انها مع ليست واجبة الثبوت حلاً بام باعتبار نفوذات تلك الاصاب كما شان
الاتقيات في ثبوتها للذات ليس المراد انما ليست واجبة الثبوت حلاً بام باعتبار
نفس الوجود بالذات اذ انتفاء الوجوب بعد المعنى لا يلزم الثبوت في محل المبدء فلا
يستقيم التفريع قوله فلا يختلف اثاراً من غير تحقق مبدء في ذات اثاره وعلى تقدير
ثبت المصطلح قوله عن حقائق تلك هيئات اي عن مقالق النوعية قوله فتكون صور
اي جواهر لا اعراض لان خبره الجوهري قوله بل هو لا يسبون عطوف على قوله يتبعه الجواهر
حسب يسبون هو لا رفاهم قوله في رتبهم نوع مع المراد بالعلم هو الطبيعة النوعية من

ثاني اثبتوا بالدليل ان العقول عشرة كما هو مشهور او عشرة وان كما قبل فكيف يمكن
لا شرقيين العدل من هذا الامر صبر من حتى يصح ان تلك النوع من الانواع الكثيره
الغير المحصورة رايًا على حدة وحاصل الدفع انه لا دليل له على ان العقول في السلسلة
الاولية ليست الا عشرة او عشرة من حتى لا يصح القول بان تلك النوع رايًا على حدة واما
سلسلة الطولية ان يصير من انواع عقل ثم من هذا العقول عقل آخر وهكذا وبالعرضية
المعكولة الصادرة عن كل عقل عقل على الترتيب ويبرر على هذا الجواب ان الصادر
عن كل عقل ما عدا العقل الاخير ليس العقل فذلك والافلاك ما كانت لتعتمد على العقول
عشرة فتم احصاها على قوله ولا يلزم ان تاخذ الافلاك مع وحاصلة انما لان
الصادر من كل ما عدا عقل الاخير العقل والفلك كلها ما من اوال السلسلة ثم لا يجوز
ان يصير من الواجب عقل فقط ثم من هذا العقول عقل آخر فقط وهكذا الى ان تنتهي الى
عقل يصير عنه عقل فذلك كلها ما من من هذا العقول عقل فذلك كلها ما من من هذا
الى العقل الثامن من هذه العقول فيكون الافلاك تسعة والعقول عشرة وعدد انواع العالم او
نفس السلسلة الاولى الى مبلغ لا يعلم عدده الا هو و يصير من بعض ما في هذه السلسلة او
كلها عقول اجسام فلكية وعنصرية بسيطة ومركبة اشرف من الارض والارض من الارض
ويسمى هذه المعكولة بالسلسلة العرضية كما في شيخ الاشراق ولا بد ان ينفق من انما
من دلائل تطوع وما ذكر في الالهيات فهو غير صبر من عليه قوله ومن له رتبة الابداع ورتبة
النوع قوله لا يقهره اي لا يغلبه علو اجسام ولا يكون مكملة كما يكون مكملة للنفس فلا يكون
النفس رب النوع قوله والذي يميزه بجزء كبيره الدليل في الصغرى مطوية وعام
رب النوع بجماله وجوده وكل من هو محصل لوجود النوع لا ينفذ في كماله لغيره عرضية

قرب النوع لا مفيد بها ميا وكل نفس مفيد بها قرب النوع ليس قوله وذلك لان مصدر
مع قوله متبادر والضمير فيه راجع الى المصدر وكذا قوله وجوده وخيره قوله بالحجم حاصله
مصدر الانا احيائية والكان قايما بالاصحاب وموجودا ميا وهو مسمى بالصورة النوعية
الطبيعية لكن لا يمكن ان مصدر عنه اثر الا بتوسط وضع مخصوص بين الجسم الذي قام به ذلك
المصدر وبين المصدر الحقيقي الذي مصدر عنه الاثر حقيقة اي لا يجوز ان المصدر عنه اثر الا
بان يكون الجسم الذي فيه الطبيعة وسط بين المصدر الموتر وبين جسم هو متاثر واذا كان كذلك فلا
يجوز ان يكون الطبيعة موتر في الجسم الذي هي فيه والا لزم ان يكون ذلك الجسم وسط بين
وموتره وهو محال فلا تكون الطبيعة موتره الا في جسم اخر لا في الجسم الذي هي فيه لكنها لما
كانت وسط في التأثير وشروط القبول الاثر عند القوم موتر في اي الطبيعة ماسميا
ولا يخفى ان امضا مسمدة وحدانية لا يحكم بها البرهان فالقول على ما لا يكون بل انما
قوله القوي المنطوق من الانطباع اي مبادي الانا بقوله المنطوق من باب التفضل اي الجسم
الذي هو متاثر تلك الطبيعة انما يقع تلك الانا اي الانا بوجه ساطع الطبيعة فاذا تم
استدراجه اثره فانه راسخ على ذلك الجسم باذن الله سبحانه قوله واذا تأملت تأنيديا سبق
حاصلنا انما نتكلم بالبدية ان بعض الانا مقدم على بعض الترتيب على الجسم فلو كانت
كافية في كونها مبدية لها لا تمنع ذلك ووجب عوارضا وكذا النفس بالنسبة الى الكلمات
الحاصلة لها فلما انما بالافراد باليت لمصدر فكذلك الطبيعة قوله لو يد ما نحن بصدره اي عدم
الحاجة الى اثبات الصورة النوعية فانه لما ثبت من كلام ان فاعل الانا هو موجودة في جسم
طبيعية ذلك الجسم فليجوز ان يكون طبيعة فاعلة للانا موجودة في جسم اخر لمجاز ان يكون
عوضا لبعض الجسم موتر في جسم مبادي كناية جارية النار في حرارة الحديد وحرارة الحديد

احراق الثوب وحسب الحاجة الى امر جبري في حبه يكون مبدل الانوار موجودة فيه في
غيره يجوز انشاها في امر عرضي كما فصلت في روح قوله ولا انقلابا يعني لو كان ذلك
مقوم للحكم محلل للمبري فكانت المبري منقولة بالخذل في صفة الكون والفساد
استحال بقاها في الشخص بعد انقارها من غير اللزوم فكذلك في قوله في اول الامر
حاصل المنع ان يكون في النوعية مقومة للمادة وقوله انقار المادة منع على قوله
فيقوم ويجوز ان يكون ذلك المخصوص في قوله في تبدل الصور اي الصور اجمعية حاصله النقص على
دليل القابل لميزوم التخلف في الصورة اجمعية قوله ثم ان حاصله النقص على دليل
جبرية الصورة النوعية لميزوم التخلف في الشخص خاصة قوله مع ان النقص في الشخص
اقوي وانما اه اذ لم يحصل اجمعي بالصورة النوعية لا يحصل الا بالامر على سبيل المثال
بين الافراد ولما حصل اجمعي النوعية بالشخص خاصة يحصل من حيث حقيقة في معنى
لعدم الابطام والاشراك فيها كما لم يحصل اجمعية مقومات وصور النوعية الطبيعية
بل يجب ان لا يحصل اجمعية الا لثانية الغير مقومات للطبيعة النوعية وصور
مليزم ان يحل في المبري صور ثلثة اجمعية النوعية والشخصية وهو خلاف من ذهب
بما ذكرنا من مفتوح اما مجرور حذف اجماعه قياسا وتعلق بالبحث اي مانه في امر عرضي
اجمعية فتألف كانه قبل كل طريق البحث منها يقال هو انه في قوله واما ثانياً حاصله ان تعريف
المجرب للصديق على الصور النوعية للمركبات فان كانت جواهر التعريف غير جامع والكمالات
اعراضا لبقية المركبات العنصرية كالان ان مثلا لا بصورة نوعية لا بناء جبر منقول وانما
قلنا في معنى ان الصورة النوعية لها عنصر بسيط كافية في تقوم مادة منفردة بجميع الصور النوعية
يكون كافيا في تقوم مجموع المواد الموجودة في المركب لبقاء صور البسيط العنصرية في

صنف مركب الفيزيكا كما هو مندهم وان لم يكن محسوسه لصغر حجم وغاية تمامها ليس بمبعض قوله قال لا
 يعني ان الصورة النوعية لكل عنصر والحالت كافية في تقوم مادتها بالانفراد بالكن مجموع الصور
 لكانت لجميع المواد المحروضة لينة وحدانية لحوار اختلاف الاحكام بين الكل واخر فلا مركب
 الوحداني من صورة وحدانية اخرى هي الصورة النوعية للمركب قوله قلنا ع يعني سلما ان
 المركب الوحداني لا بد له من هيئة وحدانية لكن لم لا يجوز ان يكون تلك الهيئة عرضية الا
 العارضة لا خيرا السرير الامرا جبره يا صحتي تكون صورة نوعية اصلا حقا قوله لمهية الام اي
 لمهياتها النوعية قوله بتغير بتغير ما جواب ما هو مع الظاهر ان المراد بتغير جواب ما هو ان الذي
 كان محمولا على الجسم قبل التغير لا يكون محمولا عليه بعده لا في اجواب ولا بد منه كما ان جسم
 مما يجى يقال له قبل التغير انه ما و بعد انقلابه الى العوار لا يقال انه ما لا في اجواب ولا بد منه
 وحيد لا يتوجه عليه الا بالادراك لان حمل احد يد على السيف حال كونه سيفا وصل الطين على
 اللسان متفرقا مستقيما في احدى رصيح قطع في احدى راس لم عدم وقوع احد يد و الطين في
 اجواب السيف واللسان قوله بين المهيبة الطبيعية اي الخفية كالان مثلا وبين المهيبات
 الاعتبارية اي الصانع كالسيف مثلا وقد لطق المهيبة الاعتبارية على انفسها امر
 التي اعتبرها اهل الاصطلاح كمنه الام والفضل مثلا فالمراد بها انها المعنى الاول وفيما جى
 الثاني لقريبه مقابلتها بالصانع قوله غير بعيد خير لبعده مقدم وهو قوله والاسيراد عليه
 قوله بان يقال علمه للمتنقي وقوله اذ ليس سم ع علمه للمتنقي قوله ويرجى الظاهر ع يعني ان الصانع
 على الاصطلاح القديم ان كل ما كان حاله في مستغن عنه في تقوم وجوده فهو عرض وكل ما كان
 حاله في محل لفتة عليه اليه في تقوم وجوده فهو جبره وصورة واما افتقار الحمل الى الاحمال
 تقوم مهية فهو غير معقول والصورة النوعية الام على هذا الاصطلاح جوابا فبادر احتمال غرضها

باختراع اصطلاح جديد غير مستعمل قواعدها كالحال الصوري يعني ان محال الجوري الغير لا يكون
مقوماً لمقتضى المحال العرضي والاصار جزو له صفت وما ذكره في كتابه من ان مقتضى الاول
بالذكر لان احتمال ان مقتضى الجوري انما هو في ذاته هو مقوم للوجود فيخرج منه المقتضى الى
الاول فيبر منها ما يرد في قوله وفيه غايه بالذات والذات بالذات يقال ان مقتضى الجوري
اي اذ هو مقوم للذات في مقتضى المضاف في قوله انه بحيث يقتضي في قوله
غايه بالذات والذات بالذات في قوله الا في مقتضى في قوله في مقتضى في قوله
الجوري في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
اي في قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
حيث وقع في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
صفوه كونه في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
مقوله وكجوبه بالذات في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
مقوله كالم بان يقال في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
او الاضافة بان في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
مباديها في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
ان مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
خلفه في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
ان مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
الامر في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله
ما في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله في مقتضى قوله

تمت مقولاً في ما ذكر من المقدمة المهمة بل كان لمجموع الانسان والجموع اللازم باطلان
فيكون جبراً وحرراً الصورة النوعية هذا للقيام بالوجود والقول باللام تركب الحق
خبرين محوذاً ان يكون اللام المختص به عارضة للام مشترك لازمة لعل نوع نوع الخبر ولكن خبري
ليزج به لا يقال ان ترتب الآثار المختلفة الواقعية اذ لا دليل على اختلاف الأنواع
الى ما ياتها من غير ملازمة العوارض لانا نقول ان الخبر ممنوع لان سريره في الصدوق
حقبة كل واحد منها اخصب ان الآثار المختلفة الواقعية انما يترتب عليها العوارض بآثار
ترتب الآثار الواقعية انما يترتب عليها واقعياً يحصل ذلك اسبقاً من خبري شيء او يكونه
وإعادة الاخصار في الاول تحكم غير مسموح كما سمعت قوله والخبر تلك اخصصاً مع يعني ان الاول
امكنه متمكناً على الخبر الفصل طبعاً وما هو ان مع مادة والصورة بناء على حصول الأشياء
بأنفسها وانحفاظها في جميع الاتحادات فيكون كل ما مشتملاً على مادة والصورة
بناء على الاتحاد الذي نعلم ان ما يترتب عليه قوله وحصول النوع الجسم منقذة اضعف مع
صوراً خارجية وفيه نظر فان قولهم ان ما خور من مادة والفصل من الصورة ان مادة
والصورة التي جنتين بعد احوال في الذين بصير ان ضياء وفصلاً والخبر الفصل بعد الوجود
بصير ان مادة وصورة بناء على الاتحاد كما يدل عليه كلام الشارع والاشكال والفصل
بالاجسام لا يقتضي مادة والصورة سماعاً في جميع اشياء امكنه سوي الامم الخبر
ان يكون مادة اخصب التي هي مسببة واحدة عند سم ناطقاً في بعض الأنواع وصالحاً وانها
مثلاً في بعض اشياء بصير لانا مختلفاً على ان النطق الذي هو فعل الان انما يكون
شأنه في خبره عند سم ناطقاً في النفس دون البدن بل معناه ان انفساً مادة والفصل
ما صورة فان مادة انما في نفسها لم يمت ما هو لا هو ولا هو ولا هو ولا هو ولا هو ولا هو

٩٠
الصورة النوعية تلك الحيوان مثلا في نفس ليس تاما ولا غير تاما وصالح لكل واحد بالضم
الفصول المنوعة وبالحكمة ان يقول بالانحاء منبر واقع في كلامهم وانما الواقع الاخذ بالمعنى
الذي ذكره مرة في صدر الكتاب في تحقيق معنى الحور وحاصله ذكرناه وحسبنا ان لا
يجوز في فصول الجواب على الجوزية الصورة النوعية قوله فصول الجواب الجواب بالمعنى الذي مر
في صدر الكتاب في تحقيق معنى الجوزية وحاصله ان فصول الجواب الجواب بالمعنى انه لا يصدق
عليه الجوزية صدق الوضو العام على موصوفاته لا يصدق الجوزية على النوع واللامية في الفصول
والاكتفاء كما هي وهذا معنى ما قال في اها شيه ارا وبالمعنى الذي ذكره ان فصل الجوزية
الوجود مع ضيقه ان لم يدف في حده ومعناه والاتساع الامر الى نهاية بل لا يصدق في
كونه محصلا للجوزية فلا بد ان يكون ذاته امر البسيط غير واقع تحت شي من امورا الياقية
فانهم فانه عامض دقيق انتهى وجه التمسك لو كان فصل من مقوله بالذات كان تلك
جوابا لوجه لقران كل ما لا يصدق فيه فصل عدم صلاحية ابيه للوجود الواقعي وبالعكس لانهم
وجود ما به الامتياز بدون ما به الاشتراك في مرتبة نفسية فيكون عشا وقبلة لا بد ان يكون
لذلك الفصل فصلا اخر فيكون جوبه لان فصل الجوزية جوبه فيكون الجوزية الفصل
فلا بد ان يكون لهذا الفصل الفصل اخر ما عرفت وكذلك الى ما لا يتلوه فيلزم تركب
اهمية امرية الجوزية من اضرا غير متناهية قوله في عنانية في مذهب النوع قوله في القوم
سجلاته ذلك النوع في بك العاقل ومد الالف قبل التاء بمعنى الحفظ يقال قام فلا الفلا
فلان اي تمكلا بامرته وكفى به حفظا وترتبة قوله واذا كان لهاء يعني ان الصورة النوعية
مفوتة لوجود المادة وموصلة الام النوعية في الواقع وفي مولد المحضنة بابها في
كل واحدة منها جوزية ورون سورة حتى يتم التمسك في ابادي بل محض ط صورة

نوعية مادة دون مادة وبالمثل انما هو في كل النوع قوله الطابع بمصلحة بالفتح وقوله الامور ^{محصلة}
بالكسر يعني ان استعداده في شيء وعدم استعداده في شيء اخر ليس له اهمية بل هي تابعة لمصلحة ^{لنفسها} حتى يصير من
لانواع الامور تنفع عليه اختصاص مادة مخصوصة بصورة نوعية مخصوصة بل هو من خواص
النوعية التي تخص بها الاجسام او لا قبل اختصاصها باستعدادات مخصوصة ومن الآثار المترتبة
سببها والعوارض اللاحقة بها فلا يصح ان يكون مبدأ اختصاص المادة بصورة دون صورة
اختصاصها باستعداد دون استعداد بل مبدأها انما هو النوع القادر على الافادة والاكباد
عداد الذي ليس شأنه الا الاعداد والامداد والاسوي التي هي من شأنها الاجز
التي هي في الاستعداد قوله واختلاف تلك الصور يعني ان فيضان الصور النوعية ^{المختلفة} على
الانواع عند الاشراقين منكم من الاسوي انما هو لان لكل نوع عقلا علمية موكلة علمية ^{حانية}
التي هي بمثابة لمحافظة وترتبة وهو مخالف في اهمية لمن هو رب النوع افر ففيض عليه صورة
تناسبه كما قال المشاؤون ان اختلاف الصور والاشياء في الافلاك انما هو لان لكل
شيء علمية الاستعداد الصورة واحدة افيضت عليه وفي العناصر لان السوي منها ^{التي}
واحدة لكنها صالحة للاختصاص لكل صورة نوعية بسيطة ومركبة كعداها الاستعدادات ^{التي}
وهو العقل ^{التي} عند عدم فيفيض عليه صورة بل هو استعدادها الى الكمال قوله كما تنظر وقد ظهرا
التي فان الصورة لما كانت بقوة لوجود السوي كانت متقدمة عليها لكن لا تظهر ^{التي}
يجب ان بل التقدم كيجب الوجود الا ان ايقه معناه كيجب الذات قوله لا افعال ^{التي}
لان مرتبة نفسية متقدمة على مرتبة الافراد استجابة الى السوي قوله بل من اه ^{التي}
عن انفسهم من عند الفريقين من الحكماء الى ما تقر عند متحققين من كل فريق ^{التي}
الشيئية امهات في واما الشئية الشئية وهو ان فيضان الصور الوجود على جميع

٩١
الحقائق الممكنة انما هو من باب الله سبحانه ابتداء وجوده شر الطبع باختياره وعلوه على
ما حجب بغيره حكمته الكاملة ويبقى به النظم الاثم الذي اشار اليه لقوله تعالى ان
علي صراط مستقيم ولقوله تعالى ومن تحيد لبنا بعد ليل ومد كل الاسباب والافات والاط
في الفضائل انما هو كسب ظاهر النظر لمقدار انتظام العالم ولو شاء او جدد صيغ الاشياء
من غير مدخلية لقوله واعلم ان ^{الشيء} يعني ان الصورة الجسمانية خيرة الجسم ليست خيرة
المهمة الهيولي بل محصلة لوجودها لعدم امكان تعقل الجسم بالكنة بدون تعقلاها ^{الاشياء} افعال
تعقل الهيولي بدون تعقلاها والصورة النوعية خيرة النوع الجسم لعدم امكان تعقل
النوع مع عدم تعقلاها ليست خيرة لنفس الجسم لا امكان لصوره بالكنة مع التعقل ^{عنه} بل
محصول لوجوده لكونها مخرجة له من الالهام الى التعيين الصانع لتعلق الاشياء بقوله
فهل من الصورتين ^{الاشياء} عمل ^{الاشياء} او بالكنة المقيدة منها ^{الاشياء} خيرة بالتعليلية خارج ^{الاشياء} افعال
علي وجودها خارج عنها فالصورة الجسمانية هي المقيدة للجسم والتعليلية الهيولي والصورة
النوعية هي المقيدة للنوع والتعليلية محصلة كنه من كنه ^{الاشياء} كمال ان الفصل مفهوم المهمة النوع وفرد له خارج
عن الجسم ومقيدة لوجوده لا تخفيته وكذا الشخص خيرة للشخص وعلوه لتوصل النوع في الوجود ^{قوله} ولما
كانت الصورة ^{الاشياء} الغرض من هذا المقال بيان حقيقة حال حاصله ان تبدل الصورة النوعية ^{مستند}
لتبدل الصورة الجسمانية حقيقة لانه اذا تبدلت الصورة النوعية تبدل الاصل الشخصي الذي
مع الصورة الجسمانية فيبدل الجسم الشخصي ضرورة استلزام تبدل الخيرة بتبدل الاعمال فليس
لاحد ان يفهم ان مفهوم ^{الاشياء} الجسم الشخصي هو مثل الصورة النوعية فهو يبقى الشخصية ^{الاشياء}
بتعاقب افرادها قياسا على تعاقب الهيولي الشخصية مع تبدل افراد الصورة الجسمانية النوعية
او هي شي متماخيرة للهيولي فلا بد الجسم الشخصي لان الصورة الشخصية التي هي خيرة

تبدل تبدل الصورة النوعية فتبدل الكل قوله والفرق بان ^{الاجسامية} يعني ان الصورة النوعية
حال جوهري باعتبار حقيقته بمقومه لو وجد شخص محلها الذي هو مادة لا باعتبار
ذيقها مادة الشخصية كما لا بد مع تبدل اشخاص الصورة اجسامية عند الانقلا بآثار
آيات احوال العرضي فان الامر فيه على العكس لان محله القوم حقيقته وشخصه جميعا
قوم احوال العرضي حتى يلزم من تبدله تبدل شخص محله قوله وحلف كانت ^{الاجسامية} يعني ان
الصورة النوعية نوع واحد كما سبق والصورة النوعية انواع مختلفة محل الصورة النوعية ^{الاجسامية} يعني
مع تبدل افرادها بخلاف ما هو محل الصورة النوعية على راي اعني اجسام فانه لا يفتقر
عنده تبدل الصور النوعية لان تبدل النوع لا يلزم تبدل شخص من غير عكس قوله مع
اي انتفى الجسم الذي كان مع النفس الثبانية او الحوالية وحدث جسم آخر لا نفس فتغير
قوله بين جوهري الصورة وعرضتها لوصف ان ^{الاجسامية} التماثلين قالوا ان الصورة النوعية
جوهري وحوال الجوهري يكون محتاجا اليه لمحله فباغضاده مع عدم محله ضرورة استلزام انقضاء
احتجاج اليه بانتفاء احتجاج ومحلها اما الهويوي واما الصورة النوعية على الاختلاف بين
اشياء اجسامية كاهوراي امحقين منهم اذ تحقق النوع بدون فصل ^{الاجسامية} انقضاء
وعلى انتقاده ثلثة يلزم انتفاء ^{الاجسامية} الجسم والاشرافين قالوا الوضعية ^{الاجسامية} ومحله عند
لا غير لا خارج الهويوي والصورة النوعية وحوال العرضي يكون محتاجا اليه محله فلا يلزم
باستغناء انتفاء ^{الاجسامية} محل قوله اشياء من الاشياء بالثين المعجزة ^{الاجسامية} المعنى
طعام ملاء البطن ^{الاجسامية} يتحمل ان يكون من الاشياء بالثين ^{الاجسامية} المعنى ^{الاجسامية} المعنى
والا تمام قوله والكيفية كالكمية ^{الاجسامية} يعني ان كيفية التلازم بين الهويوي والصورة
النوعية هي مثل كيفية التلازم بين الهويوي والصورة اجسامية قوله لا على اي وجه كان

باب في تلك العلة ارتباطا افتقاريا بينهما لا يخفى ان كون احد المتلازمين علة موجبة كون
الاخر معلولا لها او كون كل واحد منهما معلولا لعلته موجبة واحدة علة فاما افتقاريه موجبة
افتقار كل منهما عن الاخر واللام تكمل علة موجبة او لم يكن معلولا لعلته موجبة منف
والمعنى للتلازم الاندفاع او عدم تقايله هذه العلة والاحتياج والتوقف على علة افتقار
اخرى مخالفة للتوقف وتبعية عن التوقف فلا تعارض ان اراد ان العلة الموجبة
حسب انها موجبة ومعلولها محتمل من حيث انه معلولها لا تعقل لاحد منها بالآخر من غير ارتباط
افتقاري اخر سوى فهم الوصفين فنده المقدره ممنوعة بظاهر المبدأ وان
الامرين مطلقا لا تعقل لاحد منها بالآخر فم لم يكن الكلام فيها بل في الامرين هو وصفين بالذات
من الوصفين والاحتاجة في استثناء الافتقار بينهما الى ارتباط اخر سوى الوصفين المذكورين
قوله بل لا تحقق افتقارهم مفعولان ان قوله لظنه وهو صواب متبدد وباطل خبره واحاصل ان
اجبور ان المتضايفين اللذين بينهما تلازم باعتبارهما في مفهومهما لا مصداقهما سواء
كانا متضايفين بالتضاليف الحقيقي وهو ما يكون بين المبدئين او المشهورين وهو ما يكون
مشفين بالبوّة والنوّة والابن عيلان من غير افتقارهم لكن هذا النزاع باطل ثابت
قوله في افتقار كل منهما الى معرض الغرض اشارة الى دفع ما يرد في مقام وهو ان المتضايفين
مفهومان وجوب ان يتوقف كل واحد منهما على نقل الاخر وتحقيق كل واحد منهما على تحقق الاخر
فليزوم ان يكون كل واحد من التعقل والتحقيق محال لا يستلزم الدور وحاصل الدفع ظاهر
وسواء لم يتوقف من الطرفين حتى يكون دورا او نداء هو او هو المشهور بين الجمهور
عندي انه ظاهر فانا وان سلمنا افتقار كل منهما الى موضوع الاخر في الحقيقة وافتقار
مبدأ كل منهما الى ذات الاخر في المشهور لكن يقولان ان نفس المبدئين في الاول

نفس مفهوم الاستقائين الثاني توقف وانفقارام الاعلى الدول العود ان يقال وعلى الثالث
يكون متضايفين ^{مستلزم} لا بدفع الا الدور في التحقق دون النقل ان توقف
موقوف على نقل الآخر قطعا كقولنا ان توقفات الاب مع العقلة من وصف الالبوة لا يكفي في
نقل النبوة وكذا توقفات الابن مع العقلة من نقل النبوة الغير لا يكفي في نقل مفهوم
بحسب في جواب ان التوقف عبارة عن امتناع تحقق شيء او توقله بدون تحقق شيء آخر او توقله
وامتناع كل واحد من الشئين بدون الآخر كما هو مفهوم الدور من تصور علي بن الحسين اعدما ان
لغرض كل واحد منهما تقدمه على الآخر ويسمى دور التقدم كالدور اللازم في الموت والعلم
واعلم ان الثاني ان لغرض كل واحد منهما معية الآخر ويسمى دور المعية كما في امتضايفين
احمال انما هو القسم الاول استلزام تقدم الشيء على الشيء دون الثاني لعدم الاحتمال في حدود
شئين توقلا او تحقفا في ان واحد فلنروم الدور توقلا وتحقفا في امتضايفين لكن
طلبان اللازم ممنوع وامتنع علي الملازمة كما هو محصل الجواب المشهور غير سديد كما بنا قوله وعلى هذا
القبيل دفع دخل مقدر لقرينه ان التلازم بين الشئين لوجها مع بعض وكذا دفعه بقضاي
وعكسها كالموضعية الجزئية والالية العلية وعكسها متحقق بالعلامة العلية والالية
احد وجها دفع ان الاستناد والافتقار الي ثالث موجود بينهما وهو اتحاد الحكي
كما ان الثالث في الالبوة والنبوة ومفهوم الاب والابن التولد قوله الجواب
نه في الارض مسلم لان جوابها ما دام كانت متساوية في النقل كانت متساوية في الارض
ومتى صار احد الجوانب اقل صار متخفضا لخلاف اللتين فان احديهما وانما لم يكن
الآخر بقدر اربع امتاز كانت الاولى في مقادير الثانية ويكون الوضع محفوظا كما في
امساكين في الظاهر ان بينهما ملازمة بحيث الوضعين وسما لعل الامثلة ثالثة كما

الاتقاء. واما في الارض فتفيض اواباب الافاق فيها والى بقدر انكسرت
 مصطفى ياذي في يد الاستاد وقد كان في بيته عتبة صغيرة على بابها
 كوزن كبدى. الذي يقال: تقرب العوام لكما اقرب بالقلب في الشاويش
 يرى الابد اعين بقلوب الى الفوز ثم يورد في شياخ او فريسة الشجرة الكبيرة
 مرتفعة وصار ذلك الكوكب ارفع من العالم اعفانها بحيث كان يرى من غير قلف
 الاستاد فزاد رتبة عتبة فقالت السب من الاافاضة في الارض الكمال متفكرا
 انما الى يد رت جيل او ياد مثلا او يصير رت في غاية في اواباب او يوزن في قلوب
 او انقلبه. في سحر او خور في الارقال في الكوكب فانه لا يمتنع بانفسه في
 قط قوله. بمعنى ان كون معلولي علمه واحدة موجبة بحيث يكون بينهما معتدلا
 فله سباج الى التحقيق ان الذرات واحدة لا يصير عنها معلولان الاكثيين فتلك الذرات
 مع ضمنية علمه موجبة معلول مع ضمنية اخرى بانه مؤنة معلول اخر وحيد لا يعرف
 التلازم بالمثل. انما في التلازم بالان بقاء علم واحد في العلم وحده علمه وعلما
 وحيد في العلم في العلم وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه في العلم
 العلم في العلم في العلم وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه في العلم
 بوجاهة العلم في العلم وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه في العلم
 طان في العلم في العلم وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه في العلم
 العلم في العلم في العلم وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه في العلم
 مختبر في العلم في العلم وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه في العلم
 وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه لان العلم في العلم وحده علمه في العلم

التواضع اليه اعتبارا واما عدم كونه الاوسط فمذموم بان الضروري في الاوسط انما تذكره
 بقوله لا يدخل في الانتاج اما تذكره بجميع فهو منمنوع وقد علمت ان الدخول في الانتاج
 انما هو بوحدة الزمان لا بوحدة الحسية كما يشهد به معناه **قوله** القابل للمضاهي
 المستعمل من موه فاعلم ان ما ليس به فعلية متقية لا يقيد الفعلية بغيره **قوله** القابل
 من حيث انه قابل اي المستعمل من حيث انه مستعمل فلا يرد ان احديهما اذا وضع في النار
 يصير قابلا للحرارة مع انه من حيث انه قابل لهما ومتصف بهما الا من حيث ان النفس ذاتية
 موصوفة بالثوب مثلا فان القبول فيه بمعنى التماثل **قوله** لا من التلازم المتوهم
 الزمانية ثم ان هذه احوالها لم تقع الا على تقدير ارادة الفعلية الزمانية واما على
 تقدير الفعلية الذاتية فقط فلا يدور دليل اخر فخصها بها وفردا قبلها واستدل
 على انتفاء الفعلية الذاتية بدليل **قوله** والانتفاء مع لان الفعلية الذاتية
 هي التقدم حسب وجود قول لان الصورة انما يكون معاملة لو كانت الصورة
 علمة للشيء في اكانت متقدمة عليها وطا كانت متقدمة عليها كانت متقدمة على
 ان كان فلو كانت الصورة علمة للشيء في اكانت متقدمة على الشغل لكن التلازم
 باطل فكذلك العلم ومخرج الصغرى في الصورة فلو كانت اذ كانت اذ الى الكبرى
 بقوله اكانت علمة لكونها علمة لان الصورة انما يكون اذ كانت اذ الى الكبرى
 مقدما اليها من مع ماله وما عليه في الشرح **قوله** فانما يتبع في شخصها الى
 انتفاء **قوله** لان الصورة الشخصية محتاجة الى التمام والاحتياج المانع
 احتياج اليه الواحد من متصفاته بالذاتية الى الاخر بما تقتضيه سائر المتاخر
 عنه بالعلم احتياج اليه علمته ومكتنفة لكونه قدما عليه في تامة الشغل

الصورة

[illegible]

انما هو الطبيعة العقلية التي هي حيث انها موجودة في مالا من حيث انها خفية
 احاصه بهذا العمل الشخصي حتى يلزم الدور والامس حيث انها امر كلي مبرهن لا يكون
 مفقده فكل الصورة **قوله** مسمى بالث شخصه اشارت الى ان الشخص مفقده هو ابا بل
 هو جدي بخبر من احوال الوجود وانه العوارض انما التسمي اذ انا محتاج اليه كحقيقه الفيزيقي
 اعمل والوجود انما اعتبر طبيعة العوارض شخصه ومحتاج اليه كحقيقه الفيزيقي محتاج اليه
 الى شخصه محتاج اليه ان يادانيا لا محتاج اليه ذلك الشخص بل الى جميع ما وكل الاين
 محتاج اليه الشخص بل الى جميع الشخص بل الى جميع الشخص بل الى جميع الشخص بل الى جميع الشخص
 الاحتياج بين الشخص والشخصين **قوله** والشكل الوجودي قبل السوي فكذلك
 الصورة التي هي مع او متاخره عنه الفيزيقي لا توجد قبل السوي فلا يكون علمه لها **قوله** سواء
 كانت في اي صور انما هي بمعنى بين **الشيئين** ذاتية او زمانية المراد بالتقدم بالذات هو **التقدم**
 بالعلية وبالتاخر بالذات التاخر بالعلوية وبالبعية بالذات البعية لعليتها العلوية **واخذه**
 موجبه نذ اول الخفي ان نذر التعقيب فاسد لان مهابثا زانية صور رابعة في المتقدم على المتقدم
 على الشيء الاول المتقدم بالذات على المتقدم بالذات على شيء وهو مقدم بالذات **على**
 ذلك الشيء بالذات ضرورة تقدم علم العلوية على العلول بالذات **والثانية** المتقدم
 بالزمان على المتقدم بالزمان على شيء وهو ايضا مقدم عليه بالزمان **والثالثة**
 المتقدم بالزمان على المتقدم بالذات على شيء وهو ايضا مقدم عليه بالزمان **والرابعة**
 على ما دونها لا يكون متقدما بالذات على الشيء لان الاول لعدم كونه علوية للثالث **ولو**
 بالواسطة لا تقدم عليه بالذات وتقدم عليه بالزمان البعية الزمانية للثاني المتقدم
 عليه **كل** **والرابعة** في المتقدم على مانع الشيء الاول المتقدم بالذات على مانع الشيء بالذات

و هو علة تامة لما فيكون مقدما على كل ما بالذات والثاني المتقدم بانزمان على ما في
بانزمان وهو الغير مقدم على الثالث كما على الثاني وهو ظهر والثالث المتقدم بان
على ما في الشيء بالذات ونحو الغير مقدم على الثالث الذي هو مع الثاني زمانا و
زمانا والاربع بالعكس الاول احتيد لا يكون مقدما بالذات ولا بانزمان على ما في مجموع
في الزمان مئة القافية لا تقبل لا يجوز ان يكون ما مع احد الغير معلو القبول الاول
مقدما عليه الغير بالذات لاننا نقول ان هذا العينة نصير امتا الاول في العلم في الرابع
وبالجملة ان وجوب تقدم المتقدم ان مع قايما يصح في التقدم دون اعمية قولنا
يندفع التدافع اي كما ذكرنا ان ما تقدم بالذات على احد اعميين بالذات متقدم على
الاخر الغير بالذات والمتأخر بالذات عن احد اعميين بالذات لا يلزم ان يكون متأخرا عن
الغير تلك اذا يتصور ذلك الا ان يكون متساويا معلولا لعلها ونحو غير مقبول علم انه لا تعارض
بين قولي الحكماء مقتدرين بقولهم حيث حكموا مع وقوله قد حكموا الان مفاد الاول ان
الفلك المحوي بعدم اعتلاءه معان بالذات فما كان مقدما على واحد ما بالذات كان
مقدما على الاخر الغير بالذات على ما هو مقتضى المقدمة الاولى ومحصل الثاني ان الفلك
الحاوي لجميع ما عداه من الاجسام يعني الفلك الاعظم والعقل الثاني معان بالذات
معلولي علم واحدة وهو العقل الاول عندهم مع ان العقل الثاني مقدم على الفلك
بالذات والفلك الحاوي ليس مقدما عليه كسوا لا تعارض بينهما كيف ولا منافاة
قوله ما تقدم بالذات على احد اعميين بالذات كيف يكون مقدما على الاخر الغير كسوين
قوله ما تقدم عليه بالذات احد اعميين بالذات كيف ان لا يتقدم عليه بالذات
لاختلاف الحكم على وجوب التقدم ووجوب عدم التقدم قوله الاول حجة مع احوالهم

معطون على الجارز المجور المتقدم وهو قوله مبني على دفع م يعني انه لا منافاة بين القولين
المذكورين كما في التفسير الطوسي في شرح الاشارات ثم دفعه بان الجمعية على احد ما
جمعية الذاتية كما في قاضا نفوسات الطرفين وهي يقتضي ان يكون المتقدم على
احد المعين مقدما على الآخر وهذا فرع عن احد ما ساخر عن الآخر والثانية الجمعية الاولى
وهي يقتضي ذلك واستحقاق في الفلك المحوي بعدم ان يكون هو الاول والآخر بين
اواوي والنقل الثاني هو الذاتية بعدل عن الشارع لانه لا منافاة بين القولين حتى
يحتاج الي دفع ما بان الجمعية بين الفلك اواوي والعقار ان الجمعية ذاتية كما
عرفت قوله ثبت على التفاضل في حدوث التلازم بين الاولين الثلاثة كون احد ما
علمه موجب الآخر كونهما معلولين بعلة واحدة موجبة والتفاضل في وجه جنم التفرع على
القسمين الاولين والآخرين في القسم الثاني وقالوا ان الاول والآخر في
معلوم المتولد في السمار وفي الارض معلولين للوضع مخصوص وكذا في
بين القولين الاولين والثانيين على القول الاول قال الشارع انه لا لفظ الاول
والثاني في قولهم قوله ولكن انظره يعني ان العلم بهما لا باعتبار قولهم
والصورة والثاني انما هو ما في من جهة الاستعداد في دفعه قوله انما
في من من باب في ذلك السبب كما في طواحد منها مقوما بالآخر بان يكون الآخر
كيفية يكون طواحد منها سببا للآخر ومنقدما عليه وهو معلوم انما
لاستلزامه ووراء مقدم قوله في مع الوجود والعدم في قوله انما في تقدير
والثاني الجمعية مقتضية التفرع وانما هو في وجه الاول المتقدم وقد عرفت
انه جائز كما في مقتضاها بان الآخر لا يقتضي الجمعية في دفعه قوله فيقتضي التلازم

بالطبع الى التصاحب الاتفاقي مع قوله اي وسمعت قد علمت ببقاء الملازم عبارة عن امتناع
الاتفاك عن الطرفين ولا حاجة الى ارتباط افتقاري اخر فبما انتفاء الملازم التصاحب
الاتفاقي فالتخلف قوله بل المحذور منها اي يكون كعلم واحد منها علم افتقاري
الاخر قيام به فيكونان مرفعين مع قوله على افتقار اي فيمكن الاتفاك بينهما فلا
يكونان متلازمين بل مع قوله فقد علم مع يعني اذ اعلم ان وجود كل واحد منهما علم ثالث
اما ان يكون كل واحد منهما مقبولا للاخر وجوده بالذات اما ان لا يكون بينهما اتفاقا ام لا
بان يقال لو كان الافتقار من الطرفين ثم بدور او من احد الطرفين فيلزم التبرج
بلا مرجع واما ان يكون من طرف واحد فيحتمل للاتفاك والعلنية والاول باطل للمزمع الدور
وكذا الثاني لعدم امکان العلم بالاجتماع الدائم من غير اشتقاق من فتعريف الثالث لكن
لنا ان نفكر اولاً في ان آيا منها صالح للعلنية ثم في انه لا يفتقر الى العلنية لصلح تفكر اولاً
فوجدنا انه ليست السوي الاقوة القبول اما فلا يكون العلنية الا الصورة قوله اولية
يعني اننا نفكر ثانياً في انشاء علنية فمعرفة الا ان الصورة اما ان يتوقف عليها وجود
السوي بان كانت خبر من علمها التامة سوي القاعل واللاية والوارط لم تقدر على انشاء
خو العلنية ومعرفة ان التوقف السوي علميا من اي نوع من النوع التوقيفات التي تبرز
بها العلومات المختلفة على علمها الناقصة المتنوعة متخالفه محقق قوله لكن لا يخصها
اه يعني ان خبر وعلية السوي بانما هو نوع الصورة حيث لا شخصها الا ان شخصها محقق
على شخصها فلو افعلنا الامر بزم الدور قوله بل في امور خارجة فانها في غير النشائي
قوله متفكر الى السوي ضرورة استثناء وجود مقبلة بدون القابلية في السوي
قوله فاسوي اي شخصها المتفكر الى جهة الصورة لا في شخصها بالذات قوله فاعلم

هي موجد لله الهوي باعانة باقي الامور التي يحتاج اليها في الابدان قوله والاعمال
 اي لو كان السبب الاصل من الامور كسبانية لنزول الدرر لهما لان وجود الجسم والحيوان
 موقوف على وجود الهوي الموقوف على وجود ذلك السبب فلو توقف وجود ذلك السبب
 على شيء من الجسم والحيوان لدار الامر قطعاً قوله ومن معين يعني ان السبب الاصل المفقود
 الدائم لوجود الالهية الصورة فتكون تلك الالهية محفوظة في عالم العناصر متغياً الصور
 الشخصية بان يكون الالهية موجودة في ضمن صورة شخصية ثم بعد ذلك في الصورة الشخصية
 يكون موجودة في ضمن صورة شخصية اخرى فتكون مجموع الامر من اثنين الى السبب المفقود
 ومنه الصورة مع لواق في الامور التي يحتاج اليها في الابدان علة تمامه مرتبة
 الهوي وتقام بقية الهوي بالاشياء الشخصية والاشياء الطبيعية لا الشخصية لتبديل اشخاصه
 يتبدل الصور الشخصية التي هي اضرار بقوله وقد يقال مع حاصله ان طبيعة الصورة المزمع
 فكيف يكون علة لوجود الهوي الشخصي التي هي امر متعين وقوي وجودها متواصل
 هو الاول ان كون العلة اضعف من المعلول انما يتحقق في العلة الفاعلية لاني منمايتها
 ومعاوناتها وطبيعة الصورة من قبيل الثاني وتخصص الثاني ان العلة هي طبيعة الصورة
 من حيث هي هي حتى يلزم كون المعلول اقوى من العلة بل العلة هي طبيعة من حيث انها متعلقة
 في ضمنها ومرتبعة الي ان العلة هو فرد ما ولا يلزم منه الا ان يكون الاشخاص متغاية عللاً
 لمعلول واحد مختص به على سبيل البدل فلا محذور فيه قوله اعقب القديسي عن ابي العقل الفعالي
 الذي يوجد الاشخاص المتغاية للصورة فتكون كل واحد منها متغاية فاعلية ومعاوناته على
 ايجاد الهوي قوله في عالم الطبيعة كماله اي عالم الافلاك قوله الطابع الرابع اي عالم
 الباطن العنصري ومزجياتها قوله لا احتياجهما مع علة للنزول الشخصية يعني ان الصورة مطلقة و

ان كانت المادة النفس في الواقع لانها متناهية الى المادة فيلتنف بالآخر في مادته فيصير
فكن الحصرية الشخصية بلقاء في كونها التمهيد لبقاء قوله واعلم ان الصورة بمعنى ان الصورة
والكانت متقدمة على السوي فالنظر ان افتقارها الى السوي يستلزم الدور ولكن
الافتقار من احابن من انما هو من جنس لان شخص السوي لا يقتصر الى جهة الصورة من
وشخص الصورة لا يقتصر الى شخص السوي الا الى طبيعته من حيث هي ضرورة استحالة
شخص الحال بدون شخص المحل ولا عكس ذلك دور قوله بل انه ساطع السوي عاري جالسا
يعني ان الصورة لا يمكن لقار بالعبء والالسوي شخصه بل انه شأن السوي فان شخصها
يبقى تعذر ان شخص الصورة فعلم ان المحتاج اليه للسوي انما هو طبيعة الصورة من
فلا دور قوله ان قبله يعني كما ان الغدانية الصورة تستلزم الغدانية السوي بناء على
امتناع وجودهم اجمع بدون الحصول الك الغدانية السوي الغير تستلزم الغدانية
الصورة بناء على امتناع وجود الحال بدون المحل فالقوان ان احديها خصوصها مقوة لوجود
الاخرى من غير كس ترجيح بلا مرجح وتفسير الجواب ان الغدانية في العلنية ومعلانية لانها
كان وجوده مقدما بالذات على وجود الآخر وعدمه مقدما بالذات على عدم الآخر
علمه الآخر معلوم كما في حركة اليد بالنسبة الى حركة المفتاح فانه وان كان طواحيها
مع الآخر بالزمان وجودا وعدما لكن المقدم بالذات منها وجودا وعدما لا الصورة فهي
العلية وان كان كل واحد منها مع الآخر كجيب الزمان وجودا وعدما فانه ايضا طواحيها
قوله وان ثبت ابعث اي ثم ان ثبت وجوده نفس الامر وقيل ان اندور في الفصل الثاني
انما هو نبوت انه ارجح بل غير المبرر لوجوده امان في قوله ان لا يقتصر ان يستلزم وجوده
في نفسه لانه لا يتصور له من ثباته الالهية وان الطبيعة قوله في انما بعدا وسطح

وأما باقي من الاحتمالات فلا اشكال فيه فانه يمكن الانتفاء عما لا يمكن منها كما هي
 الفاقول انما رأت الامارة لفتح النهر والعلام وكبير يكون امره امير الكذا حق شرف
 المحققين في موضع ضابطه قوله بليظة في كمال اقبال الماء في الكوز وداخله ووسطه قوله
 اشكالهم منه لذاته وان كان متمنا عارض اخر كما سماه انتقال التدوير فيمكن في الفلك
 عن مكانه لعدم قبوله الحرف والالتزام قوله ولا يجوز في اي ولا يجوز ان يقال للسطح احوال في
 امكنه مكانه بل مكانه انما هو السطح احوال في جسم كونه وكيفية قوله عباد اي قدر ما ينطبق
 من العبد المحرور على التوحيد باني ومند افل فيه قوله واتباعه من الاشراقين القائلين بان البعد
 المحرور موجود خارج وجوبه وسط بين المحرور المحرور والامر من المادة بالعلية كالاداء
 سرمانية في جسم عند تكملة فيه ولا متعلق لها كك كالثانية لعدم اختصاصه لها قوله المقطوع
 يتم ان يكون بالقاء اي ذواته ثلثة لا كما في السطح في اختصاصه بعدد واحد وان
 يكون بالقاء اي غلبة وجوده في الخارج كما هو مذموم لا معلوما بمحرور التوسم ومثاليته
 بالموسوم لو بد الاخير يمكن ان يكون معناه انه قطري يدرك بالسبب فيه قوله فقبل
 فذهب المتكلمين في ان لا يفي ان اللازم من هذا الدليل انما هو طلب ان افلا يعني اللاه
 المحض في مذموم المتكلمين وجود افلا بهذا المعنى بل امر اوي عند سم انما هو موضع
 المحرور الذي يلزمه العوارض عند الحكماء وهم يقولون ان هذا التحريف خال عن
 جميع الامور انه امر يتوهم بين العباد بين وحدتيه انما لا انه موجود بنفسه لا احكام و
 لهذا سمونه بعد امره موجودا وفلا وذا ما لا يطلانه بدية الوحدان و
 السرمان والامر ان العوارض لا مستقر في اللاه انما هو المنخفض لا المقدر ان العوارض هو قائم
 بنفسه مستقر لذاته في سطح اقليم الحادي الذي هو مفان ويرى منها شي اخر سوى

[illegible]

ما دامت قوله ان الثابت هو دليل المتقفي وقوله ان ما ذكره هو دليل النفي قوله بل لا
 نقول هو حاصله ان مستلزم للمادة انما هو القبول بمعنى الاستعداد لا القبول بمعنى
 الاتفاق ويجوز ان يكون السعد متجزئاً لا يشغل الا من يدرك الفطرة غير مقارن
 ولا متبدل لشيء سابق عليه حتى يلزم الاستعداد مقتضي للمادة قوله انه لو كان وجود
 يعني ان السعد المحرور وان كان حوياً عند القائلين لوجوده كمن طبعه السعد مستلزم
 متصل بالذات وخاصة اعني قبول القسم الوهمي لذاته فيقول ان المكان لو كان
 بعد محو المكان قايلاً للقسم بالذات لو لم حال فيه لو محال فعلى الثاني القابل
 بالذات هو ما يقال ان القابل بالذات للقسم من الاستعداد وهو المقدار
 المادة فيكون السعد في المادة هي وعلى الثالث القابل بالذات للقسم هو المحل والمحل
 يكون القابل بالذات للقسم الا ان لم يكن ان يكون ذلك المحل محلاً لكم فيكون السعد محلاً
 او مقدراً لتلك المادة وقد قالوا انه حوياً والاول الغير باطل لان متصل لذاته
 ان يصير منفصلاً لذاته واما صيرورته منفصلاً لغيره فهو الغير باطل لان القابل بالذات
 ليس المادة وهي منتقبة في السعد بل هي منتقبة ان وجود السعد المحرور مستلزم للعد الامور
 الثلاثة الباطل فيكون باطلاً مثلما نذكر في بيان استغراقه منوع لا يخفى لان السعد
 الغير متصل بالذات وقابل للقسم الوهمي عند القائلين بوجوده وان لم يكن قابلاً
 للفكرية انما هي مقوله القابل بالذات للقسم من المقدار منوع عنده وكذا قوله
 لما لم يكن القابل للقسم اذا لم يكن ولان معنى كون السعد المحرور منفصلاً لذاته انه في نفسه
 قطع النظر عن وجود القاطع والفاصل متصل الا ان طبيعته عليه موجبة للاتصال متصل
 لذاته بهذا المعنى يجوز ان يصير منفصلاً لغيره في جود الفاصل كما اذا بين جدارين

جدارين بينهما فاض او متصل واحد والاشكال على انتفاع الفصل بالخصا القابل للاند
في المادة رصوع الى الشق الممنوع فتنية قوله في القابل ان يقولوا في قوله لا ان
يقولوا انما يصح ان ينفصل من استحقاقه لوجوبه بان منع من اتصال اجسام متصل بالان
تمسك بان الموصلة به موجود ومنصل عند انفصالها باللقية في القابلية في
المادة غير ان عند كذا في كذا سبيل التخصيص الى الصفة ولا يتم عليه الا انه قوله
والاعتذار من منع من جبال الاشياء اقبل على الطلبات اللازمة امطوية قوله غير صحيح في قوله
الاعراض من نية التوحيد ان للمانع ان يبدل لفظ المادة بالوجه فيقول ان امره عند
جسماني والاخر غير جسماني او احدهما لطيف والآخر كفيف فطلب ان التذلل من جهة
لا يندفع المنع بذكره من دليل التفرع فان تمسك بان البعد المحرر عند تم جوارحه
بالذات فتدخل الجوارح متخيرة بالذات بالكلية بغيره فيجب تخصيص الطلبات في الجوارح المتبقية
ومنع الطلبات مطلقا قوله فيكون البعدان هما المتماثلين من فريض الى الشق الثاني من تزييد
الاول وسبب الكلام فيه قوله فيصير مادنا ماد واحد في اي نصير مجموع مادتين متصلين او احدا
مغايرة لهما واحدة منها او لا يزيد منه في اجم ضرورة التغاير الذاتي بين الماد واختراعه
من خارجية وزايدته على ما في هذا داخل قوله وسبب في كلامه في قوله حق العبارة وسبب
كله في كلامه ان سخن الحكماء انهم الموصلة بالمادة قوله فالمانع هو بعد الانفسها في
الشيء في الشق الثاني من قوله في طلبه قوله فقد علمه في قوله في العلم
مدخله من حيث التذلل لطلب العلم من فقد علمه في طلبه في العبارة مطلقا انه
عن التذلل في طلبه المدخل في التوحيد الى ان يغير اذ ان المقدم ممنوع في
والمانع ان يعود في قوله المانع من تداخله بينه يجوز ان يكون في طلبه في العبارة

المتحرك

محددية لا مطلقا ولا يلزم منه لطلان تداخل البعد المكاني في البعد الزمني وهذا التناقض
التي يطلبها المنع غير مندفع قوله مقادير والتخييل أي المدافعة والتخييل أي كل البعد يدافع
الأخر عن معانده ويميل إلى نحو آخر قوله تشابه الالكنة أي كون جميع الالكنة متحدة حقيقة
والاسم والانتار فلا يصح أن يكون موضعها طبيعيا في غير طبيعتها الأخر كخلاف ما إذا كان سطحها
لأن طرفيهم فيجوز أن يكون جسم دون جسم خصوصية بها يكون طرفه معاناه ودون جسم لا يتالي
قبل نه في البعد مجرد لان جميع اجزائه متحدة حقيقة فلا وجه خصوصية موضعها جسم وآخر
بآخر فالترتيب بلا وجه لازم فيه معانده وفيه منع ظاهر لا يجوز أن يكون هذا الامر خارج
طبيعة الاضداد لازم لها ولا اقتضاء طبيعة التمكن الا ترى ان الفلك شاذية الاضداد
مع ان بعض اجزائه قريب من سطحه البعيد وبعضها قريب من سطحه المقعر وبعضها قريب من سطحها
وكذا في الباطن العنصرية في هذا الامر خارج عن الطبيعة فكذلك هنا قوله غير
بيان الاخر في كون الآخر وقوله الاخر خير للكون قوله والآخر يلزم من إمكانه
بمعنى ان البعد مجرد عندكم جوهري ذو وضع بالذات وكل جوهري كصالح الحركة اللابنية
فالبعد مجرد صالح للحركة اللابنية فاذا لم يكن له بداية يكون له معان وهو البعد مجرد
ممكن الحركة اللابنية فكذلك بداية من معان لا فرق بين البعد مجرد وبينه في البعد كما هو
ثم في سلسلة الالكنة فلا يلزم طوع فانه عرضي ومتين عليه الحركة فلا وفيه نظر شيخ
كلية الكبري يجوز أن يكون الحركة من خصائص الاجسام والتجرد مانعا عنها قوله تنز
ماتة النظر مكان تنزيب الالكنة فتدبر قوله ومن استأخذها امتناع الجسم لها
وقد العبارة ان لا يغير من استأخذها امتناعها الذي معها كان حاصله ان البعد
مطلقا حقيقة واحدة فاذا كانت الحركة اللابنية متمثلة على البعد مجرد وكانت

على البعد كما ينبغي ومنافية للغير لكونه فزرا من تلك الحفيفة فكانت منافية للحج الذي هو
لان كل ما يتألفي اللازم يتألفي المتزوم فليزوم ان يتبع حركة الانية فيهم ونحوها فليزوم
وفيه ما ذكره الشارح قوله والغير يلزم من كون المتحرك ان يعني اذا تحركت تلك على محيط دائرة
الزوي المتحرك حركته مساوية لحركتها على خلافت فبقيت حركتها فحينئذ لا يقبل السوء المحرك
كانت التماثل فيه فليزوم سكون ما هو متحرك في الواقع عند الراقيين لا على المشايين لان
المكان عندهم هو السطح الباطن من الهواء فيكون متحركا بتبدل الغلاف من غير ذلك
ونها معارض بالحوت المتحرك في الهواء معارض بالحوت الساكن مائة اما يلزم سكون المتحرك
على الارض في الصورة المذكورة كذا يلزم تحرك الساكن على المشايين القائلين بان المكان
هو السطح في الهواء متحرك في موضع من انما راكبي اذ هو على ما هو فليزوم سكون
اما عليه ان قال اجيب عنهم بان انتقال المتحرك ينفذ في موضع في موضع ولا ينفذ في
تبدل السطح فلا يلزم سكونه بل يمكن ان يكون متحركا اجيب عن ذلك راقين الضربان عدم الانتقال
مفهوم السكون ولا ينفذ فيه مجرد عدم تبدل السوء المحرك فلا يلزم سكون التماثل في
كنهه فيقولون ولذا الحوت المتحرك في الهواء قد لا يجاوز للوعد وهو موجود في الهواء
وتقريره فيخرج قوله بقوله الاول كدج في صورة امار ان انما اذا انقصت
الانقص انما في الصفح السطح الباطن من الهواء فيكون متحركا في صورة امار ان انما اذا انقصت
اخلا عندهم وفي صورة الهواء ان الباقي في الهواء فيكون متحركا في صورة امار ان انما اذا انقصت
للتساكن قوله الثاني في زيادة المكان مع نقص المكان فيكون متحركا في صورة امار ان انما اذا انقصت
التي هي كالتار التي في النواة او في النواة فيكون متحركا في صورة امار ان انما اذا انقصت
فيكون متحركا في صورة امار ان انما اذا انقصت

المكان الاصلي وهو ما للنواة **قوله** وانما انت اي بقاؤه متمكن من الزد ياد المكان في
 التي كانت مدورة فان مكانها غير متمكن من الزد سا مستطيل اماركة انه ذراعا مثلا
 وجوابه في نقص من اذ قدرا الزد او من اذ افر فجميع المكان اي الى ما هو المكان هو ان
 تبدل قدراته المخصوصة كما في متمكن كمالا يخفى على من لم يسل صحيح **قوله** من متمكن في انتم
 انما قالوا ان كل جسم ذات طبعي لا ان امكنها طبيعيا واخيرا من المكان كما سلكي من
 انما راد اليه فخلا نقص **قوله** ما هو المطلوب الطبيعي كلامي وهو استقرار في خصوص
 من العبد مجرد لا في سطح اماري من حيث سلم فانه امر اتفاقي كيف لو انقضى الاجسام
 المحيطة بالارض من بقية متحركة في موضعها وفيه تامل **قوله** وعن انتم ما يدعي القول
 بالسطح وانما ان بعض منها واردا عليه الغير كعدم عموم الالفة كلام وفيه ما راقا **قوله**
 انتم ما كان اواسطها اي فكلها كان لو عن غير **قوله** القائلين الجواب اي متمكنين
قوله وهو عدم غير انه اي اخير عند متمكن غير متمكن فيكون غير الفراع
 هو يوم الذي في غير الضد بل انما تناقص او لا فلا قد صرح فيما بين
 ان المكان عند متمكنين هو الفراع هو يوم ومنها قد اثبت المعاصرة بينهما عند
 وانما ثانيا فلان ما ذكر في الاشكال مصدر **قوله** منها عدم عموم الالفة
 بدل على انما راد غير وانما ان عند متمكنين وقد صرح منها بالمعاصرة بينهما عند
قوله وعند القائلين انما راد اي لوجود العبد مجرد في الخارج وسمي الا راقبون **قوله**
 عند انما بين اي لسطح اي الى ان المكان هو السطح وسمي انما راقبون **قوله** فلا
 به لبعضهم انما راد في قدر غير **قوله** بل يزم اليهم ان الارض اي يعني لو كان متمكن
 طبيعي فلهذا عن السطح المخصوص كمالا الذي ثلثة رابع منه سطح امارا وارج

[illegible]

يكون لها خبر ان طبيعيا وهو نقض مدعي اهم قوله واجاب عن شيخه اه حاصل الجواب
 كون النار في مركز الفلك على تقدير حصولها فيه سلم لكنه لم يبيح باحتي يلزم ان
 يكون مركز الفلك خيرا طبيعيا لها بالكون قسري ضرورة انها لو قلت اي خبر اخر فاما
 بالتجزي وهو لا يمكن الا بالافرق في موضع معين وهو محال التشابه اجزاءها وعدم ارجع
 بالتخلف ونحوها بطل كما سبق او بالتحرك الي جميع دون اخرى وهو ترجيح بلا مرجح
 بانسحابها من الداخل الى الخارج على السواء وحصول التحول في وسطها وهو الغير
 باطل لانه اما بالخلل وقدر لطلانه ولما بدخول الهواء في ثوبها باحتراقها في موضع دون
 موضع وقد عرفت لطلانه الغير فلهذه القور امتنع كركه عليها وصارت كانه يكون
 قسري فلا يلزم بعدد اخر لها فالنقود اربو كما فصلنا للنار خارج لانبث الفلك على سطح
 لظهور لطلان الباقي ولا يعبد ان يجاب بان التقدير المذكور لطلان النار المحرك للنار
 الفوق الي تحت اذ كان فوق النار وهو ما اذ فوقها الفلك وقد اجموع على انه لا قاضي
 الا فلاك والكان تحتها فهو لا يلزم محال اذ تحتها الهواء مقتضي للتحرك الي اخر العوالم فلا
 يحركها الي اخر القدر في خبر البنا انما يلزم على تقدير محال لا موز وفيه قوله ثم قال
 انه عجيب ثم كنهه العبارة مطلبا ان السد انما انما اجاب عن من باب القوم القايلين بان
 اخر الطبيعي النار هو مقرفاك القرفا ثبت ان تكونا في مركز الفلك قسري ثم اعتبره عليه ان
 كون السد انما في قسرا عجيبا يجوز ان يكون طبيعيا وعدم مرتبة عن سطح الفلك الي المركز
 كما هو في حقيقته كما انما بدا على كون كركه خبر اخرها او قد يكون امر مقتضي الطبيعة وهو
 ذلك لغير متساو بالغير لعل في خارجيه فيجوز ان يكون كركه خبرا طبيعيا للنار وقد امتنع
 حركتها الي مركز الهواء اياها الي الفوق فيكون كركه في طبيعيا بانها ان كون كون

قبل وجود فرد من نوع مرتفعه كذا. فرداً من ذلك النوع في ذلك المكان فلا يلزم
استبعاد قول العبد لان العلم في مكان يختص بالكم ولا يدخل فيه بسط قوله مطلقاً
لانزوم اخلا في الزمان فقط قوله كما يظهر لان الحاوي لو كان علمه للشيء كما يقضي
عليه الذات فيلزم منها تلبس فيها المحوي فيلزم منها اخلا وقوله فلما من السران في
يخفي انه انما يدعى التناهي الكبير في بعض الجهات لا في جميعها فان اريد بالتناهي الصوري
التناهي في جميع الجهات فهو غير ثابت في الامر فلا يصح كونه الى ان اريد به التناهي مطلقاً
الكبري ممنوع فان المشغل التام التناهي في جميع الجهات المطلقاً لا يمكن من التناهي
من اجل حده واحد او حدود متعددة للمقدار احاطة تامه ويكفي ان يبارك بالكلية
لفرضه انهم غير متناه كجبال الفراع اختلف الى ذلك اني اذ اوسيه الى اني اقبل ولما
ثم ثم خشي يلزم التناهي من جميع الجهات و يصح كونه الكبري في تقريره بان اخلا لا
عظيم التام من انقصا في موضوعه قوله بالامور الخارجيه في التوازي الامور الخارجيه
ان امثله على خلاف مقتضى طبيعته واضر النسخ عنه اشارة الى ان لزوم العقل
موجب العقل لا يتوقف على فرض خلوه عن التوازي فقط بل يفرض خاليا عن
ما عداه من الامور الخارجيه امثله موافقه وانما قوله في التأثير والغير المؤثرة فيه وانظر
الى قوله في العلم ان علي شكل معين اي معين كان نوعاً عند العقل وجوده لان
والا لعني بالشكل الطبيعي الاند اقوال بين الصورتين اي بين كون الوضع طبيعياً
او طبيعياً قوله اذ الوضع الذي هو ان الوضع عبارة عن شيء حاصلاً
الى الامور الداخلة والخارجيه واما بالامور الداخلة والاعراض وبالخارجيه والافلا
والكانت داخلة في حيزها ثم التامه الحاصلة للفلك الاعظم بالنسبة الى اخره

الآخر الداخلة في حوزة الحاصل ان الاوضاع حاصل للفلك بقا سببه الى غير قسمة
الفلك موجودا من غير وجود تلك الاغيار لم يوجد فيه تلك الاوضاع فلا يكون طبيعته
تخلو من تلك الاوضاع فاما لو وجد فيها مع عدم جميع الاغيار لكانت طبيعته
او الطبية الواحدة مع يعني ان امرها باليسير عنها لا يتكبد من اقسام مختلفة الطبائع فكل
لطبيعية واحدة فلو كان شكله الطبيعي غير واحد فان ظهرت منه لطحا واخر فساد واخر فساد فانه
صدور ايضا مختلفة من الطبية الواحدة وهو بطور تخالو الطبائع الكري فانه انما واحد
الاخر بقوله لا يوجد في تلك الاوضاع من عللها فيكون صدورها من مئة من علته وصدورها من
عن اخرى كادارة ما بالنار واخر بالنفس والجموع ذلك مع دفع ما تقوم له ما كان مشترك
العلل في المنة مع اختلاف العلل فيها فاني فردى اذارة بالنسبة الى النار وفساد
يكون شيئا اخر في الباطن المتخالف الى النحل الكري فيها بان يصير الكري الى
من الصورة الارضية والماي من الصورة المائية فانه من اخرى وكذا اذارة
استنادها الكري في بيده الى طبيعته النوعية وحاصل النفع (ان على الارض الكري
الطبيعية النوعية ان لم يكن) تحصيل العلل اخرى من كفضل الهواء اذ حارها فاني
تلك الاشغال في المتخالف اما بان يخص الصورة المائية لا يكون الا تلك المقادير
وهي الفة الانواع صورها كبر فلا يستدل الى الطابع النوعية في انواعها ووجه دفع
ان الاستدلال على الفة بالانواع فلو كانت مائة لم تكن صورة جنسها في النوع في
صدور الكمية من نوعها بخلاف الصور النوعية امتحانها علم اناه وقع في
يتوجه ان الباطن لو كانت تنقسم الى المراتب لزم ان تكون الفة على انواعها الكري
لك وحاصل دفعها الى الاصل في الارض كانه لا ينشأ الا بتأثير الكري

وحفران اوسيلان النجار واما ان فيها البقية فاذلة الذي كل طيرة عليها ما لم يوجد
 غير اوسى البقية ثم ان الاشكال القسرة المتعاقبة عليها ما دام لم يغير بغير ولم يغير
 الى شكل الاصل عدم ما يغير بالية قوله واعلم ان موارب المقتدر تقرر ان الفلك الكبيط
 عند فلكي الاطبيع واحدة يتبع صدور افعال مختلفة عنها مع ان في الافلاك المتتالية على
 الكواكب او التدوير والتميم واخراج صدر عنها افعال مختلفة وهي الاشكال المختلفة في المقادير
 متفاوتة والاثار متنوعة فان الكوكب جرم فلكي مستدير مستدير تكرر في جرم الفلك والتدوير
 جرم فلكي مستدير غير مستدير تكرر في جرم الفلك واخراج فلك كبيط جرم فلكي غلط من جرم
 يتقصر غلظ من الطرفين تدريجاً حتى اذا قرأ الجانب المقابل صار في غاية السقرة ثم اذا وصل
 الى هذا الجانب المقابل صار في غاية السقرة ثم اذا وصل بنقطة جرم عند نقطة من الخارج ويكون
 مجموعتين كمر واحدة وهي الجرم المحيط متمماته ثم يكمل كمر كبيرة والحاظ خارجاً خارج
 كمر تكون مركزاً خارجاً عن مركز الكمر الكبيرة يسمى مجموعتين مثلاً ما تلتها سائر الافلاك
 في الكثرة وفلكاً طلياً وكل من اتمم واخراج فلكاً خبيراً الشيوخ افعال الفلكي بمعنى الفلك والخبر
 بمعنى اخبر وفي علم البنية وكل منها شكل ومقدار واثار واحدة وذكر في الاصل طلياً حاد
 اكان مما لا يقتضيه غير ان مقام الكمر في السهيل الهم المرام وحاصل القول ان مادة كل
 واخانت واحدة للكون بكون بعضها صور متغيرة بغير طلياً واحدة منها شكل واحدة
 خيرة واحدة تر فيه ندر البقية لعدم القوي والاسود في القول بكون بعضها صور بالاقا على الكثرة
 من الفواعل الكثيرة في ما دام تدويره عليه ان حقيقة الكوكب والتدوير والتميم واخراج
 اكانت واحدة لزم صدور الافعال المختلفة عن الطبيعة الواحدة والافلاك الفلك ربما
 من جسام مختلفة الطباع فلا يجوز ان يكون لها صور متغيرة اكانت صور النوعية

فوقها

فقد خلا من مائه عند ترويضه ما فلك من مائة له ذلك اخذ الصورة النورية وادخله في كل
على العكس من ذلك فنفخ فيه فنفخ فيه فنفخ فيه فنفخ فيه فنفخ فيه فنفخ فيه فنفخ فيه فنفخ فيه
الحقايق فيقول الحق الاول ان النفس مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
وتبين ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
بجواز ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
الروح في بيان البسيط فانما هو طوعا من لا يجوز ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
في البسيط طبيعة روحه وانما حكموا به في غير ما يستلزمه من ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
والافوا الشبهة عن الطبيعة الواردة في انفسهم فلهذا في قوله بن كمال في نفس قوله
الصحيح قد دفع في المقدار في ان مادة النفس مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
الدفع الكبر في الاشارة في ان يكون مادة النفس مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
اذا لم يكن له الصورة في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
لما في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
كما في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
قوله في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
الاعراض في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
كما في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
قوله في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
الاعراض في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى
كما في ان يكون له الاول ان النفس الاول بانها مبرجة ومجرا لا يوطئ الا في مادة النفس بالزوجة الاولى

اجتماع صورتين نوعيتين في شيء من الاضداد اصل قوله غير ساري في اقسامه في انه لا يخلو من
وخطوطه اثبتت ففيله احوالها فاستمع الي ما لذي من له قال وسواء كان كمال العلم سواء كان
العلم من الباطن الخفية استنابت الاضداد حقيقه كالماء او الباطن الخفية استنابت الاضداد
وكما لا يدرك مثلاً او مو. كبريات كحسية كالحيو ان لا يكون ساري في الاضداد اصل
هو حال فيه ان لا يخلو من الصورة النوعية فان كان العلم من الباطن الخفية استنابت الاضداد
اخر انما يثبت قصور النوعية سارية في اضرائه التحليلية وان كان من الباطن الخفية استنابت الاضداد
سارية في اضرائه التحليلية لانها في اصلها في الاضداد من دون التباينة العنصرية لها بين
في الامم او حقيقه وان كان من كبريات كحسية كالحيو ان من اقله والنجس والعظم والدم والحم
اكثر ككل واحد منها من الباطن الخفية قصور النوعية لا يكون سارية في شيء اضرائه التباينة
التحليلية لتباينها في الفهم او مباينتها مع العلم حقيقه وانما قالوا بان صورة الفلك والارض
ما لا تكتفي من الكوكب والتدوير مثلاً غير سارية في اضرائه بل متعلقة بالجميع من حيث مجموع
للمحقق ينبغي على اشتباه الصورة عنده بالعلم فالاشغال غير منفعة واللاحق ان يكون بان
الصورة النوعية الفلكية كما انه لا يخلو في الفلك. كالحالي في حاله في اضرائه من اتم وانما خارج الكوكب
والتدوير في شيء منها صورة اضرائه وانما حلق في الاعراض وشمال متخالف ومختلف
العلم عوارضه فانما الميزوم اجتماع صورتين نوعيتين في اضرائه من قبل التدوير
الصورة بالعلم قوله او صورة الفلك بعينها من الصورة في هذا النوع جيد لان مناط الاعمراض
انما هي الصورة النوعية وقد اجتمع على ان الصورة النوعية الفلكية في حاله كان او غير حاله
مادة في ذلك ثم واليه علم ان العلم فلكه انفساً منطوية في حيزه في كائنه من الله تعالى في
مواضع ففهمته من ذلك انما انما في حيزه ففهمته من ذلك انما انما في حيزه ففهمته من ذلك

للشعر

للتدبير والتصرف وهي كالقوة الناطقة للانسان قال اراد بالصورة الصورة العقلية
 فهي ما في مادة الفلك من تخيل العين مع وجودها في الاراد بالعين اخر متحد مع النفس
 الصورة فلا كلام في قوله صورة لا في قوله هو او كان **الاراد** لا في قوله الصورة اصطلاح عبارة
 عن احوال الجوهري الذي كما في مادة في معنى عند في الصورة والنسبة كما اراد
 تدبر المعنى في قوله يتجلى قوامه بذاته والاراد بمعنى اقر فقد مر - اراد الكلام في علمه ان
 الاصطلاح قوله اعلم ذلك بل اعم كثره اثيرية اراد بالافلاك منها ذلك هو احوال الآلة المبررة
 الآلة الفلكية اعلم من ان يكون فلما علم او جزاء في ترويضه في احوال العام قوله صورة مجردة
قوله صورة في منطوقه اراد بالصورة الموضوع في النفس كما اراد ان يصطاح على ما في النفس
 كثير كذا هو الجوهري لا في منطوقه قوله واما كذا في منطوقه لا في قوله الفلكي الطبعي
 موجود في صورة في منطوقه قوله واما على وجه قوله او على عرضية التشخيص على اختلافه
 فلو كان النفس مقوية لمسية الفلك كانت حيزه في نفس الفلك او معروضات في صورة في منطوقه
 و هو خلافا لقوله **قوله** اراد في منطوقه قوله **قوله** اراد في العام ما في قوله **قوله** اراد
 ع الاجزاء والعنصرية الغير المتجانسة مقدارية ضرورة اطلالها اجزاء الذي لا يتجزأ
 منها الاجزاء التي لا يملك تماثلية التي دقيقة في عام منطوقه قوله **قوله** اراد في منطوقه
 ان كتب مرتبة منها قوله اجزاء متباينة اعمته والوجود في منطوقه قوله **قوله** اراد في منطوقه
 حلوا الصورة انية بالبسيط المحض **قوله** اراد في منطوقه قوله **قوله** اراد في منطوقه قوله
 النورية والاعلام حيزية في منطوقه قوله **قوله** اراد في منطوقه قوله **قوله** اراد في منطوقه قوله
 ستر من قوله واما في ظاهره عدم ورود في السوال هو ذلك لانه قد مر بآية في قوله
 انه يتجلى في الفلك في منطوقه قوله **قوله** اراد في منطوقه قوله **قوله** اراد في منطوقه قوله

فرد حقيقة كما انه خبر الشخص على ما هو مقتضى تشابه الاعضاء حقيقة فيكون كل واحد من الاجزاء متمم
استتمين فردا فالان لا يكون نوع الفلك العلوي قد بالاولا يكون النوع القديم مختصا في فرد
واحد وهو خلاف ما تقر به في قوله عن تعدد افراد المبدء اه المبدء في احواله على
صيغة اسم المفعول وهو اعملوا الغير المسبوق بمادة ولا مادة والاصواب الجواب على ما فهم
كلام استاذنا ان المبدء متعينين احدهما مادة والثاني ما يكون معلوما غير متعين
بالمادة والآخر مسبقا بالمادة والفلك انما هو مبدء بالمعنى الثاني وهو (الاختصار في الفرد
الواحد انما هو نوع المبدء بالمعنى الاول قوله الرئيس بامر تقلا بنفسه يعني ان استتم اثنين
حتى يكون فردا ٢٠ نوع الفلك ويلزم تعدد افراد المبدء ولا يخفى ان كل واحد من
اجزاء والتدوير يتم منفردا منفصل عن الآخر بطرح مختلف غير مشترك كما هو متقرر عند
والا لكان بالمتنقل الا انه انما في نوعا تقلا معايرة محضة واستماع حركة على
انما هو لان متغير في الافلاك او متغيرة انما هي بالربيع معان كل خبر وفرد
جزء اخر فيه وفي استتم لالبع معان الطرف الرفيق ودخول الطرف الغليظ لعدم
يرى ولونه كالا في الدخيلة المتحدة الوجود مع العلم وانما متاذلك فيقول الاقل
ما ان انه جزء واحد من الشخص المتشابه الاعضاء يكون فردا من حقيقة معاد الا
قوله فانت احرز لا استماع المبدء الاقل قوله مختصم احرز فامته والذات
اخر العارضة التي هي شعبة حركة جسم اخر كالنوع العارضة لفلد الاقل واخر العارضة
بتعيينه احرز حركة عينية كالحرارة التي يتم بها الاقل الباقية وفي قوله في قوله
بها احرز بها احرز وفيه يكون متاذ او منفرد بمولد قوله فلها حركة فامته
فامته في قوله الاقل العلوي صورة فيكون فردا من نوع ان فلم يلزم

[illegible]

له فوض كونه موجودا وبالجملة وبقوة غير حاصل لكون وجوده وقوته الغير بالقوة فلا يكون
الموجود والقوة حاصلان بالقول الى الفعل المتقابل لهما وهو موجود في الحال لا الفصل
الذي هو جهة القضية اي حصوله وتحققه في احد الارضين الثلاثة قوله فانه لا يقابل القوة
الاستعدادية لعدم منافيتها بخلاف الاول قوله واجاب عن هذا امطارا عيني ان المفهوم
الاصطلاحي للمركبة نظري والدفع والتدرج وانما المطلوب ان يثبت بالوجه الاجابي حاصله
المعروف من غير حاجة الى الاكتساب ونظريته بالمكنة التفصيلي مثل الحرارة والبرودة والحرارة
فالتسوية او لا ذلك المفهوم النظري المجموع بينهما مفهوما معلوما بالوجه الاجابي السببي ثم اذا
صار ذلك النظري معلوما بالتسوية تلك المفهومات المجموع النظري باعتبار المكنة التفصيلي بهذا
النظري معلوم كجمله خبر لمعوت الزمان والامان والملايين بها خبر ان لمعوت تلك المفهومات
فيصير الامر الى التساوي بين الاول الكتاب النظري بالسببي والثاني الكتاب النظري بمول
نظري معلوم فلا دور قوله مما سببانه الامور اي سببها ان لمعوت هذه الامور لا تخفها قوله
اي علم الاول قوله انه لا يمكن تعقل التدرج بدون تعقل الزمان فاذا علم الزمان بالمركبة
لزم الدور قوله ثبوت التدرج اي تحققه في الواقع قوله بل لانه لا يدعي بعني ان الانطباق
على امر متدرج غير متدرج في مفهوم التدرج والادفع وغيره يعني انه يكون هذا الامر متدرج
الادفعي الغير متصلا متدرجا غير قار الا خبره كوالا امر امتد الغير القار وحاصل ان
الامر يتوقف على تعقل الطبا فتم على مطلق الامر امتد الغير القار لا على تعقل الزمان
موضوعه فقط من غير اعتبار الانطباق والافعال والدور كما يلزم على تقديم توقفت تعقلها
على تعقل الزمان لك يلزم على تقديم توقفت انما على انطباقها على تعقل
امتد غير مطلق لانه اذا سببها عن هذا الامر امتد الغير القار الذي يتطابق عليه الحركة

ان اخرج ثم هذا المفهوم الاصطلاحي الحركة بعينه ما هو في تحريف الزمان لا الوجه الايجابي
 لما قال دور غير منفرد فلا يقيد الذي يظهر بالوجه الى الوجه ان العيني انما مقصور على
 من الحركة والزمان وتحكم عليه لا مقام صادقة بعينه مع التعلق عن مفهوم ان فردا للزمان
 كما يقيد به الحركة فبقا الفلك يتحرك في جميع الازمنة لك القيد بالسكون ايضا فيقال ان
 ساكنة في جميع الازمنة فكيف يتوقف على ما عدتها على الآخر وكيف يصح تعريف الزمان
 مقدار الحركة حتى يتوقف معرفته على معرفتها لا انما القوا الحاصل بدون القوا الاخر انما يتصور
 المفهوم العرضي لعلوا احد منها الذي يقيد العام والاعلام في مفهوم الاستقلال المتقرر له
 الخاصة ولا شك انه نظمة للدور فان دفع الاول وتكون الزمان مقدار الحركة الفلك
 المقدم في الوجود يستند على كونه مقدار اوعية الاجزاء العنصرية المتناهية في الوجود
 فاصطلم على اعتبار الحركة دون السكون في تعريف الزمان فاعلموا ان في دورهم الدور ودفع
 فان دفع الثابت في قوله لا الاول ان القيد ان ما هو في تعريف الزمان انما هو في تعريف
 لموت الزمان انما هو الحركة من حيث انها متصل بالاقبال المسافة والموقوف على معرفة الزمان
 هو الحركة من حيث انها متصل بالاقبال الزمان فلا دور في ذلك محل التوسط انما هو
 ان يكون المتحرك في مكان من الالات المستوفضة للزمان فحركة في حد علمه لما يكون
 ذلك ان لا يكون له فيه قوله صفة واحدة تخصه لا يعني ان التوسط انما هو مفهوم
 منتهي مخصوصة في كل انما هو في تعريفه وهي توسط على حد واحد في ان
 علوة توسط على حد واحد في ان يكون له صفة واحدة من الالات الزمان
 القضا على ما هو في قوله لا انما هو في تعريفه انما هو في تعريفه انما هو في تعريفه
 لا في الالات على سبيل المبدأ انما هو في تعريفه انما هو في تعريفه

الشخصية بما هي افراد بالآنية فاستمرارية الصفة الشخصية واحدة غير معقولة اللهم الا ان يراد بها استمرار
 نسخ الفردية لهذه الصفة الآنية لا استمرار خصوصية فرد كما يفهم من التمثيل بالزمن او يقال
 ان الاهلي انما هو مفهوم التوسط والمراد بالصفة الشخصية مصداقه وهو توسط شخص من
 واحدة مخصوصة بين مبدؤين منتهيين مخصوصين ولو كان الى زمان طويل لانك ان صفة
 واحدة شخصية لا تنزل الا بعد وجود متحرك من المنتهي الى المبدؤ ثم خيرة كما في تلك المسألة ثانيا
قوله بخلاف حدي الطرفين اي الماضي والمستقبل فيقع ان يقال لكل حد من الحدود
 قد كان ومن الحدود مستقبله ان يكون فيه خلايا احد الحاضرين لا الصديق عليه انه لو كان
 او يكون فيه قوله المتيقن في حدوده من عدم كون الصفة المذكورة صفة شخصية ثم خلايا ان يكون في
 حدوده فانه وان كان الى الوقت يكون سكونا او اشتغافا وكذا الحركة القطعية فانها الصفة
 واحدة فهي متصل واحد بخلاف الحركة التوطية فانها عبارة عن الانتقال والتوسط وهو مطلق
 تحت افراد كثيرة قوله فخران ذلك التوسط غاية تحريره ان حاله الانفالية الشخصية العارضة المتغير
 من اول يوم الى آخره مثلا الى ان لصف النهار المسماة بالحركة التوطية وانما شخص واحد مستمرا في
 جميع زمان الحركة استمرارا دائما باضافيا لتحقيق الاختلاف المتنايزة الوجودي بالفضل لكنه كونه
 الى الحدود المتعددة غير متناهية في المسافة اقبال القسما غير متناهية الى اقسام غير متناهية
 وهي التوزيع محدودا كما هو مقتضى الظاهر على المسافة المتناهية على تلك الحدود وهو مستمر
 مستمر فيه باعتبار انسابها الى الحدود المستمرة المسافة كما ان الزيادة المسافة مستمرة في الازمان
 بالقوة تلك الزيادة المستمرة في التوطية زائدة بالقوة نداء الوجود بعدنية الوجود لان المراد بالحواله
 الانتقال المسافة في سبي مبدؤها والانتقال في التوطية كونه الوجود المستمر في الوجود
 متوحد بالافانك لدرام تلك القوة فيه وان لم يظهر اثره في بعض الاماكن لعدم تعلق

الثالث

الارادة وانما مطلق الانتقال العلم من ان يكون عن قصد الارادة في الثاني او عن الثاني الى
يكمل انهم يعلمون في الحقيقة شخصية او كما هو احد من هذه الصفات عن مدد الوعد
او كذا واحد من الاكوان او اوصاله قبلك الانتقال فهو حقيقة شخصية انما لمسته واما
الجموع المتصل بالوعد الى الذي يقوم فيه تلك الانتقال والاكوان فهو كونه في الحقيقة
الوجود في الاخرى انما تكون في القوة حقيقة موجودة في الزمان كما هو في الجاهل
صفة شخصية في الزمان كما سئل الى ان يتحقق في من هو كونه الكبار الى ان ينفذ
بالاخبار ان اي ضرورة دعت الى الوقوع في هذا المسلك المتحقق في الزمان
الغاية يعني مطلق الانتقال المستمر في الزمان في هذه الصفات المتوحد في الزمان
متحقق في كل الزمان من زمان كونه متصل بالوعد الى ان يتحقق في الزمان
زمان كونه هو كونه القطعية فتبصر في العلم من العلم في قوله هو كونه في الزمان
القوة وموضوعه انما هو الان كونه في الزمان في هذه الصفات المتوحد في الزمان
الى في تمامها بالنظر الى ما هو في الزمان المستعدة في كل واحد بالقوة فيكون لها في
القوة بصفه والفعليه حقيقة قوله بالان ان كان انما في الزمان في العلم باعتبار
وهو العلم في الزمان انما هو في الزمان في هذه الصفات المتوحد في الزمان
استمرية على النفس بعد مطلق العلم في الزمان على وصف يرتب عليه وصف في الزمان
الآخر العلم الثاني كونه التي يرتب عليها مقصود كونه يرتب في الزمان عليه العلم
اخرى فيكون كونه في الزمان هو القوة في هذه الصفات في العلم في الزمان في
الان في بعض النسخ كونه في الزمان في هذه الصفات في العلم في الزمان في
في الزمان في هذه الصفات في العلم في الزمان في هذه الصفات في العلم في الزمان

وزوالها فاعلم ان لا راسه للحركة القطعية التي هي متوهم فيكون كالفاعل والفاعل
 اذ يتبعه عند مبدئ الحركة القطعية في قوله مثال في هذه الاطراف لغير ذلك **قوله** واخبروه بالان
 انظر الختان من انقطة عين لفظ اخرى ما يورده لما في السطح يتعين بالزوايا
 انقطة السطحية اجزاء غير متجربة في الجسم وقد حكموا بطلانها ولا توفى منها خطا او زاوية
 في الخارج بالقطع كان تقسيمه الى جزئين لغير ما في ستة اجزاء والطرفان والآخران
 في الوسط والآخران ولو قسمناه اليها في التوهم متعين لفظه فان تقسيمها الى
 خمسة انقطة مشتركة والطرفان والآخران كما لا يخفى على من له تجلص صحيح **قوله** اهل
 بالمتأخره في ضرورة ما في مشتركة عن مشتركة عنه فلا تكون اضر او متقدم عليه **قوله** الان
 السبا في قوله الان الرسم المزمان فاعلم ان الرسم لفظ واعلم ان وجود الان السبا
 في الخارج مما لا يلبس عليه او عوافية السبب بين التوهم والآخرين ثلثي الاماكن بتمامه على وجه
 البداية فيلزم منه وجود الجزء الذي لا يجري وترتيب الزمان من الاماكن المستمرة لعدم
 اتصالها وانما ان شخصي **قوله** يقال اهل منها الان بالمعنى الاخرى الان
 انقوت وهو الان المتوهم في الزمان المنفصل طاله المتوهم في المسافة منفصل قوله وحده
 من الامور الثلاثة في كل واحد من الاشياء الثلاثة اه امراد الاشياء الثلاثة اخطا او في
 الزمان وامراد بالامور الثلاثة لما في متوهم انقطة فنفس لفظ الذي هو كالحركة القطعية والنقطة
 المتوهم عليه ولما في الحركة كالحركة القطعية والحركة المتوسطة كالحركة المتوسطة
 ولما في الزمان فنفس الزمان متوهم في الان السبا الرسم اه الاماكن المتوهم فيها
 فاذن متوهم على مسافة زمنية القطعية الزمان متوهم في انفسها متوهم في الزمان
 متوهم في الاماكن المتوهم في انفسها والنقطة التي هي الحركة المتوسطة والان السبا في انفسها

في قوله

قوله الآن بالمعنى الآنراى الآن المحفوظ **قوله** ينطبق على نظرية في الآخر من نظرية لصيغة
وكذا الآخر من لصيغة اسم التفصيل الشئى لى كل واحد من الامور الثلاثة الزمانية في الاشياء الثلاثة
منطبقه على ما هو نظيره في احد الشئين السابقين من الامر من السابقين لما فصلنا قوله الا لو
استمر من كل منهما على سبيل البديل **قوله** ومن هنا فتم لى يوحى به من طبع مسافة النقطة ومن
نفس مسافة جزوه هو كل تلك النقطة وان لم يكن غير متجزي مطلقا فخلها على سبيل البدنية بان
يوجد بعد ان النقطة وجزوه هو مملها وفي ان آخر نقطة اخرى وجزوه آخر مملها وكذلك او بعد
الزمان المتحرك سببا منوطا بين نقطتين مسافة الزمان كما ان كل شئ من المتحرك فله متحرك
من مسافة سطح منه بقدر سطح المساحة عليه ما يمر به من الزمان **قوله** ذلك الآن لى
السيال **قوله** في تحقق الامور الثلاثة فيه فانه من حيث انه متوسط المعنى ان اذا شرع في التورط بين
المتحرك والنقطة الفاعل من الخط والوسط من الحركة والآن السبيل من الزمان ثم اذا الوسط
فما دام متحركا على خطه ووصل على حد بين الطرفين ولم يتولد خط حركة كالحركة المفردة من
والا كوان هو سوية من الحركة القطعية والانات المحققة من الزمان ثم اذا القطع او كونه
كاخط امر سوي او كونه القطعية والزمان امتداد متصل القسما ومحصلا ان المتحرك من حيث ان يتحرك
بالاعتبار الاول كمسيرة مسافة والحركة القطعية والزمان وبالاختبار الثاني كالحركة بين
طرفي مسافة والحركة القطعية والزمان وبالاختبار الثالث كنفوس مسافة والحركة القطعية والزمان
الامر الثلاثة المتطابقة لى مسافة والحركة القطعية والزمان باعتبار ان الثلاثة المحققة على كل واحد
منها على نظيره **قوله** ولما قال ان يقول ثم حاصله ان الحركة القطعية ان رتبها في الان ثم
الطبايق اتمت على غير اتمت وان دفعت في الزمان اشتقا على الان المفروض ان
الى الان جزوه من قسم من الحركة فيلزم بازاءه الجزوه لنفسه في غير قسم

مسافة ضرورة اقتضار المطابق بين الزمان والحركة ومسافة ذلك فيجب ان الذي لا يتحرك
 وان وقع السكون في ذلك الان لنزول الحلف وكل واحد من الازال يطبق فلا يكون فيه ان
 والاعتراض في انهم لم يوافقوا القابل لهما عندنا فبطل ما قلناه باء لا يمكن خلوها عنهما جميعا فلو افترقا
 مع حاصل ان اسم القابل للحركة الابنية مستحيلة وانما هو قابل للحركة الزمانية فلا يلزم خلوها عن
 القابل من حيث انه قابل وحال كونه قابلا عنهما جميعا قوله كان مقصفا فيه فيكون ساكنا في الان
 قوله لا نأقول في الجواب الاول ان اه حاصله ان يقبض المقيد انما هو رفع والمقيد لا الرفع ^{المقيد}
 وفيقبض الحركة في الان لا الحركة في الان بمعنى رفع المقيد ومحصلة ان الحركة في الان مستقيمة ^{الرفع}
 من ان لا يوجد الحركة او وجدت ولكن لا في الان ومعناه ان استثناء الحركة تحقق في الان حتى ^{يقدر}
 ان استثناء الحركة عن محل صالح لها هو السكون فيكون السكون متحققا في الان على ان الجسم في
 الان لا يصلح الحركة حتى يكون الانقضاء عن محل صالح فيكون كونه قوله عن الثاني بانه يعني انه
 لا يلزم من كون الحركة والكون عليها مشفيا في الان خلوها عن المحل الصالح لها عن النقيضين ^{الان}
 الان اخص من اللاسكون ومما لا يورث الحركة مطلقا فالسكون واللاحركة اخص من الحركة
 في الان فانه ان يقبض الاعم والافضل مطلقا اعم واخص مطلقا عن العندين ^{مستلزا} كما يمكن الاعم
 للاخص فاللاحركة في الان لا يكون مستلزا للسكون ولا السكون في الان بالطريق المذكور
 فانه مع الاعتراض الاول ^{الافضل} لا يكون مستلزا للسكون في الان بل مستلزا للحركة في الان مستلزا
 الحركة في الان مع انقضاء السكون في ارتفاع المقصدين بل ^{الافضل} انما هو ارتفاع في الحركة
 مع ارتفاع ما هو اخص من يقبضه في السكون والافضل في ارتفاع الاشياء الثاني ^{الافضل}
 فتخصيص ^{الافضل} بالاشياء الثاني مما يفهم من ظاهره لا يخلو عن عقلة قوله وحاصل ان
 ان كان ^{الافضل} هو اعم من ^{الافضل} قوله لا يخلو من ذلك خلوها عن الصالح لهما عن

انما العلم في الآن ولنا فيه قلوب من وقوع كل واحد منها في الامم ورفيق قوله مما بالقوة
 يكسبها مبدء والقوة وهو اذنه وعاس مبدء الفعلية وهو الصورة فلا يتم
 على كونه من غير معدوم وغير موجود فيكون العيان بل فيه اية اذنه وبارك الله
 قوله امر خارج وهو اذنه واجازة ب قوله واعلم انك لما علمت في علم الدليل بل في
 وامر له بالبيان فضل الذي كسب بالفضاء الى اللون نوع البياض ^{الاجابة} على ان الحركة
 التي التي هي من جميع الالوان هي بانية لك فضل البياض عارض اللون انما هي من جميع
 الالوان فكما اجري السريان في عروض الحركة اللون عروضا في ثمانية
 ان يكون الاحكام كلها متحركة واللازم ان يكون متغيرا في ثمانية الالوان فانه يمكن
 اخبروه في عروض علم البياض اللون الغير بان عروضا اللون في ثمانية الالوان فانه يمكن
 ان يكون كل واحد من الالوان باطلا في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن
 مع ان العلم في ثمانية الالوان في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن
 قوله انما في ثمانية الالوان في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن
 مفردا مستقلا بانه يمكن في ثمانية الالوان في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن
 في ثمانية الالوان في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن
 فيها بانه لا يكون في ثمانية الالوان في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن
 في ثمانية الالوان في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن
 في ثمانية الالوان في ثمانية الالوان فانه يمكن فضل البياض في ثمانية الالوان فانه يمكن

للوجود اعتبارا بالوجود الفصل والنوع في الكميات الخارجية دون اعتبارها الخارجية
 محض لا يمكن ان يلاحظ فيه شئ بل لا شئ فيكون مابيا للفصل والنوع بحيث لا يمكن
 حمله عليها كذلك يمكن ان يلاحظ الموردين في شئ فيكون مابيا للسواء والبياس
 ونحوها وغيره مما عليها وان اراد ان له وجودا خارجيا عن حيز الفصل والنوع في
 الخارج فهو غير معتبر لان الجنس لا يصلح معروض الوجود الخارجي في نفسه لانه قالوا ان
 الجنس والفصل اثنان في شئ لا يمكن افتراقهما الا في الذين يخبرون بالملاحظة وفي الخارج
 محض افتراقا كنت فقبا واحدا مع زوال الاخر غير متصورا قبل التام بعينه ان الحيوان
 بعد موت الشجر بعد الخفاف ثم وسم يتابع ولا حسس بقبا والجنس لا فصل ما يشاهد محسوس
 اثاره مكابرة قلنا ان الجسم لا يمكن ان يوجد بحيث لا يكون فيه لون اخر فقبا ومطلق
 اللون الذي هو ابيض مع زوال الفصل الموردين للبياس عند تبدل بالحجرة مثلا الفهم
 محسوس لان سببا زال فصل الفهم مع الجنس فصل اذ فم شئ في البياض
 الخارجية وجود منفرد عن جميع الفصول المختلفة الحيوان بعد موت الشجر بعد الخفاف
 فان هو موجود منزه ليس الا محذرا من غير ان اصر فله وجود متفرد ازل بان وجوده
 من حيث انه فم من تخيلات العقلية هي الفهم فصل وان لم تعلم كنهه فاما عند
 من امتثال والاعلم كنهه احوال قوله ثبت باعتبار وجوده اني بالبياس لا لفظه
 لا شئ هو له هو بهذا المعنى اي الجسم في مرتبة بشرط لا شئ الا وجوده في الاسباب المختلفة
 انما هو بشرط ان قوله بل يكون مادة هي تعني الجسم بشرط لا شئ بزيادة لان
 والفرس وغيره ما ونداه ملاوان فان الجنس لا لفظه بشرط لا شئ يسمى مادة
 بعد لفظه كسيمي صورة وليس كراما بيا الهوي والصوره لا كراما بيا

قوله المعنى انه جدير بطول اى باعتبار ملازمة قول اى لو لم يكن جسم قواما شيا عينا
غير بدلية علة متفنته لم يمكن ان يوجد امر خارج يمنع حركته او يقطعها سوا كان
ذلك الامر السكون في تنبيه الطبيعة في حصول المطلوب بحركته فيحصل ضرورة امتناع العلم
متعقبي الذات عن الذات **قوله** والثاني لطراي وجوب سببية متحرك لذاته **قوله**
بند العلم اى بان الجسم ليس بميت **قوله** وهو على حاله الطبيعة اى واما ان الجسم المتحرك متحرك على
حالة الطبيعة غير متغير على قدر من افراز ذلك اى المعنى كما ان هذا البرهان يجري على ان حركته
وحيث سببية لك يجري على انها ميت لطبيعة النوعية المنتمية على احوال الطبيعة بان يقال لو كان
بند الجسم متحركا لطبيعة فاما المطلوب او لا وعلى الثاني اما الى جميع اجزاء الاولى بعضها والعقل فلهذا ذكر في
الشرح وعلى الاول وجوب كونه عند حصول المطر والاشكال فاما لا ولا يبراه **قوله** ولا يجوز ان يكون شي
واحدة نه اسم لم يكن يجوز ان يكون في الجسم شيان يكون باحديهما محركا وبالآخر متحركا بالآلة
والطبيعة مثلا **قوله** بل لا يامورته تعلو محوون بالمتقنون عليه **قوله** باعتبار امرين في طبيعة
المحرك الى ثلاثة طبيعية وفسرية وادوية وباعتبار ما فيه حركة الى اربعة بيئية ووضعية وكيفية
كيفية **قوله** فافهم في هذه الامور من التبر الى التدرج او صنفية كحركة من القوة الضعيفة الى القوة القوية
او بالعكس **قوله** فغير ذلك استقوى بان يتغير من القوة من القوة الى القوة او بالعكس
الزيادة الى النقصان او بالعكس في الحقيقة او العمل او الزمان فكل من قيام فروق
منه بين محال واحد ما كانا بيان والحركة في قيام فروق من منه واحدة مما ابرج في قيام فروق
من منه واحدة كعمل واحد في بيان فانه المتشابه **قوله** واما في الثانية بين السواوية في قيام فروق
على ما يلحق ما جرى على انتهى من اجزاء اجزاء متساوية مفصلة القول الفصل في
الموتى الزيادة المتعلقة بالمال القطبية ولكن سببية على استقامة الالواحوي السببية ونحوها

ان احتمالة في الكسوف والكم ممنوع لانا اذا فرضنا ما دخلوا طوايا او قليل كسوف لم يصح فيه
 الا وهو من جهة السواد الضعيف فادعنا في الثوب مرة كسوف لم يحصل له سواد ضعيف ثم اذا غلب
 مع بقا الاول اشتد السواد وليس هذا السواد الا مجموع السوادين وليس فردا على حدة واما
 الامر من غير مدفلية الفرد الاول والا فامفلية للفرد الشديد اما ذلك اما الذي يوجب
 فيه اول او شئ اخر الثاني فخلات المفرد وعلى الاول يلزم ان يكون الضعيف في قوة
 بالقوي في غيره من غير مدفلية شئ اخر في الافادة وهو من العقلية على ان
 ان ذلك اما بالقوي على ان يفيد فردا قويا من الفرد الاول فيلزم ان
 للسواد لا يزال ولم يحدث من ذلك كما هو المفروض حتى يصح ان الفرد الاول قد زال
 الفرد الثاني من بدء الامر فتعين ان ليس مجموع الفردين الضعيفين قد حصل عليه اتحادا واما
 على طلبه بالفعال الشقوق الثلاثة المذكورة في بقوله لانهما ان بقيا اثنين في غير تمام لان منها
 شقار العالم بغير طلبه معينة وموافقة للاثنين بصيرورتها واحدا وانما يظهره اطلاق
 الاثنين على وصف الاثنين والاطلاق انتفاها وانقضاء احدهما وكذا الحركة الكلية
 السامية المتشابهة من غير اختلاف العوارض الموجبة لازديادها وانقضاءها كما لا يخفى على
 له من صاميت فربما امر على مستقيما فاقبوه ولا يشعروا بمتفرقة قوله لوان كانت الافراد
 اي الافراد الغير المتشابهة موجودة بالفعل لوجود متمايزة ولو تدركها بقوله والآن ثم
 الالات لا يقرم لا يجوز ان يكون بين كل اثنين زمان قليل فاصل بينهما لانا نقول ان هذا
 الزمان اما زمان السكون او الظفرة او الحركة على الاولين يلزم ان يختلف لان المفروض ان
 زمان الحركة على ان الظفرة في نفسها باطل كما سبق في صدر الكتاب على الثالث يتوجه البحث
 على انه الحركة كما يتوجه على اصل الحركة قوله وجوابه حاصله ان تعريف الحركة في مقوله بان حصل

المتحرك في كل ان فرد على من افراد مقولة قواها هري واهلها امتداد متعلق عليه
الامتداد متصل الزماني بحيث لو قطع الامتداد للذات لم يتحقق له طرف بالفعل القطع الا
انما في الفيزيوتيق لطف لان منها اطرافا بالفعل او اخر ذلك فلا يلزم ساني الانا
ولا احضار الالتماسي بالفعل بين الحاصرين فالجواب انما يتوجه على العنوان ودرن المعنوي
قوله واجا عن اي عن الرمتنع لطلب ان اللازم قوله بل السريان ربما اقتضى خلافا في ^{طاهر} احد
من الحركة والزمان متصل بالافعال الحقيقية عندهم فلا يكون فيه احزاب و حدود متمايزة او فرد
واللازم الجزء الذي لا يتجزى كما في غير فبطلان اللازم منه قوله فيا الضرورة ^{بالفعل} لا بد ان
ان اراد ان لا يتجا بالافعال متمايزة او فرد عن الالبوان الاخر فيمنه ان اراد ان له حالة متصل
فتخرج منها الذم انما معينا في اي حد شاء فالعلام الدوالي لا يتكده قوله فيلزم ان لا
يكون لها وضع اصغر فيه منع ظاهر فان الوضع الانتقال الاستمرار في موجودها بالفعل ويمكن
ان يخرج عنه اوضاع مستقرية غير متناهية بعد فرض كونها عند كل نقطة لفظه قوله فيكون
ان له حاصله ان يكون الحركة في المقولة لا يتوقف على وجود الافراد الغير متناهية الالتماس
بالفعل حتى يلزم تناف الالات واخصا غير امتناعي باعفا من غير فرض في رص جميع
زمان الحركة انما هو فرد واحد زمني متصل غير متناهي المقولة لا يمكن ان يكون في حد غير
منقسم غير متناهية هي افرادانية لتلك المقولة وبين كل حدين منها امتداد القسائي جزئي
للأفراد الاول فرد زمني للمقولة كما ان مجموع زمان الحركة متصل واحد منطبق على الفرد الذي
من المقولة ليس فيه احزاب بالفعل لكن يمكن ان يكون فيه انما متفارقة غير متناهية منطبق على الافراد
الالتماسي بين طائفتين من تلك الالات زمان منطبق على الافراد الزمانية المتوحد بين الالات
ومع قطع النظر عن الفرض لا يتحقق خبر في هذا ولا في ذلك فلا يلزم تنافي الالات ولا اخصار

ما لا يتناهى في الارتفاع بين الحاصل من مبدأ لا يتناهى في كنه الحركة التوسعية لان الحركة خاصة
 مستمرة بين المستند والمستقي فالأصل الوجودي الغير القار المستوي من استمرارها
 القطعية وانقالاتها بالنسبة الى حد من الحركة التوسعية قوله في معيار
 مناط يعني ان لا يتحقق بالفعل الا بعد فرض المتحرك ساكن في انشائها ثم تارة تارة لا تظهر
 بقدر معيارها الكون وتارة بعد الافراد والتدريجية الزمانية لكونها متشكلا وتارة
 وخط فان العلماء في الافراد موجودة بالفعل من استوله في زمان الحركة التامة
 ان امراد في تعريف الحركة وجود الافراد المستوية المستوية من متصل الوجود الى
 في الانات المستوية كوجود الافراد التحليلية المستوية في المستوي الوجودي قوله في
 بعينها اي كل واحد من الافراد الزمانية المعبرة بنوم مثل السكتا في انشائها الحركة الغير
 قطعية في انشائها حيز الحركة قطعية في اي الفرد الواقع الذي هو مجموعها على مستوي
 وهو اختيار خلاص ما قبل ان الحركة القطعية هي مجموع الانقالات الوجودية لان تلك الافراد
 حركات ليست حركة توسعية قطعية لعدم تحققها في الزمان فلم تكن حركات قطعية بل حركات
 نسبة النقط المستوية في وسط الخط الى ذلك الخط في عدم تحققها الا بعد الفرض في خطوط
 المستوية في وسط الخط الى ذلك الخط وكذلك نسبة السطح المستوية في ثمن جسم الى ذلك الجسم في
 ذلك التي هي بدور ذلك الفرد والعاجز في فيقت ومرتبة اي واما الافراد الانية
 بدور ومرتبة غير متقسمة مستوية في ذلك الفرد الواقع والافراد الزمانية التي هي
 العاجز في ذلك الفرد وانما في وجودها بالكون الا بعد الفرض قوله فلا يلزم خلكم عن قوله
 استمر في تحقيق الافراد الزمانية متناهية فانه دفع السر لا يتالي الانات لعدم تحقق شيء
 منها بالفعل فانه دفعهم زورا لا واصلها في البحث والاختصاص غير المتناهي بين الاله

لذلك بعينه فانفع المحذور الثاني بقوله وجود محركة القطعية به وجود غير قابل ^{قوله}
سواء كانت عين المقول في الحركة ثلثة مذاسب الاول انها ليست من مقوله المحذور الثاني
ان الحركة في اي مقوله كانت فرد من المقول والثالث انها مطلقا من مقوله الانقضاء وهو
استثناء عند الشيخ في انقضاء قوله يلزم ان لا يقال انه موضوع اليه وهو المتحرك اليه انقضاء المقصود
بالحركة يستلزم وجود امتدادات غير متناهية فانه مما سلم بلقاء ^{المقصور} بالساكنة واخرها
انقضاء طريقين كل واحد من امتداد غير منقسم متوحد بين مبدئ الحركة ومنها ما يسمى ^{المستقيم}
بالحركة القطعية التي يكون منطبقا على امتدادات استمرارية الوجود وهي امتدادات ^{المستقيمة} التقديرية
اما الحركة التوسعية التي هي حالة نفسية غير منقسمة فيمكن ان ينطبق الا على حدود غير
متوحد بين المبدئ والمنتهى فلو لم يوجد الحركة القطعية مع وجود الحركة التوسعية لم يكن وجود
الا على حدود غير منقسمة لوجود الزم وهو الحركة التوسعية ولا يمكن ملاقاته بالافراد المقدرية
المتوسطة بين تلك الامور من المسافة المتناهية اللازمة عن الحركات القطعية انطبقه على المقادير
منقسمة فليز وخطوات غير متناهية لعدم تناسي المقادير المتوسطة بين المبدئ والآخر غير المنقسم
امتناهي المسافة وعلى تقدير وجودها كائين لا مذكور ^{المتوحد} انطباق كل من انقسم وغير
انقسم على تقدير قوله الاول فلا مقام مع حاصله ان ملاقاته ^{المتوحد} المتوحد في سيرة التقديرية
فهي اما مع افراده التي هي ^{المتوحد} المتوحد لا فليز انطباق غير انقسم على انقسم او مع افراده
التي هي ^{المتوحد} المتوحد لا فليز انطباق غير انقسم على انقسم او مع افراده
كلها متوحد وملاقاته ^{المتوحد} المتوحد لا فليز انطباق غير انقسم على انقسم او مع افراده
متوحد متوحد فليز انطباق غير انقسم على انقسم او مع افراده
لان تقوله ان انقضاء كائنا ما كان ^{المتوحد} المتوحد لا فليز انطباق غير انقسم على انقسم او مع افراده

الاجزاء والعلة تدركها بفخيل بالملاقاة الاولى حاله خصيه غير منقسم وهي اكرة التور
امتدادات منقسمه متوحد حبه بعدد الاجزاء وهي حركات قطعية وقوت اجزاء متوحد
اجزاء متوحد حركه قطعية واحدة متصله فمحل بالملاقاة الثانيه وهو عين المظهر
والا انطباق غير المنقسم الى المنقسم فان الملاقاة اعلم من الانطباق **قوله** تكسب الحركة
اي اكرة التوسطية **قوله** فان ملاقاته غير منقسم المراد به انها اكرة التوسطية **قوله** لكن لا
يستحيل في الزمان مع الجميع **قوله** ان هذا لم يكن مستلزما للتدرج المستلزم لتفصيل الحركة
المظهر بالمنع ونهاج جديد **قوله** واما الثانيه يعني ان نسبة اكرة التوسطية الى اكرة الحركة
القطعة النارية الى متصل المستقيم والشعلة احواله الى متصل مستدير فكما يلقي القطعة كرم
اخط مستقيم والشعلة احواله لرسم اخط مستدير كك يلقي اكرة التوسطية لرسم اخط متصل ولا حاجة
الى التوافق وجود اكرة القطعية المنطقية على اخط في الآن لكفاية اكرة التوسطية المنطقية على
الزمان ولا يخفى ان اكرة متصله هي مسماة بالركة القطعية **قوله** بان نسبة اكرة التوسطية الى
اكرة متصله كذلك ان كانت لوجود اكرة القطعية فالمعارضة الكسب على ما مر عنه والغير تعلم
ما يوجد ان الصبح ان الحسوس ان لم يكن الا اللطيفة والشعلة لكن يحصل انتقالها امتدادية في غير
انتفازة في احواله امتداد مستقيم ومستدير متصل غير منقسم على الامتداد المحسوس **قوله** اي في حركه
بالركة القطعية ولا شك في وجوده انما هي كما لا شك في الوجود الخارجي للركة التوسطية والفرق
توحد عند الواحد ان السليم **قوله** على وجوده رسم اي اكرة القطعية **قوله** بل على وجوده الرسم
اكرة التوسطية وقية ان الفرق بان الملاقاة دليل على وجود التوسطية في الخارج دون
محل فغادره البعض الشبه الوارثه على ثبوت اكرة الانتقائية من انبساط المسقلين القايلين
بالفصل اكرة تفصيل السكنا في كل حركة ونهاج هو مشاط التفاوت بالسرعة والبطء عند

[illegible]

الاخيار وقية احتراز عن مدافعة سي لا يكون بالمدافعة الاخذ الى جميع الاقطار
السبعة ونحوها **قوله** للزيادة باللام مادة المدافعة على تمام التعريف والمدافعة
الشدة وانما عدم التعريف فقط والمدافعة اسم فاعل كما في البشارة حكمة العبد بقوله مدافعة
منصوب على انه خير بعد خير ليكون **قوله** فيها ان لا يصرح بغير انية اسقام قوله الورع في
جميع الاقطار واما قوله **قوله** للاخيار في قوله الذي في الاقطار **قوله** ومنها حيث اتي
الحركة في التمدد **قوله** بالانكسار الصورة فقط اي الشخص من الصورة النوعية
قوله اما مادة فقط اي الجسم من المتماثل من السويدي والصورة سميت **قوله** لا لا بد من
امادة لا تخفى كمالها بالزيادة ونقصان **قوله** يتصل به اي اهل مادة شئ في حالة التمدد
شئ اخر في حالة التمدد كشيء محسوس لا يبقى مع الزيادة والنقصان كونه السابق جزو
لاحق او ما عكس التعاير بين افعال جزئية اخرج من اهل المدافعة فلا يتحقق بحركة لا شرط
بقا **قوله** فيها **قوله** في شئها اي ضابطها بذلك هو من قاله ان سبب الصورة **قوله** ان
ان حكمه فيه ان التمدد انما هو الامتياز والتعيين بان ليقا في السويدي انما هو المتفضل والموافق
اصلا وذلك زائد لا حكم بان السويدي من زائد يزداد او يوهن الاخر من اصلي يهين ولا يزدول
ويزداد مقداره ولو بانها من التمدد وهذا معنى الحركة في الحكم وان لم تعرف في بعض
في ذلك شئ **قوله** ما صار عدله الذي لم يصر عدله فلم يكن تاميا **قوله** في التام ما كونه
تاميا **قوله** في التام كونه مادة باقية زائدا غير مذكور اقيم مقام تقديره والاشارة في التام
بالا لانه اذا لم يكن شئ من المادة والصورة باقيا كماله في الطائفتين لم يكن مجموعا
ليكن **قوله** ما يلف **قوله** كيف وزمان حركة التمدد دليل افر على الطائفة في التمدد
عدم **قوله** هو **قوله** في التمدد ان الحركة في التمدد في التمدد

[illegible]

بالاتصال الحقيقي صار الفلح فسادا واحدا لا يمتاز فيه الاصلية عن النزائية فالأيدية منسوبة جديدا
الاصلية كما زعم المتحققين المحركة واذ القسطنطين بالافراد بالاقبال الحقيقي ثم قسمت
الاصلية فهنا شخصان ممتازان قارن احدهما الآخر فعمل امتداد الصغير فاعلموا كل واحد منهما
محل الكثرة متوحد بها بانهم امور وفلا محركة ولا يفتي انه فرق وانه يعيد عن انما قوله متصل
واحد بالاتصال الحقيقي والثنان فيه الصباي قوله على تقدير التثنية ليعني ان تثنية التثنية
وسلما ان مجموع الاصلية والنزائية صار متصلا واحدا بالاتصال الحقيقي فيقول انه لا بد
تتبعهم قوله هذا خلاصة التمام اي الاتصال في نفسه قوله مجموع الايدية والقدسية لا بالعدد
فقط حتى يقال ان هو متوحد بياق في جميع زمان الحركة فتتبع الحركة قوله معنى صيرورة اي
بمعنى الاتصال اي قوله فرق الاتصال بهذا المعنى ع ليعني ان هو متوحد بياق في جميع زمان
الثنان وصيرورتهما ما واحد حقيقي للاتصال الحقيقي للاتصال الذي في المركبات
العنصرية الى با واحد منها واحد حقيقي كثنان في الحقيقة فيه اخبار وتركيبية متباينة
والوجود لما قد عنيدهم ان البسائط العنصرية في افرد المركبات ما فيه على صورها النوعية
بكين متباينة في الحسن كمال التصانيد اجماعا وغاية بلا صفة افهمه الاثنية والكثرة لا ينافي
الوحدة بمعنى الاتصال وفيه ان نداهم لكن ازيدوا مقدار وانقاصه ليعني الا بالافراد
انها صناديق تبدل اشخاصا جسم حقيقي وان لم يصح عروا ان يقرب من هو موجود في النوع
موجودا لكان منها جسم واحد في توارده عليه بمقادير مختلفة متحققا في الحركة في الكلام لا فائدة
المتوحد بها الا في قوله بالاتصال بالمعنى الآخر اي الاتصال بالثنية وهو لم يوجد في الايدية
سواء في حقيقة الحركة او في قوله في صورته من شخصان في الحقيقة ليعني ان تثنية التثنية
انما هي اثنان لم يكن موجبا لثلاثة بل لثلاث شخصان في الحقيقة ليعني ان تثنية التثنية

لا تقطع فان مجموع عشرة اجزاء مغايرة لبعضها البعض مجموع اجزاء واحد جزء واحد وهو متوحد
 لازم قطعا فلا حركة وهذا معنى قوله وقد منع عليه قول القول حاصله ان المتحرك في العلم
 انما هو مجموع الكمية النباتية او الحيوانية وطلق البدن اعم من ان يكون مركبا من عشرة اجزاء
 او اقل او اكثر وهذا المجموع هو ان لم يكن جسميا باعتبار بطر الاشياء لكنه جسم لاثيري ولا
 جسم اخلاقي مستخرج من مبدأ الحركة التي منتهاها وتواردها عليه افراد الكم ولا انتهى بالحركة الكمية
 نه وان كنت تعلم انه واحد فخصي فافلا الحركة الكمية البصر لا يكون الا عينية واما بالنظر الى
 الفلسفة فلا دخل للتوحد في الحركة الكمية واما البدن فاشخاصه متبدلة كما يتبدل افراد الحركة قوله
 لما اولاه منع او معارضة على بقائه كما تدرك في الحدود في الجسم الذي تحرك في العلم حاصله
 ان كل فرد من افراد الكم او ثمة من مبدأ الحركة التي منتهاها ليس الا في الحدود كما
 لا يتبدل تعريف الحركة الا ان الافراد الواحدية قبل النقل الحركة لغير متوحد والباقي انما
 هو افراد اثنائية هو موقوف للحركة فليس هناك مجتمع فيه وصفان يعني كونه تدريجي الحدوث
 وباقيا مجتمع الاخر حتى يقال انه قار بقاء وان كان غير قارصا فلا شك في بقاء
 بما انهم لم يطرحوا نظره وعندى ان معنى الغدوم العلم السابق عند وجود العلم لا حتى
 ان يابته يغدوم بجميع جزئياته ثم كيدت اللاهوت بجميع اجزائه من ثم الغدوم كماله بعبارة
 مبرجة الوجودية والغيرية وناقاة اليه بان العلم السابق هو الغدوم بجميع اجزائه في
 ان واللاهوت كيدت بجميع جزئياته في ان اخر لنزول ان يكون الجسم هو موجود في الخارج خالبا
 عن جميع افراد العلم في الزمان الذي بين الابين واما هذه الالاحداث بدنية في شمولها
 في العلم السابق ببقائه ونقصه في شموله في الجسم لا لاقتادار في
 قول ان امتصاصه يغدوم عند وجوده الثاني انه منزهة عن خصوصية المقدارية

الاشياء مثل كونه ذراعا مثلا لا يكون في نفسه ضرورة مقتضية كونه ذراعا او اصبعيا
لانه مخدم لنفسه متصل بالاشياء اما كما نعلم ان حركاتها في الفوق والاسفل لا ينفصل
الحركة ومنها ان حركتها في حدوثها **اعبر** واما في كونه في الجسم المبرور فيحدث الى حدوث
انما هو ضرورة مقتضية اذ لا يتصور ان يخلو الجسم في نفسه ان حدوثه في حق هو
لغاية ان حدوثه لا ان اخر حتى يكون بينا ان يخلو الجسم في نفسه ان **الاشياء** قلنا
حدثت **الاشياء** لان الاول انما هو اجتماع النقيضين وحدثت
بين المتصور في **الاشياء** وحدثت في تعريف الحركة وعلى الثاني انما يكون بينا فاصل
اولا على الثاني بينه **الاشياء** وحدثت على الاول انما هو وجود في نفسه **الاشياء** لانه
لو فرضنا في **الاشياء** وجوده في نفسه على الثالث بل في حركته من **الاشياء** على الاول
ليكن ان يكون في **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الحركة** مع **الاشياء**
ليكن **الاشياء** لان **الاشياء** في حركته على **الاشياء** بل في حركته في زمان **الاشياء**
واما ثانيا فيمكن ان يكون في **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء**
احدثت في **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء** زمان المكان في حركته
غير القابل **الاشياء** **قول** ما يكون ذلك بانزات اي ما يكون في طبيعة مقتضية عدم اجتماع حركته
ولكن **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء**
عدم القابل **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء**
لا يقتضيه طبيعة **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء**
لان ما كان في **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء**
فان **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء** زمان المكان في حركته في زمان **الاشياء**

اي لا يبغي ان يفر الضعيف ^{لصبر} ضد الان الضعيف يزول ويقوم به القوي لان يزول ^{الضعيف}
 يبقى وينقسم ببقية اخرى فيصير مجموع ضد اعلى قياس ما عرفت في الحكم قوله بل من ابن الى ابن
 الابن شبه حاصل للنسب من كونه في المكان فالمراد ان الحركة الابنية عبارة عن تبدل الالوان لا عن
 مجرد الالوان مع هذه النقص عن تبدل الالوان لكن لما كان تبدل الالوان لازما لتبدل الالوان
 اكتفى بمصدره المعلوم قوله وهو ظاهر كونه انتقالا لا زوالا والقدر والكان متحقق في جميع
 لكن لا يلزم الطرد والعاكس ^{في التسمية} قوله فان اجزاءه مع دفعها يتوهم ان الحركة الوضعية
 عن تبدل الالوان مطلقا فتكون اعم من الحركة المستندية ^{تفسيرها} بالاعين الاصل وحاصل الدرس ان
 معرفت الحركة الوضعية الاصطلاحية وهي ان يفارق الاخر او عن ملكته والافراق
 الكل عن مكانه والحركة المستندية هي عبارة عن تبدل المعنى في الاصطلاح ^{تفسيرها} ببيان
 وتفسير كل واحد وحده لا يتحقق جميع الحركة الكثرة اذ هي كثر جزئيا عن معرفت وبهذا التفسير
 ان قوله فلا يتحقق عليه تعريف على ان التعريف للحركة الوضعية اصطلاحية لكن متافقا اما
 اول افلا التفسير لا يكون حاصرا في الالوان ^{لنحو} الحركة في الوضع بالمعنى الالوان في صفة
 التام قاعدا ولا يتركس امانا فلان عدم مفارقة الكل لكانه ما هو في تعريف الحركة الوضعية
 اصطلاحية لا يكون محتملا مع الابنية فعلى تقدير ارادنا الاصطلاح ما قاله الشارع ان قسم قد يكون
 متعلقا في الوضع ^{قد يكون} متعلقا في الوضع والابن ^{ممكن} ان يكاب عن الاطلاق
 بان الانتفاء من القيد الى القيد ^{والمعنى} في الابنية فلا يكون خارجا عن الاقسام ^{منها}
 بان التام الوضعي ^{بالنحو} والمصدر فيها بالاصطلاح كما يدل عليه ما في المتن
 قوله ^{لا يلزم} كلمة في الشرح من قوله انه كذا ^{معرفة} والشك في ان عبارة قاعدا ^{المتعلق}
 لا تخلو ^{من} فلو لم يرد في حكمه ^{والمعنى} في وضعه ^{والمعنى} في فصله ^{بمعنى} في الام

[illegible]

بالقوة يكون طريق ممتاز الوجه بين الآخر بالفعال لما كان بين كل نوعين أحدهما أصله في النوعين
أما غير متناهية في طرأ ان هذا النوع على عدة نزم ليكون بين كل نوعين النوعين غير متناهية بالفعال
وانه مما افكره المذنبون في حالات الاعراض فاهما فالشدّة والضعف والزيادة والنقصان
فيكون له نوعان في وجوده يولد ازيد كيف يمكن ان يمتد منه انما غير متناهية للضعف او
الانقراض لا يلزم منه الوجود او غير متناهية بالقوة ولا انما فيكون لا يمكن الاتصال الحقيقي بين
الحجرات او الاجزاء المحبوسة حتى لا يلزم منها الوجود او غير متناهية بالقوة فلا يكون محالاً
قول فلا علم للصورة اذ بانها تنفي النوع ولا يدور في آخره لا يمكن الاتصال فليس هو غير متناهية
بالفعال بل كما قلنا قولنا كذا وانما لا يكون كذا الا تنقلا فها من نوع حركي الى
آخر كحسبي يتناهي الوجود فلو كان بالحركة المنقضية من ان نزم وجود الامور الغير المتناهية
بالفعل كما بنا قولنا لا بد من المشهور ان الحركة في القول لا تنفي الباقية للوضع والوجود على غير
الحركة في وجه القول الباقية الغير كما فصل الشرح فادابنا الشارح بان المقدم في الحركة والذات حق
في النوع انما هو الحركة بانه فلا مناداة **قولنا** انما اذا كان في الحركة في نوعي فلو كان في
الحركة بالذات وفي الحركة لولا طغيان القوة في ان الاول في النوعين الثاني في
الاجزاء وفي علمي انما هي انما هي قولنا فلو كان في الحركة في نوعي فلو كان في النوعين الثاني في
فرد من قولنا المقول انما هو الحركة في نوعي فلو كان في النوعين الثاني في
فرد من قولنا في نوعي انما هو قولنا فلو كان في النوعين الثاني في
النوعين الغير متناهية لان النوعين في نوعي فلو كان في النوعين الثاني في
استقرار انما قولنا فلو كان في النوعين الثاني في
الاصول على انما هو قولنا فلو كان في النوعين الثاني في

[illegible]

قوله وحكم مسافة من حيث استقامة الحركة اي كما ان الاشتغال من حيث ان في موضع من المكان
 الى مسافة بعد دفعي لا بعد ازاكم يكون مسافة موجودة للمتحر في الآن لا استواء بالذي
 حصولها في غير المتحرك في السعة بالنسبة الى الآن فليزمن ان لا يصح الحركة في مسافة الغير كما لا يصح في
 السعة لا نقول معنى الحركة في مسافة الحركة في حدودها الغير منقسم التي يحصل كل واحد منها
 للمتحر في ان علمه بخلاف الزمان في موضع غير منقسم يحصل كل واحد منها للمتحر في
 لان الاشتغال يعني ان متي شيء حاصله للشيء بسبب كونه في الزمان ولو كان الاشتغال من
 الى زمان وفيما كان الاشتغال من شيء حاصله في زمان الى شيء اخر حاصله في زمان اخر اضر
 لا تدركها حتى يكون حركة لا اله الا بن شيء حاصله للشيء بسبب كونه في المكان ولما كان الاشتغال من
 المكان الذي هو مسافة وفيما يلزم ان يكون الاشتغال من شيء حاصله للمتحر بسبب كونه في مكان
 الى شيء اخر حاصله بسبب كونه في مكان اخر اضر وفيما على قياس ما قال في الزمان والمكان
 فيجب ان لا يصح الحركة في الاين الا في الحركة كما لا يصح في متى لا نقول فرق عظيم بين المكان ومسافة
 فان المكان يكون حاديا للممكن ومنطبقا عليه ولا يمكن ان يكون لوسع منه فبشدة الاشتغال المتكسر
 بالضرورة بخلاف مسافة فاما عبارة عن السطح الذي يتحرك عليه الجسم فيكون لوسع منه ولا حاديا بالمسافة
 والانطباعا عليه مثلا ان كان الجسم المتحرك ذراعا فاما مسافة كي يكون ذراعا وشيرا مثلا ففي
 الحركة له مكان علمه فيكون رفيه شيء علمه الا في موضع الاين ولا معنى الحركة الا بشيء لا انداء
 ان مسافة علمه كما في شيء من لوليم علمه مثلا فقياس المكان والاين على الزمان
 او على مسافة ليس مستقيم فلو باعتبار الحركة يعني ان في التقسيم باعتبار الحركة كما ان الاول كان باعتبار
 المقولة والاين فيقسمات مقطرة في واحد كجبات مقطرة **قوله** من حيث ان متحرك مع انما في دفعها
 لما يتوهم ان وجود القوة الحركة الغير في مفهوم الحركة الذاتية لا يوجد في نفسها في المقولة لا يصح

١٢٢
 حيل الحركة العقلية من اقسام الحركة الذاتية بخروجها عن المقسم وحاصل الدفع ان المغير في الحركة الذاتية
 انما وجود القوة المحركة في المتحرك من حيث انه متحرك لا في نفسه بل مع قطع النظر عن حيث المتحرك في
 القدر متوقف في جميع الامور فلو كان لها ثبوت لا يقدر ان لا يقطع من العلوم كونه الى الفعل طبيعية
 مع ان صدور ما وقع الشعور فيكون ارادية فانه نفس التعريفان طردا وعلى الامور
 لقول الماخوذ في تعريف الارادية وجودها او الطبيعية عدما لما هو شعور المحرك والمحرك فيمكن
 فيه انما هو الطبيعة الحيوانية للبدن والشعور انما هو للنفس وهي ليست بحركة فلا تقصر على
 من التعريفين قوله ميل قسري الميل قوة في المقياس بها على الحركة وعلى مدافعة ما يمنعها
 قوله يكون القادر على عدة اي يكون تأثيره معدا للحركة والميل لان القوة معد لان العمل الاولي
 العمل الاولي عدم اللاحق والحركة والميل يتوقف في المفسور مع وجود القادر فلا يكون ذراعة
 معدة بل تأثيره هو العمل لعدة قوله لا يقال له حاصل ان الحركة والكانت معدة باعتبار
 لازم لها لكنها ثابت باعتبار ذاتها التي هي التوسط بين المبدؤ والمنتهى لكونه صفة مستمرة باقية
 في جميع زمان الحركة فيكون الطبيعة المحركة من حيث انها ثابتة على الحركة التوسطية
 من غير مدخلية تبدل احوالها في الساعات ومن حيث انها منتقلة بالحركة التوسطية على الحركة القطعية
 الغير الثابتة فيكون الثابت مستند الى الثابت والمنتقل الى المنتقل ومحصل الجواب ان كان
 استناد الحركة الى ذات المتحرك من حيث انها ثابتة غير مسلم عندنا بل استنادها الى ذاتها
 من حيث انها متحركة بالحركة التوسطية الثانية الغير غير مسلم عندهم لكونه استنادا غير الثابت الى ما هو
 ثابت في كل من الصورتين فلا بد ان يتغير في علته ذات المتحرك فومن التبدل والتغير هو
 المظهر والاواني ان يجاب بان التوسط الذي هو ذات الحركة منفصلة عن ثباته معقدة كما يتبادر
 سائفا فلا بد في علته غير متضمن التجدد والانتقال قوله الثابت والثابت يعني ان الحركة من

النفير ^{من} لعل

التوسط معلول للطبيعة الثانية ومن حيث القطع معلول للطبيعة من حيث التجدد ^{من} ان التوسط اعتبارا للاعتناء بالانتقالات المتعاقبة التي لا يمكن ثبوتهما للطبيعة ^{من} باعتبار عرض حالات غير ملائمة لها متعاقبة عليها فالحركة من حيث التوسط الفيزيائي لا يمكن معلولا للطبيعة من حيث التجدد والتغير لا لما من حيث الثبوت **قوله** وقابل ان يقول له يعني ان علم الحركة المتحددة للطبيعة من حيث الحالات المتحددة بما ذكر سابقا ان التالى

علة للتجدد فيقول ان علة الحالات المتحددة المذكورة الفيزيائية لا يمكن متحددة بما ذكر بعينه ثم علة هذه العلة المتحددة الفيزيائية لا يكون متحددة وكذلك ثم قال ^{اللازم} المتحددة الى ما لا يتناهى او ينتهي الى الواجب لذاته الاول محال وعلى الثاني ^{بما لا يتناهى} متحددا او اللازم اطرح فكذا ^{قوله} المتكسب بـ حاصل ان الطبيعة او النفس حال غير ملائمة علم الحركة ثم مع هذه الحركة علة لما غير تلك الاخرى بخاتمة انه من غير ان يلفظ مثل الى ان الحالة الغير الحادثة ما حوزة القابلية الى وجه التعرض وفي الفاعل على وجه الدخول فالقابل حقيقة ما سوزا ^{من} حيث انها معروضة لتلك الحالة لا المجموع واما الفاعل فثبته لا يكون مجموع الاورين فتأمل **قوله** متقسما الى امر مستدصا لا اعتبارا خيرا فتمانه يتقدم لوجبه وياتي اخر لا يكون ما في الاول مقدرا ^{وانه} الثاني تاخر **قوله** لحدادى المذكور ^{من} وقت وجود الحوادث وعدم واحد ^{من} ان اراد انه يلزم ان يكون الحوادث موجودا ومعد ما في حد واحد من الزمان ^{من} الحاضر بجميعه على تقدير حضوره لك فالملامزة ممنوعة اذ يجوز ان يكون موجودا في غير واحد ^{من} كما عده من الزمان ^{من} ما في وجوده في مسافة وان اراد انه يلزم ان يكون موجودا ومعد ما في مجموع الوقت بمقتضى القار بجميعه ^{من} فخطا لان اللازم لان الحاصل انما هو وجوده في واحد ^{من} في حد واحد من الزمان ^{من} فخطا لا مطلقا ولو كان الزمان قارا لا فزا ^{من} كالمسافة **قوله** او هو ان

ملخصه ان المطلوب انما هو وجود الزمان في نفس الامر ودر كيكلم انما يبطل وجوده احد شيان في
 احدهما يسمى بالان ونحن لاندرى شيئا من هذه المطالبات الثلاثة **اقول** في محبة الثانية مع حاصلها
 ان الزمان لو كان موجودا لكان بعض اضرائه مقدما على بعض اضرائه فبما اننا نرى
 بطلان عدم التقدم والتأخير بين اضرائه مطلقا وطلبت انقسام الامر الى اقسام للتقدم
 والتأخير فتبين ان يكون للزمان زمان واللازم باطل فتبين ان يكون علة انما يقبل كذا
 في الزمان فيلزم له زمان آخر وكذا ثم وبيان المقدمات في الشرح بما لا يمكن ايجاز عليه **قوله**
 اما ان يكون علة مع اي اما ان يكون معلولة اخبر المتأخر بالنظر في منتهى لو بالنظر الى لوازم
 منتهى او بالنظر الى امراض منتهى اخبر المتأخر **قوله** او نقول اي اما ان يكون عليه اخبر
 باعتبار منتهى او باعتبار امر لازم لمنتهى او باعتبار امراض منتهى اخبر المتقدم **قوله** فعلى
 الاول اي على الاوليه بمن كل واحد من الترتيبين يلزم كونها **قوله** لا يتوقف على بل ان
 كل خبر متاخر عن الآخر بالغا في نفس الامر بحيث لا يتحقق من خبرين منها اتصال وصدابي
 حقيقي امر ضرورة امتناع الاتصال الحقيقي بين الاماها للقابلية كما لا يرد عند عدم **قوله** يلزم حواجز
 صيرورة الغد ان اراد انه يلزم حواجز صيرورة الغد حال اتصاله بوصف يستقبل كسألني
 متصفا بوصف في حواجز صيرورة امحال كونه متصفا بوصف المعنى عند اي متصفا بوصف
 الاستقبال فاللزام منتهى وان اراد انه يلزم بالنظر الى ذات اخبر الزمان مع غيره منظر
 عن انها لو صفا بوصف استقبالا لو صفا بوصف امعني انه يجوز ان يكون الغد مع ما لا يمكن
 اللازم من ان اخبر انما بان كل ما متحد في حقيقة لا فرق بينه وبين بعض مناهدا او غير ذلك
 خصوصية استقبالا والمعنى بان في حقيقة امال ولا مدخل فيه كذا بعض لا يرد عليه للشيء الاثر
 الغدات الغد يصير في الزمان عادة بمحدود كذا صيرورة عند ان كان عند
 الغد

اولاً ثم صاروا ليسوا بالاصلاحيه ذات الزمان لتوارد الموضوعين قوله مخففة في المحذور
مشهور والمحققون منهم قالوا ان منها قسما اخر لم يبق بقدا بالذات كما نقل عن الشيخ الفاضل
اخبار الزمان لم يبقها على بعض وتقديم اهمية على الوجود وتقديم التقر عليه عند القائلين
البسيط وتقديم المحذور على المواضيع اللازمة وتقديم الاخبار التعليلية على اهمية الحد
الى صرح المحقق الطوسي في نقد التنزيل فلا يلزم من بطلان الاربع تحقيق التقديم
حتى يلزم للزمان زمان وهذا معنى قوله وجواب ان المتقدم والمتأخر في لاجل اقترانها
مخبرين اي الخبرين من اخبار الزمان والظاهر ان يقترن شيئين يكون احدهما متوقفا على الآخر
لنتميل التقديم والتأخر اللذين ليسا بوارطة اخبار الزمان كالقديم بالعلية وشأن التقديم
والتأخر هناك العلية والمعلولية مثلا لا الزمان واخباره قوله فلا يلزم من بل الخبر حاصلا ان
والتأخر عارضان لا اخبار الزمان بالذات فلا يجوز ان يكون محتاجا في عروضاها الى وسط
اهم قوله سواء كان المتقدم والمتأخر في اي اخبار الزمان او غير ذلك لا يكفي ان حصر ما به التقديم
والتأخر في نفس اخبار الزمان لا يصح الا في التقديم والتأخر اللذين هما في نفس اخبار الزمان
الزمانيات لا مطلقا كما عرفت في التقديم بالعلية مثلا قوله فكل خبر من اخبار الزمان هو
القبلي القبلية اي ما به القبلية باعتبارين فان كل واحد منها باعتبار نفسه قبل او بعد باعتبار
الزمان باعتبار ذاته لا بوارطة غيره ما به القبلية او البعدية قوله كما ان ذات البارئ
مع يبي ان ذاته نعم من حيث انها تميزت عليها الاثار وجود ومن انها خفيت لهما الوجود الذي هو
عنها موجود قوله وجوبه ممتد يعني ان الصورة متممة امر مفضل بالحقال مرفوعة بالانصاف
قائم به فني بنفسها جو مفضل ومن حيث ان مناط كونها متفلا انما هو نفسها لا امر عارض لها
قوله واما ان زمان احد ما خبر منه م اي اذا كان احد معين خبر من الزمان وكان الآخر من

الزنايات كان هذا الجزء معاويا به أهمية وأما لم يذكر منها الشق الثالث كما ذكر في المقدمة و
 أهمية بين جزئين من أجزاء الزمان غير مقولة الاستماع القار فيه قوله بعض أهمية أجماع الجوز
 متعلق بقوله ليعود لصفة بعض قوله وفي أن يعود يعني أن لا إشكال في الوجود على تقدير تقدم
 بعض أجزاء الزمان على بعض آخر بالعلية واردة على تقدير تقدم عليه بالذات الضربان الجزوي المتقدم
 بالذات أما أن يتقدم أهمية أو لا لازم أهمية أو لا معارض أهمية على استأخر وأما أن يتقدم عليه
 باعتبار أهمية الجزوي استأخر أو باعتبار أمر لازم أهمية استأخر أو باعتبار معارض أهمية استأخر على
 يلزم أن يكونا مختلفي أهمية كما في الشرح وعلى الثالث يلزم أن يكون الغدار من العكس واللازم
 باطلا فان كون بعضها متقدما فكذلك الكلزم قوله لا بد من أن يرد أي ثم نقول هذا الأمر التزايد
 أما أن يكون عارضا للجزوي المتقدم أو متأخرا لغيره ذلك الجزوي أو لا ضرورة أول المعارض
 أهمية على الأولين يلزم الترجيح بلا مرجح وعلى الثالث يلزم أن يكون العكس وبالعكس فلا يتخصص
 هذا الأمر الغير من تخصص آخر وكذا ثم قوله وأجواب بيان في متبذره قوله غير مبين أما الصيغ
 مقول من البيان أو الصفة بمشبه من أمثلة أي غير مبين عليه أو غير سديد وإنت تعلم أن
 حاصل الجواب أن أجزاء الزمان وإن لم يكن منفصلا بالفعل لكنها كبيت إذا لا قطعا العقل وحدها
 متشعبة متمايزة فيما بينها موجودة على ترتيب مخصوص حتى يوفرضا القطاعات والفضال
 منها على الآخر كما كان في الترتيب ونه الترتيب كما كان في الترتيب ونه الترتيب كما كان
 مثلا الساعة الأولى متقدمة على الثالثة وكذا إذا كان شخصان متبوعين الشخص الأول يكون
 متقدما على الثاني متقدما على الثالث وكذا إذا كان شخصان متبوعين الشخص الأول يكون
 النجوت والوجه كما أن شخص الطبيعة البسيطة العقلية المتحدة بين الأجزاء ولو كان العقل كله على
 به مخصوصة ثم وقوع بعض الأجزاء قريبا من القلب أو منصفه أو على المحيط أو المقرون

في موضع آخر من لوازم تلك التسمية او كان لكل واحد منها خاص علمية والحان الكل سمية في الطبيعة
وليس امر او ان يخص كل واحد واحد منها انما هو طبيعة من غير مدخل لا مخرج عنها حتى يلزم قولنا
في حد واحد وعدم التمايز بين خبره وخبره في التعيين او الترتيب بلا مخرج بناء على اتحاد الخبر
ولا يخفى انه حق لا يعوق عليه الرد الذي اشار اليه اول القول فانه ان جازم ولا الرد الذي
اشار اليه ثانيا بقوله والنزاع المتكرر في أهمية **قوله** والحق في الجواب ان مباحدا
متصل واحد في الخارج ليس فيه اجزاء منفصلة تمايزه الوجود بالفعل في الخارج ولا يمكن
لك في الخارج لعدم جواز طرمان الانفصال الخارجي عليه كما يمكن في الجسم لكن لا اعتبار منه
تمايزه ومنفصلة في الجسم فيكون الجسم هو المخرج والحاجة الى مخرج ويميز في الخارج من اول لا يخفى
ان الاجزاء النزياع من الواقعية على صفة التقدم والتأخر مع قطع النظر عن الانفكاك
الخارجي او الجسمي حيث لو فرض فعلية الانفكاك في الخارج كان مطابقا لذلك النحوى الواقعي
التقدم والتأخر والاشغال انما هو باعتبار ذلك النحوى من التمييز والتعيين واما التمييز الجسمي
الموقوف على التوهم والانتزاع فهو متفرع على ذلك النحوى متأخر عنه فكيف يكون مرجحا لواقعية
ذلك النحوى لا قبل متأخرا انما هو فعلية الانتزاع والمخرج انما هو صلاحية لا نقول صلاحية الانتزاع
الظير متأخر عن ذلك النحوى ولعله يدعي عند المنصف **قوله** لا بعد ان يميز في الجواب آخر تقريره
انما تعلم قطعا ان الخبر الذي بين ارتفاع الشمس الى الاكوار مقدم على الخبر الذي بين
النزول الى الغروب فالقسم اليوم الى خبر مقدم وخبر متأخر بكونه خبرا متوحد ان يكون نذرية
مرجحة لتمييزات اجزائه وكذلك عندى انه لا قطع مادة الاشغال لان اجزاء الفلك تمايزه
في انفسها بالتقدم والتأخر ولو فرض عدم تحقق الكواكب والتبدل في راسا وكذلك
اجزاء النيران فلا بد تمايزها من مرجح اخر سوى التنبؤ الكوكبية كما لا يخفى على من رآها **قوله**

مختصا بهم

والجمعة الثالثة جاصلها كلما كان الزمان موجودا كان مختصا بالجمعيات وكلما كان الزمان
وحيثما كانت كان التقديم والتأخر كذا كذا لان الغير مختصين بالجمعيات فاعلم ان الزمان
موجودا كان التقديم والتأخر كذا كذا لان مختصين بالجمعيات واللازم باطل فكنه الملتزم
وهو المطلوب اما الصغرى فلو فرض الواحد والجمعيات قبل وجود الزمان فلا يلزم لوجود
الانواع اولا وليس نداء الالهي بانيات واما الكبرى فلان نعم النعم من التقديم والتأخر لا
الا بالزمان المختص بالجمعيات واللازم فلحق نداء النعم من التقديم والتأخر في
الامور المتعالية عن الزمان الغير بالنسبة الى المحاور الزمانية **قوله** فكانت قبلية اي كانت
قبلية البارئ تعالى وجودا وعبودية ومعية لبقاء مثل قبلية والعبدية ومعية في جميع الاشياء اذ اختلف
الزمانية ومن العبارة ان يقال فكانت قبلية سائر الاشياء كقبلية نعم اي كانت قبلية لحدوث
الزمانية وعبودية ومعيتها كقبلية البارئ تعالى وعبودية ومعيتها في عدم احتياجها في القبلية وعبودية
معية الى الزمان لعدم احتياجها نعم في هذه الثلاثة الى الزمان وعدم احتياج مجرانية فيها لكون
الان في التشبيه محل المظن **قوله** لا يتوقف على وجود الزمان في عدم التوقف على وجود
الزمان اعم من الزمان فلا يتلزم عدمه الذي هو مطلوب **قوله** والى ان في كون ان الزمان
عند الحكماء امتداد واحد حصل من الازل الى الابد وكل واحد من الزمانيات موجود فيه مختصا به
فالوجود في حد يعلم ما كان حاضرا في ذلك اى موجودا وحاضرا ما كان موجودا في حد
يعلم معدوما ومنقذ ما كان موجودا في حد بعد ذلك اى يعلم معدوما وما كان القبيونية الماضي
والمستقبل ما يتبع بالتيه اليه لكن ليس نداء عند عدم عدما واقربا بل انما هو عبودية زمانية والى غير محبده
كان مجموع سلسله الزمان مع ما فيها من الزمانيات المعجزة في حد واحد اعني كل ان زمان
كان يستحق جميع الموجودات اليه لغزلية واحدة ولم يكن عنده نعم لوجوه امور اذ ما ضار متفقا

والنفس واعراضها فغير من نسبتة لهم الى المتغيرات وكذا امدييات بالعدم فيقال ان المتغير
مع امدييات والمتغيرات معية ومرتبة وبالعكس وكذا عن نسبتة المتغيرات الى امدييات فيقال
ان المتغيرات مع امدييات معية ومرتبة ولا يقم ان لها معية سرمدية لعدم تحقق السرمدية في المتغير
وتعبر عن نسبتة امدييات الى الله سبحانه بالسرمد وكذا عن نسبتة بعض امدييات بعضها فيقال ان المتغير
مع سبحانه معية سرمدية وللعقل الثاني مع الاول معية سرمدية وتعبر عن نسبتة بعض المتغيرات الى بعض كنه
والزمان فيقال ان بعض المتغيرات على بعض لقد زانها ومتواو عن بعض تاخر زانها ومتواو مع بعض
فزمينة زانها ومتوية والزمان ومتى اعم العقل فكل نسبتة يكون سرمدية تكون ومرتبة وكل نسبتة
يكون ومرتبة يكون زانها من غير كنه فيها وما يقم ان الواجب العقول معانية عن الزمان فيقال ان
ليست زانها فقط وليس ومرتبة فاما تقدير الزمان وموقوفه عليه لا سيما لا وجودها فيه فاما اصطلح
المحققون فاصطفاه فانه نافع في كثير من المواضع قوله والجواب ان اشياءه فخاصة حاصله ان
الواجب بالذات ما يتبع جميع اشياء وعدم الزمان لا يمنع عليه الا لعدم الوجود واللاحق الا لعدم
استمراره لا وابد الكافي كليات الفرعية وانتفاء انتفاء الاستلزام انتفاء اشياءه جميع افترقه
اراد انتفاء عدم مطلقا فالصغرى ممنوعة لان الدليل لا يكمل الا بانتفاء عدمه بالحق واللاحق فقط
الاختصاص ندم اشياءه لا يلزم على الثالث ايضا ان اراد الاولين فقط فان قيل
الكبرى ايضا فانه ان النحويان من لعدم فقط فالكبرى ممنوعة وان لم يدعها العقل
الاوسط فانه لا يخفى والافضل ان يجاب بان الزمان لو كان واجبا لذاته لزم ان يكون العالم بجميع
غيره بالذات لان الحسنة امكانات هو
قرار العلم من استحالات العقلية ومرتبة
بجزئتها ان نداء الواجب بالذات غير الواجب بالذات الذي يدعى

ولو قيل آخر مستقبلا ومتاخر اذ نه اعني القدم الذي وانتفاء العدم السابق واللاحق في الواقع
 اموات والقدر اعلى ما قال به الفلاس فهو موجودات كل ما بالنسبة اليه متوقفي عن تقدم
 وتاخر اضر لا ينفك من موجودات ولا ابتهاجية فهو فلا يصح ان التقدم والتاخر للذاتين ^{بمعنى}
 واللاتباع بين المتقدم والمتاخر بما يوجد ان في موجودات استعالية عن الزمان الغير متوقفي للزمن
 وجودها على الزمان فبطلان اللازم من هذا محصل كلامه وفيه ملحق لان اللازم من هذا الكلام على تقدير
 التسليم كما هو انتفاء التقدم والتاخر في محصور عنده قوله لا انتفاء وسما في الواقع مع قطع النظر
 عن محصور كيف وان الواجب ان يكون موجود حال وجود زيرد حال عدمه ^{السابق} واللاحق الذي فيكون
 مقدما عليه في الوجود الواقعي ومعه ولعبه في بقا ذلك الوجود وان كان معه في الاحوال ^{التي}
 في محصور العلم في بقاءه وقيوم قوله واما بعد عاتق السبب في حصول الذي للمادة له
 وهي العقول المجردة والضمير راجع الى الموجودات والاضافة لادنى ملائكة الى هذا القول
 فليس جود بالزمان لا اختصاصا بالحدوث الذي فقط قوله واما كائناتنا التي هي
 الذي له مادة حركية كانت خبره او متعلقا كالا اجسام والنفس والضمير والاضافة
 كما وري الاجسام والنفس على زبانية محدودة وانما في الزمان فثابتا في ذاته في العنصر
 مسلم وانه اعلم ان كذا في النفس على مذمت ^{بمعنى} وروايت اخرى وان اراد بها
 الامور العاليه ^{الافعال} والضمير النفس مستمرة ^{بمعنى} العلم لان يراد بها الامور المستغنية ذاتا
 او صفة ^{بمعنى} قول في غير نسبة تقدم ^{بمعنى} بالانسية التقدم والتاخر ومعنى ^{بمعنى} والدم عبارة عن الواقع
 سواء كان مع التقدم بالذات او بالزمان او مع حدوثه بالزمان كما في الواجب والعقل
 الاجسام المستغنية مثلا والسرمدية من الواقع وادعان مع التقدم بالذات كلفي كواب
 او بالزمان كما في العقول ^{بمعنى} بالزمان فالثاني اخف من الاول لعدم شموله الاجسام

والنفس واعراضها فيجب عن نسبتها الى المتغيرات وكذا المبدعات بالعدم فيقال ان الواجب
مع المبدعات والمتغيرات معينة وديته وبالعكس وكذا عن نسبة المتغيرات الى المبدعات فيقال
ان المتغيرات مع المبدعات معينة وديته ولا يقبل ان لها متغير سرمدية لعدم تحقق السرمدية في المتغير
ويعبر عن نسبة المبدعات الى الله سبحانه بالسرمدية وكذا عن نسبة بعض المبدعات الى بعضها فيقال ان المبدعات
مما سبحانه معينة سرمدية وللعقل الثاني مع الاول اممية سرمدية ويعبر عن نسبة بعض المتغيرات الى بعض كمن
والزمان فيقال ان بعض المتغيرات على بعض لقدم زمانيا ومتوايا على بعض تاخر زمانيا ومتوايا مع بعض
فمعينة زمانية ومتوتية والزمان ومتى اعم الكل فكل نسبة يكون سرمدية تكون دهرية وزمانية وكذا
يكون دهرية يكون زمانية من غير عكس فيها وما قيل ان الواجب العقول متناهية عن الزمان قائم اذ لا
ليست زمانية فقط وليس وجودها مقيد بالزمان وموقوف على الوجودها فيه ندراما اصطلاح
المحققون فاصفها فانه نافع في كثير من المواضع قوله والواجب ان اشياءه توافقه له حاصل ان
الواجب بالذات ما يتبع ويحتاج لعدم الزمان لا يتبع عليه الا لعدم الحق واللاحق لا لعدم
استمرار الاول ابد الكافي كليات الفرعية وانتفاء انتفاء التلزم انتفاء العام كمنع انفرادها فيقال ان
اراد امتناع عدم مطلقا فالصوري منوع لان الدليل لا يكمل الا بامتناع عدم الحق واللاحق فقط
لاختصاصه من انما لا يلزم على الثالث ان لا يلزم ان اراد الاولين فقط فان لم يكن
الكسري انما يندرج في النحوي من عدم فقط فالكسري منوع وان اراد مينا بعد
الاولى كما لا يخفى واللاظهر ان بباب ما يترجم لوجاه واجبة الذمة لزم ان يكون العالم بجميع
غيره بالذات لان الحسنة ممكنات احوالها العقلية وقدرها ممكنات كمالها
قرار العلم من احتمالات افعاله وبرهانها بتعدد وجودها بالذات فلم يتوحد
بجزئتها من الواجب بالذات غير الواجب بالذات الذي هو الله تعالى على ان عدمه ادر

منافع اللوح التي عقلها قوله واما طر كونه الزمان في بعض واما محبة من طعن ان الزمان جوهري
 مجرد عن المادة فهي انهم قالوا ان التغيير في الزمان ليس الا وقوع الحركات والتغيرات في الزمان
 فادام لا يقع تغيير فيها الا بالبعث قبله واما حيزه وبعثه بعد او مستقبلا واذا وقعت التغيرات في بعض
 اخبرنا بهند او اخر فذلك وكذا التغيرات الاخر فعلم ان الزمان في نفسه امر دائم مستمر ثابت على
 حاله ولم يغير دليل على وجوده مادة فيه ولا على وجوده الذاتي وليس كغيره لان امره مجرد
 فيكون جوهري مجرد او هو **قوله** لا يمكنه التوغل يعني ان مباح الزمان مواضع صبيح ولا يمكن التثبت
 والتقرر فيها الا بالرجوع الى انه جوهري **قوله** هو منسوب افلاطون **قوله** والاخر عندي عن هذا
 مقوله الامام حاصلة ان الاقرب الى الصواب بالنظر الى القواعد الحكمية هو منسوب افلاطون **قوله**
 ارسطو من ان الزمان مقدار الحركة مورد واثباته على كفايته في كونه وليس كذلك
 انه محب عند الامام فانه لا وجود له عنده في الخارج حتي يكون جوهري او عرضيا بل انما هو موجود
قوله وان اعتبرنا يعني ان اعتبرنا النفس انه الموقوف من حيث انها مقدمة على وقوع التغيرات في
 زمره وان اعتبرنا من حيث وقوع التغيرات يسمى زمانا **قوله** هو الذي لا يمتد من قبل ظل ظلال
 اي الواقع العالم في الواقعة المجردة عن وقوع التغيرات **قوله** فهو الى العالم الربانية القطعية
 اقرب يعني ان ما قال افلاطون وغيره من بعض الاقربين وان كان مقدم وحيث انهم
 بها يكفهم صفاتهم كمنها كانت ثابت بالبراهين القطعية لا بطريق البهائم الثبوت الواردة على
 الاول التي اقامها المتأول على ان الزمان مقدار الحركة العقلية وعلى دوام تلك الحركة
 والزمان اذ يجوز ان يقال ان هو مدني الواقع فرد يكون جوهري مجرد او عرضيا كما هو الجوهري
 زمانا او لا من طريق ان لا يعلم لا يغيره الى الامارات العقلية القائمة لا من طريق البقاء
 الصفة بل من الدلائل العقلية **قوله** متعلق بان لا يغيره غير لان في قوله وانما مقدار يعني

منه الزمان انه مقدار لا ممتد فيكون متحد الذات والافراد وجوده مقدار بدون
 في المقدار فلا يكون من اجزاء المجردة التي لا تنظر في البقاء التغيير في الصفات فضلا
 عن الذات والغير فبان من اجزاء المجردة لم يوجد فيه الامتداد الذي هو من خواص الماديات
 فلم يكن زمانا سميت **قوله** ولو لم يكن الي قوله لكان الشيء الذي في فيه منع لما يجوز ان يكون
 الزمان امر قار الذات كالمسافة ويكون الامتياز بين الحوادث اليوم وبين الحوادث
 يوم الطوفان باعتبار وقوعها في حدين متميزين كالامتياز بين الساكن في الجبل والساكن
 في الدية فعليه ان يقول انه لو لم يكن امتدادا لكان الحوادث في يوم الطوفان حادثا زمانا
 وهو غير فيكون امتداد الامتداد والافراد متما للتميز **قوله** لا يوجد المقدار المتأخر
 اي لم يوجد تقدم والمتأخر للزمان كمنع اجتماع المتقدم والمتأخر باعتبار انهما
 حد واحد في ذاته امتناع وجودها بالعرض بدون وجودها بالذات **قوله** على تقدير اعتبار
 اشارة الي منع الوجود في كل واحد من المقدمتين المستند في المجردة **قوله** ان
 عن الزمان هو الفلك طيبها **قوله** لا يتجانس الاماكن لانها زمانية لان الزمان غير كافي
 مغايرة الزمان في ذاته من الاوليات لا اختيار فيه الي نية فضلا **قوله** يستدل بالكلية
 من وجوه مغايرة غير تمام استقل عليه **قوله** التجدد والتفويض فيه لان من يقول ان الزمان
 هو ذاته لا يعلم ان احدهما متضمن للذات والاخر لا يميز كيف وفيه علم منها **قوله**
 التجدد والتفويض وانيته عن اشياء والقرارات والامور **قوله** انما انشأه الله سبحانه
 الوجود في الغرض **قوله** انما انشأه الله سبحانه **قوله** الوجود في ذاته **قوله** انما انشأه الله سبحانه
 علم الفارق بين معرفة السريعة والزمان وانضم كما يدعى بالامور بين الزمان والمطلق
 معرفة فله معرفة زمانا **قوله** انما انشأه الله سبحانه **قوله** انما انشأه الله سبحانه

الفلك الاعظم لا يمتد بين كل حركة ولا شك انه ليس حركتان ولا اختلاف بين اجزاء حركته بالسرعة و
 قاطبات المتوالية قديمة وبين اجزائها غير المتوالية لا يمتد في مذهب قوله ومنها انه قد يكون في
 ان وقوع حركتيه موكلا لا يتصور الا في غير الفلك وانضم اليه في اتحاد الزمان مع غير حركته الفلكية
 ضرورة امتناع اتحاد مستمر مع غير مستمر فلا يثبت اثباته بغيره مع قوله وحيز الدور ليس
 بدورة فيه انه غير مفيد ومفيد انما هو اثبات ان حيز حركته ليس حركته وهو غير لازم من قوله لا في
 حركة اقصر لزمان الزمان متحد مع الحركة صحت هذا اليقين كما صحت ذلك ولكل حكم الحركة الاولى في الفلكية
 مع يعني كما لا يقيم في حركة اقصر لك لا يقيم في حركة فلكية فيندفع به اتحاد الزمان مع الحركة الفلكية في
 كما يندفع بالاداء اتحاده مع مطلق الحركة وانما يدعى بالحركة الاولى حركة الفلك الاعظم اما لانه اول
 الافلاك في الوجود واما لان حركته لكان سرعتها تدرك او لا ممن غير حركته التي دليل او تنبيه
 تخريجه قوله وهو انما لم يملك الا ليهيئ لعل وجه مناسبه هذا البرهان لمسلك الالهيين ان لما خوذ
 في برهانه وجود قبله او لوجوده بالعرض بدون ما بالذات على تقدير عدم الزمان و
 عن الوجود الذي هو من عوارض الوجود بما هو موجود الذي هو من عوارض الوجود من قاطب الالهيين
 البرهان الذي في المتن فان جريانه بالنظر الى الحركة التي هي العوارض المختلفة بالجميع الطبيعي الذي هو
 موضوع الحكم الطبيعية فيكون مناسباً لمسلك الطبيعيين قوله واقريره ان حاصله ان وجود ذات الالهي
 بجسمته وجود الالهي من غير عدم السابق واللاحق فعمل ان ما في القبلية بالذات ليس ذات الالهي
 ولا وصف لازم له او لا عدم له من السابق واللاحق ولا هو المركب من اثنين اثنين او ثلثة
 ثلثة لما قرئ في شرحه فلا بد من اقريره ما في القبلية بالذات واللاحق بالعرض بدون ما بالذات
 وهو غير كونه مستلزماً للثبوت فيكون هذا الامر معرض بالذات للقبلية والبعديه امر متصلاً
 واما اتصال الحقيقة بالشيء انما بالافعال والاشياء الحقائق الحركة متصلة على انفسها

[illegible]

وسايج انما صوته كما في قول فان طوادة منها مختلف مع الاتفاق فيه كما يظهر بالتدبر
الامة ان المذكور قد يكون متفقا مع الاختلاف في الامور المذكورة وقد يكون مختلفا مع الاتفاق
فيها فيكون معاير العلم احد منها وهو معنى من الزمان قوله واعتبر ض عليه الامام في نقص حاصل ان
دليلهم مستلزم للدورين احدهما ان الزمان موقوف على السرعة والطول وهو موقوف على الزمان
والثاني انه موقوف على الجمعية الزمانية وهو موقوف على الزمان في القصر على الزمان في القصر والافاق قوله
وسيدت هذه الجمعية في لغوات استدلالهم بوقفه في قوله واما نحن فحاصل ان المقدم من ذكر السرعة
المعبر عن ارسية الجمعية الزمانية ما به محققا لثبات وجوده لكونه معلوما بالبدنية
فيقول العلم الجمعية ان الزمان موقوف على العلم بجملة الامور واما الجمعية ان بوقف على الجمعية
الزمان حتى يلزم الدور الكفاية لقصور الزمان بوجوبه في حصوله ابتلك الامور فلا دور قوله واما
اه حاصله ان مقتضى هذا بيان وجود الزمان على وجه يظهره تارة في الحركة فاما ان وجوده مطلقا
فانه معلوم بالضرورة والبيان مبني فانه اطلق الثاني الذي يسمى العلم فيه وكيف في غيره من
قصور الزمان بوجوبه لا يلزم التصديق كما في بوقف على العلم بقصور السرعة والبطء بالجملة فيلزم
الضرورة انما اخذ الزمان بوجوبه في ما شرنا اليه ان كلامهم هذا في اثبات
الدور هو اثبات انية الزمان بوقفه لا في مطلب في اي بيان به فانه سيجي بوجوبه في
بيان به في الزمان بوجوبه في الكفاية في الدور قوله بوجوبه في ان مقتضى العلم
لوجود الزمان في المحاجة وهو ما هو موقوف على العلم بوجود السرعة والبطء والجمعية على انية
دليلهم في العلم بوجود الزمان لا يتوقف على العلم بوجود الزمان في الزمان بل على
العلم بوجوبه في الزمان بوقفه في الدور قوله واما نحن فحاصل ان المقدم من ذكر الوجود
الزماني هو انية الزمان بوقفه في الدور قوله واما نحن فحاصل ان المقدم من ذكر الوجود

[illegible]

لا متغيرة لان عرض المقدار غير متغير كما بينا
 اللازم للمنهج في التدرج مطلق المقدار بمعنى انه قار كان او غير قار اذ لا يتغير المقدار الغير قار
 خاص من لا يتغير بالمتغير اسم الوحد من حيث هو واما انما باللازم على ان
 يجوز ان يكون المقدار القار المتغير من حيث هو واما انما باللازم على ان
 فيه زيادة او نقصان او لا فيه كونه ثابتا كما بينا بالادلة القومية قوله يعني جميع مقادير
 المتغير مقدار غير متغير كما حصل في جميع المقادير الكمية كما بينا في بيان المقدار المتغير واما انما
 من تمام اقيام مقدار واحد هو تمام الوجود في المقادير المتغيرة على قدر عرضها من غير
 التدرج في المقادير الكمية بل في المقادير الكمية لا يتغير مقدارها بل يتغير
 بان يكون في تمام المقادير القار المقدار القار في المقادير الكمية في تمام المقادير
 تمام المقدار القار في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير
 الاولى وعلى الثاني من تمام المقدار القار في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير
 يكون اضراره في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير
 فذلك الكمية بالنمو انما هو الكمية الغير القار بالمتغير الثاني واستحسان ما راجع الى ان المقدار
 غير القار بالمعنى الاول الثاني والاستحسان الاول في تمام المقدار القار في تمام المقادير الكمية
 وهو قوله ليس في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير
 حتى يكون في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير
 المقدار القار في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير
 غير القار في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير
 في تمام المقادير الكمية على قدر عرضها من غير التدرج في المقادير

[illegible]

حركة ولا استقامة في وجوده منقسم في غير منقسم لا على وجه نظرية والاضيق كافي وجوده في كل انما
الاستقامة في كون غير منقسم مكانا للنقسم في الاضيق بينها واذا فليس من ان هذا الجواب موقوف على
ان ما كان تدريجيا لا يكون سببا في دورث امر غير قار كما يدل عليه قوله ما كانت الحركة موهوم لا بلح
التدريجية غير قارة مع حصولها بالحركة وهي امر تدريجي والحوار عن النقص بالخط التدريجي قوله وطول الخط
م وحاصل ان حركة الحركة الحقيقية على السطح المتبقية الحقيقية انما لو كانت ام الخط لو كان ملاقاتها بالمر
متدريسا لك لان ملاقاتها في مكان ان انما هي نقطة نقطة بين كل نقطتين مسافة ليرة فاصل
بينها كما ان بين كل اثنين زمانا ليرة فاصل لا يثبت شيئا حتى يتم منها فواحد مقصود الانزوم
الانما يستلزم من كل جسم من اجزاء الغزوة فالحل في السطح في الحقيقة هو نقطة الحركة فموصوفها فخطهم
وبما ذكرنا فظهر ان حديث زوال الحركة في الآن دون انما في غير الجواب وانما ذكره
بيان الواقع وانما ذكره لبيان ان قال بعض هذه النقول لان النقص بالمقولات التدريجية باق
لولا ان يكتفي في دفعه ما ذكرنا في انفا من التفرقة بين غير القار بالذات وبالوضع قوله وجوه
الحل انما اولها فلما بينا وانما فلما ذكرنا ان كل جسم سوا ذلك كالحل على او خطا او صبا
تعليمي كما ان في كل ان فردا لئلا نذكر في زمان الحركة فمرو واحد زمانا وكما ان كل واحد من
الافراد للانية دفعي فكذا نذكر الفرد الواحد الزمان تدريجي فتمت من طر او من خط او جسم تعليمي
الحاصل بالقط غير قارة اصل بالحركة تدريجية فالاشكال باق كما كان وانما الشاغلنا فموصوفها
في غاية التفصيح لا يمكن رغاءه على السطح عادة فلا يبرهن لفظة من اصل من سيرة لا تحقق فيها
املاقة بين الحركة دفع على ان العلم في زمان ملاقة ولو موقوت واما الجواب في انما
ان لم نقف على الموهوم انما ما توهمنا على ما هو من الناقص فهو الحار للبدن لان الواحد لا يمكن
تتم فظهر ان الحركة في الزمان لا يمكن ان تكون في الزمان فظهر انما في الزمان

المنة وقطب قوم على السطح المستقيم وينصبوا احد جانبيه على شتر فضا قانا فان تدرجها جميعا فانه
 الاتي الذي بين المستقيم والمنحني الخان تدرجية فهو الفيض باطل لان الحاصل بالحركة التدرجية شيئا
 فشيئا كيف لا يكون تدرجيا قوله وما ذكره الشيخ في الشفاوم ايراد منقح العرود على الجواب عن النقض
 بالخط حاصل ان مراد الشيخ ان الملاقي في كل ان ليس النقطة منومة على سطح الكرة بنقطة منومة على
 المستقيم وان كان الملاقي الزمان هو الكرة نفسها بالسطح فلاقاة تدرجية فيقوم وجود الخط التدرجي
 في الزمان دون الان وهذا العينة منادى القيقق ^{وله} ولقد استدل على هذا في غاية اخفاء فانا نصور
 كثير من العقول من مذهبهم مذكورة راسا ولين لم فيقول ان استلزام العقل عن حد الشئ من العقل عن الشئ لم
 كون الثاني مقدرا لاد الزمان ان يكون الالبوة مقدرا لبوة واولئك عقلة اصحاب الكلف على مذهب الفيض
 اخفاء وكذا عقلة متساويين ودعاه العلم الاول العجب جدا قوله اذا خفف بعد البعد لا يقان ^{لحق}
 انما هو عدم اللاحق لعدم السابق الموصوف بالقبلية فيجوز ان يكون احدا ما هو هو ثابت بالقبلية
 الاخر البعدية فلما جازية الي ان الزمان حتى يحتاج الي اثبات قدمه لانا نقول ان القضا عدم بالقبية
 واللاحقة انما هو اوسط القضا ان الزمان بهما هو موصوف بالذات ^{قوله} له هو موضع آخر في غير النقطة
 المشهورة والاشتباه في المقام كحضر في الحاشية انقضى في لا عقيد عليه يجوز ان يكون استقرا غير تام كيف ^و
 لم العقيد واعليه واخر ما سادس ما سادس هو التقديم بالذات كقديم هذه القاعة على معلوم او قدم ^{عليه}
 الوجود وانما في ذلك فيجوز ان يكون بقديم او لا فيجوز ^{قوله} ان الزمان في ان كحضر في المقام
 اخف من حيث يكون متمايزا وان لم فيقول ان الزمان كافية لافضا بالقبلية البعدية نزم القضا ^و
 طرفة اللذين هما من غير الزمان وانما بانها في ان عدم ^ب بالقبلية بالعرض والاخر بالبعد
 بالعرض فيجوز ان يكون قبلا الزمان بعدم سبقها بالعرض ^و لعدم تدرجها بالعرض ^و في ان ^ب بالعرض
 يكون بعد بانها في القبة او بعد السابق الذي يقدحها بالعرض وقبلها بالذات في عدم اللاحق

اعداد بالذات

الذي هو بعد الوضو فيكون فاضلا ومطلوبا بالما هو حدوثا من زمانا من الزمان الذي قد يكون قبله
تقدير السببية بالوضو فاما المقبول للقبول بان تقدم والسبب زمانا متاخر فاعلى تقدير سببية الوجودين
بالوضو يلزم ان يكون للوجودين زمانا سبق لانا نقول سببية شي بالوضو ولعديته كك بالزمانا كما يكون لو كط كوام
الزمانا فخر فالذلك الشيء كذلك يجوز ان يكون بان يصدق شي بالسببية بالذات ويكون ما قبله موصوفا بالذات
ما يوضو لا يكون منظوفا للزمانا والغير تصيف ذلك الشيء بالقبلية بالذات والمكون ما بعده موصوفا بالقبلية
بالوضو لا يكون منظوفا للزمانا وبالحكم ان كلاهما في قبلية الوجود وعديته لو سلم الزمان لطريق الاضافة
لا طريق النظرية وتختلف انما يلزم على الثاني دون الاول فانه وان لم يكن من مقتضات الحكماء لكن
لهم دينا على الطائفة فاقوال حدوث سببية من هذا ما عندي واحق عند علماء الغيوب **قوله** كذا فاعلى وغير
اخرية وامانة والغاية قوله لان الحكم عليه بالزيادة والنقصان مع دليل المنفى وانت تعلم انه مبني على زمان
اشهر ان ثبوت شي يتوقف على ثبوت المنفى له او مستلزما له وطا بما متوقفا على الاول فثبوت الوجودية المستلزمة
وجودا بقدر ما على ثبوت الوجود لهما نزم اما تقدم الشيء على الشيء او موجودية الشيء لوجودية بل الوجودية غير
متناهية واما الثاني فبالعارض التقدم على الوجود والتقدم على الوجود لا يمكنه الا بالزمانا واللازما الى العلم كذا
بالذات فاما ثباتية الممكنة في مرتبة نفس الممكنة الغير من غير تحقق احكاما والتقدم في تلك المرتبة فضلا عن
الوجود فاما ثباتية بالاحكام مجوعة او اذات اماضية موصوفة بالزيادة والنقصان صادقة في امتناع
بدون وجود موصوفا بكونه من نفسه وادمين نفسه وانما عليها معايرة باقصد صدق موجب
الموصوفا التي تكوننا مجموع حكمي البارز في القصود والوجود بالزمانا من هذا ما على ما اقرر عند
صدق اولا لا يلزم صحة ان شي مما هو من غير قد بقاء في على ان الزمان عند احكاما موجودا كمنه
وزمانا في المرتبة مرفقة عليهم بالانزاع والاية من منع قوله ان لا يتم له منع عند صفوي الدنيا المذكورة في
تأنيدها ان متاخر الزمانا بالذات امكاني لا يلائم الزمانا من هذا ما على ما اقرر عند احكاما

الفلك الاعظم سطح مقعر اندي هو كمان الفلك الثامن كلك بخزان لا يكون تقاسي السور الزمان الفلك
لكوان الزمان مسبوقة بالعدم الفرج ندم محصا فلامر وخذوا به قطة لان شيئا انما يتحقق في وقت
من الواقع او مكان او زمان فحقه عدم في ذلك المكان والواقع او زمانه او الزمان واللازم ارتفاع
النقص فيه فالفلك الاعظم سطح مقعر لان مقتضى مقتضى عدمه في جميع حدود الواقع لم يتحقق عدمه في حد
حدود الواقع لانه ضرورة احتياج النقيضين اليه فالفلك الاعظم مقتضى مقتضى عدمه في جميع حدود الواقع
سواء في ذلك الحد او في الحد او غير ذلك كما ان عدم مقتضى عدمه في ذلك الحد مقتضى عدمه في جميع
الحدود فاما بيان الفلك السبع لموجود في ذلك الحد وكذا سطح مقعر لان مقتضى عدمه في جميع حدود الواقع
لا يكون انما في مقتضى عدمه في ذلك الوقت حتى اصدق ان ذلك سطح مقعر في ذلك الوقت هو موجود
فاما انما علمه في افعال ان معنى الشرطية ان الزمان لو لم يكون موجود في جميع حدود الواقع لكان
الزمان موجود في مكانه عدمه في ذلك الحد قبلية لا توجد مع السوية الى اخر المقدمات ولا يمكن
ان الملازم حينئذ بدوته وانما هي صفة صفة ولا بد اليه في هذا الدليل الا بالاذن المستقل
فما شيد الزمان قوله من الطبيعي والتضالفي والوسط والظنون واكتشاف اما تقريره ان التقيد
التضالفي قد فضلناه بالامزيد المبرر بالاعلى في ما بين واما تقريره بالوسط والظنون
والاعتدال لعدم وجوده في الزمان فلو ان الزمان موجود بالاعلى الزمان غير متبقي في الوجود فيكون
بما بين الظاهر اللامع في غير مقتضى رفع الوجود وانما هو موجودة علمه بين اللاحق عند الزمان الموجود
في حدوده ان حد كنهه محتمل الوجود في الحد وعند الواقع في الحق المبررة موجودة في الحد وعند
الاعتدال في الحد كنهه السيرة في الحد في الحد من مقتضى مقتضى مقتضى لا اضر في
الاعتدال في الحد كنهه السيرة في الحد في الحد من مقتضى مقتضى مقتضى لا اضر في
حدود فاما مقتضى كنهه السيرة في الحد في الحد من مقتضى مقتضى مقتضى لا اضر في

[illegible]

[illegible]

وهو باطل كما تقر في موضوعه والامان بما علم لم يكن قادرا على ما يجد مثل ما تبين في حال عدم الزمان ثم صار قادرا عليه حال وجوده فليس من غير اجماع على ان لا يجازي في بعض حدود الواقع ويدخل في نطاقه المطالبان فيكون ممكنا في حال عدم الزمان **الفيز** وال**فيز** قول معيها في حدوث الفيز ممكن في تلك الحالة **الفيز** الدليل المذكور فرضنا انها حدثنا معا ثم نقول لا يمكن حثها القفا بها معا والامان يكونا مختلفين بالصغر والكبر لانه غير متقواع على تقدير عدم الزمان معهما فلا بد ان ينقطع الصغرى او لا ويبقى الكبير ثم ينقطع هي الفيز لان الكلام في مرتين ينقطعان ولا يستمران فيكون بين القطع الصغرى والكبرى الفيز ابتداء بها كنت وليست وهو مقدار تافه القطع احداهما عن القطع الاخر وهذا الكنت ليس له ان لا يكون فيه الحركة فيكون كئنا محمدا وهو الزمان فيكون وجود الزمان حال عدمه معهما فثبت ان عدم الزمان ليس عدمه اصر فيكون ازليا وابداه وهو اخطر ثم نقول ان ثبت بالسير ان انه مقدار الحركة فلم من منه ان يوجد الحركة الزلية الفيز والامان وجود مقدار يدوان في مقدار وسواها والحركة الزلية لا تصور الا في الزمان الا في وسواها فثبت ان لا غير فينبط المطالب التلثة وبما فرنا تنقطع ان بعض الشقوق والقيود مستزكة في كلامه اعتمادا على الاذعان الثاقبة والافهام الصائبة وقد صرحنا بها فثبت قوله ليس لها ان يتا بالمشاء على ما هو اجماع وزك ذلك ان هذا الدليل مرتب مقدمات وحدانية او مفهومة مسلمة ثابتة لا يل مقدمه مفهومة كما لا يخفى على من يتدبر في ولا يلزم والاشغال الواردة عليها المذكور في الشرح هو العلماء الذين قولوا انما هي الصغرى مع بعض المتكلمين المعتزلة لا يخفى ان اهل الاسلام قاطبة قائلون بان حدوث الزمان في العالم انما هو استحقاقا حتى لا يخلو والعقود لا يمكن من العقار الزور انصوص القضية الدلالة على ما فصل في موضوعه وعند النظر في انما قد قدم الزمان بل الآية الكريمة وفي قوله نعمان انه لم يكن معه شياؤه على آخره وجوده في جميع الازمنة اماضية او طمينة ان منها الاستمرار باق الحياة فيفسر من والمفهوم الدلالة على دوام التسليم في امنية المسلمين ودوام التعذيب النار للفاقرين

أقول نعم خالدين فيها أبدأ وقوله نعم وأه
في قوله نعم سعيد فلو كان بينهم وأه على ما في جميع
استقبل لأن قدم الله سبحانه وودام التقدير والتقدير بدون المكث والليت غير معقول ونزاع المكث
الليت هو الزمان عند أهل الشرع لقديره أوقات وكلمات كلها لا مقدار في الحركة الفلكية حتى يلزم من
الفلك وحركة حدوثه وسد النظر أنه ان أراد ان كلام الله سبحانه بالنظر إلى اثبات قدم الزمان فهو بطر
لأن حدوث الزمان من حيث هو واهلها عند عدم شيء يكون اثبات قدم الزمان على ما ذكرنا
الدلائل الدالة على دوام الوجود لا يقو إلا بالابتك الذي هو الزمان عند قولنا ان الزمان هو الذي
الذي كونه مبتا قدم الفلك وحركته فهو جدل مع جميع أهل الكلام وتخصيصه مع معتزلة غير معجزة وان اليت
ان يقولوا حاصله منع على قوله فاذا كان هذا الفرض ممكن مستلزما لما ذكر في الشرع محسلة فيكون اليت مستلزما
المذكور من هذا المفروض كونه محال فلا ثبت قدم الزمان قوله ان يتصور ان ظاهره فلك الاعلى فليس
محيطين بالعالم غايته تاويله ان الفلك التاسع اليت في اصطلاحهم يسمى بالعالم كونه شاملا لجميع اعداده
العالم الجسماني فاذا فرض قوة فلك عاشر يسمى عالم الما بين بالبحر انما هو من التاسع كان اخر يسمى
بالعالم ثم اذا فرضه فوق العاشر فلك آخر يسمى سطح الما بين سطح انما هو من العاشر ويكون بين سطح الظر
والما بين من احداتين اللذين من اثني عشر اعداوا بين سطح الما بين فلك العاشر في اربعين سطح اباها من
كل منهما مائة سطح انما هو من العالم بحيث يكون ما بين سطح واحد من اعداوا ما بين سطح الاخرى في اربعين
فما حفظ هذا التصور لذلك التحريم قوله ونزاع التوهم لا يثبت بقدر امتداد الشيء كما ان من التوهم في التوهم
وراد الفلك لا على امتداد مقداره بقدر مقداره في نفس مبدل الدلائل الدالة على استحقاقه فلك عاشر
لا يوجب الحركتين على الوجه المذكور فيزمنه ان ما بين مائة مائة على تواليها يكون من المفروض في الاستلزام
لما في قوله في ورائه علم انه لما يتم لو تمت الدلائل الدالة على ذلك من ورائه فلك عاشر
مستند عليه قوله لان معنى فلك يلزم ان يكون من عدم الزمان

سب
عبد الرحمن
تافه تمام شی
از الدنا و دی
مقام مفاد ایلر
و متغیر علی فصل
مردوم
خسته غنیه

[illegible]

الى العددين اللذين ضربا في نفسها ثابتة في امرين كقولنا مع التكرير ان اضيا الي نفسها مثلا
 لو كان احد العددين نصف الآخر بنصفه فالمرجع لكيس بالنصف لنصفه ولك لو كان احد العددين
 ثلث الآخر او ربعه فمرجع ثلث مرجع الآخر او ربع ربع فلا بد منها من وسط وهي المضاف
 طريق تفصيلها ان يضرب احد العددين في الآخر فال حاصل يتوسطها خلا اذا ضربا الاثنين في نفسه حصل الربع
 واذا ضربا الاربع في نفسها حصل ستة عشر فالجذر الاول نصف الثاني وربعه هو الاربع نصف
 مربع الثاني لان الاربع نصف الثمانية وهي نصف ستة عشر والثمانية واربعة حاصله من ضرب الاثنين
 الاربعه وعليه نفس الثالث ان نية التصفيف وامتثاله لا يجمع في الاعداد لان مخرج النصف
 الورد الاقل الذي يخرج منه صعي او هو الاثنين لا يتصور فيه نسبة امتثاله لا بد لها من اوسط
 وهي المضاف اليه والافاق التكرير والاربع بين الواحد والاثنين فلم يجمع في مخرج النصف
 والتصفيف فلا يجمعان في الاعداد اصل لان عدم الجبران في المخرج مستلزم لعدم الجمع ونه النعم
قوله ولما لم يكن بين الواحد والاثنين اه وذلك ظاهر لانه كما لا وسط بين الواحد ونصفه في الاربعه
 الثمانية وكذلك لا وسط بين الاثنين والاربعه واصنافها ولا النصفين الاثنين لسطان خلا وغيره ولو
 قبل بل الوحيد الواسط وهي الثلث في اربعة ثلث في الثمانية فلما تلك المضاف الثاني لا وسط
 ويوجد خلفها في الواحد الثاني من الاثنين وتعلم عالمها وحاصل البرهان ان مربع قطر مربع وضلع
 بينها اجتماع شئيين التصفيف بحكم العروس نسبة امتثاله ما تقر في الاصول مع ان الاعداد لا يجمع فيها
 النصف في امتثاله كما مقرر ان يكون بين القطر والضلعية اذ اثبتت بالثبوت صارت ضلعا وحله فصرحنا
 بل شيا اخر فان ذلك الاخر بين امرين الا المضاف لما تقر في الاصول مع ان الاعداد لا يجمع فيها
 التصفيف امتثاله كما مقرر ان يكون نسبة الجذر كالتباضائية لا العددية وعلى تقدير التركيب
 اخبر لا يخفى النسبة العددية لازمة فبطل التركيب منها ولكن مرد عليه ان انتفاء امتثاله

١٣٦
الواحد والاثني لانتفاء الوسط مطلقا عددا وهو ظاهر وكسر الالان اضرابا والعدد وودا
كما نقر في محله لا يستلزم انتفاءها فيما سواها يجوز ان يكون كسر من الكسور التي فوق النصف
الاول واسطة وان علم خصوصه فيكون نسبة النصف الاول كنسبة الي النصف الثاني
ولا يلزم من عدم كون الصحيح واسطة ان لا يكون الكسر واسطة لان الكثر احكاما منها انما قالها
ظاهرا والتجسس انما هو لكسر لان حكم الكسر حكم الصحيح كما لا يخفى على من له اذني مامرته احسا قبالا
مولوي بركت الله صاحب

KHINDA B. KHSB O.P. LIBRARY
PATNA

Prog. No. 2048. (Old Series)

Date.....15-6-1955

Section Manuscript.

